



جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



أوصاف الحروف ووظائفها عند علماء التجويد

دراسة في ضوء البحث الصوتي الحديث

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

(تخصص اللغويات)

إعداد الطالب

عبد القادر دلماجي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة	الصفة
د. مسعود دادون	أستاذ محاضراً	جامعة الأغواط	رئيساً
أ.د. الطيب دبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مشرفاً ومقرراً
د. بلقاسم حسيني	أستاذ محاضراً	جامعة تيارت	عضواً مناقشاً
د. محمد مدور	أستاذ محاضراً	جامعة غرداية	عضواً مناقشاً
د. أحمد بوصبيعات	أستاذ محاضراً	جامعة الجلفة	عضواً مناقشاً
د. محمود طلحة	أستاذ محاضراً	جامعة الأغواط	عضواً مناقشاً

العام الدراسي: ٢٠١٩/٢٠٢٠



جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي



أوصاف الحروف ووظائفها عند علماء التجويد

دراسة في ضوء البحث الصوتي الحديث

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
(تخصص اللغويات)

إشراف الأستاذ الدكتور
الطيب دبة

إعداد الطالب
عبد القادر دماجي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة	الصفة
د. مسعود دادون	أستاذ محاضر	جامعة الأغواط	رئيسا
أ.د. الطيب دبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مشرفا ومقررا
د. بلقاسم حسيني	أستاذ محاضر	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د. محمد مدور	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	عضوا مناقشا
د. أحمد بوصبيعات	أستاذ محاضر	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا
د. محمود طلحة	أستاذ محاضر	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا

العام الدراسي: ٢٠١٩/٢٠٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء..

إلى التي عاشت بيننا في صمت، ورحلت عنا في صمت

كتمت بوحها حتى صارت وحدها

لها لغة حروفها من سكون لا تقرأها الشفاه..

ولكن تدرك معانيها العيون

لا تشتكي.. هي ليست كأنتى المدينة تفشي أسرارها.

هي كالأرض سرّها في جوفها دفين.

وفي أعماقها يسكن الحب خامدا..

فإن تصدع الجرح فيها ثار مثل البراكين.

إليك وأنت هناك في الصمت تسكنين

أهدي حروفي هذه رسالة موسومة بالشوق والحنين... أماه..

شكر و عرفان

أتوجّه بالشكر أولاً لله تعالى على أفضاله الكثيرة، وعلى ما منّ به عليّ من العون والتوفيق لإتمام هذا البحث..

كما أتوجّه بالشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور الطيب دبة الذي تحمل، في إعداد هذا البحث، مشقة المتابعة والمصاحبة والقراءة والتوجيه في طيب نفس وسعة خاطر.

كما أقدم شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين قاموا بفحص هذا العمل وتقويمه، وتحملوا عناء قراءته والنظر فيه.

وشكري كذلك إلى كل من قدّم لي عوناً أو أسدى نصيحة أو كان له أدنى فضل في مسيرتي العلمية.

ولله الفضل الأكبر من قبل ومن بعد..

مقدمة

لا شك أنّ للبحث الصوتي أهميةً بالغة في دراسة اللغات قديما وحديثا، ودورا أساسيا في الكشف عن مكونات أنظمتها وخصائصها، كما يمتاز بخاصيته العلمية الدقيقة التي تتطلب من دارسيه الكثير من الضبط والصرامة في العمل البحثي. ولأن القرآن قد نزل بلسان عربيّ مبين فقد أولى علماء الأمة عناية كبيرة بهذا اللسان، وبذلوا جهودا جبارة في دراسته في جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية. وكان لعلماء التجويد حضور فاعل و متميز بما قدّموه من جهود معتبرة في دراسة الظواهر الصوتية في القرآن الكريم. ومع أنهم لم يكونوا الأوائل في هذا المجال، إذ تأتي جهودهم إتماما لما بدأه علماء العربية وعلماء القراءات من قبلهم، إلا أنهم أبلوا في ذلك بلاءً حسنا، وقدّموا الكثير من الإضافات، وتميزوا بكثيرٍ من الخصوصيات سواء في منهجية التفكير والنظر، أو على مستوى التطبيق والإجراء يحدوهم في ذلك اهتمامهم البالغ بقوانين التلاوة الصحيحة لكتاب الله، وحرصهم على ألا يطال آياته شيءٌ من اللحن أو التحريف مستندين إلى صحيح الأسانيد والرويات.

أهمية البحث: من مزايا الدرس اللغوي لدى علماء التجويد أنه كان درسا صوتيا خالصا، ذلك أن مباحثهم لم تخرج عن دائرة الاهتمام بالظواهر الصوتية ومجالات بحثها. ولأن جهودهم في دراسة الظواهر الصوتية كانت متصلة اتصالا وثيقا بحفظ تلاوة القرآن من اللحن والتحريف فقد بلغوا مستويات بعيدة من دقة الوصف والتحليل، وعمق النظر والتحري، وقدّموا نتائج مهمة وجهودا قيّمة في خدمة البحث الصوتي العربي، ومن هنا تبدو أعمالهم حريّة بالدراسة من أجل الكشف عما تتحلّى به من وجهة وخصوصية وتميز.

والحق أن مجال البحث الصوتي العربي القديم لا يعني علماء التجويد وحدهم؛ فهناك أيضا الجهود الصوتية لعلماء العربية، وعلماء القراءات، بل إن جهودهم جاءت زمنيا تاليةً لجهود من سبقوهم من النحاة والقراء، ومع ذلك فإن علماء التجويد استطاعوا أن يقدموا جهودا عظيمة الفائدة كان له دور كبير في ترقية الدرس الصوتي العربي، وأن يكون لهم، في هذه الجهود، العديد من مواقف الخصوصية والتميز. واستجابة لهذا الملح الخاص في أعمال علماء التجويد ارتأينا أن يكون:

موضوع البحث: هو تتبّع نصوص علماء التجويد بالتحليل والدراسة وذلك للكشف عن الكيفية التي عالجوا بها الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم في ضوء مفاهيم البحث الصوتي الحديث.

ويسعى ببحثنا هذا لتحقيق بعض الأهداف منها:

- إبراز ما أسفره الدرس الصوتي عندهم من إسهامات، وإضافات، وخصوصيات.
- الاهتمام ببيان فضل علماء العربية في التأسيس للدرس الصوتي، مع الالتفات إلى مقابلتها بمعالم الدراسة الصوتية لدى علماء التجويد.
- محاولة مقارنة ما توصل إليه علماء التجويد، في دراسة الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، بالمفاهيم ومعطيات الدرس الصوتي الحديث.
- انطلاقاً من هذه المعالم البحثية سنحاول أن نقدم الإجابة عن سؤال جوهري، يشكل في أبعاده المعرفية إشكالية البحث، وهو: - إلى أي مدى استطاع علماء التجويد أن يقدموا درسا صوتيا مقاربا للبحث الصوتي الحديث؟.
- وبالنظر في عمق إشكالية البحث هذه، بدت لنا تقسيم هذه الإشكالية إلى تساؤلات جزئية التي نحسب الإجابة عنها ذات أهمية بالغة في تحديد مسارات البحث، وفي الكشف عن الجوانب المفصلية لموضوع البحث، هذه التساؤلات نعرضها كالاتي:
- ما هي الأسس الفكرية والمنهجية التي انطلق منها علماء التجويد في توصيف الحروف وفي بيان وظائفها؟.
- ما هي معالم التمايز والاختلاف بين علماء التجويد وعلماء العربية في منهج الدراسة الصوتية في توصيف حروف العربية وبيان وظائفها؟.
- هل تمكّن علماء التجويد من تقديم إضافات على ما جاء به النحاة والقراء في البحث الصوتي؟
- هل كان لجهود علماء التجويد تأثير في منحى الدراسات الصوتية لدى اللغويين والنحاة لا سيما أن بعض الأوائل منهم جمعوا بين النحو والقراءات أمثال أبي عمرو الداني، والكسائي، وأبي عمرو بن العلاء؟

ولالإجابة عن مجموع هذه الأسئلة وضعنا خطة للبحث تتمثل في مدخل، وستة فصول، وخاتمة؛ ووزّعنا الفصول الستة على بابين؛ في كل باب ثلاثة منها.

أما المدخل فقد استعرضنا فيه السياق التاريخي لظهور علم التجويد، وذلك من خلال التعرّض لتاريخ الدرس الصوتي في التراث العربي، لدى المعجميين، ثم لدى علماء القراءات، ثم لدى النحاة، ثم لدى البلاغيين، ثم لدى الفلاسفة، ثم تحدثنا عن نشأة علم التجويد كعلم مستقل في المنهج والموضوع والغاية، له علماءه المجتهدون، ومؤلفاته الخاصة به، كما تناولنا التعريف بمفهوم علم التجويد لغة واصطلاحاً، وتعرضنا لبيان أنواعه ومراتبه، وإلى علاقته بعلم القراءات من حيث الموضوع والمنهج، وحاولنا إظهار مميزات التي تفرّد بها.

وقد جعلنا للباب الأول عنواناً هو: **"أوصاف الحروف العربية عند علماء التجويد"**، وآثرنا أن نقدم في فصوله بياناً مفصلاً لحروف العربية ومخارجها وصفاتها ومبادئ توصيفها، وقد جاءت موضوعات فصوله الثلاثة كالآتي:

الفصل الأول: وسما عنوانه ب: **"مبادئ توصيف الحروف العربية وتصنيفها"**، وفيه حاولنا أن نتحدث عن الصوتيات كعلم له مفاهيمه الخاصة في دراسة اللغة، وله مجاله المحدد، وله منهجه الإجرائي في التعامل مع اللغة، كما شرحنا بشيء من الإيجاز بعض فروع الصوتيات التي تنتمي إليه، مثل علم الأصوات النطقي، وعلم الأصوات الفيزيائي، وعلم الأصوات السمعي، وجاء استعراضنا لهذه الفروع للنظر فيما تتقارب فيه موضوعاتها مع موضوع الدراسة الصوتية في علم التجويد، وبعد ذلك تناولنا مبحثاً خاصاً بمبادئ توصيف الحروف العربية وتصنيفها، وسعينا فيه إلى إبراز المبادئ التي انطلق منها علماء التجويد في الدراسة المادية للحروف ولخصائصها الصوتية، وذلك بالنظر في معطيات الوصف العضوي الفيزيولوجي لحركات أعضاء النطق، ولما يصدر عنها من إنتاجات صوتية من جهة، وبالنظر في معطيات التلقي السمعي لمفوضات الكلام من جهة ثانية. وكل ذلك بغرض الوقوف على أوصاف الحروف من جهة مخارجها وصفاتها، وكيفيات أدائها، غير غافلين أن نضع ما توصلنا إليه في سياق المقاربة مع البحث الصوتي الحديث من أجل الوقوف على نقاط التوافق والاختلاف.

أما الفصل الثاني الموسوم ب: "مخارج الحروف العربية وصفها وتصنيفها"، فقد تناولنا فيه توصيف علماء التجويد لمخارج الحروف، وكانت بداية الحديث عن آلة النطق في نصوص مؤلفات

علماء التجويد، وعن أوصاف أعضاء جهاز النطق، ثم ولجنا إلى الحديث عن مفهوم المخرج في تصور علماء التجويد، واستعرضنا اختلافهم في وصف المخارج وتحديد عددها، والكيفية التي تم بها ترتيبهم لها على مستوى آلة النطق، مع سعينا دائما في أن نجري المقارنة ما تناولناه بما قدمته الدراسات الصوتية الحديثة.

وجعلنا للفصل الثالث عنوانا هو: "صفات الحروف العربية توصيفها وتصنيفها وتحديد حروفها"، وفيه ناقشنا مفهوم الصفة لدى علماء التجويد في ضوء البحث الصوتي الحديث، ثم استعرضنا صفات الحروف في ضوء تقسيمها إلى صفات ضدية وصفات غير ضدية، وتعرضنا في آخر مبحث لبعض مشكلات البحث الصوتي فيما يتصل بصفات الحروف، مثل: مشكلات الهمزة، والقاف، والطاء، والضاد. وحاولنا أن نقف - في كل صفة - على جوانب الخلاف بين علماء التجويد في توصيف هذه الصفات وفي ترتيبها مع الإشارة إلى المقارنة مع ما استجد في الدراسات الصوتية الحديثة.

أما الباب الثاني الموسوم بـ "وظائف الحروف العربية عند علماء التجويد" فقد تناولنا في فصوله الحديث عن قضايا الدراسة الوظيفية للحروف، هذه القضايا التي تتصل بمبادئ الدراسة الفونولوجية الوظيفية للحروف، وبصفتها التمييزية، وبدراسة ظواهرها التركيبية. وقد توزع تناول هذه القضايا على ثلاثة فصول نعرض موضوعاتها كالاتي:

الفصل الأول اخترنا له عنوانا هو: "مبادئ الوصف الفونولوجي لحروف العربية" وقد اقتضت الدواعي المنهجية أن نتحدث في البداية عن مفهوم الفونولوجيا كعلم يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في سياق الكلام، وعن موضوعها ومجالات بحثها، وعن المبادئ والأدوات التي يستعملها في التحليل الوظيفي للحروف، ومبدأ الجوار، وغيرها، ثم انتقلنا إلى البحث في المبادئ التي انطلق منها علماء التجويد في دراسة الخصائص الوظيفية للحروف وفي تحديد صفاتها التمييزية؛ مثل: الوعي بمفهوم الفونيم، والتفريق بين الصفات التمييزية والصفات التحسينية، واعتماد مفاهيم: التقابل، والنظام، والعلاقات التركيبية والعلاقات الاستبدالية، مع محاولات النظر في نقاط التشابه والاختلاف مع ما قدمته الدراسات الصوتية الحديثة.

والفصل الثاني من الباب الثاني وسمناه بـ: "الصفات التمييزية للحروف العربية" وفيه تناولنا نظرة علماء التجويد إلى الصفات التمييزية، واستعرضنا ما وضعوه من اصطلاحات لها، ثم تتبعنا

جميع الصفات التمييزية للحروف ضمن مجموعاتها التقابلية في مخارجها، ثم تعرّضنا لوعي علماء التجويد بالبعد الوظيفي في الحروف معزولةً أو هي منتظمة داخل البناء التشكيلي لتراكيب الآيات في القرآن الكريم، كما وقفنا على مدى التقارب في المنهجية التي اتخذها علماء التجويد في البحث عن الصفات المميزة للحروف مع منهجية التحليل الفونولوجي في الدراسات الصوتية الحديثة.

أما الفصل الثالث الموسوم بـ "وظائف الحروف العربية ضمن تعالقاتها التركيبية" فقد جعلناه للحديث عن الظواهر الصوتية الناشئة عن مجاورة الحروف في التراكيب، وعن أهم التغييرات التي تلحق الحروف ضمن هذه الظواهر؛ مثل: ظواهر الإدغام، والإظهار، والإخفاء، والقلب، وظاهرة الترقيق والتفخيم، وظاهرة المدّ، وغيرها من الظواهر الصوتية التي تنشأ بفعل التدافع الذي يحدث بسبب ما تقتضيه قوانين التعالق بين الحروف في المستوى التركيبي. وحاولنا أن نشير إلى بعض خصوصيات الدراسة الوظيفية لظواهر التركيب عند علماء التجويد في مقابل ما قدمه النحاة وأحياناً في مقابل ما قدمه الدارسون المحدثون.

وفي الخاتمة تعرّضنا لأهم النتائج والمستخلصات التي بدت لنا من خلال دراستنا لموضوعات هذا البحث، وفي آخر ما تناولنا فيه من قضايا ومباحث، كما تناولنا بالعرض والبيان أهم الخصوصيات والمزايا التي عرفها درس الصوتي عند علماء التجويد.

وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في قراءتنا لما تناوله علماء التجويد من مباحث صوتية تتعلق بأوصاف الحرف ووظائفها. وذلك من خلال تتبعنا لأهم ما وقع بأيدينا من نصوصهم، وتحليل ما تضمّنته من مفاهيم وآراء مستعنيين في ذلك بمعطيات المقاربة اللسانية لما قدّمته الدراسات الصوتية الحديثة من مفاهيم، وما توصلت إليه من نتائج.

ونشير هنا إلى أننا لم نقف طويلاً، ونحن نستقري مادة البحث في نصوص علماء التجويد، عند الجانب الخلافي في أقوالهم، ولا بالتسلسل التاريخي لظهور المادة النصية في مؤلفاتهم، إنما كنا نسعى للبحث عن الموضوعات الصوتية المتفق عليها، ونرصدها في نصوصهم قداماً ومحدثين، ولا نهتم بجوانب الخلاف بينهم إلا ما كان له صلة بالمفاهيم في ذاتها.

أما عن الدراسات السابقة التي تصبُّ موضوعاتها في دراسة الجهود الصوتية عند علماء التجويد في ضوء البحث الصوتي الحديث، والتي انطلقنا منها ونظرنا في نصوصها واستفدنا من بعضها فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد وعلم الأصوات مخارج الحروف نموذجاً، لمحمد قاضي. (مقال منشور في مجلة الممارسة اللغوية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو).

- الدراسات الصوتية الحديثة وعلم التجويد "لمحمد الجمل. (مقال إلكتروني منشور في موقع الإفتاء)

- صفات الأصوات المتقابلية بين علم التجويد وعلم الأصوات من الوظيفة التمييزية إلى الوظيفة الجمالية دراسة صوتية، لعبد الحميد زاهيد وعبد العزيز آيت بها. (مقال منشور في كتاب جماعي لأعمال المؤتمر الدولي في موضوع علم الأصوات وتكامل المعارف. التكامل المعرفي بين علم الأصوات وعلم التجويد. في ٢٠١٩ بمراكش المغرب).

- أغلاط في التطبيقات الصوتية الحديثة على علم التجويد، لبهلول نوال. (مقال منشور في كتاب جماعي لأعمال المؤتمر الدولي في موضوع علم الأصوات وتكامل المعارف. التكامل المعرفي بين علم الأصوات وعلم التجويد. في ٢٠١٩ بمراكش المغرب).

- الدراسات الصوتية الصوتية عند علماء التجويد، لغانم قدوري الحمد. (كتاب منشور في دار عمار، عمّان - الأردن، ٢٠٠٧).

- أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد، لغانم قدوري الحمد. (كتاب منشور في مركز تفسير الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥).

وقد اطلعنا على ما بيّنته هذه الدراسات من وجوه الإفادة من البحث الصوتي الحديث في دراسة البحث الصوتي عند علماء التجويد، وعلى بعض ما أجرته من مقارنات بين العلمين. ومع أننا قد استفدنا من بعض ما ورد فيها من قراءات ومقاربات لا سيما الكتابين الأخيرين لغانم قدوري غير أننا وجدناها لا تفي بجميع متطلبات المقاربة المنهجية بين العلمين، وإنما كانت تتسم بالعمومية في طرحها، وكانت قليلة وعابرة، ولا تصدر عن اطلاع واف لمفاهيم الدراسات الصوتية الحديثة. ومن هنا قامت محاولتنا لإنجاز هذا البحث من أجل تقديم القراءة اللسانية لكل مفهوم من مفاهيم الدراسة الصوتية لدى علماء التجويد في ضوء مقارنتها بمفاهيم البحث الصوتي

الحديث. وقد جعلنا غرضنا إتمام ما بدا لنا من نقص في هذه الدراسات السابقة، والاهتمام ببعض ما أغفلته من قضايا هامة وموضوعات، مع التركيز على إبراز جوانب التميز والخصوصية في الجهود الصوتية لدى علماء التجويد.

أما أهم المصادر والمراجع التي اعتمدها في هذا البحث فقد تنوعت بين ما يتصل بموضوع الدرس الصوتي عند علماء العربية القدامى مثل: "العين" للخليل الفراهيدي، و"الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرد، و"سر صناعة الإعراب" لابن جني، وبين ما يقتصر على الدرس الصوتي عند علماء التجويد، وهي الكتب المتصلة بمدونة البحث، مثل: "التحديد في الإتيان والتجويد"، و"الإدغام الكبير" لأبي عمرو لداني، و"الرعاية"، و"الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" لمكي بن أبي طالب، و"الموضح في التجويد" لعبد الوهاب القرطبي، و"التمهيد في التجويد" للإمام ابن الجزري، وغيرها، وبين ما يتناول قضايا البحث الصوتي عند الدارسين العرب المحدثين مثل: "الأصوات اللغوية" لإبراهيم أنيس، و"مناهج البحث في اللغة" لتمام حسان، و"علم الأصوات" لكamal بشر، و"القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث" لعبد الصبور شاهين، و"الدراسات الصوتية عند علماء التجويد" لغانم قدوري الحمد.

صعوبات البحث: لا يمكننا أن ننفي وجود بعض الصعوبات التي واجهتنا في مشوارنا البحثي هذا، وكان أصعبها قلة البحوث التي تتبنى المقاربة اللسانية الحديثة في دراسة الجهود الصوتية عند علماء التجويد، ومن الصعوبات كذلك التي عاقت مسار البحث، وأثقلت عجلته كثرة المؤلفات الحديثة في علم التجويد التي بدا لنا فيما بعد أنها تكرر بعضها بعضا، وقد بذلنا في قراءتها وفي الاطلاع عليها مجهودا معتبرا وزمنا.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نشكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور الطيب دبة على ما بذله من جهد المتابعة والتصحيح والتوجيه في مشوار تأطيره لهذا البحث حتى بلغ مرحلة الاكتمال والاستواء. نسأل الله تعالى أن يجزيه عنا خير الجزاء، كما نسأله تعالى أن يكمل مجهودنا في إعداد هذا البحث بالنجاح والتوفيق، وبالرضى والقبول لدى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، وأن يتقبله منا خالصا لوجهه الكريم.. والحمد لله أولا وآخرا.

عبد القادر دلماجي

الجزائر في: ٢٠٢٠/٠١/٠١

المدخل

السياق التاريخي لظهور علم التجويد

توطئة:

لا يخفى على من يطالع كتب اللغويين القدامى مدى ما تنطوي عليه من العمق والدقة، ومدى ما تحظى به من الخصوصية والتميز نظرا إلى أنها تعالج علوما ومعارف ترتبط ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم، كتاب المسلمين الأول الذي لم يحظ كتاب - في تاريخ البشرية كلَّها - بمثل ما حظي به من القراءة والدراسة والاعتناء، ولم يُولَّ كلام مثل الذي أولاه المسلمون لكلامه من التعظيم والإجلال؛ فهو الذي تمحورت حوله جميع اهتماماتهم، وتشكَّلت في ضوء قيمه ثقافتهم، وبُنيت على تعاليمه حضارتهم، وتوحدت في خدمة أغراضه علومهم ومعارفهم، وقد حازت علوم اللغة في هذا النصيب الأوفى، وقدم المشتغلون بها وبقضايها جهودا متميزة في حفظ آي القرآن، وإتقان أدائها، وفي قراءة نصوصه، وبيان وجوه إعجازها، وفي السعي إلى حسن فهمها وتفسيرها وتأويل مشكلاتها.

ومن هنا فإن قراءتنا لنصوص التراث لا يمكن أن تؤتي ثمارها كاملة، ولا أن تبلغ حاجتها وافية من الفهم والتحصيل إذا لم تكن مستندة إلى هذه الخلفية المنهجية التي تجعل الارتباط بكتاب الله وبخدمته سياقاً معرفياً يصدر عنه ويرجع إليه علماء المسلمين في أيِّ جهدٍ يقدمونه في علومهم ومعارفهم، وفي أيِّ موقفٍ يميِّزون به؛ ذلك "أنَّ علوم التراث ومعارفه لا تعدو أن تشكِّل - مهما اختلفت مجالاتها وتباعدت - نظاماً فكرياً موحداً تلتقي فيه، ضمن نسيجها الفكري والحضاري والتاريخي المتجانس، مؤلفةً تركيبياً عضويًا متماسكا لا يمكن فهم جزءٍ منه فهما صحيحا وافية وهو منفصل - في أسسه ومنطقاته - عن بقية الأجزاء"^(١).

ويمكننا القول، من جانب آخر، إن علوم اللغة لدى طوائف اللغويين المختلفة كالمعجميين، والنحاة، وعلماء القراءات، والأصوليين، والبلاغيين، وعلماء التجويد - وإن اختلفت أغراض بحوثها، وتباينت مناهجها في نظرها في كتاب الله وفي دراستها للغة - قد تأثر بعضها ببعض وأخذ بعضها عن بعض. وقد بلغ هذا التأثير درجةً تداخلت معها موضوعات الدرس اللغوي بحيث يصعب أن نجد الفارق فيها بين طائفة من اللغويين وأخرى.

(١) الطيب دبة، التفكير السيميائي في اللغة والأدب. دراسة في تراث أبي حيان التوحيدي، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط١، ٢٠١٥، ص١٢.

ويبدو أن الدرس الصوتي هو من أحسن الأمثلة الدالة على هذا التأثير، وهذا التداخل؛ فالمشتغلون بموضوعات الدرس الصوتي، سواء أكانوا من المعجميين، أم من علماء القراءات، أم من النحاة، أم البلاغيين، أم من علماء التجويد، انطلقوا من المدونة نفسها، وفي المقدمة منها نصوص القرآن الكريم، وقد تناولوا الموضوعات الصوتية ذاتها، وإن اختلفت بعد ذلك أغراضهم منها، وتباينت جوانب بحثهم فيها، وطرائق تناولهم لظواهرها، ودرجات احتفائهم بها، ومقادير تعرضهم لها في كتبهم.

ومن هنا فإن الاستناد إلى هذا السياق التاريخي الذي يستعرض جهود اللغويين من مختلف الطوائف في دراسة المباحث الصوتية وفي تطويرها يعد خطوة منهجية هامة وضرورية لا مندوحة منها في قراءة نصوص علماء التجويد الذين اعتمدوا، في بداية أعمالهم، على ما أنجزه علماء العربية في الدرس الصوتي؛ ذلك أن "علم التجويد تأخر في الظهور علما مستقلا بالنسبة إلى كثير من علوم القرآن وعلوم العربية أكثر من قرنين من الزمان"⁽¹⁾.

ونظرا إلى هذا الارتباط ارتأينا أن نتعرّف أولا على معالم الدرس الصوتي عند من سبق علماء التجويد في التأسيس لهذا الدرس وفي بسط مفاهيمه من علماء العربية والبلاغة والقراءات، وغيرهم. وذلك حتى نقدر الجهود الصوتية التي قدمها علماء التجويد حق قدرها، ونطلع على جديدها، وندرك خصائصها ومزاياها، ونضعها في سياقها التاريخي الذي ظهرت فيه، وانبثقت منه.

١ - المسار التطوري للدراسات الصوتية في التراث العربي:

يمكن القول إن المقدمات الأولى لتشكّل معالم الدرس الصوتي في التراث العربي كانت منذ بداية نزول القرآن الكريم وتدوينه، أي منذ بداية التعامل مع آياته حفظا وتلاوة وتلقينا غير أنه كان تعاملًا في صورة ملاحظات سماعية وروايات شفوية صادرة عن عدد من الصحابة، والعلماء، وأوائل الحفاظ والقراء.

أما عن الاهتمام بقضايا الدرس الصوتي بحثا وتأليفا فقد ظهرت بوادره منذ بداية اهتمام العرب بالدراسات اللغوية، وقد قامت، لديهم، تلك الدراسات بسبب ارتباطها بخدمة القرآن الكريم، واحتفائها بنصوص آية حفظاً لها من اللحن والتحريف، وإجادةً لتلاوتها، وتفسيراً لمعانيها،

(1) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٥.

وبيانا لوجوه إعجازها. وكان الاعتناء بالقضايا الصوتية، في بداية الأمر، من خلال بحوث لغوية أخرى: معجمية، أو نحوية، أو بلاغية، ولم يعرف اللغويون القدامى بحثا خاصة في الدراسة الصوتية، "ولم يعالجوا الأصوات معالجة مستقلة، وإنما تناولوها دائما مختلطة بغيرها من البحوث"^(١)، ولم يعرفوا كتباً مستقلةً في الأصوات إلا في مراحل متأخرة من تاريخه. ويُعدُّ كتاب "سر صناعة الإعراب" لابن جني أول مصنف يُفرد للدراسات الصوتية بصورة خاصة. بينما تعدُّ بواكير البحث المعجمي أقدم الدراسات المتعرضة للموضوعات الصوتية في التراث اللغوي العربي؛ نعني بذلك معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أقام تبويب مادته على أساس صوتي. أي أنه لم يهتم بدراسة الظواهر الصوتية في ذاتها، كما أنه لم يُفرد لها مجالا علميا مستقلا خاصا بها.

ونفس الأمر يصدق على كل الدراسات الصوتية عند علماء العربية، فقد ارتبطت الدراسات عندهم بأغراض خاصة بموضوعات البحث التي كانوا يعالجونها، "ولم تكن تتبع نظرة شاملة ومستقلة تهدف إلى بيان النظام الصوتي للغة العربية، وما يخضع له ذلك النظام من الاعتبارات الصوتية في الكلام المنطوق"^(٢)؛ يقول غانم قدوري في موقفه من تقرير هذه السمة في الدراسة الصوتية عند علماء العربية: "ليس هذا الكلام من باب النقد أو الطعن على جهود علماء العربية، وإنما هو من باب تقرير الحقائق لنحدّد بالموازنة اتجاهات علماء التجويد في دراسة الأصوات"^(٣). وفيما يلي نستعرض تاريخ الدراسات الصوتية لدى مختلف اتجاهات البحث اللغوي التي عرفها القدامى؛ وفي هذا السياق سنشير - تباعا - إلى تاريخ الجهود الصوتية لدى كلٍّ من المعجميين، والنحاة، والقراء، والبلاغيين، والفلاسفة من حيث إنها جميعا سبقت علم التجويد، ومهّدت لظهوره، وهيئات له الظروف والأجواء.

١-١ - الدراسة الصوتية عند المعجميين:

إذا كان القرن الثاني الهجري هو البداية الفعلية للدراسات الصوتية العربية، كما كان بدايةً لكثير من العلوم العربية، فإن أوائل الخوض في هذه الدراسات الصوتية ظهرت مختلطةً بموضوعات الدراسات اللغوية. ولم يكن البحث الصوتي عند علماء العربية من النحاة واللغويين غرضا لذاته، إنما

(١) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، ط٦، ص٩٣.

(٢) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص٤٦.

(٣) نفسه، ص٤٦.

جاء بوصفه رافداً يخدم بعض الأغراض والمواضيع التي كانت ضمن اهتماماتهم الأساسية في دراساتهم اللغوية.

وإذا نظرنا في مقدمة معجم العين للخليل بن أحمد، وفي ما ذكره عن الخلفيات المنهجية في تأليف معجمه فسنجد أن دراسته للأصوات إنما كانت لأغراض تتعلق بمادة المعجم وبمنهجية تنظيمها، وبدراسة الكلمات وأبنيتها^(١)؛ فقد عالج الصوت في أبنية الكلمات، وتتبع ما يحدث لها من تصرّف، وتغيير، قد يفضى بها إلى القلب، أو الحذف، أو الإعلال، أو الإبدال، أو الإدغام؛ ومثال ذلك "تقسيمه الحروف إلى صحاح ومعتلة كان مرتبطاً بتوزيع الكلمات في أبواب المعجم، فإنه كان يؤخر المعتل، ويقدم الصحيح من الأبنية"^(٢).

وقد أبدى الخليل في ملاحظاته الذاتية عن الأصوات العربية عبقرية ظاهرة وتميزاً لافتاً في ترتيب الوحدات، وفي تحليل بناها، وهو ما يوحي بأنه كان يملك حسناً لغوياً دقيقاً، استطاع أن يدرك، من خلاله، الكثير من الجوانب المشكّلة للصوت، وسجل عدداً من القوانين الصوتية، وعدداً من المسائل الصوتية، واللهجية. ويمكن القول إن الخليل بن أحمد هو أول من تنبه إلى أن بناء اللغة قائم على الأصوات، وأول من تذوق الحروف وفق مخارجها، وكذلك هو أول من عرف أنها تختلف في صفاتها، وخصائصها^(٣). و"إن مقدمة العين على إيجازها أول مادة في علم الأصوات دلت على أصالة علم الخليل، وأنه صاحب هذا العلم ورائده الأول"^(٤).

وما يمكن قوله، في المحصلة، أن الخليل لم يكن يقصد تأليف كتاب خاص بالأصوات^(٥)، وإنما سعى إلى تقديم مادة صوتية ترتبط بمنهجه في بناء (العين) الذي اختار له طريقة تعتمد في جوهرها على أسس صوتية محضة^(٦). وقد كان كل المعجميين، بل كل اللغويين الذين جاءوا بعده عالمة عليه في ذلك؛ وقد نذكر من الجهود الصوتية للمعجميين ما فعله ابن دريد في "جمهرة اللغة"، إذ تعرّض في مقدّمته إلى حاجة الناظر في كتابه إلى بيان مخارج الحروف، ومدارجها، وتباعدها

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٥.

(٢) نفسه، ص ٤٥.

(٣) ينظر: أحمد محمد سالم الزوي، الخليل بن أحمد رائد علم الصوتيات، مجلة كلية الآداب، العدد التاسع، ص ١١.

(٤) المهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفرا هدي أعماله ومناهجه، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٤.

(٥) ينظر: محمد حسين علي زعين، المصطلح اللغوي، قراءة في تأصيل المفاهيم، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، السنة الثالثة والعشرون، العدد ٤٥، ديسمبر ٢٠١٣م، ص ١٠٤.

(٦) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٥-٤٦.

وتقاربها، وما يأتلف منها وما لا يأتلف^(١)، وما فعله الأزهري في "التهذيب"، لما أفرد في مقدمته بابين تعرّض فيهما لألقاب الحروف ومدارجها، ولأحيازها (أي مخارجها)، وللفرق بين الصحيح والمعتل، ولما يترتب عليه من اختلاف في بنى الكلمات ومتغيراتها^(٢)، ومن المعجميين كذلك الذين بنوا معاجمهم على أسس صوتية متأثرين بالجهود الريادية للخليل أبو علي القالي في "البارع"، والصاحب بن عبّاد في "المحيط في اللغة"، وابن سيده في "المحكم"، وغيرهم من المعجميين الذين آثروا أن يرتبوا الموادّ ترتيباً صوتياً، وأن يراعوا في ترتيبها بعض المشكلات الصوتية كالاغتنال، والإدغام، والتنافر بين الحروف، وغيرها، وقد بيّنوا ذلك في مقدمات معاجمهم.

١-٢- الدراسة الصوتية عند النحاة:

كان الدافع الأساس لنشأة الدراسات الصوتية عند النحاة، سعيهم إلى خدمة لغة القرآن الكريم، وصونه من اللحن والتّحريف، لا سيما بعدما كثر الوافدون على الإسلام من غير العرب، وإدراكهم أن تعلّم اللغة العربية واستعمالها على وجوهها الصحيحة لا يتم دون دراسة أصواتها دراسة علمية تحفظ نظامها، وتكون أداة لتعلمها، وإتقان أدائها بصورة سليمة.

ويكاد يُجمع الدارسون على أن أوّل محاولة عُرفت في تاريخ الدرس الصوتي العربي هي محاولة أبي الأسود الدؤلي في وضع رموز لأصوات مهمة في اللغة العربية هي الحركات. ومن الروايات المنسوبة إليه أنه لما طلب منه زياد أن يضع شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله تعالى، لأن الفساد قد فشى في ألسنتهم، رفض في بداية الأمر، فأرسل أبو زياد رجلاً أن يقعد في طريقه ويقراً القرآن، ويتعمد اللحن فيه، فلما سمعه أبو الأسود استعظم ذلك ورجع إلى أبي زياد وقال له قد أجبتك لما سألت. فكانت أداته في ذلك الملاحظة الذاتية من خلال استعمال البصر في رصد حركات النطق، فقال لكاتبه^(٣): "إذا رأيتني أفتح فمي بالحرف فانقط واحدة فوقه، وإذا رأيتني أضمه فانقط واحدة بين يديه، وإن رأيتني أكسره فاجعل النقطة من تحته، وإن أتبعته شيئاً من هذه الحركات غنة فاجعل النقطة نقطتين"^(٤)، ومهما تكن قيمة هذه المحاولة، فإن أبا الأسود

(١) ينظر: جمهرة اللغة، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند، ط١، ١٣٤٤هـ، ج١، ص٤.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، (تح. أحمد مخيمر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ، ج١، ص٥٧-٦٣.

(٣) الداني، المحكم في نقط المصاحف، (تح. عزة حسن)، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ط١٩٩٧:٢م، ص٤.

(٤) عبد العزيز أحمد علام، علم الصوتيات، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٩م، ص٧٤.

الدؤلي استطاع التفريق بين قسمين مهمّين من الأصوات هذا من جانب، ومن جانب آخر إنه لفت النظر إلى تلك الحركات الفيزيولوجية في إنتاج الأصوات اللغوية^(١).

ثم تلت محاولة أبي الأسود "محاولات أخرى لإصلاح الكتابة مثل: محاولة نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ) التي انتهت بوضع نظام الإعجام والنقط، للتمييز بين الحروف المتشابهة مثل: ب، ت، ث، مما يسّر القراءة، وجعل النطق بهذه الأصوات عملاً سهلاً، وقد نسب إلى نصر بن عاصم أيضاً ذلك الترتيب الهجائي المستخدم عندنا اليوم في المشرق العربي (ا، ب، ت، ث، .. الخ)"^(٢).

ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي ذلك العبقرى الفذّ بآرائه الصوتية الرائدة؛ فكان أول من قدّم توصيفاً لمخارج الحروف وصفاتها، وأول من رتبها على حسب تموضعها في آلة النطق، وهو الذي وضع رمزا خاصاً للهمزة، وهو عبارة عن رأس عين صغيرة (ء)، ولا يخفى ما في اختيار هذا الرمز بالذات من إحساس بالعلاقة بين صوت العين وصوت الهمزة المتقاربان مخرجا، وهو أول من وضع رمزا للحرف المشدّد فكانت ربما إشارة منه إلى ظاهرة الإدغام التي شغلت فيما بعد حيناً كبيراً من التفكير الصوتي عند العرب، كما سجل معارفه بقضية الحوار بين الحروف العربية وما تحدّثه من تنافر وتلاؤم، ووصل بفضل معارفه الصوتية والموسيقية إلى نظام الإيقاع، وموسيقى الشعر العربي، فكان بحق صاحب أول دراسة للظاهرة الصوتية بطريقة منهجية وعلمية في تاريخ الفكر الصوتي عند العرب، وقد وصل إلى تلك الحقائق الصوتية بفضل جهده الخاص، وبما أوتي من قدرة على اصطناع المنهج العلمي القائم على البحث والاستقراء والتجربة والملاحظة^(٣).

ثم أتى من بعد الخليل تلميذه سيويوه، مستلهما أفكار أستاذه، حيث صاغها بصورة تتصف بالدقة والشمول، فجاءت كل الظواهر الصوتية التي درسها، وكل تحليلاته وتقسيماته لصفات الأصوات ومخارجها دقيقة ومتميزة، تتمّ عن وعي كبير، وعن إدراك عميق لأسباب تلك الظواهر وأبعادها الصوتية. ومن أبرز المسائل الصوتية التي عالجها سيويوه في الكتاب ظاهرة

(١) ينظر: نفسه، ص ٧٥.

(٢) نفسه، ص ٧٥.

(٣) ينظر: أحمد عبد التواب الفيومي، علم الأصوات اللغوية (ظواهر الأصوات في القرآن الكريم)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٩-١٢، وينظر أيضاً: عبد العزيز أحمد علام، علم الصوتيات، ص ٧٧.

الإدغام التي توسع فيها كثيرا، وجاءت في ثنايا الكتاب كثير من القضايا الصوتية مثل ملاحظاته حول الحركات وكمها الزمني^(١).

وقد كان منهج الخليل وتلميذه سيويه، من بعده في معالجة الأصوات، عملا أصيلا، ومنهجيا وصفيا قائما على الملاحظة الذاتية، والمشاهدة والاستقراء، وكانت أعمالهما هي المصدر الأول لكل من جاء بعدهما من علماء النحو، واللغة، والتجويد القرآني.

وفي نهاية القرن الثالث الهجري قدّم المبرد (٢٨٥هـ) في كتابه المقتضب مادة للبحث الصوتي تركزت بشكل كبير، في جزئه الأول، في أبواب الإدغام، وكانت آراؤه الصوتية موافقة في الكثير سابقه وخاصة سيويه، غير أنه لم يتردد في إيراد مخالفات واضحة في مواضع أخرى من البحث الصوتي لسيويه وغيره^(٢).

ثم جاء ابن دريد (٣٢١هـ) في مقدمة جمهرة اللغة، فقد استطاع أن يضيف شيئا للدرس الصوتي العربي، وكان مجتهدا ولم يكن مقلدا، كان يحمل حسا صوتيا جعل منه رائدا في علم الأصوات، فقد أبدع في تصنيف الحروف وعددها ومفاهيمها^(٣)، ثم نجد الزجاجي الذي "أنهى كتابه "الجمل" بالحديث عن الإدغام، ومهدّ لحديثه ببعض الأفكار الصوتية. وأنهى الزمخشري كتابه "المفصل" بالإدغام، وقدم بين يديه دراسة للأصوات"^(٤).

وفي القرن الرابع الهجري نجد كذلك ابن جني العالم المتميز الذي استطاع أن يستوعب التراث الصوتي للذين سبقوه جميعا، ويعيد صياغته من جديد بطريقته المتميزة التي توحى بقدرته الفائقة في إحاطته الشاملة بالخصائص الصوتية للنظام الصوتي العربي، مما أهله لأن يضع مصطلحاته الخاصة التي سبق في بعضها البحث الصوتي الحديث، منها مصطلح علم الأصوات،

(١) ينظر: عبد العزيز أحمد علام، ص ٧٧.

(٢) ينظر: كريم أحمد جواد التميمي، البحث الصوتي في الكتب النحوية، كتاب المقتضب للمبرد أنموذجا، مجلة الفتح، بغداد، العدد: ٢٣، ٢٠٠٥م، ص ٢٩٤.

(٣) ينظر: عليان عبد الفتاح الجالودي، ابن دريد الأزدي أعلم الشعراء وأشعر العلماء، منشورات جامعة آل البيت، وحدة الدراسات العمانية، ٢٠١١م، ص ٣٧٧.

(٤) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط ٨: ٢٠٠٣، ص ٩٣.

الذي استعمله للدلالة على دراسة الأصوات والبحث في مشكلاتها المختلفة، وهذا المفهوم يقابله في الدراسات الغربية مصطلح Phonetics^(١).

ومما يلاحظ في كتب الصرفيين أنهم حصروا البحوث الصوتية في معالجة الظواهر الصرفية، "لأنهم يعللون لبعض الصيغ التي تدخل الأصوات في نطاق دراستها، كالإبدال الصرفي، والإعلال، والإدغام، والحذف، والإمالة، وغيرها من المسائل التي كانت تدخل مادة الصرف على الرغم من كونها صوتية"^(٢).

وفي الأخير نقول إن الدراسات الصوتية عند علماء النحو لم تكن غاية في حد ذاتها، إنما كانت وسيلة عندهم للتوصل بها إلى دراسة ظواهر لغوية أخرى، لهذا لم ينتفع علماء العربية بشكل كبير بالمعارف الصوتية، ولم يستغلوا تلك المعارف في تطوير البحث الصوتي لديهم، كما أنهم لم يوظفوا تلك المعارف في جانبها التطبيقي على اللغة، عكس ما فعله علماء التجويد، الذين انتفعوا بالتفكير الصوتي في دراستهم التفصيلية والتطبيقية، لتلاوة القرآن الكريم وأدائه^(٣).

١-٣- الدراسة الصوتية عند علماء القراءات:

نستطيع القول إن الدراسات الصوتية لدى علماء القراءات بدأت بوادها منذ بداية نزول القرآن، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم حريصا على تبليغ الآيات القرآنية لأصحابه رضوان الله عليهم، وخاصة الحفظ والكتابة منهم، أولئك الذين كانوا يعلمونه لجيل المسلمين اللاحق في حلقات معروفة في المساجد، ليقوم هذا الجيل بنقله إلى الجيل الذي يليه، وهكذا نشأت مجموعة من المهتمين بقراءة القرآن عُرفوا في وقت لاحق بالقراء^(٤).

وبهذه الطريقة في التلقي والسماع نشأ ما عرف بالقراءات القرآنية، فكانت هذه بداية نشوء مصطلح علم القراءات، وقد نشأ هذا العلم في النصف الثاني من القرن الهجري الأول، حيث عرف مجموعة من القراء الذين يحفظون القرآن بسند صحيح متصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥)، ثم بعد ذلك "تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا في

(١) ينظر: عبد العزيز أحمد علام، علم الصوتيات، ص ٧٩.

(٢) علي خليف حسين، منهج درس الصوتي عند العرب، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠١١، ص ١١.

(٣) ينظر: عبد العزيز أحمد علام، علم الصوتيات، ص ٨٢.

(٤) الفضلي عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص ٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٩، ٢٨.

ذلك أئمة يقتدى بهم، ويرحل إليهم، ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول، ولن يختلف عليهم اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم:

- فكان في المدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠هـ)، ثم شيبه بن نصاح (ت ١٣٠هـ)، نافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ).

- وكان بمكة: عبد الله بن كثير (ت ١٢٠هـ)، وحמיד بن قيس الأعرج (ت ١٣٠هـ)، ومحمد بن مُحَيِّصِن (ت ١٢٣هـ).

- وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي اسحاق (ت ١٢٩هـ)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وأبو عمر بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، ثم عاصم الجحدري (ت ١٢٨هـ) ثم يعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ).

- وكان بالشام: عبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ) وعطية بن قيس الكلابي (ت ١٢١هـ) وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر ثم يحيى بن الحارث الذماري (ت ١٤٥هـ) ثم شريح بن يزيد الحضرمي (ت ٢٠٣هـ)^(١).

وهذا التخصص من هؤلاء القراء وأمثالهم وقرّ المادة لوضع علم القراءات، وتدوينه، والتأليف فيه، وقد بدأت هذه المرحلة في أواخر القرن الأول الهجري، وأوائل القرن الثاني الهجري^(٢).

وعن أول من ألف في القراءات يقول عبد الهادي الفضلي: "وبعد تباعي للمسألة، فيما وقفت عليه من مصادر ومراجع، رأيت أن أول من ألف في القراءات هو يحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ)، ثم تتابع التأليف بعده"^(٣). وقد ألفت في القراءات القرآنية عشرات الكتب، بين نثر ونظم، نذكر منها: كتاب السبعة لابن مجاهد، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، والروضة في القراءات الإحدى عشرة للحسن بن محمد البغدادي، وغاية الاختصار للهمداني العطار، والموضح لنصر بن علي، والموجز للأهوازي، والشاطبية نظم أبي القاسم الشاطبي وشروحها، أمثال: فتح الوصيد للسخاوي، وكنز المعاني

(١) أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، الغاية في القراءات العشر (تح. محمد غياث الجنباز)، دار الشروق، الرياض- السعودية، ط١، ١٩٩١م/١٤١١هـ، ص ١٠-١١.

(٢) ينظر: عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص ٣٨-٣٩.

(٣) نفسه، ص ٣٩.

للجعبري، وكنز المعاني لشعلة، وإبراز المعاني لأبي شامة، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب، الذي ربط فيه كل وجه من وجوه القراءات بأصله من واقع الاستعمال العربي^(١).

١-٣-١: تعريف القراءة:

قال ابن الجزري في تعريف القراءة: "القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله"^(٢). وعلى هذا فالقراءة علم له كل مواصفات العلم، من مصطلحات وأسس، ومفاهيم خاصة بالنقل والكيفيات التي تُؤدّى بها ألفاظ القرآن.

وعرفه أيضا أبوحيان الأندلسي بقوله: "وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، هذا هو علم القراءات"^(٣). وفي تعريف الدمياطي لعلم القراءات بعض التفصيل، إذ يقول: "علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره، من حيث السماع"^(٤)، أما القراءة فهي "النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي صلى الله عليه وسلم، أو كما نطقت أمامه صلى الله عليه وسلم فأقرها، سواء كان النطق باللفظ المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا أو تقريرا، واحدا أو متعددا"^(٥).

ويجب أن نفرق بين "تعريف القراءات وتعريف علم القراءات، والفرق بين القراءات وعلم القراءات كالفرق بين القرآن الكريم وعلوم القرآن الكريم. فالقراءة [اصطلاحاً]: هي مذهب من مذاهب النطق بالقرآن الكريم؛ يذهب إليه إمام من الأئمة مذهباً يخالف غيره مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها، ومذهب النطق بالكلمة القرآنية له مسميات هي: قراءة، رواية، طريق، وجه:

فالقراءة: ما نسب إلى أحد أئمة القراءات إذا اتفقت الروايات والطرق عنه.

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩-٢٠.

(٢) منجد المقرئين، ص ٣.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت- لبنان، ٢٠١٠، ج ١، ص ٢٦.

(٤) أحمد بن محمد البناء، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، (تح. شعبان محمد إسماعيل)، عالم الكتب

بيروت، ط ١٩٨٧، ج ١، ص ٦٧.

(٥) عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص ٦٨.

والرواية: ما نسب إلى الأخذ عن هذا الإمام ولو بواسطة.

والطريق: ما نسب إلى الأخذ عن الراوي ولو نزل.

والوجه: ما نسب إلى تخير القارئ من قراءة يثبت عليها وتؤخذ عنه^(١)، كأوجه البسملة، وأوجه الوقف على العارض على السكون، فالقارئ مخير في الإتيان بأي وجه منها غير ملزم بالإتيان بها كلها.

أما الدراسات الصوتية عند علماء القراءات فقد جاءت متناثرة كملاحظات صوتية في ثنايا كتب القراءات القديمة التي ترجع إلى القرنين الثاني والثالث، والتي لم يصل إلينا منها شيء يذكر^(٢)، وأقدم كتاب وصل إلينا من كتب القراءات هو كتاب (السبعة في القراءات) لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) الذي حققه الدكتور شوقي ضيف، حيث لا نجد في هذا الكتاب أبواباً مستقلة تعالج موضوع الأصوات العربية كما هي في كتب علماء التجويد، ذلك أن علماء القراءات كانوا مشغولين برواية النص القرآني الكريم، وضبط حروفه كما نقلتها طبقات علماء القراءة طبقة عن طبقة، حتى تنتهي إلى طبقة الصحابة رضوان الله عليهم، الذين تلقوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم^(٣).

فعلم القراءات علم روايةٍ لأحكام التجويد التي تُرى بها اللفظ القرآني عند جميع القراء، وليس علم دراية، ولهذا لا يمكنه أن يهتم بالشروح للظواهر الصوتية، ولا أن يقدم الاجتهادات في تفسيرها. ولنبين طريقة القراء في رواية بعض الأحكام الصوتية المتعلقة باللفظ القرآني نستعرض نصاً لأبي علي الأهوازي المقرئ (ت ٤٤٦هـ) في الوجيز يقول فيه: "وأما ذال إذ، قال أبو علي: اتفقوا على إدغامها عند نفسها والظاء مثل قوله تعالى (إذ ذهب) [الأنبياء: ٨٧]، (إذ ظلموا) [النساء: ٦٤] ونحوهما. واختلفوا في إدغامها عند ستة أحرف: عند التاء والجيم والذال والزاي والسين والصاد مثل

(١) الرومي فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، دراسات في علوم القرآن الكريم، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، ط ١٢٤: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٣١٤.

(٢) ينظر: الفضلي عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص ٢٧ وما بعدها.

(٣) غانم الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١.

قوله تعالى ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦] ، ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا اللَّيْلَ﴾ [البقرة: ١٢٥]...^(١). فالأهوازي ههنا لم يزد عن ذكره لما اتفق فيه أصحاب القراءات، وما اختلفوا فيه.

ومن هنا فإن الاهتمام بشروح الظاهرة الصوتية لا يرد في كتب علماء القراءات إلا نادرا، حيث يصعب على قارئها أن يجيء بشاهد منها؛ من ذلك نصوص وردت في كتاب "الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية" تتضمن شروحا لبعض الظواهر الصوتية، نسوق منها هنا نموذجا لشرح ظاهرة الغنة في بعض الحروف نبين، من خلاله، كيف سيقت الأحكام الصوتية في ثنايا كتب علماء القراءات، ومما ورد في ذلك: "وكذلك قرأت عن الكسائي من هذا الطريق. قال أبو علي: وسائر الحروف المدغم منها مشدّد والمظهر مخفف، والمخفي بين المشدّد والمخفّف، كما أنه بين الإظهار والإدغام. وإذا أدغمت الغنة من النون فهو إدغام محض، تشديده كسائر الحروف المشدّدة. وإذا أظهرت الغنة فهو أقلّ إدغاما، وأنقص تشديدا، لأن الغنة بعض النون، وهذا ما لا خلاف فيه"^(٢).

١-٤- الدراسة الصوتية عند البلاغيين:

لم يكن البحث الصوتي عند علماء البلاغة غاية في حدّ ذاته، وإنما جاءت الدراسات عندهم في سياق الحديث عن ماهية البلاغة وحقيقة الفصاحة وخصائصها، لذا لا تجد في كتبهم إلا مباحث صوتية ضعيفة الكم ضيقة الزوايا محصورة الأفق، ومعظم ما شغلهم من مباحث الأصوات يتعلق بفصاحة الألفاظ من حيث مدى تآلف الأصوات وتناورها في الكلمة، واستتبع هذا بالضرورة دراسة مخارج الحروف، وأثر قرب المخارج وبعدها في مسألة تنافر وتآلف الأصوات^(٣)، وهذه بعض النماذج من دراسات البلاغيين في هذا المجال:

جاء في رسالة الرّماني (ت ٣٨٤هـ) "النكت في إعجاز القرآن": "المتلائم في الطبقة العليا القرآن كله، والسبب في التلاؤم تعديل الحروف في التآليف، فكلما كان أعدل كان أشدّ تلاؤما، وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد أو القرب الشديد وذلك أنه إذا بعد

(١) الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، (تح. دُرَيْدِ حَسَنِ أَحْمَد)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص ٧٩.

(٢) نفسه، ص ٨٣-٨٤.

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لفضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨م، ص ٩٦.

البعد الشديد كان بمنزلة الطفر، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيد، لأنه بمنزلة رفع اللسان وردة في مكانه، وكلاهما صعب على اللسان.. ومخارج الحروف مختلفة فمنها ما هو من أقصى الحلق، ومنها ما هو من أدنى الفم، ومنها ما هو في الوسائط بين ذلك^(١). يتبين لنا من كلام الرماني السابق أن المسائل الصوتية التي عالجهها البلاغيون لها صلة بالموضوع الأساس في علم البلاغة، ألا وهو فصاحة الألفاظ.

وحتى الجاحظ الذي تبدو كتاباته مهتمة بقضايا بلاغية بحتة، قد عالج بعض المسائل الصوتية، مستغلا المعارف الصوتية التي خلفها الذين سبقوه من علماء العربية، مثل المسائل التي لها علاقة بالظاهرة الصوتية النطقية، فقد أشار في كتابه البيان والتبيين إلى بعض أعضاء جهاز النطق عند الإنسان وخاصة الأعضاء التي لها علاقة بإنتاج الأصوات، كالأسنان واللسان^(٢)، ومخارج الحروف وفصاحة الحروف والألفاظ، وعيوب النطق، غير أنه لم يتوسع كثيرا في مناقشة هذه القضايا؛ لأنه كان منشغلا في الأساس بالجانب البلاغي، وجاءت القضايا الصوتية كلها خادمة لمسألة الإبانة والفصاحة عنده^(٣).

أما ابن سنان فقد ذكر في مقدمة كتابه الفصاحة، بعض الآراء لسابقه حول الأصوات والحروف، وخصائصها، وصفاتها السمعية والنطقية، حيث يقول: "ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة، نبذا من أحكام الأصوات، والتنبيه على حقيقتها، ثم نذكر تقطعها، على وجه، يكون حروفا متميزة، ونشير إلى طرف من أحوال مخارجها، ثم على أن الكلام ما انتظم منها.."^(٤)، ومن الآراء التي طرحها ابن سنان، أن التسلسل الصوتي في الكلام كلما تباعدت مخارجه كانت أشد تلاؤما، وفي المقابل يرى أن التقارب في المخارج يؤدي إلى التنافر، وذلك في قوله: "وأما تأليف الحروف المتقاربة... ولحروف الحلق مزية في القبح، إذا كان التأليف منها فقط، وأنت تدرك هذا وتستقبحه، كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان، وبعض النغم من الأصوات"^(٥).

(١) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني: كتاب النكت في إجاز القرآن، (عني بتصحيحه: عبد العليم)، مكتبة الجامعة المليّة الإسلامية، دلهي، ١٩٣٤م، ص ٣٠.

(٢) ينظر: الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط ٢٠٠٢م، ج ١/ ص ٥١ وما بعدها و ص ٦٩ وما بعدها.

(٣) ينظر: كريمة صنبواوي، مباحث الصوتيات في الدرس البلاغي العربي القديم (فصاحة الألفاظ أنموذجا)، مجلة دراسات، العدد ٢ ديسمبر ٢٠١٥، ص ١٣٣.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٨٢، ص: ١٤-١٥.

(٥) ينظر: كريمة صنبواوي، مباحث الصوتيات في الدرس البلاغي العربي القديم (فصاحة الألفاظ أنموذجا)، ص ٦٤.

واللافت للنظر في القضايا التي طرحها ابن سنان أنه ناقش فكرة الصوت كما ناقشها الفلاسفة والمتكلمون، حيث يعد الصوت من الموجودات العقلية المدركة، ويرى أن الصوت ليس بجسم بل هو عرض من الأعراض يدرك بحاسة السمع، وذلك في قوله: "والصوت معقول لأنه يدرك، ولا خلاف بين العقلاء في وجود ما يدرك، وهو عرض ليس بجسم، ولا صفة لجسم، والدليل على أنه ليس بجسم أنه مدرك بحاسة السمع، والأجسام متماثلة، والإدراك إنما يتعلق بأخص صفات الذوات، فلو كان جسما لكانت الأجسام جميعها مدركة بحاسة السمع"^(١).

وهذا التصور للصوت عند ابن سنان يقترب كثيرا من تصور المدرسة الذهنية أو النفسية للفونيم، والتي ترى "أن الفونيم صوت واحد له صورة ذهنية تجريدية"^(٢) وكما يبدو قريبا، كذلك، من التصور اللساني الذي ينطلق منه سوسير حينما يعرف الدال، في العلامة اللسانية، بأنه الصورة السمعية Image acoustique، وليس هو الصوت المادي المنطوق في ذاته^(٣).

ومن أبرز العلماء الذين اهتموا بالقضايا البلاغية وكان لهم تميز في معالجة القضايا الصوتية، عبد القاهر الجرجاني، هذا العالم الذي "كان متمرسا بالقضايا الصوتية من منطلق اختصاصه بعلوم البلاغة والفصاحة، وهي علوم يحتاج الاضطلاع بدراستها، ومعرفة عناصر الجمال فيها إلى معرفة صوتية"^(٤)، وعلى الرغم من تميزه، وعمق أفكاره البلاغية، فإنه في كتابه المقتصد الذي طرح فيه القضايا الصوتية لم يستطع كغيره أن يخلق بعيدا عما ذكره سيويه، ومن جاء بعده من علماء اللغة كابن جني وغيره، فوافق سيويه، ولم يخالفه في أمر ذي بال، وما كان عنده مغايرا يكاد ينحصر في أمور شكلية بحتة^(٥)، ومن الأمثلة على ذلك: "ترتيبه لأصوات الحلق حيث جاءت عنده مرتبة على النحو الآتي: الهمزة فالألف، فالهاء، في حين جاءت عند سيويه هكذا: الهمزة فالهاء فالألف، وإعادة توزيع أصوات الزاي والسين والصاد على نحو معاكس حيث جاء هذا

(١) المرجع السابق، ص ١٦.

(٢) كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة، القاهرة مصر، ط ٢٠٠٠م، ص ٤٨٧.

(٣) ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية. دراسة تحليلية إبستمولوجية، مطبعة رويغي، الأغواط- الجزائر، ط ٢، ٢٠١٩، ص ١٣٠.

(٤) عالية محمود حسن ياسين، الدرس الصوتي في التراث البلاغي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح بفلسطين، ٢٠٠٣م، ص ٤١.

(٥) ينظر: المرجع نفسه، ص ٤١.

التوزيع هكذا: ص، س، ز..^(١)، ولعبد القاهر مع ذلك الفضل في إعادة صياغة الفكر الصوتي لسابقه بشكل منظم ومبوب ومرتب^(٢).

١-٥- الدراسة الصوتية عند الفلاسفة:

وللفلاسفة العرب أثر واضح ومميز في صياغة الفكر الصوتي عند العرب، وذلك من خلال تركيزهم، في دراساتهم الصوتية، على الجانب الفيزيائي للصوت، ربما يرجع هذا إلى أنهم غير متخصصين في شؤون اللغة.

فالكندي الفيلسوف (ت ٢٦٠هـ) يعد من الأوائل الذين اهتموا بدراسة الصوت في جانبه الفيزيائي، كما أنه وصف أعضاء آلة النطق ومخارج الحروف العربية ورتبها مثل ما يفعله اليوم المحدثون في ترتيبهم لمخارج الحروف، وتحدث عن عيوب الكلام التي تعرض للإنسان بسبب ما يصيب أعضاء آلة النطق من عيوب، مثل اللثغة^(٣).

ذكر إخوان الصفا (ق ٣٣٤هـ) في رسائلهم في القرن الرابع هجري أسباب حدوث الصوت، كما أعطوا تعريفا علميا للصوت، وذلك في قولهم: "إن كل جسمين تصادما برفق ولين لا تسمع لهما صوتا؛ لأن الهواء ينسل من بينهما قليلا، فلا يحدث الصوت، وإنما يحدث الصوت من تصادم الأجسام، متى كان صدمها بشدة وسرعة؛ لأن الهواء عند ذلك يندفع مفاجأة، ويتموج بحركته إلى الجهات الست بسرعة، فيحدث الصوت، ويسمع"^(٤)؛ وهذا التصور لحدوث الصوت ينسجم تماما مع الحقائق العلمية التي توصل إليها البحث الصوتي الحديث.

وفي نهاية القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع نجد أبا نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) الفيلسوف العربي المسلم الذي برع في الفلسفة والمنطق، وكان جامعا لعلوم شتى مثل علم الطب، وعلم الرياضيات، وعلم الموسيقى، وأتقن عدة لغات كالتركية والفارسية واليونانية والسيرانية، كما

(١) المرجع السابق، ص ٤٢.

(٢) ينظر: نفسه، ص ٤٣.

(٣) شهلاء خالد محمد رضا، الدرس الصوتي بين الفيلسوف الفارابي وإخوان الصفا دراسة صوتية موازنة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٥م، ص ٨.

(٤) رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، مكتب الإعلام الإسلامي، قم- إيران، ١٤٠٥هـ، (د.ط)، ج ١ ص ١٨٩-١٩٠.

كان له اهتمام ودراية بعلوم اللغة بشكل عام وبعلم الأصوات بشكل خاص، مما جعله يساهم بشكل كبير في الدراسات الصوتية بشتى فروعها الفيزيائية والنطقية والسمعية^(١).

ومن المفاهيم والمبادئ الصوتية التي تضمنها "كتاب الموسيقى الكبير" للفارابي مفهوم الصوت، وكيفية إنتاج الأصوات، وأسباب الحدة والثقل في النغم^(٢)، فهو يرى أن بين الصوت والحرف فرقا من حيث المفهوم والاستعمال، فالصوت عنده مفهوم عام لكل ما تلتقطه الأذن، بينما الحرف في تصوره هو المادة اللغوية التي ينتجها الإنسان، ومن ثمّ فالحرف شكل من أشكال الصوت العام^(٣)، ويتجلى هذا التصور عنده لما ينتقل من فصول الأصوات النغمية والموسيقية إلى فصول الأصوات اللغوية، حيث يقول: "ومن فصول الأصوات الفصول التي تصيّر الأصوات حروفا"^(٤)، ثمّ يؤكد هذا التصور والمفهوم للحرف بقوله: "والحرف صوت له فصل ما يحدث فيه بقرع شيء من أجزاء الفم من لهأة أو شيء من أجزاء الحلق أو أجزاء الشفتين بعضها بعضا، وفصولها التي يتميز بها بعضها عن بعض إنما تختلف باختلاف أجزاء الفم القارعة والمقروعة"^(٥)، وهذا المفهوم نجده يتكرر ويبدو أكثر وضوحا عند الذين جاءوا من بعده أمثال ابن جني وابن سينا.

لم يهتم الفارابي بتحديد مواضع مخارج الحروف كغيره من العلماء، إنما كان تركيزه على بيان آلية التصويت الإنساني لغايات نغمية موسيقية، لذلك كان يتتبع المسارات التي يسلكها تيار الهواء أثناء عملية النطق عند الإنسان، من نحو الحلق والأنف والفم وغيرها من أعضاء الصوت دون توزيع للأصوات على هذه المسارات^(٦)، وكذلك في تصنيفه للحروف نجد أنه ميّز بين نوعين من الأصوات معتمدا في ذلك على جريان النفس من عدمه، وهذا في قوله: "والحروف منها مصوّت، ومنها غير مصوّت"^(٧)، فقد انطلق في تصنيفه للحروف من خلفيته الفكرية التي تتناغم مع حسه

(١) مشعل صنت هليل الحربي، التفكير الصوتي عند الفارابي في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤-٢٠١٥ ص ١٦.

(٢) نفسه، ص ١٩.

(٣) ينظر: نفسه، ص ٥٣.

(٤) الفارابي، كتاب الموسيقى الكبير، ص ١٠٧٢.

(٥) الفارابي، شرح العبارة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د، ط)، ١٩٦٠م، ص ٢٩.

(٦) ينظر مشعل صنت هليل الحربي، التفكير الصوتي عند الفارابي في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٦٩.

(٧) الفارابي، الموسيقى الكبير، ص ١٠٧٢.

وذوقه الموسيقي، ومن هنا نقول إنه استطاع أن يلج باب علوم اللغة العربية، وأن يتناولها من خلال تلك الزاوية الفكرية التي بينت مدى الترابط بين اللغة والموسيقى^(١).

لم تكن الدراسة الصوتية عند ابن سينا (٤٢٨هـ) مقصودة لذاتها عنده، لأن منطلق أبحاثه كانت بعيدة عن الميدان اللغوي، إلا أنه على الرغم من ذلك تميز وتفوق على غيره في دراسته لكثير من القضايا الصوتية^(٢)، التي جاءت في مؤلفاته: القانون، والشفاء، وخاصة القضايا الصوتية التي طرحها في رسالته "رسالة أسباب حدوث الحروف"، فقد ساعده ما تركه نخاة العربية ولغويها من مادة علمية غنية^(٣)، وحسُّه الموسيقي، وعلمه بالطب والتشريح على تقديم وصف دقيق للأصوات اللغوية، وتمكن من ضبط المخارج بشكل دقيق لم يستطع الدرس الصوتي الحديث عليه زيادة إلا تغيير بعض المسميات^(٤)، مثل تمييزه بين مصطلحي الصوت والحرف، حيث خصّ المصطلح الأول بالأصوات الطبيعية، في حين خصّ المصطلح الثاني بالأصوات اللغوية.

كما يبدو ابن سينا مقاربا لدراسات المحدثين لما تحدث عن الجوانب المتعلقة بالصوت: الفيزيائي، والأكوستيكي، والسمعي، والذهني، هذه الجوانب التي لم يتطرق إليها اللغويون، حيث عالج الكيفية التي ينشأ منها الصوت في آلة النطق عند الإنسان وطريقة انتشارها في الهواء على شكل موجات ووصولها إلى الأذن، والفروق الصوتية الناشئة بين الأصوات في حاسة السمع، أضف إلى ذلك تفرد في تحديد مصطلح الصوت^(٥)، وهو أول من كشف دور الحنجرة في عملية التصويت، وأول من ذكر دور الوترين الصوتيين من العلماء العرب، وهو الذي استطاع أن يوظف الطب والتشريح والفيزيولوجيا والفيزياء وعلم النفس في الدراسة الصوتية، والتي تابعه فيها علماء الغرب بعد ذلك^(٦).

(١) ينظر: مشعل صنت هليل الحربي، التفكير الصوتي عند الفارابي في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٧٢.

(٢) نصيرة شيادي، المصطلح الصوتي عند ابن سينا، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، ٢٠٠٩-٢٠١٠م، ص ١ (من الخاتمة).

(٣) نفسه، ص ١ (من الخاتمة).

(٤) نفسه، ص ٣ (من الفصل الأول).

(٥) المرجع السابق، ص ٢ (من الخاتمة).

(٦) نادر أحمد جرادات، الأصوات اللغوية عند ابن سينا: عيوب النطق وعلاجه، الأكاديميون للنشر، الأردن، ط: ٢٠١٥م، ص ١٩٣.

٢- علم التجويد: مفهومه، وموضوعه، وتاريخ التأليف فيه:

يهدف موضوع بحثنا هذا إلى بيان أوصاف حروف العربية، وإلى الاطلاع على وظائفها لدى علماء التجويد، وذلك من خلال قراءة نصوصهم قراءة استثمارية حديثة تستضيء بمفاهيم البحث الصوتي الحديث. وقد بدا لنا أنّ من الحكمة المنهجية أن نسلط الضوء - قبل الولوج إلى مدارسة مباحث هذا الموضوع وقضاياه - على مفهوم علم التجويد، وعلى موضوعه، وأن نلقي إطلالة تاريخية على مراحل تطوره نكشف من خلالها عن ظروف نشأته، وعن بداية التأليف فيه، وعمّا تلاها من محطات مختلفة للتأليف فيه استطاعت أن تحدّد، بعد ذلك، معالمه، وأن تجعل منه علماً لغوياً مستقلاً ومتميّزاً.

٢-١- مفهوم علم التجويد لغة واصطلاحاً:

التجويد في اللغة: التحسين: وهو القول الجيد الحسن. أما في اصطلاح القراء فهو إخراج حروف الهجاء من مخارجها الصحيحة وإعطاء كل حرف حقه ومستحقه، وحق الحرف: كل صفة ثابتة له من جهر واستعلاء وإطباق. ومستحق الحرف: الصفات العرضية له من إظهار وإخفاء وإدغام كالنون الساكنة حسب أحكامها^(١).

أما علم التجويد فقد عرفه المرعشي بقوله: "علم يُبحث فيه عن مخارج الحروف وصفاتها"^(٢)، أي هو علم يبحث في مخارج الحروف وصفاتها من حيث هي معزولة عن السياق التركيبي، ويدرس الظواهر الصوتية الناشئة بفعل المجاورة بين الحروف في السلسلة الكلامية^(٣)، كما أنه يعمل على كشف العلاقات الصوتية التي تحكم الآليات وسلوك الحروف داخل النظام الصوتي العربي. وعلم التجويد هو علم دراية التي تتطلب الضبط والدقة في المعارف لذلك قيل "فالرواية لها نقلها، والدراية لها ضبطها وعلمها"^(٤).

(١) ينظر: أبو الوفاء على الله بن علي، القول السديد في علم التجويد، دار الوفاء، المنصورة، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م، ص٣٥.

(٢) المرعشي، جهد المقل، ص١٠٩.

(٣) غانم قدوري، علم التجويد دراسة صوتية ميسرة، دار عمار، الأردن، ط١: ٢٠٠٥م، ص٢٢.

(٤) مكي أبو طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، (تح. أحمد حسن فرحات)، دار عمار، عمان، الأردن، ط٣: ١٩٩٦م، ص٩٠.

٢-٢- أنواع التجويد ومراتبه:

قراءة القرآن سنة متبعة، لا يجوز فيها الخروج عمّا سُمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وطباع الناس في القراءة تختلف لذلك حاول علماء التجويد والقراء ضبط وإحكام الكيفية التي يصح بها قراءة القرآن، قال ابن بادش: "اعلم أن القراء مجموعون على التزام التجويد، وهو إقامة مخارج الحروف وصفاتها، فأما أسلوب القراءة من حدر وترتيل، بعد إحراز ما ذكرنا، فهم فيه متباينون غير مستويين"^(١)، ولأن طباع الناس كذلك تختلف في القراءة فقد اقتضت حكمة الله لقراءة كتابه أن تكون على مراتب وأسايب مختلفة يراعى فيها طباع الناس كما يراعى فيه المقامات التي يكون فيها القارئ، فقراءة صلاة التراويح تختلف عن قراءة صلاة الفرض الجماعية، وهكذا.

وأنواع التجويد ومراتب التجويد وأسايب التجويد كلها مصطلحات تصب في معنى واحد، وهي الكيفية التي تقرأ بها ألفاظ القرآن^(٢). أما مراتب التجويد التي ذكرها علماء التجويد هي: الترتيل والحدر، والتدوير، والتحقيق، واشتقاق التحقيق، والتمطيط، وكلها مبنية على مدى سرعة نطق الحرف في السلسلة الكلامية:

- **الحدر**: عرفه القرطبي بقوله: "وهو القراءة السهلة السمحة الرتلة العذبة الألفاظ اللطيفة المأخذ التي لا يخرج القارئ بها عن طباع العرب، وعمّا تكلمت به الفصحاء"^(٣). وعرفه المحدثون من علماء التجويد بقولهم: "وأما الحدر بسكون الدال، فهو الإسراع في القراءة مع المحافظة على قواعد التجويد ومراعاتها بدقة"^(٤).

(١) ابن البادش أبو جعفر أحمد الأنصاري، كتاب الإقناع في القراءات السبع، (تح. عبد الحميد قطامش)، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١: ١٤٠٣هـ، ج١، ص٥٥٢.

(٢) ينظر: غانم قذزري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص٤٦٧.

(٣) القرطبي محمد بن عبد الوهاب، الموضح في التجويد، دار عمار، الأردن، ط١: ٢٠٠٠م، ص٢٠٣.

(٤) المرصفي عبد الفتاح عجمي، هداية القاري لتجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢: ١٣٩٩، ص٥٠.

- **التجويد:** عرفه القرطبي بقوله: "وأما التجويد فهو أن يضيف إلى ما ذكرته في الحدر مراعاة تجويد الإعراب وإشباع الحركات وتبيين السواكن وإظهار بيان حركة المتحرك بغير تكلف ولا مبالغة"^(١).

- **التمطيط:** هذا المصطلح ورد عند القرطبي ويراد به زيادة في حروف المدّ كما هو كائن في قراءة ورش عن نافع حيث يقول: "وأما التمطيط فهو أن يضيف إلى ما ذكرته في حروف المدّ واللين المدّ مع جري النفس فيه [...] ولا تدرك حقيقة التمطيط إلا بالمشافهة [...] ومن التمطيط أيضاً أن يثبت القارئ على الإعراب في موضع الرفع والنص والخفض"^(٢).

- **اشتقاق التحقيق:** هو من المصطلحات التي ذكرها القرطبي في بيانه لمراتب التجويد، وحدده بقوله: "وأما اشتقاق التحقيق فهو أن يزيد على ما ذكرت من التجويد روم السكون على كل ساكن ولا يسكت فيقع للمستمع أنه يقرأ بالتحقيق، وكذلك جميع ما يذكر في التحقيق فإنه يرومه"^(٣).

- **التحقيق:** عرفه الداني بقوله: "أن توفى الحروف حقوقها، من المدّ إن كانت ممدودة، ومن التمكين إن كانت ممكنة، ومن الهمز إن كانت مهموزة، ومن التشديد إن كانت مشددة، [...] من غير تجاوز ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف"^(٤). أما القرطبي فقال: "وأما التحقيق فهو حلية القراءة وزينة التلاوة ومحل البيان ورائد الامتحان وهو إعطاء الحروف حقوقها وتنزيلها منازلها، وردّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله وإحاقه بنظيره وشكله وإشباع لفظه، ولطف النطق به"^(٥).

- **الترتيل:** قال الداني في بيان الترتيل: "والترتيل مصدر رتل فلانٌ كلامه: أتبع بعضه بعضاً على مكثٍ وتؤدة، والاسم منه الرتل، والعرب تقول: ثغرٌ رتلٌ إذا كان متفرقاً. وهو صفةٌ من صفات التحقيق وليس به، لأن الترتيل يكون بالهمز وتركه والقصر لحرف المد والتخفيف والاختلاس،

(١) القرطبي محمد بن عبد الوهاب، الموضح في التجويد، دار عمار، الأردن، ط١: ٢٠٠٠م، ص ٢١٤-٢١٥.

(٢) نفسه، ص ٢١٤-٢١٥.

(٣) نفسه، ص ٢١٤-٢١٥.

(٤) الداني أبو عمرو، التحديد في الإتيان والتجويد، ص ٨٧.

(٥) القرطبي محمد بن عبد الوهاب، الموضح في التجويد، ص ٢١٤-٢١٥.

وليس ذلك في التحقيق^(١)، ومن علماء التجويد المحدثين من عرفه بقوله: "فهو القراءة بتؤدة واطمئنان مع تدبر المعاني ومراعاة أحكام التجويد من إعطاء الحروف حقها من الصفات والمخارج ومدّ الممدود وقصر المقصور وترقيق المرقق وتفخيم المفخم مما يتفق وقواعد التجويد وهو أفضل المراتب الثلاث"^(٢).

- **التدوير:** قال ابن الجزري في تعريفه: "وَأَمَّا التَّدْوِيرُ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالْحَدْرِ، وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ عَنْ أَكْثَرِ الْأَيْمَّةِ مِمَّنْ رَوَى مَدَّ الْمُنْفَصِلِ وَلَمْ يَبْلُغْ فِيهِ إِلَى الْإِشْبَاعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ الْقُرَّاءِ وَصَحَّ عَنْ جَمِيعِ الْأَيْمَّةِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْأَدَاءِ"^(٣)، وعرفه أيضا المرصفي بقوله: "فهو القراءة بحالة متوسطة بين مرتبتي الترتيل والحدرد مع المحافظة على قواعد التجويد ومراعاتها كذلك"^(٤)، وقال أبو الوفا في تعريفه: "التدوير: مرتبة وسطى بين مرتبتي الترتيل والحدرد"^(٥)، وقال عطية في تحديده: "أما التَّدْوِيرُ: فهو قراءة القرآن الكريم بحالة متوسطة بين الاطمئنان والسرعة مع مراعاة الأحكام، وهي تلي الترتيل في الأفضلية"^(٦).

والأشهر في هذه المراتب ثلاث هي الترتيل والتدوير والحدرد، وأفضلها الترتيل، قال المرصفي في بيان ترتيبها من حيث الأفضلية؛ "المراتب في الأفضلية على النحو التالي: الترتيل فالتدوير فالحدرد"^(٧).

٢-٣- موضوع علم التجويد:

موضوع علم التجويد هو النص القرآني، فهو علم اقتصر على دراسة الحرف القرآني من حيث معرفة مخارجه وصفاته، وما ينشأ عن الحروف من ظواهر صوتية بفعل المجاورة، ومعرفة العلاقات التي تتحكم في النظام الصوتي القرآني، وفق معلم الرواية الصحيحة، لأن قراءة القرآن مضبوطة بالسند والرواية، جاء في التحديد: "إنَّ الرجلَ يقرأ القرآنَ فما يلحن حرفاً، أو قال: ما

(١) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص ٦٩.

(٢) المرصفي عبد الفتاح السيد عجمي، هداية القاري لتجويد كلام الباري، ص ٥٠.

(٣) ابن الجزري شمس الدين أبو الخير، النشر في القراءات العشر، (تح. علي محمد الضبّاع)، دار الكتب العلمية، مصر، ج ١، ص ٢٠٧.

(٤) المرصفي عبد الفتاح السيد عجمي، هداية القاري لتجويد كلام الباري، ص ٥٠.

(٥) أبو الوفا على الله، القول السديد في علم التجويد، ص ٣٩.

(٦) عطية قابل نصر، غاية المرید في علم التجويد، الناشر المؤلف: القاهرة، ط ٤: ١٩٩٤م، ص ٢٠.

(٧) المرصفي عبد الفتاح السيد عجمي، هداية القاري لتجويد كلام الباري، ص ٥٠.

يخطئ حرفاً، وما هو من القراءة في شيء"^(١)، وقال غانم قدوري: "موضوع علم التجويد هو الكلمات من حيث إعطاء حروفها حقها ومستحقها"^(٢)، لهذا نجد علماء التجويد يشيرون في كل مرة إلى الأركان التي تقوم عليها قراءة القرآن الصحيحة؛ قال المرادي (ت ٨٧١هـ) في بيان هذه الأركان: "إن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور: أحدها: معرفة مخارج الحروف، والثاني: معرفة صفتها. والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام، والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار"^(٣).

٢-٤ - العلاقة بين علم التجويد وعلم القراءات:

يقول المرعشي في تحديد العلاقة بين علم التجويد وعلم القراءات: "اعلم أن علم القراءة يخالف علم التجويد لأن المقصود من الثاني معرفة حقائق صفات الحروف مع قطع النظر عن الخلاف فيها، مثلاً يعرف في علم التجويد أن حقيقة التفخيم كذا وحقيقة الترقيق كذا وفي القراءة يعرف فحَمها فلان ورقَّقها فلان. وبهذا يندفع ما عسى أن يقال: علم القراءة يتضمن مباحث صفات الحروف كالإدغام والإظهار والمد والقصر والتفخيم والترقيق، وهي مباحث علم التجويد"^(٤)، بهذا الوضوح كان علماء التجويد يميزون بين الحدود الفاصلة بين العلمين، فعلم التجويد يقوم على معرفة الحقائق الصوتية المتفق عليها بين جميع القراء، بينما علم القراءات يقوم على رواية الظاهرة الصوتية التي قُرأ بها اللفظ القرآني، يقول مكّي وهو يتحدث عن الاختلاف ما بين كتب القراءات وكتب التجويد مشيراً إلى هذه الحقيقة: "فتلك كتب رواية، وهذا كتاب دراية.."^(٥)، إشارة لكتابه الرعاية، وقال أيضاً: "فهذا الكتاب [يريد: الكشف] كتاب فهم وعلم ودراية..."^(٦)، فالعلاقة علاقة خلاف بينهما في المنهج والغاية، فالمنهج في علم التجويد منهج وصفي بحث يعمل على وصف الظاهرة الصوتية ثم يسعى بعد ذلك لتفسيرها، من أجل التأسيس

(١) الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص ٨٢.

(٢) علي بن أمير المالكي، مقدمة في علم التجويد، معهد الإمام الأجرى لبيبا، ط ١: ٢٠١٦م، ص ١١.

(٣) المرادي حسن بن قاسم النحوي، المفيد في شرح عمد المجيد في النظم والتجويد، (تح: السيد الرفاعي)، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ٢٠٠١م، ص ٥٧.

(٤) المرعشي، ترتيب العلوم، تح محمد بن إسماعيل السيد أحمد، دار البشائر الإسلامية، ط ١ ١٩٨٨م، ص ١٣٨.

(٥) الرعاية، ص ٢٢٦.

(٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، (تح: محي الدين رمضان)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤، ج ١، ص ٦.

لنظام صوتي يحفظ الأداء القرآني من اللحن والتصحيف، قال غانم قدوري: "وبينهما اختلافا يجعل كل واحد منهما علما مستقلا، فعلم التجويد يعنى بحقائق وقواعد وكيفيات نطق ألفاظ القرآن"^(١)، لذلك اتسمت الدراسات الصوتية عندهم بالشمولية، فوسعت كل ما له علاقة بالجانب الصوتي. وخير مثال يوضح طبيعة منهج علماء التجويد في التعامل مع الظاهرة الصوتية ما ذكره مكّي في باب المدّ وعلله وأصوله، حيث يقول: "قال أبو محمد، إن سأل سائل فقال: المدّ في أي شيء يكون، ولأي شيء يكون؟، فالجواب أن المدّ لا يكون إلا في حروف المدّ واللين، [...]، وإنما يكون المدّ في هذه الحروف عند ملاصقتهم لهزمة أو ساكن، مشدّد أو غير مشدّد، نحو: جاء، [...]، فإن قيل: فما العلة التي أوجبت المدّ فيما ذكرت؟ فالجواب أن هذه الحروف حروف خفية، والهزمة حرف جلد بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفا خفيا، خيف عليه أن يزداد، بملاصقة الهزمة له، خفاء، فُبَيِّن بالمدّ ليظهر"^(٢).

وبشيء من التأمل في هذا النص يتبيّن بوضوح مدى الاعتماد على الوصف ثم على التفسير في معالجة الظواهر الصوتية في القرآن الكريم، كما يتبيّن مدى الفرق بين ما يتعرّض له علماء القراءات من نقل للروايات من حيث هي حقائق صوتية يتداولها القراء جيلا بعد جيل، وبين جهد النظر والاجتهاد في تحليل الظاهرة الصوتية وتفسيرها، وذلك بالاستناد إلى أسس علمية بحتة، وحسّ مرهف دقيق، وتصور شامل لجميع الخصائص الصوتية للحروف العربية.

٢-٥- تاريخ التأليف في علم التجويد:

إذا أردنا أن نعرف بداية ظهور علم التجويد بوصفه علما مستقلا بالمعنى الاصطلاحي الذي يُعرف به اليوم، فيمكن القول إنها كانت يوم أَلَف أبو مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني (ت ٣٢٥هـ) قصيدته الرائية في علم التجويد؛ قال ابن الجزري، وهو يترجم لأبي مزاحم موسى: "هو أوّل من صنّف في التجويد في ما أعلم، وقصيدته الرائية المشهورة، وشرحها الحافظ أبو عمرو..."^(٣)، ثم أَلَف بعده السعيدي (ت ٤١٠هـ) "التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي"^(٤)، والذي يعد أول وأقدم مصنف كتب في علم التجويد.

(١) علي بن أمير المالكي، مقدمة في علم التجويد، ص ٢٢.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص: ٤٥-٤٦-٤٧.

(٣) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، (تح. ج. بروجستراسر)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: ٢٠٠٦م، ج ٢، ص ٢٨٠.

ثم تتابع التأليف في علم التجويد دون انقطاع إلى عصرنا الحاضر، ويعد القرن الخامس الهجري العصر الذي ظهرت فيه أعظم مؤلفات علم التجويد، مثل كتاب (الرعاية) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) وكتاب (التحديد في الإتقان والتجويد) لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، وهما معا من علماء الأندلس. وبفضل هذين الكتابين تمّ واكتمل بشكل واضح علم التجويد بعدما كان متفرقا في كتب المتقدمين^(٢)، قال مكي مشيرا إلى تميزه في ما جمعه في هذا المؤلف، وكذلك إلى سبقه في هذا النوع من التأليف؛ : "وما علمت أن أحدا من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا إلى جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها، ولا ما أتبعته فيه كل حرف منها من ألفاظ كتاب الله تعالى، والتنبيه على تجويد لفظه، والتحفظ به عند تلاوته"^(٣).

لقد كان القرن الخامس هو التاريخ الحقيقي لظهور المؤلفات في علم التجويد، وكان لعلماء الأندلس النصيب الأكبر فيها^(٤)، فقد جاء في مقدمة كتاب (التحديد) للداني ما يؤكد هذا القول بأن التأليف في علم التجويد لم يسبق إليه، وذلك في قوله: "أما بعد فقد حداني ما رأيته من إهمال قراء عصرنا ومقرئي دهرنا من تجويد التلاوة وتحقيق القراءة، وتركهم استعمال ما ندب الله تعالى إليه، وحث نبيه صلى الله عليه وسلم وأُمَّته عليه، من تلاوة التنزيل بالترسل والترتيل أن أعملت نفسي في رسم كتاب خفيف الحمل، قريب المأخذ في وصف علم الإتقان والتجويد، وكيفية الترتيل والتحقيق"^(٥).

لقد اعتمد علماء التجويد في بدايات التأليف على المباحث المتعلقة بأصوات العربية، وظواهر النطق، المبنوثة في كتب النحو وكتب القراءة، حيث عمدوا إلى جمعها في كتب مستقلة والتي أصبحت تسمى فيما بعد ذلك كتب علم التجويد^(٦).

(١) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٨

(٢) ينظر: نفسه، ص ١٨-١٩.

(٣) الرعاية ص ٥٢.

(٤) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٩.

(٥) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ٦٦.

(٦) ينظر: غانم قدوري، علم التجويد دراسة ميسرة، ص ٢٣.

وما أورده ابن الجزري (٨٣٣هـ) في ترجمة أبي مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني قوله: "هو أول من صنف في التجويد فيما أعلم، وقصيدته الرائية مشهورة وشرحها الحافظ أبو عمرو"^(١)، هذه القصيدة كانت أول محاولة تناولت موضوعات علم التجويد بشكل مستقل في عدد غير كافٍ من الأبيات الشعرية لم تتجاوز واحدا وخمسين بيتا، لذلك لم تسع جميع جزئيات موضوعات علم التجويد، ولم تكن قائمة على منهج محكم في شرح الظواهر الصوتية المتعلقة بالحروف العربية^(٢).

أما أول كتاب ألف بعد قصيدة أبي مزاحم فهو كتاب "التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي"، لأبي الحسن علي بن جعفر الرازي السعدي (ت ٤١٠هـ)، وهو كتاب صغير من جانب الحجم، أما من جانب المادة التي ضمها فكانت غزيرة، اقتصر الحديث فيها على بعض الموضوعات، حيث تحدّث في صفحاته الأولى عن تجويد ألفاظ سورة الفاتحة، ثم تلاها بالحديث عن كيفية نطق الواو والياء في أحوالهما المتعددة، وأعقبها بالحديث عن صور نطقية شتى حدّر قارئ القرآن من الوقوع فيها^(٣).

ثم تتابع التأليف في علم التجويد منذ ذلك العصر إلى وقتنا الحاضر، فظهرت عشرات الكتب التي تنوعت مناهجها وأساليب تأليفها، لكن الملاحظ على تلك المؤلفات، لا سيما القديمة منها، أن الإهمال أصابها، ففُقد كثيرٌ منها، وقلّت مخطوطات ما بقي منها، ولم يطبع مما بقي إلا القليل^(٤)، ونكتفي هنا بذكر أشهر المؤلفات في علم التجويد، آخذين بعين الاعتبار تاريخ تاريخ الظهور^(٥):

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب، وهو أول عمل علمي يجمع فيه صاحبه بين الدراسات الصوتية النظرية لعلماء اللغة والدراسات العملية لعلماء القراءة والتجويد مضيفا إلى ذلك من تجاربه الشخصية ما يدعمه ويؤيده.. حيث أعاد للدرس الصوتي

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٢) ينظر: غانم قدوري، علم التجويد دراسة ميسرة، ص ٢٤.

(٣) نفسه، ص ٢٤-٢٥.

(٤) نفسه، ص ٢٥.

(٥) غانم قدوري الحمد، علم التجويد دراسة ميسرة، ص ٢٥، ٢٦، ٢٧.

رونقه، ويردّ إليه روحه ووحده، ويربطه مرة أخرى بالهدف الأسمى الذي من أجله نشأ، ومن أجله يجب أن يستمر كغيره من علوم القرآن^(١).

- **التحديد في الإتقان والتجويد**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، وقد كان من أوائل كتب علماء التجويد، ومن ثمّ فإنّ المنهج الذي سار عليه الداني في الكتاب يعدّ منهجاً مبتكراً لم ينسج فيه على مثال سابق، وقد ترك هذا المنهج أثراً بيّناً في الكتب المؤلفة في علم التجويد فيما بعد^(٢)، حيث استغرق الكتاب كل المباحث المتعلقة بعلم التجويد، ولا يكاد الذين ألفوا في هذا العلم بعد الداني يخرجون عن هذا المنهج، اللهم إلا في التقديم والتأخير أو التفصيل والايجاز، وكذلك الذين ألفوا في علم الأصوات النطقي من المحدثين لم يتجاوزوا بحث القضايا التي بحثها الداني^(٣).

- **الموضح في التجويد**، لعبد الوهاب القرطبي، وهو يتضمّن دراسة علمية عميقة شاملة لأصوات اللغة العربية، وفق منهج واضح محدد، وهذا لم يتحقق في كتاب سابق أو لاحق، قدّم أو حديث بالصورة التي تحقق بها في هذا الكتاب^(٤). وإنّ الفكرة التي يستند إليها تأليف هذا الكتاب هي تقسيم اللحن إلى قسمين: اللحن الجلي، واللحن الخفي، ويعدّ عبد الوهاب القرطبي أول عالم من علماء التجويد اعتمد على فكرة تقسيم اللحن في تبويب كتابه^(٥)، وقد ظلت هذه الفكرة موضع عناية علماء التجويد من بعده حتى العصور المتأخرة^(٦).

- **التجريد في علم التجويد**، لأبي علي الحسن بن أحمد المعروف بابن البناء البغدادي (ت ٤٧١هـ). وما زال مخطوطاً.

- **نهاية الإتقان في تجويد القرآن**، لشريح بن محمد الرعيني الإشبيلي (ت ٥٣٩هـ).

- **التجريد في علم التجويد**، لأبي علي سهل بن محمد الحاجي (ت ٥٤٣هـ).

- **الإنباء في تجويد القرآن**، لأبي الأصبع عبد العزيز بن علي الأندلسي، المعروف بابن الطحان (ت ٥٦٠هـ)، ويعدّ هذا الكتاب من الأصول الهامة في علوم التجويد والقراءات والأصوات، وهو

(١) أحمد حسن فرحات، مقدمة الرعاية لمكي، ص ٧.

(٢) الداني، كتاب التحديد في الإتقان والتجويد، ص ٤٢ (من مقدمة المحقق).

(٣) نفسه، ص ٤٢.

(٤) القرطبي عبد الوهاب، الموضح في التجويد، ص ٦ (من مقدمة المحقق).

(٥) نفسه، ص ١٩-٢٠.

(٦) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٥١.

يشتمل على تفصيلات هامة لمجموعة من قواعد التجويد على الرغم من صغر حجمه، وأبرزها: تصنيف الحركات، وتحرير مقاديرها، وتحرير السكون وتعيينه، والمدّ وأقسامه، وأحكام النون الساكنة والتنوين، والحروف المفخمة والمرققة، والفتح والإمالة والتقليل، والوقف على أواخر الكلم^(١)، وفي الكتاب تأكيد على كثير من الأمور التطبيقية، والمهارات الأساسية في علم التجويد، كما أنه احتوى على بعض القضايا الجديدة التي لم يُسبق إليها، مثل: تقسيم السكون إلى حي وميت، وجعل الشدّ سببا من أسباب المدّ، واستخدام مصطلح القطع البطيء في السكون^(٢)..

- **التمهيد في معرفة التجويد**، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار (ت ٥٦٩هـ): جاء هذا الكتاب في عشرة أبواب يعرض في معظمها المؤلف فضل القرآن وأهميته في حياة المسلمين، وفي كيفية صون القرآن واحترامه والقيام بتوقيره، ويذكر فيها كيف نتعامل مع القرآن من حيث ترتيله، وإعرابه والعمل به^(٣)، بينما تحدث في الباب الثامن عن مخارج الحروف العربية وصفاتها، مذكرا في فاتحة الباب عن أهمية إتقان مخارج الحروف وأجناسها، حيث يقول: "من يقرأ القرآن، ويتعاطى هذا الشأن متى لم يتقن مخارج الحروف وأجناسها لم يقف على الخلل الواقع فيها، ولم يهتد إلى تجويد القراءة وتهذيبها"^(٤)، ثم تحدث في الباب التاسع عن بعض الأداءات التطبيقية لبعض الحروف.

- **نبذة المرید في علم التجويد**، لأبي المعالي محمد بن أبي الفرج فخر الدين الموصلی (ت ٦٢١هـ).

- **كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف**: لأبي علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص الأندلسي المعروف بابن الناظر (ت ٦٧٩هـ). مخطوط.

- **الترشيد في علم التجويد**: لأبي الحسن علي بن يعقوب عماد الدين الموصلی المعروف بابن أبي زهران (٦٨٢هـ).

(١) أحمد محمد مفلح القضاة، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٠، ملحق ١، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، ٢٠١٣، ص ٨١٧.

(٢) نفسه، ص ٨٢٠.

(٣) أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار، التمهيد في معرفة التجويد، ص ٤-٥.

(٤) نفسه، ص ٢٤٣.

- التجريد في التجويد، لأبي العباس أحمد بن عبد الله الخابوري الحلبي (ت ٦٩٠هـ).
- بغية المرید في معرفة التجويد: لأبي محمد عبد الكرم بن عبد الباري الصعيدي (من علماء القرن السابع الهجري).
- الدر النضيد في معرفة التجويد: لمحمد بن قيصر المارديني (ت ٧٢١هـ). مخطوط، وهو قصيدة لامية في ٢٧١ بيتا.
- عقود الجمان في تجويد القرآن: لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ). وهي منظومة
- التسديد في علم التجويد: لأبي بكر عبد الله بن أيدغدي بن عبد الله الشهير بابن الجندي (ت ٧٦٩هـ).
- روح المرید في شرح العقد الفريد: لمحمد بن محمود السمرقندي (ت ٧٨٠هـ). مخطوط.
- التمهيد في علم التجويد: لأبي الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ).
- المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: لابن الجزري مؤلف التمهيد، وهي المنظومة المشهورة بالمقدمة الجزرية، وقد شرحت شروحا كثيرة موجزة ومطولة. كتب لها الله القبول والشهرة، حيث تبدو أكثر تنظيماً، ونضجاً وأحسن ترتيباً وتأثيراً، فقد جاءت بعد أن كتب وألّف في التجويد والقراءات.
- القول المفيد في أصول التجويد: لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ).
- بغية المستفيد في علم التجويد: لمحمد بن بدر الدين الشهير بابن بلبان الحنبلي (ت ١٠٨٣هـ).
- تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين: لمنصور بن عيسى بن غازي السمنودي (من علماء القرن الحادي عشر هجري).
- غنية الطالبين ومنية الراغبين: لمحمد بن القاسم البقري (ت ١١١١هـ).
- كفاية المستفيد في علم التجويد: لعبد الغني بن اسماعيل النابلسي (ت ١١٤٣هـ).
- جهد المقل: لمحمد بن أبي بكر المرعشي المعروف بساجقلي زاده (ت ١١٥٠هـ).

أما كتب التجويد المعاصرة فهي كثيرة من حيث العدد لا يمكن حصرها، فهي في مجملها مؤلفات قد تختلف من حيث طريقة العرض وتقسيم الموضوعات، ولكنها تتقارب كثيرا في طبيعة مادتها الأساسية، فمعظمها يفتقر إلى الأصالة والابتكار مثل الذي تميزت به مؤلفات علماء التجويد القدامى، لأن الكثير من هذه المؤلفات لا يوظف أصحابها المفاهيم العلمية والحقائق الصوتية التي توصل إليها درس الصوتي الحديث، فبقيت حبيسة التكرار لبعضها البعض، والشيء الملاحظ كذلك على كتابات المعاصرين أن الكثير منهم لا يعتمد في كتاباته على كتب علماء التجويد القدامى^(١).

(١) ينظر: علي بن أمير المالكي، مقدمة في علم التجويد، معهد الإمام الأجرى، موقع الكتروني، ط: ٢٠١٧م، ص ٤٨-

الباب الأول

أوصاف الحروف العربية عند علماء التجويد

الفصل الأول

مبادئ توصيف الحروف العربية وتصنيفها

١- الموضوعات الصوتية لعلماء التجويد في ضوء معطيات الصوتيات الحديثة:

كان علماء التجويد حريصين كل الحرص على صون النطق الصحيح لكلام الله تبارك وتعالى، وذلك بالحفاظ على سلامة أدائه من اللحن. وفي هذا ما يوحى بأن للجانب الصوتي في الأداء القرآني أهمية بالغة عند علماء التجويد، ولأجل هذا سلك علماء التجويد في وصف الحروف العربية طرقاً ومناهج علمية تبدو مقارنةً في مبادئها، وفي مفاهيمها الأساسية للمبادئ والمفاهيم التي تعتمدها البحوث الصوتية الحديثة؛ فالعلم الذي "يدرس ويحلل ويصنف الأصوات الكلامية من غير إشارة إلى تطورها التاريخي، وإنما فقط بالإشارة إلى كيفية إنتاجها وانتقالها واستقبالها"^(١) يندرج موضوعه ضمن موضوعات علم الأصوات العام. وأغلب هذه الموضوعات مارسها علماء التجويد في دراسة الظاهرة الصوتية للقرآن الكريم.

ودراسة أية لغة، بغض النظر عن المنهج المعتمد، تتدرج في ثلاثة مستويات: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي. وبما أن علماء التجويد كانوا منشغلين بدراسة الظواهر الصوتية في اللغة العربية من خلال المدونة القرآنية، فإننا سنقتصر على إبراز جوانب دراستهم للمستوى الصوتي، وعلى بيان مناهجهم العلمية في دراسة أصوات العربية من حيث إنتاجها الفيزيولوجي في مخارجها، وكيفية حدوثها، ومن حيث خواصها السمعية بوصفها أداءً يتم تلقيه بالسمع والإدراك. وفيما يلي بيان لموضوعات علم التجويد في ضوء موضوعات الصوتيات الحديثة وفروعها.

١- ١- في ضوء الصوتيات (أو علم الأصوات) Phonétique:

تسعى الدراسة العلمية الموضوعية في الصوتيات إلى وصف الصوت اللغوي وصفا ماديا يعتمد على علمي الفيزيولوجيا والفيزياء. ويحدّد المعجم الكبير للسانيات الصوتيات بأنها "العلم المهتمّ بالجانب المادي للأصوات في اللسان البشري"^(٢)، وهو علم يقوم، في بعض فروعها، على التجارب المخبرية. إنه علم واسع تتدرج تحته فروع كثيرة، فمنها ما يهتم بدراسة مصدر الصوت، ومنها ما يهتم بدراسة انتقال الصوت من مصدره إلى أذن السامع، ومنها ما يهتم بدراسة ما

(١) ماريوباي، أسس علم اللغة، (تر. أحمد مختار عمر)، عالم الكتب، القاهرة، ٨، ١٩٩٨، ص٤٦.

(٢) Dubois. J et autres, Grand dictionnaire. Linguistique et sciences du langage, Larousse, Paris, 2007, p361.(تر: المشرف)

يحدث للصوت بعد وصوله إلى أذن السامع وانتقاله إلى مركز التفكير لدى الإنسان لتفسير الرسالة التي يحملها والمعنى الذي يدل عليه^(١).

ومصطلح علم الأصوات مصطلح عربي أصيل فقد جاءت تسميته صراحة دون إغماض، واستعملت مدلولاته في الاصطلاح الصوتي بكل دقة عند العرب القدامى^(٢)، يقول ابن جني: "ولكن هذا القبيل من هذا العلم؛ أعني علم الأصوات والحروف، له تعلق ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والنغم"^(٣)، فهذه التسمية الصريحة عند ابن جني (علم الأصوات) تتقارب من حيث الدلالة الاصطلاحية العامة مع ما يُعرف اليوم في المصطلح الحديث ب Phonétique، والاشتغال بمجال الصوتيات ظهر منذ آلاف السنين ولا يزال محط اهتمام كثير من الباحثين في مختبرات عدة منتشرة في أرجاء العالم.

وقد اهتم العرب مبكراً بدراسة أصوات اللغة العربية، كانت بداياتها من طرف القراء، ثم تناوله علماء اللغة ثم الفلاسفة ثم علماء التجويد، وهم الذين ساهموا بشكل كبير في ترقية الصوتيات العربية وبلورتها. وذلك من خلال عنايتهم بحفظ النص القرآني، وحرصهم على ضبط أدائه الصوتي. فالنص القرآني رآه علماء التجويد موضوعاً جديراً بالدراسة الصوتية من أجل الحفاظ عليه من اللحن والتحريف، ولأنه المدونة العربية الأولى التي يشهد العلماء بارتقائها إلى أعلى درجات الصحة والفصاحة.

١-٢- في ضوء فروع علم الأصوات (الصوتيات):

يتضمن علم الأصوات ثلاثة فروع أساسية^(٤)، كل فرع منها له مجاله ومنهجه وأهدافه. والمنشغلون بهذه الفروع هم علماء الأصوات، وفيما يلي عرض موجز لكل فرع من هذه الفروع الثلاثة ولأهم ما يتضمنه من موضوعات وقضايا، وذلك كله في ضوء مقارنتها بالجهود الصوتية

(١) غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، السعودية، ط: ٢٠١٥م، ص ٣٧.

(٢) ينظر: محمد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط: ٢٠٠٠م، ص ١٦.

(٣) سر صناعة الإعراب، (تح: حسن هندراوي)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٩.

(٤) هنالك العديد من الفروع التفصيلية نذكر منها: الصوتيات الوصفية أو التزامنية، والصوتيات التاريخية، والصوتيات المقارنة، والصوتيات التطبيقية، والصوتيات التجريبية. ينظر: الطيب دبه، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ٢٨٢-٢٨٣.

عند علماء التجويد. وغرضنا من ذلك بيان موضع جهودهم وموضوعاتهم من موضوعات فروع الصوتيات.

١-٢-١ - علم الأصوات النطقي Phonétique articulatoire:

ويطلق عليه كذلك علم الأصوات الفيزيولوجي، وهو فرع من علم الأصوات، "يرتبط بوصف كفيات إرسال الصوت اللغوي من خلال جهاز النطق"^(١)، ويهتم بدراسة حركة أعضاء النطق في إنتاج الكلام، أي هو علم ينظر في عملية إنتاج الصوت اللغوي والآلية التي يصدر بها، كما يعتني بوصف أعضاء آلة النطق، وطبيعتها الفيزيولوجية محددًا وظيفتها كل عضو وما يميزه عن الآخر^(٢)، ويعد هذا النوع من العلوم: "أقدم فروع علم الأصوات وأكثرها حظًا من الانتشار في البيئات اللغوية كلها، وذلك لاعتماده على الملاحظة الذاتية والممارسة الشخصية بطريقة ذوق الأصوات ونطقها مرة بعد مرة"^(٣)، ومن ثمّ فهو ميدان سهل المنال، في مقدور كل باحث أن يخوض في مباحثه، ذلك أنه باعتماده على الملاحظة الذاتية والممارسة الشخصية، يستطيع تحديد نقاط النطق، وتعيين حركات أعضاء آلة النطق التي قد يخضع توصيف بعضها للعين المجردة، أو يمكن ملاحظتها بمساعدة آلات يسيرة^(٤)، لهذا كان هذا الفرع من أقدم فروع الأصوات ظهورًا، والدرس الصوتي العربي القديم من أحسن الأمثلة في ذلك.

وقد استفاد كثيرا علم الأصوات النطقي مما أتاحه التقدم العلمي في مجال علم وظائف الأعضاء Physiologie، وعلم التشريح Anatomie من فرص للكشف عن الكيفية التي يتم من خلالها إنتاج الأصوات اللغوية، ولتقديم توصيفٍ علمي دقيق لأعضاء آلة النطق؛ لقد ساعد التقدم العلمي في هذا المجال الدارسين على التحصيل المعرفي الدقيق للعملية النطقية، وعلى بيان الكثير من أسرارها^(٥).

وحين نقارن بين الممارسات الفعلية لعلم التجويد في توصيف الحروف العربية من حيث المخارج والصفات، وبين الآليات التطبيقية لعلم الأصوات النطقي والأسس التي تقوم عليها

(١) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p361.

(٢) مشعل صنت هليل الحربي، التفكير الصوتي عند الفارابي في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص٥٢.

(٣) كمال بشر، علم الأصوات، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط: ٢٠٠٠م، ص٤٦.

(٤) ينظر غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات في دراسة علم التجويد، ص٣٧-٣٨.

(٥) ينظر: كما بشر، علم الأصوات، ص٤٧-٤٨.

منهجيته في تحديد مخارج الحروف، نلاحظ تقاطعا كبيرا، وتقاربا إلى حدّ التشابه التام بينهما، فكثير من الاستعمالات المنهجية التي وظفها علماء التجويد في الكشف عن المخارج والصفات للحروف العربية مازالت إلى اليوم محل اتفاق في صحتها ونجاعتها، ومازالت حاضرة بوصفها أدوات أساسية في الممارسات المخبرية لدى المهتمين بالدراسات الصوتية الحديثة في جانبها الفيزيولوجي. فاعتماد علماء التجويد على الملاحظة الذاتية المباشرة في وصف مخارج الحروف وصفاتها أضفى على الدراسات الصوتية عندهم شيئا من التميز والنبوغ، ومكّنها من التحلي بقدر كبير من الخصائص العلمية التي نلمسها اليوم في الدرس الصوتي الحديث لأنّ الصور والأشكال والأرقام التي تعرضها الآلات الحديثة في المخابر الصوتية تظل قراءتها وتفسيرها لتحديد مخارج الحروف وصفاتها للحروف مرتبطة ارتباطا وثيقا بالملاحظة الذاتية المباشرة بالفرد المختبر. كذلك حين ننظر في قضية التحديدات التي اعتمدها علماء التجويد في وصف الحروف نجدها كلّها مبنية على الحركة العضوية لآلة النطق التي يتمُّ بها نطق الحرف في مخرجه، مثلا تعريفهم للحروف المهموسة بُني على سببين ماديين، وهما جريان النفس وضعف الاعتماد في المخرج، قال الداني في هذا الشأن: "ومعنى المهموس أنه حرف أضعف الاعتماد في موضعه فجرى معه النفس"،^(١)، ومما يُفهم من هذا الوصف أنّ المخرج في حالة النطق بالحروف المهموسة لا يكون تام الانغلاق^(٢)، والأمثلة على الأوصاف الفيزيولوجية لدى المجوّدين كثيرة قد نذكر منها كذلك توصيفهم الدقيق لحركة اللسان عند تعرضهم لوصف صفات الإطباق والانفتاح والاستعلاء والاستفال. وهذه الأوصاف وغيرها مما ذكرها علماء في تحديد صفات الحرف لا تختلف في جوهرها عن الأطر الصوتية التي أرساها علم الأصوات الفيزيولوجي الحديث.

١-٢-٢- في ضوء الصوتيات الفيزيائية أو الأكوستيكية Ph. Acoustique ou Physique:

يعرّفه المعجم الكبير للسانيات بأنه علم "يدرس الظروف الفيزيائية لتوجيه الرسالة عن طريق انتقال ذبذبات الهواء إلى أذن السامع"^(٣)؛ ومعنى ذلك أنه يهتم بدراسة الخصائص الفيزيائية للصوت اللغوي من حيث التردد، والشدة، والطاقة، والضغط، إلى غير ذلك من الخصائص

(١) الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد، التحديد في الإتيان والتجويد، (تح: غانم قدوري)، دار عمار، عمان، الأردن، ط: ٢٠٠٠م، ص ١٠٥.

(٢) تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في مبحث "الانطلاق من الوصف المادي للحروف" (المبحث رقم: ٢-٢ من هذا الفصل).

(٣) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p361.

الفيزيائية الخاصة بكل صوت، لأن الصوت أثر سمعي ناتج عن اهتزاز لجزيئات الهواء تحت تأثير سلسلة من التغيرات في ضغط الهواء، وتعرف هذه الظاهرة المتولدة بالموجة الصوتية، التي إن تلقتها الأذن حصل الإحساس بها، علما أن الأصوات التي تسمعها الأذن البشرية هي التي لها تردد ما بين عشرين ذبذبة في الثانية، إلى عشرين ألف ذبذبة في الثانية^(١).

وبفضل التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا، واختراع آلات ذات تقنية عالية، أصبح علم الأصوات الفيزيائي يستطيع أن يحلل الذبذبات والموجات الصوتية المنتشرة في الهواء، والناجئة عن تذبذب ذرات الهواء في الجهاز النطقي المصاحبة لحركة أعضاء هذا الجهاز، وهذا بعد تحويل الموجات الصوتية إلى ترددات كهربائية يتم عرضها على شاشات الحاسوب على شكل رسومات بيانية، كما يمكن طباعتها على الورق، ومن ثمّ تحليلها ودراستها^(٢).

لقد سخرّ التقدم العلمي لعلماء الصوت وسائل جديدة ممتلئة في آلات وأجهزة حديثة، استطاعوا من خلالها الكشف عن بعض أسرار الصوت اللغوي، وفهم معظم خصائصه؛ يقول كمال بشر: "لقد أحدث علم الأصوات الفيزيائي ثورة في الدرس الصوتي، وذلك بتقديم وسائل جديدة لدراسة الأصوات ووصفها، وقد استطاعت هذه الوسائل أن تقدم العون للدارسين في صور ثلاث:

- الكشف عن حقائق صوتية لم تكن معروفة لهم من قبل.
- تعديل مناهج الدرس وطرقه، وتغيير ملحوظ في آرائهم وانطباعاتهم السابقة.
- تأييد بعض الحقائق التي توصلوا إليها بالطرق التقليدية، وتأكيد الآراء المتعلقة بهذه الحقائق"^(٣).

ويبدو أن المشتغلين بعلم التجويد وتعليم قراءة القرآن لا يمكنهم أن يبقوا بعيدين عن استخدام هذه الوسائل الحديثة والاستفادة منها، فإذا كان علماء التجويد قد استفادوا جهودهم كلها، ولم يتركوا وسيلة من وسائل عصرهم إلا استعانوا بها، وذلك من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية المتعلقة بالصوت القرآني، فإن المشتغلين اليوم بعلم التجويد أولى من غيرهم بأن " ينتفعوا

(١) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط: ١٩٩٧م، ص ٢٤.

(٢) غانم قدوري، أهمية علم الأصوات في دراسة علم التجويد، ص ٣٩.

(٣) علم الأصوات، ص ٥٠.

بما كشفه التقدم العلمي في ما يتعلق بإدراك حقيقة الصوت اللغوي وكيفية إنتاجه وعوامل تنوعه^(١)، ونظرا إلى أهمية علم الأصوات الفيزيائي في الكشف عن الخصائص الصوتية فإنه يجب على دارس علم التجويد أن يكون له إلمام بعلم الأصوات الفيزيائي، ومعرفة بعض القوانين التي يمكن من خلالها تحليل الظاهرة الصوتية وفهم حقيقتها العلمية، فيسهل عليه استيعاب الأحكام الصوتية، وبيان غوامضها^(٢).

والواقع أن علم الأصوات الفيزيائي هو وليد المخابر الحديثة بفضل ما أنتجته التكنولوجيا من آلات ووسائل وتقنيات حديثة لمعرفة حقيقة الصوت اللغوي. ومن هنا فإن هذا العلم في ثوبه الحديث لم يكن لعلماء التجويد في عصرهم أية إحاطة معرفية به، ولا يوجد في مؤلفاتهم أية إشارة إلى أنهم تطرقوا للجانب الصوتي الفيزيائي في وصفهم للحروف العربية كما هو حاصل اليوم على مستوى المخابر الصوتية الحديثة، من قياس لسرعة الصوت وشدته وتردده.

١-٢-٣- في ضوء علم الأصوات السمعي Phonétique auditive:

يعرفه المعجم الكبير للسانيات بأنه علم "يتعلق بدراسة ظروف استقبال الصوت اللغوي على مستوى جهاز السمع"^(٣). وهو أحدث فروع علم الأصوات على الإطلاق، ويختص بدراسة الخصائص المادية الطبيعية لأصوات الكلام أثناء انتقالها من المتكلم إلى السامع، وهو ذو جانبين: عضوي (أو فيزيولوجي)، ونفسي؛ فالجانب الفيزيولوجي وظيفته النظر في الذبذبات الصوتية التي تلتقطها أذن المتلقي للكلام، وفي ميكانيكية الجهاز السمعي ووظائفه عند استقبال هذه الذبذبات، والجانب النفسي وظيفته تفسير العملية الإدراكية لدى السامع، وهذان الجانبان متصلان غير منفصلين^(٤).

إنّ عملية إدراك الأصوات اللغوية على مستوى الجهاز السمعي للإنسان تعمل باتجاه يقابل عملية إنتاج الأصوات اللغوية، فإذا كانت عملية إنتاج الأصوات اللغوية تتم بأن يرسل الدماغ أوامر على شكل سيالات عصبية إلى الجهاز النطقي لإصدار الكلام، فإن عملية السمع تحدث عند استقبال الأذن للموجات الصوتية ثم تحويلها إلى طاقة حركية، وهذا يتم عن طريق غشاء

(١) غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات في دراسة علم التجويد، ص ٥٨.

(٢) نفسه، ص ٤٤.

(٣) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p361.

(٤) كمال بشر، علم الأصوات، ص ٤٢-٤٣.

الطبلية^(١)، ثم تحويل الطاقة الحركية المتولدة إلى طاقة كهربائية تنتقل بواسطة العصب السمعي إلى الدماغ، وعلى مستوى المركز العصبي في الدماغ يتم تحليل الرسالة المرسلية من المتكلم وفهمها وإدراكها^(٢).

وحظ علمائنا القدامى من هذه العلوم جميعا في دراسة الصوت استعمال حاسة السمع والبصر، واستعمال مهارة فن تذوق الحروف، زيادة على ذلك حسهم المرهف في التماس الخصائص الصوتية التي تتعلق بكل حرف، فجاءت نتائجهم توافق الكثير مما توصل إليه المحدثون في دراساتهم الصوتية باستعمالهم للآلات الحديثة.

والناظر في كتب علمائنا القدامى، وفي ما حوته من أوصاف للمادة الصوتية، وفي الكيفية التي درسوا بها الظواهر الصوتية يتضح له أن علماءنا قد مارسوا عمليا كثيرا من الأسس التي تقوم عليها دراسات المحدثين، كما مارسوا بعض الطرق والآليات التي أصبحت تعرف اليوم بمبادئ التحليل الصوتي في الصوتيات الحديثة.

لقد احتفى علماء التجويد بدراسة مخارج الحروف وصفاتها أيما احتفاء؛ فقد أوردوا نصوصا كثيرة تدعو إلى ضرورة معرفة مخارج الحروف وصفاتها، وقد أعدوا ذلك من قوام علم التجويد، وتكشف نصوصهم أنهم لم يكتفوا بتتبع أوصاف الحروف من جهة إنتاجها الفيزيولوجي فحسب بل كذلك من جهة تلقيها السمعي على اعتبار أن الصفات ما هي إلا أوضاع تُحدثها آلة النطق خلال عملية إنتاج الصوت اللغوي لتمنح الصوت عند تلقيه جرسا خاصا، وذلك بحسب وضعيات عضوية مختلفة كنوع الاعتراض ودرجته في المخرج، وحالة الجهر أو الهمس عند النطق بالحرف، وحركة أقصى اللسان، ووضعيات الشفتين، إلى غير ذلك من الوضعيات الفيزيولوجية التي عالجها علماء التجويد في دراستهم الصوتية للنظام الصوتي في القرآن الكريم، ليس بغرض بيانها في ذاتها بل من حيث هي أسباب لأوصاف سمعية تمييزية.

وفي بعض نصوص علماء التجويد ما يتضمن الإشارة إلى هذه الثنائية الجامعة بين الوصف الفيزيولوجي والوصف السمعي للحروف؛ يقول المرعشي: "المخرج موضع ظهور الحرف وتميُّره عن

(١) غانم قدوري، أهمية علم الأصوات في تعلم علم التجويد، ٤٢.

(٢) منصور بن محمد الغامدي، مكتبة التوبة، الرياض- السعودية، ط١، ٢٠٠١م، ص١٧.

غيره"^(١)، وقال أبو العلا في هذا الشأن: "ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف صفاتها"^(٢). بشيءٍ من التأمل في النصين السابقين يتبيّن أن هنالك إشارة واضحة إلى معطيات وصف الحروف في ضوء هذا المنظور الثنائي الجامع بين الأداء العضوي والتلقي السمعي؛ ففي عبارة المرعشي "موضع ظهور الحرف" إشارة إلى الجانب العضوي، وفي عبارته "وتميزه عن غيره" إشارة إلى الجانب السمعي إذ لا يُدرك التمييز للحروف إلا بعد سماعها، أما في نص العطار فنلمس في قوله: "اختلاف الصوت" إشارة إلى الأثر السمعي الذي ينطبع في ذهن المتلقي، وفي قوله "اختلاف المخارج واختلاف الصفات" إشارة إلى الحدث النطقي الذي يقع ضمن الحركة العضوية لآلة النطق.

وقد نجد في بعض نصوص علماء التجويد إشارة أوضح إلى هذه النظرة الثنائية في وصف الحروف؛ من ذلك ما يورده مكّي بن أبي طالب في معرض بيانه لأهمية الاختلاف في صفات الحروف حيث يقول: "واعلم أنه لولا اختلاف الصفات في الحروف لم يُفَرَّق في السمع بين أحرفٍ من مخرج واحد، ولولا اختلاف المخارج لم يُفَرَّق في السمع بين حرفين أو حروف على صفة واحدة"^(٣)؛ ففي قراءتنا للنص السابق يبدو أننا لسنا بحاجة إلى مزيد بيان لندرك أن فيه إشارة واضحة إلى المقابلة بين اختلاف الحروف في السمع واختلافها في المخرج والصفات، على أن الأول محصّلة الاستناد إلى الثاني.

وفي المحصلة نقول إن ما تعرّض له علماء التجويد في البحث الصوتي للجانب السمعي استطاعوا أن يفتتحوها باب دراسته وأن يدركوا أهميته على الرغم من قلة نتائجه وبساطة معطياته لديهم مع أنهم لم يبلغوا ما بلغه المحدثون في ظل إفادتهم من إمكانات تكنولوجية وتراكمات معرفية تتعلق بموضوعات الدراسة الفيزيائية للصوت اللغوي.

لقد أدرك علماء التجويد من خلال الملاحظة الذاتية، وقدرتهم على تذوق الحروف، جوانب كثيرة من خصائص الأصوات العربية، وكان هذا دون وسائل تقنية ودون آلات مخبرية، مما يدل على عمق نظرهم ودقة تحريهم في المباحث من أجل اكتشاف أسرار الصوت

(١) المرعشي، جهد المقل، ص ١٢٣.

(٢) القرطبي، الموضح في التجويد، (تح. غانم قدوري)، دار عمار للنشر، عمان- الأردن، ٢٠٠٠، ص ٧١.

(٣) مكّي، الرعاية، ص ٢١٨.

الإنساني^(١)، وقد منح ذلك الدراسات الصوتية العربية وسام السبق في ميدان البحث العلمي.

٢- مبادئ توصيف الحروف العربية وتصنيفها:

يتميز الدرس اللغوي لدى علماء التجويد بكونه درسا صوتيا خالصا، ذلك أن مباحثه لم تخرج عن دائرة اهتمامها بالظواهر الصوتية ومجالات بحثها. وقد بلغت مباحثهم الصوتية مستويات بعيدة من دقة الوصف، وعمق الرؤية، وجدّية البحث والتحري، ومن خلال هذه الدراسات قدّموا نتائج مهمة، وبذلوا جهودا جليلة في خدمة البحث الصوتي، ومن هنا تبدو أعمالهم حريّة بالدراسة والاهتمام، وذلك من أجل الكشف عما تتحلى به من وجهةٍ وخصوصية وتميز.

إنّ المتأمل في المبادئ والآليات التي استعملها علماء التجويد، سواء في عملية الوصف والتصنيف لحروف العربية أو في أساليب التحليل والاستنباط للأحكام الصوتية الكامنة في نصوص القرآن يُدركُ قيمة الحس العلمي الذي تحلّوا به، وأثره على النتائج الصوتية المتميزة التي بلغوها، والتي يبدو الكثير منها مضاهيا للنتائج الصوتية التي أفرزها البحث الصوتي الحديث. ذلك أنهم اعتمدوا منهجية علمية هي غاية في دقة الوصف، وعمق التحليل، وجدية النظر والاستنتاج بحيث تجعل الدارس يجد صعوبة كبيرة إن هو أراد أن يعثر على خطأ في وصف ما توصلوا إليه من نتائج، وفي ما صدروا عنه من مبادئ ومقولات.

لقد استطاع علماء التجويد أن يقدّموا جهودا جبارة في دراسة حروف العربية، كما استطاع نظريهم في ظواهرها الصوتية في القرآن الكريم أن يُسفر عن ديباجة متكاملة من المفاهيم والآراء والمصطلحات؛ وقد جاء كل ذلك مبنياً على جملة من المبادئ المنهجية التي هي بمثابة الأدوات المعرفية للدرس الصوتي عندهم. وفي هذا المبحث نحاول أن نقدّم قراءة تحليلية فاحصة في نصوصهم نسعى من خلالها إلى معرفة أهمّ هذه المبادئ التي صدروا عنها في مباحثهم الصوتية، وإلى الوقوف على مدى ما أدركوه - في ضوء عملهم بتلك المبادئ- من نبوغ، وعلمية، وخصوصية، وتميز.

٢- ١- مبادئ الوصف الصوتي المادي لحروف العربية:

ونعني بها المبادئ التي انطلق منها علماء التجويد في دراستهم المادية لظواهر الصوت اللغوي في القرآن الكريم، وذلك من خلال النظر في معطيات الوصف العضوي الفيزيولوجي لحركات أعضاء النطق، ولما يصدر عنها من إنتاجات صوتية من جهة، ومن خلال النظر في معطيات

(١) ينظر: غانم الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٢٢.

التلقي السمعي لمفوضات الكلام من جهة ثانية. وكل ذلك بغرض الوقوف على أوصاف الحروف من حيث مخارجها وصفاتها، وكيفيات أدائها.

٢-١-١- الانطلاق من الصوت لا من الكتابة:

يعدّ اعتماد النطق بدلا من الكتابة لدى المحدثين مبدأ هاما من مبادئ العلمية Scientificté في أية دراسة تتخذ اللغة موضوعا لها، وشرطا أساسيا لصحة نتائجها؛ ويرجع التأسيس لهذا الموقف العلمي في اللسانيات الحديثة إلى سوسير الذي دعا - في سياق انتقاده للدراسات اللغوية التقليدية في اعتمادها على الكتابة- إلى اعتماد النطق بدلا من الكتابة مبيّناً أن الكتابة شهادتها غير آمنة لأنها تحجب الرؤية عن اللغة؛ فهي ليست ثوبا بل قناعا تنكريا، ويعطي مثلا على ذلك بكتابة الكلمة الفرنسية Oiseau (عصفور) التي لا يمكنها أن تمنح تمثيلا حقيقيا لأصواتها (wazo)^(١).

والواقع أن اعتماد النطق دون الكتابة يأتي تبنيّه والعمل به في الدراسات اللسانية لدى سوسير - ولدى من جاء بعده من اللسانيين المحدثين - في ظل اعتقاده أن دراسة الصوت اللغوي كفيلة بتحقيق شروط المنهج العلمي حيث الاعتماد على مبدأ الوصف، وهو المبدأ الذي لا يمكن له أن يقوم إلا على أصل الفعل النطقي، وحيث الانطلاق في دراسة ظواهر اللغة على ما هي عليه في حياتها الطبيعية والمنتظمة^(٢).

وعند مطالعتنا للدراسات الصوتية التي أعدها علماء التجويد يلفت انتباهنا نظرهم إلى المدونة القرآنية على أنها مدونة صوتية تُروى قبل أن تكون مدونة مسطّورة في كتاب يُتلى؛ قال ابن فورك: "وأنزل القرآن مفرقا لأنه أنزل غير مكتوب على نبيّ أمي"^(٣)، أي أنّ القرآن أخذه النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه سلام في صورة أداء كلامي منطوق غير مكتوب، ومن ثمّ حافظ عليه علماؤنا في هيئته الصوتية إن في نقله، أو في تعليمه، أو في دراسة نظامه الصوتي.

^(١) ينظر: Saussure, Cours de linguistique générale, (Edt préparée par Tolio de mauro), 1972, p. 51-52.

^(٢) ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، مطبعة رويغي، الأغواط- الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٢٨.

^(٣) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار التراث، القاهرة- مصر، (دب)، ج ١، ص ٢٣١.

ومن نصوصهم الدالة على هذا الموقف ما يورده ابن الجزري مبينا ما الذي يجب على المقرئ في علم القراءات حيث يقول: "فلو حَفَظَ "التيسير"^(١) مثلا ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شَوْفَةٍ به مسلسلا، لأن في القراءات أشياء لا تُحَكَّم إلاّ بالسمع والمشافهة"^(٢)، وما قاله أبو العلا الهمداني العطار(ت ٥٦٩هـ) في سياق بيانه لكيفية تعلُّم الأداء القرآني: "فهو الذي لا يقف على حقيقته إلا نحارير القراء ومشاهير العلماء، وهو على ضربين: أحدهما: لا تعرف كيفيته ولا تدرك حقيقته إلا بالمشافهة وبالأخذ من أفواه أولي الضبط والدراية، وذلك نحو مقادير المدات [...]. إلى ما سوى ذلك من الأسرار التي لا تتقيد بالخط، واللطائف التي لا تؤخذ إلا من أهل الإتقان والضبط"^(٣).

يبدو واضحا، في النصين السابقين، لفت أنظار الدارسين إلى الأداء القرآني والقاصدين تعلُّمه إلى أن معرفة كيفية النطق به وإدراك حقيقة أصواته لا تكون إلا بالمشافهة، أي رواية من أهل الإتقان والضبط، فكثير من الأسرار الصوتية والحقائق النطقية لا علاقة لها بموضوع الخط والكتابة. ولهذا اعتنى علماء التجويد بالجوانب النطقية بوصفها معطيات أساس في عملية البحث والتحري، ولم يهتموا كثيرا بالجانب التشكيلي لا سيما وأنه جاء متأخرا، ووُضِعَ أساسا لحفظ الكلام من اللحن؛ قال عبد الصبور شاهين عن أهمية النطق دون الكتابة في قضية الأداء القرآني: "ولو أننا انتقلنا إلى الرسم المصحفي في القرآن، فسوف نجد أن الرسم لا يمثل بذاته القيمة النطقية أحيانا، فكلمات مثل: ﴿الصلوة﴾ [البقرة: ٣]، ﴿الزكوة﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿كمشكوة﴾ [النور: ٣٥] لا يمكن أدائها من واقع الكتابة أداء صحيحا، بل لا بد من تلقي النطق الصحيح من فم مقرئ، وهو ما أوصى به العلماء دائما"^(٤).

ولعلّ من أبرز المواقف الدالة على اعتماد علماء التجويد على النطق دون الكتابة استنادهم — في توصيف الحروف — على الملاحظة الذاتية القائمة على مبدأ تذوق الحروف، وعلى حاستي السمع والبصر. وتعدُّ الملاحظة الذاتية السبيل الأوحده لعلماء التجويد إلى تحصيل المعرفة في مثل

(١) "التيسير في القراءات السبع" عنوان كتاب لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤)، وهو أشهر كتبه.

(٢) ابن الجزري محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (تح: علي بن محمد عمران)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٤٩.

(٣) العطار أبو العلا الهمداني، التمهيد في معرفة التجويد، (تح: جمال الدين محمد شرف وآخرون، دار الصحابة للتراث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م، ص ٢٠٧.

(٤) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة السادسة، ١٩٩٣م، ص ٦١.

هذا النوع من العلوم المسماة بالعلوم النقلية نظرا إلى كونها مبنيةً على مدونة صوتية وقفية "تعتمد على التلقي والنقل والرواية لا على الخط والرسم والكتابة"^(١)، وهو ما جعلها تحظى بعناية فائقة، وبقدر كبير من التحري والضبط في سند الرواية ومنها متجاوزةً، في ذلك، مدونة اللغة عند علماء العربية. وحتى علماء العربية أنفسهم لم يستطيعوا أن يبلغوا ما بلغه علماء التجويد في الالتزام بما يقتضيه علم الأداء من تحقيق وإتقان؛ فلئن كانوا قد اعتمدوا على النطق والمشاهدة في دراستهم للحروف في نطاقها الصوتي البحت، فقد غفلوا في بعض الأحيان عن أهمية الانطلاق من النطق في دراستهم للحروف العربية، ونلمس هذا في تحليلاتهم الصرفية التي يظهر فيها تأثرهم واضحا بسلطان الرسم الخطي الذي يبدو أنه ضلّهم فانتهوا في توصيفهم للحروف إلى نتائج ما كان لهم أن يتوقفوا عندها لو أنهم تحرّروا من الخضوع لاعتبارات الرسم الخطي^(٢).

٢-١-٢- الانطلاق من الوصف المادي للحروف:

يعدُّ الوصف المادي للحروف، في الدرس الصوتي الحديث، غرضا علميا هاما تعتمد الصوتيات على دراسته والبحث فيه؛ فالصوتيات Phonétique علم يهتم بدراسة الجانب المادي للأصوات في اللسان البشري، وله فروع، وأكثر فروعه اهتماما بالطبيعة المادية للصوت اللغوي الصوتيات النطقية Phonétique articuloire، أو الصوتيات الفيزيولوجية Phonétique physiologique. ويقوم موضوع الصوتيات النطقية على الاهتمام بدراسة حركات الأعضاء المنتجة للصوت اللغوي عند بعث الرسالة الكلامية^(٣)، وفيه يُعتمد المخرج أساسا هاما في تحديد الصفات الذاتية المحددة لهويّات الحروف؛ ذلك أن اختلاف الحروف في المخارج والصفات هو الذي يجعل لكلٍّ منها أداءً صوتيا مختلفا يتميز به عن غيره.

ولو تأملنا التحديدات التي وصّف بها علماؤنا القدامى الحروف، لوجدناها كلّها مبنيةً على النظر إلى الحركة العضوية التي يتمُّ بها نطق الحرف في مخرجه، فتعريفهم للحروف المهموسة بُني على سببين ماديين، وهما جريان النفس وضعف الاعتماد في المخرج، ومما يُفهم من هذا الوصف أنّ المخرج في حالة النطق بالحروف المهموسة لا يكون تام الانغلاق، قال مكّي في وصفه للحروف

(١) القاضي عبد الفتاح عبد الغني، القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين، دار مصر للطباعة، (د.ت)، ص ٤٨-٤٩.

(٢) الطيب دبة، اللسانيات وقضايا اللغة العربية. مطبعة رويغي، الأغواط- الجزائر، منشورات مخبر اللسانيات التقابلية وخصائص اللغات، ٢٠١٤، ص ١٣٤.

(٣) ينظر: Dubois, J et autres, Grand dictionnaire..., p.361.

المهموسة: "ومعنى الحرف المهموس: أنه حرف جرى مع النَّفَس، عند النطق به لضعفه، وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور"^(١). وتكثّر طريقة الوصف للحروف المجهورة نفسها؛ يقول مكّي: "ومعنى الحرف المجهور أنه حرف قويّ يَمْنَع النَّفَس أن يجري معه عند النطق به لقوته، وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه"^(٢)، قال المرعشي مفسراً قوة الاعتماد في المخرج: "ومعنى اعتماد الصوت على المخرج تضيق المخرج وضغط الصوت فيه، ومعنى قوة الاعتماد عليه شدة تضيقه، وقد يذكرون الاعتماد على الحرف ومرادهم الاعتماد على مخرجه"^(٣). إن في هذا التحليل الفيزيولوجي الذي تمّ إدراكه في سياق التمييز بين الحروف في طريقة النطق، والذي من خلاله تتحدد سمات الحروف ما يبيّن مدى قدرة علماء التجويد، ومن قبلهم علماء العربية، على استيعابهم الدقيق لكثير من الحقائق الصوتية ولخصائصها الكامنة في ظواهر المستوى الصوتي للغة العربية.

يقول المرعشي: "ثمّ إنّ كل حرف مساو لمخرجه، أي لمقدار مخرجه لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه إلاّ حروف المدّ فإنّها دون مخرجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المدّ إلى انقطاع الصوت"^(٤)؛ فحين نتأمل في قول المرعشي السابق نتبيّن أن مراده من ذلك أن لكل حرف في صورته المادية مخرجا لا يمكن تجاوزه، إلا المدود فإنّها تتجاوز مخرجها ممتدّة في غرفة التجويف الفموي، ولذا جاءت تسمية علمائنا القدامى لحروف المد بحروف الجوف تنيبها على تأثيرات التجويف الفموي في حدوث هذه الحروف التي تجاوزت مخرجها؛ ولهذا قبلت الزيادة في المدّ إلى غاية انقطاع الصوت على ما بيّن المرعشي في نصه السابق. وهذه حقيقة صوتية أثبتتها الآلات المخبرية الحديثة، ومفادها أن طبيعة التجويف تؤثر على الصفة الصوتية الأساس المتكونة لحرف المد في الحنجرة، فتصنع له أدائه الصوتيّ المتميز؛ فذبذبة الصوت الصادر من الحنجرة واحدة تقريبا عند نطق أي حركة أو مدّ إلا أن الاختلاف يكمن في شكل التجويف الفموي. وبالاستناد إلى هذه النتيجة خلصت الدراسات الصوتية الحديثة لحروف العربية إلى أن الصوامت تُصنّف حسب مخرجها

(١) مكّي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، دار عمار، عمان- الأردن، ط٣، ١٩٩٦، ص١١٧.

(٢) نفسه، ص١١٧.

(٣) المرعشي محمد بن أبي بكر، جهد المقل، (تح. سالم حمد قدوري)، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨، ص١٢٧.

(٤) نفسه، ص١٢٥.

وطريقة نطقها. أما بالنسبة إلى الحركات (أو المصوتات) فإنها تُصنف بناءً على طبيعة التجويف داخل الفم، وعلى ما يحدث في هذا التجويف من حركات فيزيولوجية مختلفة مثل أوضاع اللسان^(١)، وحركة الشفتين، وهو ذات المعنى الذي أشار إليه المرعشي في أول نصه السابق.

غير أن المتتبع للدراسات الصوتية لدى المحدثين يجد أنهم لا يكتفون، في وصفهم الأداء الصوتي للحروف، بالوصف الفيزيولوجي، بل يضيفون إليه وصفاً آخر يتجاوز مرحلة إنتاج الحروف في جهاز النطق إلى مرحلة أخرى تتعلق بظروف تلقي الصوت بعد صدوره عن جهاز النطق، ويسمونها مرحلة الوصف الفيزيائي أو السمعي؛ ويعدُّ سوسير في مقدمة اللسانيين الذين يتبنون هذه النظرية الثنائية في تحديد الوصف المادي للحرف؛ فهو يرى أن تحديد الفونيم لا بد أن يتم بالاستناد إلى كونه حدثاً فيزيولوجياً منطوقاً أولاً، ثم فيزيائياً مسموعاً ثانياً^(٢).

ويتفق بعض الدارسين العرب المحدثين في تحديد مفهوم الفونيم مع أصحاب الوصف المادي وفق هذا المنظور الثنائي؛ نذكر من هؤلاء سمير استيتية الذي يقول في تعريف الفونيم: "الفونيم هو الحدث اللغوي المنطوق على نحو ما، المسموع على النحو المألوف لدى أبناء الجماعة اللغوية الواحدة بحيث لا تخفي موارد السياق شيئاً من خصائصه"^(٣). ولتمام حسان تحديد بيّن فيه أن الصوت اللغوي ذو جانبيين أحدهما عضوي والآخر صوتي^(٤)؛ فهو يريد بالعضوي الحركات الفيزيولوجية التي تؤدبها أعضاء التصويت في جهاز النطق، وبالصوتي الأثر السمعي الذي تدركه أذن السامع.

ومن المحدثين من يطلب مزيداً من الدقة فيستند - في توصيفه للفونيمات في مرحلة ما بعد صدورها عضوياً من فم المتحدث - إلى مرحلتين إحداهما يسميها مرحلة الوصف الفيزيائي، وتتصل بعملية انتقال الصوت عبر موجات صوتية في الهواء، والأخرى يسميها مرحلة الوصف السمعي، وتتصل بعملية استقبال الصوت في طبلة أذن السامع^(٥)، ليصير الوصف المادي للحروف - في

(١) الغامدي منصور محمد، الصوتيات العربية، مكتبة التوبة، الرياض- السعودية، ٢٠٠١م، ص ٧٣-٧٤.

(٢) ينظر: Saussure, C.L.G, 1972, pp.63-66.

(٣) استيتية سمير شريف، اللسانيات المجال المنهج والوظيفة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠٠٨م، ص ٦٨.

(٤) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، 1990م، ص ٦٤.

(٥) كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٤١-٤٢.

محصلة الدراسة الفونيتيكية - مستندا إلى منظور ثلاثي من شأنه أن تستوعب الدراسة فيه ثلاثة جوانب هي: العضوي، والفيزيائي، والسمعي.

وفي بعض نصوص علماء التجويد ما يتضمن الإشارة إلى الوصف المادي للحروف بهذا المعنى لاسيما في منظوره الثنائي المفرّق بين ما هو عضوي (فيزيولوجي) وما هو سمعي؛ يقول المرعشي: "المخرج موضع ظهور الحرف وتميُّزه عن غيره"^(١)، وقال أبو العلا في هذا الشأن: "ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف صفاتها"^(٢). بشيءٍ من التأمل في النصين السابقين يتبيّن أن هنالك إشارة واضحة إلى معطيات الوصف المادي للحروف في ضوء المنظور الثنائي المفرّق بين الأداء العضوي والتلقي السمعي؛ ففي عبارة المرعشي "موضع ظهور الحرف" إشارة إلى الجانب العضوي، وفي عبارته "وتميّزه عن غيره" إشارة إلى الجانب السمعي إذ لا يُدرك التمييز للحروف إلا بعد سماعها، أما في نص العطار فنلمس في قوله: "اختلاف الصوت" إشارة إلى الأثر السمعي الذي ينطبع في ذهن المتلقي، وفي قوله "اختلاف المخارج واختلاف الصفات" إشارة إلى الحدث النطقي الذي يقع ضمن الحركة العضوية لآلة النطق.

ومن نصوص علماء التجويد التي نلمس فيها كذلك وعيهم بالفرق بين الجانب الفيزيولوجي والجانب السمعي في وصف الحروف ما يورده مكّي بن أبي طالب في معرض بيانه لأهمية الاختلاف في صفات الحروف حيث يقول: "واعلم أنه لولا اختلاف الصفات في الحروف لم يُفرّق في السمع بين أحرفٍ من مخرج واحد، ولولا اختلاف المخارج لم يُفرّق في السمع بين حرفين أو حروف على صفة واحدة"^(٣)؛ ففي النص السابق تبدو الإشارة واضحة إلى المقابلة بين اختلاف الحروف في السمع واختلافها في المخرج والصفات.

٢-١-٣- الاعتماد على الملاحظة الحسية الذاتية:

مما يميز علماء التجويد في دراساتهم الصوتية هو انطلاقهم من الملاحظات الحسية في تذوق الحروف العربية، وفي اكتشاف الخصائص الصوتية وتفسيرها، وكانت الملاحظة لديهم يصطبجها انتباه مقصود ومنظم ومضبوط^(٤) للظاهرة الصوتية، وذلك بقصد الحصول على المعرفة؛ لأنّ

(١) المرعشي، جهد المقل، ص ١٢٣.

(٢) القرطبي، الموضح في التجويد، ص ٧١.

(٣) مكّي، الرعاية، ص ٢١٨.

(٤) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٠، ص ١١٤.

الملاحظة العلمية تعدّ وسيلة من وسائل البحث العلمي في جمع المعلومات وتحليلها، وهي أداة من الأدوات التي تمكّن العقل من إدراك الحقائق العلمية، "لِيُتوصَّلَ إلى النطق به، فيستقرّ اللسان بذلك في موضعه فيتبيّن مخرجه"^(١).

إنّ الملاحظة الحسيّة لديهم تتجلى بصورة بارزة في الكيفية التي يتم من خلالها تحديد مخرج الحرف وتبيّن صفاته، وهذه الطريقة أخذها علماء التجويد عن الخليل الذي يعدّ أول من ابتكرها، حيث يتّمّ بها تذوق هوية الحرف، وذلك بأن "يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف، نحو أب، أث..."^(٢)، قال المهدي في وصفها: "إذا أردت معرفة حقيقة المخرج من الفم وغيره، فإنما تنطق بالحرف ساكنا، وتدخل عليه همزة الوصل، فتقول: ان، ام، فيظهر لك مخرج الحرف من الفم وغيره، وكذلك تعتبر سائر الحروف"^(٣)، وتقوم هذه الطريقة على أمرين:

الأول: نطق الحرف ساكنا، لأنه أكثر إعانة على تحديد المخرج، لأن الحركة تقلق الحرف، وتنحرف به عن موضعه^(٤)؛ قال ابن جني (ت ٣٩٦هـ): "وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها"^(٥)، ويزيد في توضيح المسألة بقوله: "وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا؛ لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره"^(٦)، وكذلك بهذه الطريقة تختبر صفات الحرف: "اعلم أن أن الحروف إنما تختبر صفاتها بأن ينطق بها سواكن بعد همزة الوصل نحو (اب)، (اح)، (اد)، فيكون الحرف إذ ذاك مجردا من الشوائب التركيبية فتبرز ذاته وتتميز حقيقته وصفاته"^(٧)، وقد بيّنت دراسة حديثة أثر السياقات الصوتية في زمن التردد، وقد أجريت على الحروف الاحتكاكية، فكان من نتائجها: إنّ أعلى درجة لزمن التردد في أي صوت احتكاكي هي درجة زمن تردده وهو

(١) الدركلي عبد الله حسن بن اسماعيل، خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد. دار بن حزم، القاهرة، الأردن، ط ٢، ٢٠١٨م، ص ١٠٨.

(٢) الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، (تح. عبد الحميد هندواوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٣م، ج ١، ص ٣٤.

(٣) المهدي أحمد بن عمار، شرح الهداية، (تح. حازم حيدر)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٥، ج ١، ص ٨٠.

(٤) ينظر: النيرباني عبد البديع، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٥٣.

(٥) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، (ت. جميل هندواوي)، دار القلم دمشق، سوريا: ط ٢، ١٩٩٣م، ج ١، ص ٢٦-٢٧.

(٦) نفسه، ص ٦.

(٧) المالقي عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد، الدر النثير والعذب النмир، (تح: أحمد عبد الله أحمد المقرئ)، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة- السعودية، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ١٨.

منعزل. ينطبق هذا على جميع الأصوات الاحتكاكية في العربية دون استثناء، كما أن الصوت الاحتكاكي منعزلاً يكون ذا طاقة عالية، بل تكون طاقته أعلى من طاقة كل سياق^(١). وفي هذا ما يعضد الطريقة التي اتبعها علماءنا في تحديد المخرج ويؤيدها.

الثاني: اجتلاب همزة الوصل، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، لأنه متعذر على اللسان: "وتعذر طواعية اللسان بذلك وامتناع النطق به يغني عن إقامة دليل عليه"^(٢)، ثم تنطق فتقول: "إك، إق، إج، وكذلك سائر الحروف"^(٣).

بهذه العبقرية في اختلاق الوسائل الذاتية، وفي استغلال الإحساس بالملاحظة درس علماءنا الظاهرة الصوتية العربية، فاستحقت الثناء والإشادة من قبل كل المنصفين المحدثين من دارسي الأصوات، قال إبراهيم أنيس: "وقد كان للقدماء من علماء العربية بحوث في الأصوات اللغوية شهد المحدثون أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم. وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي، ولا سيما في الترتيل القرآني، ولقرب هؤلاء العلماء من عصور النهضة العربية واتصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحس، دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفاً أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم"^(٤).

٢-١-٤- الاعتماد على تحديد المخارج والصفات:

يضع علماء التجويد القارئ لألفاظ القرآن أمام جملة من المطالب المعرفية يطالبونه بأن يحققها في أدائه للحروف وتحصيله لصفاتها حتى يستقيم لسانه، ويحسن لفظه، أولها معرفة مخارج الحروف ثم معرفة الصفات التي تتميز بها ذوات الحروف، والمخارج والصفات كصفات وآليات عضوية تتحكم في طبيعة صفة الحرف، ومن تحديدات المخرج عند علماء التجويد قول الداني: "إنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف"^(٥)، وقول علي القاري: "والأظهر أنه موضع ظهوره [أي

(١) شريف استنبئية، الأصوات الاحتكاكية في العربية بين الأداء والكمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، العدد ٢٣، ٢٠١٤م، ص ١٣٠.

(٢) القرطبي عبد الوهاب، الموضح في التجويد، ص ١٢٧.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص ٧.

(٤) أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٧م، ص ٤.

(٥) التحديد في الإتقان والتجويد، (تح. غانم قدوري)، دار عمار، عمان-الأردن، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٠٢.

الحرف] وتمييزه عن غيره"^(١)، بينما عرّفوا الصفات بأنها: "عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والمهمس والشدة وأمثال ذلك"^(٢).

لقد كانت قضية الفصل بين المخرج والصفة جلية واضحة لدى علماء التجويد سواء على مستوى التصور والفكر أو على مستوى العمل والإجراء؛ يقول القرطبي في تفسيره لقضية إدغام القاف في الكاف: "فإنّ الإدغام يجب لقرب المخرج، إلا أنّك تُبقي شائبة من جهر القاف وقوتها واستعلائها وقلقلتها"^(٣)، فالإدغام أوجبه لقرب المخرج بين الحرفين، بينما استثنى بعض صفات حرف القاف من أن تفنى كاملة في حرف الفاء. ففي هذا التحليل تفسير دقيق لهذه الظاهرة الصوتية عند القرطبي وتمييز واضح بين المخرج للحرف بوصفه موضعاً تشكّله أعضاء آلة النطق، وبين صفاته التي هي كصفات معينة لأعضاء النطق تشكل جرس الصوت في حاسة السمع. ونفس المعنى نلمسه في تعريفه لظاهرة الإظهار، إذ يقول: "فهو حكم يجب عند اجتماع حرفين تباعداً، إما في المخرج أو في الخاصية، والأول منهما ساكن"^(٤).

ومن الشواهد النصية في مؤلفات علماء التجويد التي تبين أن الرؤية لديهم واضحة في مسألة التمييز بين المخرج والصفة، ما ذكره صاحب المنح الفكرية في توصيف المخرج والصفة؛ "فالمخرج للحرف كالميزان يُعرف به ماهيته وكميته والصفة كالمحك والناقد يعرف بها هيئته وكيفيته، وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج عن بعضها"^(٥). هذا الوصف الدقيق للمخرج والصفة يجعلنا لا نتردد في القول إنّ علماء التجويد كانوا دقيقين الملاحظة عميقي الفكر والرؤية في معالجة الظواهر الصوتية للحروف العربية، فالمخرج عندهم مثل الميزان يعرف به كمية الصوت من زيادة أو نقصان، أما الصفة فهي كالناقد أو المحك الذي يُختبر به النوع والماهية للصوت، فهذا التمثيل في وصف المخرج والصفة لا يصدر إلاّ عن أتقن الصنعة وأجاد العمل، وفقه الفكرة، وملك ناصية هذا الفن.

(١) المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، (تح. أسامة عطايا)، دار الغوثاني، الدراسات القرآنية دمشق- سوريا، ط٢، ٢٠١٢، ص٧١.

(٢) نفسه، ص٩٦.

(٣) الموضح في التجويد، ص١٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص١٥٧.

(٥) ملأ علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص٩٦.

وهذا التصور للمخرج والصفة في حس علماء التجويد لا يختلف في جوهره العلمي عن تلك التفصيلات الدقيقة للمخرج والصفة في البحث الصوتي الحديث، يقول تمام حسان في تعريفه للمخرج: "المخرج مكان النطق"^(١)، أما تحديده للصفات فقد فصل البيان فيها، وذلك في قوله: "وأما الصفات فيمكن النظر إليها من زوايا متعددة:

- الطريقة التي يتم بها النطق في مخرج ما (الشدة، الرخاوة، التركيب، والتوسط).

- حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية وعدمه (الجهر والهمس).

- تحرك مؤخرة اللسان أو مقدمه تحركا ثانويا أثناء حدوث النطق في موضع آخر (الإطباق والتغوير والتحليق)^(٢)، ومن المحدثين من عرّف المخرج بقوله هو: "النقطة التي يتم عندها الاعتراض في مجرى الهواء، والتي يصدر الصوت فيها"^(٣). وهناك من جاء تحديده للمخرج والصفة متضمنا في تعريفه لآلية الصوت اللغوي، وقد بيّن غانم قدوري أن الصوت اللغوي يحدث بفعل آليات ثلاث:

- أولها: الأعضاء التي تتدخل معترضة الهواء الخارج من الرئتين.

- ثانيها: الطريقة التي تتدخل بها هذه الأعضاء.

- ثالثها: حالة الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت (الجهر والهمس).

والآلية الأولى هي التي تعرف عند الدارسين بالمخرج، أما الثانية والثالثة فهي الكيفيات المصاحبة لحدوث الصوت، وهي التي تسمى بالصفات^(٤).

هذه بعض النماذج الوصفية التي حدّد بها بعض المحدثين المخارج والصفات، وهي نماذج تتكرر بشكل أو بآخر في الكتابات الصوتية الحديثة، وكلها في عمومها تشكل تحديدا مفهوميا واحدا لا يختلف في دلالة التصويرية عمّا حدّد به علماء التجويد مفهوميّ المخرج والصفة. ولعلّ في مقدمة هذه الدلالة التصويرية للمخرج والصفة أنهما يمثلان آليتين مختلفتين في تشكل الصوت اللغوي غير أن الأولى وعاء للثانية. وما كان من اختلاف بين علماء التجويد وعلماء الأصوات

(١) مناهج البحث في اللغة، ص ٨٤.

(٢) نفسه، ص ٨٦.

(٣) عبد العزيز الصايغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: ١٩٧٨م، ص ٥٠.

(٤) ينظر: غانم قدوري، علم التجويد دراسة صوتية ميسرة، ص ٥٩.

العرب المحدثين في تحديد المخارج فهو لا يعدو بعض التوصيفات التي تقع نتيجة للتطور في الإفادة من العلوم الحديثة ومن بعض وسائلها المساعدة في الوقوف على مزيدٍ من الأوصاف الدقيقة للحروف؛ مثل: الاختلاف في تحديد صفتي الجهر والهمس، وفي تعيين المواضع الدقيقة لبعض المخارج.

٢-١-٥- الاعتماد على مبدأ التقابل:

مما يورده معجم اللسانيات الكبير في تحديده مفهوم التقابل Opposition أنه العلاقة التمييزية الموجودة بين وحدتين من نفس المستوى (فونيم، مورفيم) بحيث يمكن لأحدهما أن تُستبدل بالأخرى في موضع ما من الملفوظ، وعلى هذا فإن التقابل يختلف عن التباين Contraste؛ ذلك أن الأول يقوم على علاقة تعويضية استبدالية، بينما يقوم الثاني على علاقة تركيبية^(١).. والحق أن سوسير هو أول من نبّه إلى مبدأ التقابل وإلى دوره في عمل الألسنة البشرية^(٢). وتظهر أهمية التقابل في التحليل الصوتي لدى المحدثين في كونه أداةً إجرائية هامة يعتمد عليها البحث الفونيتيكي في الكشف عن الصفات الصوتية المحددة لأصناف الحروف ومراتبها، كما يعتمد عليها البحث الفونولوجي في تحديد الصفات التمييزية الوظيفية للحرف منظورا إليه من حيث هو وحدة تقابلية تمييزية، وكيان صوتي مجرد.

وعلى الرغم من أن التقابل إجراء صوتي وعمل تحليلي من شأنه أن ينتهي إلى غايات نموذجية مجردة إلا أنه يستند في آلية اشتغاله إلى مقتضيات الوصف الفيزيولوجي للحروف، إذ لا يمكن أن يُنظر في تقابلات الحروف إلا بعد الفراغ من توصيفها توصيفا ماديا فيزيولوجيا كاملا. ومن هنا فإن اعتماد الدراسين على إجراء المقابلة بين الحروف بغرض توصيفها أو بغرض تحديد صفاتها التمييزية الوظيفية إنما يُعَوَّل فيه على معطيات الوصف الفيزيولوجي التي من شأنها أن تفرض على الدارس نوع التقابل، أو حيّزه الذي يجري فيه، وعدد المتقابلات؛ فقد يكون التقابل داخليا إذا كان النظر موجّها إلى مجموعة الحروف المشتركة في انتمائها إلى مخرج واحد كما هو الحال، مثلا، في التقابل بين الحروف الشفوية (الباء، والميم، والواو)، أو بين الحروف الشجرية (الجيم، والشين، والياء)، وقد يكون خارجيا إذا أريد فيه النظر إلى مجموع الحروف العربية عامة من

(1) Dubois et autres, Grand dictionnaire, 2007, p.335.

(2) Saussure, C.L.G, 1972, pp.167-169.

جهة اختلافها في المخارج، أو من جهة اشتراكها واختلافها في الصفات؛ مثل التقابل الحاصل بين حروف الجهر والمهمس، وبين حروف الشدة والرخاوة، وغيرها. وقد يكون التقابل، باعتبار عدد المتقابلات، ثنائياً أو غير ثنائي.

وقد وقف علماء التجويد - ومعهم في ذلك سائر علماء العربية - على جميع التقابلات التي أمكنهم استقراؤها في النظام الصوتي لحروف العربية، فوجدوا أن التقابل يكون ثنائياً إذا لم يكن للحرف في المخرج الواحد إلا جنيس واحد كما هو الحال بين حرفي الغنة (الميم والنون)، ويكون غير ثنائي إذا كان للحرف أكثر من جنيس في المخرج الواحد، كما هو الحال في التقابل الثلاثي بين حروف النطق (الدال، والتاء، والطاء)، أو التقابل الرباعي بين حروف الإطباق (الصاد، والطاء، والضاد، والظاء)، أو غيرها من التقابلات المختلفة باختلاف عدد الحروف المتقابلة في المخرج الواحد أو في الصفة الواحدة^(١).

وبالاستناد إلى الغرض المنهجي المتوخى في الدراسة الصوتية يمكن للتقابل أن يجري ضمن آلية بحث فونيتيكية لا تتعدى معطيات الوصف المادي الفيزيولوجي، ولا تبغى غير الوصف والتصنيف لحروف لغة ما، وهو ما يعيننا بيان آلية العمل به لدى علماء التجويد في هذا المبحث، كما يمكنه أن يجري ضمن آلية بحث فونولوجية بحيث يهدف إلى الكشف عن الصفات التمييزية للحرف (أو الفونيم) في ضوء ما يُحدّد قيمته الوظيفية، ويقف على معالم كيانه الصوري المجرد بوصفه وحدةً نموذجية مستقلة في النظام الفونولوجي للغة ما، وبوصفه وحدةً تقابلية تمييزية يُعَوَّل عليها في تمييز معاني الوحدات المعجمية لا سيما في الكلمات المتجانسة أو المتشابهة صوتياً. يقول في ذلك صاحب الرعاية: "إذا وقعت الظاء في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان للظاء لئلا يُنتقل إلى معنى آخر. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاؤُكَ رَبِّكَ مُحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، أي ممنوعاً، فهو بالظاء، فبيّنه لئلا يشبهه في اللفظ بقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مُحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، فهذا بالذال من الحذر"^(٢).

وحيثما نطلع على جهود علماء التجويد في توصيف حروف العربية نجد أنهم لم يفتهم العمل بهذه الأداة الإجرائية الهامة في التحليل الصوتي، وهم الذين عُرفوا باجتهادهم الواسع ونظرهم

(١) تقابل الحروف في المخرج الواحد يكون بين الحروف المتجانسة، وغرضه البحث عما يميزها في ظل انتمائها إلى مخرج واحد، وقد رأينا أمثلةً منه في المتن أعلاه، أما التقابل في الصفة الواحدة فيكون بين الحروف من مخارج مختلفة؛ كالتقابل بين حروف القلقة، أو بين حرف التقييم.

(٢) مكي، الرعاية، ص ٢٢١-٢٢٢.

الدقيق في مختلف الظواهر الصوتية في القرآن الكريم. فالنظر إلى الحروف وهي في مواضع حدوثها في آلة النطق، وفي كيفية تلقي صورها السمعية، والاشتغال بوصف كيفية آدائها، ودقيق تصنيفها وترتيبها، والبيان لصفاتها التمييزية، ثم لصفاتها التحسينية، وآلية اشتغالها الوظيفي ضمن علاقات الجوار، كل ذلك درسه علماء التجويد وصيغَت منهجيتهم للبحث فيه في ضوء اعتمادهم الكبير على المقابلة بين الحروف، وعلى إدراجها وترتيبها ضمن مجموعات متقابلة؛ فلو تأملنا مثلا عمل علماء التجويد في تحديد مخارج الحروف، وفي ترتيبها، واختيار اصطلاحاتها لوجدناه لا يخلو من الاستناد إلى مبدأ التقابل؛ فحروف الحلق، مثلا، من حيث هي مشتركة في مخرج واحد كبير لا يمكن تحديد مخارجها الثلاثة، وبيان أوصافها، وترتيب حروفها إلا بالاعتماد على المقابلة فيما بينها؛ يقول الداني: "فللحلق منها ثلاثة مخارج وسبعة أحرف: فأقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، فالهمزة في أول الصدر وآخر الحلق، ثم الألف تليها [...] ثم الهاء فوق الألف، وهو آخر المخرج الأول، وأوسطها العين والحاء، لأنهما من وسط الحلق. وأدناها إلى الفم الغين والحاء"^(١).

ولو تأملنا، مثلا، وصف علماء التجويد لمجموعة حروف الإطباق، ومجموعة حروف الاستعلاء، وبيان الفرق بين إحداهما والأخرى لوجدنا أنهم اعتمدوا، في ذلك، على إجراء التقابل؛ ذلك أن التقابل بين المجموعتين قائم على أساس النظر إلى مستوى علو ظهر اللسان نحو طبق الحنك الأعلى؛ فإذا كان في حروف الإطباق إلى درجة الانطباق مع الحنك، فإنه، في حروف الاستعلاء، لا يصل إلى درجة الانطباق، قال الداني في توصيفهما: "إلا أنها على ضربين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق وهي حروف الإطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق وهي ثلاثة: الغين والحاء والقاف"^(٢).

ولأن علماء التجويد انطلقوا من تتبعهم للحركات العضوية الفيزيولوجية التي تصدر عنها الحروف وتختلف باختلافها فقد انتهوا، في تحليلهم للظواهر الصوتية للقرآن الكريم، إلى تقديم أوصاف وبيانات لا تُعرف بها حدود الموصوف إلا بتضمنه لأوصاف نظيره أو ضده إما بشكل صريح أو ضمني؛ يقول الداني في وصف حروف القلقل: "ومن الحروف حروف مشربة ضُغِطت من مواضعها، فإذا وُقِف عليها خرَج معها من الفم صُويّت ونَبأ اللسان عن مواضعه [...] لأنه

(١) أبو عمرو الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٢.

(٢) نفسه، ص ١٠٧.

إذا وَقِفَ عليها لم يُسْتَطَع أن يُوقَفَ دون الصُّوَيْتِ"^(١). ويظهر وجه الاستناد إلى التقابل في توصيف الداني السابق في إدراك أن حروف القلقلة تُعرف بوسم فيزيولوجي لا يُوجد في غيرها، ولا يتمُّ أدائها الصحيح إلا به، وهو انتهاؤها بصويتٍ عند الوقوف عليها، وأن سمة الحروف غير المقلقلة - في مقابل ذلك - في أن يُوقف عليها دون هذا الصُّوَيْتِ.

ولعلماء التجويد مواقف صريحة في الاستعانة بمبدأ المقابلة في بعض نصوصهم لا سيما حينما يعمدون إلى التفسير الوظيفي لصفات الحروف؛ من ذلك تدليلهم على صحة التمييز بين الحرف وجنيسه؛ ومن أمثله قول القرطبي في سياق بيانه لأهمية التمييز بين الحروف المتجانسة: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا"^(٢). وقول صاحب الرعاية في بيان الفرق بين السين والصاد: "فإذ قد علمت ما بين السين والصاد من التقارب والتشابه، فحسن لفظك بالسين حيث وَقَعَتْ، ومكَّن الصفير فيها، لأن الصفير في السين أبينُّ منه في الصَّاد للإطباق الذي في الصَّاد. فبتمكَّن إظهار الصفير الذي في السين يصفو لفظها ويظهر، ويخالف لفظ الصاد، وبإظهار الإطباق الذي في الصاد يصفو لفظها ويتميَّز من السين، فاعرف الفرق في اللفظ بين السين والصاد"^(٣).

ومن جوانب الاعتماد على مبدأ التقابل في الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد تفريقهم - في تحديدهم لصفات الحروف وتصنيفها- بين الصفات التي لها ضد، والتي ليس لها ضد، وبين الصفات القوية، والصفات الضعيفة، وبين الصفات الذاتية، والصفات العارضية، وبين الصفات المميَّزة، والصفات المحسَّنة^(٤). وإن كان الفرق بين الذاتي والعارض في الصفات، وبين المميَّز والمحسَّن هو من موضوعات الوصف الفونولوجي لا الفونيتيكي.

ويمكن القول إن المباحث الصوتية لدى علماء التجويد في جميع ما اعتمدته من تحليل وتصنيف وصياغة منهجية لا يخلو من الاستعانة بمبدأ التقابل، وإن لم يذكروا ذلك صراحةً في

(١) نفسه، ص ١٠٩.

(٢) عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، ص ٩٠.

(٣) مكي، الرعاية، ص ٢١١-٢١٢.

(٤) الصفات التي لها ضد، مثل الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والاستعلاء والاستفال، وغيرها، والصفات التي ليس لها ضد، مثل القلقلة، والانحراف، والتكرار، وغيرها، والصفات الذاتية هي الصفات الملازمة للحرف مفردا ومركبا، والصفات العارضية هي الأحكام الطارئة التي تلحق الحروف من جراء التركيب، مثل الترقيق، والتفخيم، والإدغام، ونحو ذلك، والصفات المميَّزة هي التي يقع بها التمييز الوظيفي بين الحروف ذات المخرج الواحد، والصفات المحسَّنة، وهي ما يفيد في تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج بما يعطي الصوت جرسا خاصا دون أن يكون ذلك سببا لتمييزه. (ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٢-٢٠٤).

نصوصهم. ولعلّ أظهر ما يدل على هذا الموقف تصنيفهم وترتيبهم لمباحثهم الصوتية ولموضوعاتها في مجموعات متقابلة. ويمكننا أن نخلص - في ظل قراءة تحليلية تهدف إلى الكشف عن غرض علماء التجويد من وراء هذا التصنيف التقابلي - إلى أنهم أرادوا توصيفَ حروف العربية وما يتصل بها من ظواهر صوتية توصيفا ينتهي بـ:

- حصرها وإحصائها ضمن جردٍ تصنيفيٍّ مرتّب، وآليةٍ متناسقة ومطرّدة.

- وتيسير فهمها وفهم آليات اشتغالها الصوتي؛ ذلك أن وضع الحروف وظواهرها في مجموعات متقابلة من شأنه أن يشرح بعضها ببعض، وأن يبيّن كيف أن بعضها تابع لبعض أو ناتج منه، وأن بعضها مخالف لبعض أو مصادّد له، وهكذا.

- وتيسير حفظها، وتذليل صعوبات تحصيلها، وذلك بتصنيفها تصنيفا تقابليا يقيّد بعضها ببعض، ويُدْرَج المتشابه منها في شَبْهه، ويردّ المتضادّ منها إلى ضدّه.

- والكشف عن معالم النظام الصوتي الكامن فيها، فهي وإن بدت مختلفة ومتباعدة ومتضادة في بعض حالاتها فإنها، في محصلة وصفها وآلية عملها، إنما تؤوّل إلى بنية واحدة، ونظام شامل ومتناسق. وعلى هذا فوضع الحروف وظواهرها الصوتية في مجموعات متقابلة هو من أهم الإجراءات المساعدة على اكتشاف معالم هذا النظام.

ويبدو من أبرز النتائج التي توصل إليها الدرس اللساني الحديث إدراج الظواهر اللسانية في مجموعات تقابلية من أجل اكتشاف نظامها والوقوف على آلية اشتغاله، بل هو في مقدّمة المبادئ التي انطلقت منها اللسانيات البنيوية وعملت بها في دراسة اللغات، وذلك منذ ظهوره مفهوما تأسيسيا لدى رائدها الأول سوسير⁽¹⁾ إلى غاية بلوغه مرحلة النضج والتبلور والاستقرار في نصوص المعاجم اللسانية⁽²⁾.

٢-١-٦- مبدأ التمييز غير الوظيفي بين الحروف:

إذا كان الغرض من دراسة تمييزات الحروف، لدى غير علماء التجويد، هو الاختصار على بيان ما تُثمره هذه التمييزات من وظائف، فإنّ الغرض من تمييزها لدى علماء التجويد هو - بالإضافة إلى الوقوف على تمييزها الوظيفي - السعي في بيان ما يحافظ على الصفات الذاتية

(1) Saussure, C.L.G, p.168.

(2) Dubois, Grand dictionnaire..., pp.335-336.

للحرف مما يزيد في وصفه وصفاً يبيّن أداءه بشكل متقن صحيح، لا تشوبه أية شائبة، ذلك أنهم يدركون جيداً أن لكل حرف صفاته الذاتية التي تميزه عن غيره من الحروف وهو في حالة الأفراد، لكن هذه الصفات معرضة لأن يصيبها شيء من التحول والتغيير عند تجاورها مع غيرها في التركيب، ولهذا فهم يرون أن من الواجب التنبيه إلى ما قد يعرض لصفات الحرف الذاتية من التغيير أو التحريف؛ ومن هنا جاءت تسميتهم لهذا النوع الخاص من الصفات بالصفات المحسّنة، وهي: القلقلة، والصفير، والغنة، والانحراف، والتكرير، والاستطالة، والتفشي، وتأتي في مقابلها الصفات المميّزة، وهي تنحصر في الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والتوسط بينهما، والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والاستفال^(١).

والواقع أن الاحتفاء بصفات التحسين في الحروف بهذا الاصطلاح لم يُعرف إلا عند المتأخرين من علماء التجويد، ويذكر غانم الحمد أن الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) هو أول من تَبّه إلى صفات التحسين؛ يقول المرادي في بيانه لما يراد من الصفات المميّزة والصفات المحسّنة: "اعلم وفقك الله أن هذه الصفات المذكورة [يعني الصفات المميّزة] تميّز الحروف المتشاركة في المخرج، ولولاها لا تّحدت أصواتها ولم تتميز ذواتها [...] فهذه إحدى فائدتي الصفات، وهي تُميّز الحروف المشتركة في المخرج والفرق بين ذواتها، ولها فائدة أخرى، وهي تحسين لفظ الحروف المختلفة المخرج، فقد اتضح بهذا أن صفات الحروف قسمان: مميّز ومحسّن"^(٢).

ولئن لم يعرف الأولون مصطلح الصفات المحسّنة الذي تداولته بعض مؤلفات المتأخرين فقد تعرضوا لما يشير إلى مضمونه فيما يوجبونه على القراء من احترازات وتحفظات حتى لا يختلط الحرف بغيره مما يشبهه، أو يصيبه من مجاورته خلل أو تحريف. وقد كانت هذه عادتهم في تأليفهم بحيث يفرّدون لكل حرف قدراً معتبراً من البيان والوصف لجميع صفاته الممكنة الذاتية منها والعارضية، ليس من أجل تمييزه عن غيره فحسب بل كذلك من أجل الوقوف على جميع ما تجب مراعاته من الأحكام التي قد تطرأ في تركيبه، والتي من شأنها أن تحفظ له أداءه الصحيح على ما تقتضيه الرواية، وأن تمنعه من أن يختلط بغيره، أو تشوبه شائبة منه. يقول مكّي بن أبي طالب في مقدمة الرعاية مبيناً الغرض من الاعتناء بهذا النوع من الاحتراز في بيان صفات الحروف: "فأذكر

(١) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٠٢.

(٢) المرادي حسن بن قاسم النحوي، المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، (تح. جمال الرفاعي). مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٦٨-٦٩.

الحروف واحدا بعد واحد على رتبة المخارج مع جملة من صفته، ثم نذكر مع كل حرف ألفاظا من كتاب الله - جلّ ذكره- تُنبّه على تجويد ذلك الحرف فيها، وفي مثلها مما وقع ذلك الحرف فيها مقارنا لغيره، ويجب أن يُتَحَفَّظ ببيانه لئلا يدخله خلل أو نقص، أو زيادة لعلّ تحدث فيه^(١). ويقول الداني في آخر "باب ذكر الحروف التي يلزم استعمال تجويدها وتعتمد بيانها" عن العلة التي من أجلها بيّن وشرح أحكام كل حرف منفردا: "فهذه حروف التجويد بأصولها وفروعها، على مراتبها ومخارجها، قد شرحناها، وبيّنا حقائقها، لئلا يُحفظ بكمالها، ويقاس عليها أشكائها"^(٢).

ويبدو أن اختيار علماء التجويد لتصنيف الصفات إلى مميّز ومحسّن إنما ينطوي على صياغة منهجية ذكية، وينم عن وعي دقيق بخصائص الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم. ومن خلال قراءة فاحصة لنصوصهم المبيّنة لصفات الحروف، خصوصا تلك التي تحتفي بما يجب على قارئ القرآن من التحسين، يمكننا القول إنهم أرادوا أن يقدموا رؤية منهجية تقابلية شاملة تقوم على التفريق بين ما يؤدي، من هذه الصفات، دور التمييز بين الحروف المتقابلة في المخرج الواحد، وبين ما يُكتفى فيه ببيان دور التحسين اللفظي الذي لا يخرج عن حدود الأداء الصحيح المحكوم بالرواية. يقول أبو الفتوح (١٠٣٠هـ) مفرقا بين المميّزة والمحسّنة: "ولهذه الصفات فائدتان: الأولى: تمييز الحروف المشتركة في المخرج لأن المخرج للحرف كالميزان تُعرف به كميته والصفة له كالناقد يعرف بها كيفيته، ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا تُفهم [...] والأخرى: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج"^(٣).

فعلماء التجويد يُبدون - بتفريقهم بين هذين النوعين من الصفات - وعيا واضحا بالفرق بين التوصيف الصوتي المادي للحروف الذي هو توصيف تحسيني احترازي غير تمييزي وغير وظيفي، والتوصيف الفونولوجي الذي يراعي في تمييز الحروف أداءها للوظائف. ويقول غانم الحمد مثنيا على هذا التقسيم المتميز لدى علماء التجويد: "وتكاد نظرية تقسيم صفات الحروف إلى مميّزة ومحسّنة تكون أفضل ما أتى به دارسو الأصوات العربية المتقدّمون في مجال تصنيف صفات الحروف، لأن هذه النظرية تنبني على إدراك عميق لخصائص الأصوات وصلاحها والعلاقة بينها"^(٤).

(١) مكي، الرعاية، ص ٥١.

(٢) الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص ١٦٨.

(٣) أبو الفتوح بن عطاء الله الفضالي، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، (تح: عزة بنت هاشم)، مكتبة الرشد، ناشرون، الرياض السعودية، ط ١: ٢٠٠٥م، ص ٢٠٨.

(٤) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٩٩-٢٠٠.

ويؤثر بعض علماء التجويد أن يعبروا "عن فكرة تقسيم صفات الحروف إلى مميّزة ومحسّنة عن طريق تقسيمها إلى ما له ضدّ وما ليس له ضدّ"^(١)؛ يقول الحسن بن شجاع التوني: "اعلم أرشدك الله تعالى أن الحروف بحسب الصفات وأضدادها تنقسم أقساما: مجهورة، ورخوة، ومنفتحة، ومستفلة، وقلقلة"^(٢)، وأضدادها: مهموسة، وشديدة، ومطبقة، ومستعلية وساكنة"^(٣)، ومن الذين تعرّضوا، كذلك، لتصنيف الصفات إلى ما له ضدّ وما ليس له نذكر: الحسن ابن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) في "المفيد في شرح عمدة المجيد"، وعبد الغني النابلسي (١١٤٣هـ) في "كفاية المستفيد في علم التجويد"^(٤).

واتخذ بعض علماء التجويد سبيلا آخر في تصنيف الصفات، وذلك عن طريق تمييزهم بين الصفات الذاتية والصفات العارضة؛ الصفات الذاتية للحرف هي اللازمة له، والدالة على ذاته وهويّته، والتي لا تزول عنه، والصفات العارضة هي الصفات التي لا تلازم ذات الحرف وإنما تتعاقب عليه أحيانا، وتعرض له؛ قال القرطبي في الفرق بين هذين القسمين من الصفات: "والفرق بين الاستعلاء والإطباق، وبين الترقيق والتفخيم، أنّ الاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها، وكذلك الإطباق بخلاف الترقيق والتغليظ فإنهما يتعاقبان على الراء واللام"^(٥).

ومن علماء التجويد من اختار أن ينعت الدراسة الصوتية المحتفية بتصنيف الصفات إلى ذاتية وعارضية بأنها "دراسة لحقّ الحرف ومستحقّه"؛ قال أحمد ابن الجزري في بيان الفرق بين هذين الوسمين: "والفرق بين حقّ الحرف ومستحقّه: أن حقّ الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة، وغير ذلك من الصفات الماضية، ومستحقّه ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك"^(٦). ويذكر غانم قدوري أن شراح مقدمة ابن الجزري قد فسّروا قوله (حقّها ومستحقّها) تفسيراً يطابق تقسيم الصفات إلى ذاتي وعارضتي؛ نذكر منهم:

(١) نفسه، ص ٢٠٢.

(٢) يقول محقق كتاب المفيد في علم التجويد: "لم يذكر أحد من علماء التجويد المتقدّمين بأن القلقلة من الصفات المتضادة، ولكن حاول بعض المتأخرين وضع مصطلح يقابل مصطلح (القلقلة) فاستخدموا مصطلح (السكون، أو الساكنة) ضد القلقلة" (ص ٥٩).

(٣) التوني الحسن بن شجاع، المفيد في علم التجويد، (تح. محمد طه حمودي)، دار عمار، عمان-الأردن، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٥٩-٦٠.

(٤) ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٢.

(٥) عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، ص ١١٠.

(٦) ابن الجزري، منجد المرقنين ومرشد الطالبين، ص ٢٣.

أحمد ابن الجزري (ابن الناظم) (٨٢٧هـ) في "الحواشي المفهومة في شرح المقدمة"، وعبد الدايم الأزهري (٨٧٠هـ) في "الطرازات المعلمة في شرح المقدمة"^(١).

وفي سياق تعرّضنا لقضايا التحسين وما يتصل به من الظروف المادية "غير التمييزية" للأداء القرآني يتبادر إلينا تناول بعض المفاهيم والمصطلحات التي استعملها القدامى في وصف الظاهرة الصوتية للغة العربية بوصفها آلية فيزيولوجية تتم من خلالها عملية التلفظ^(٢)؛ فمثلا مصطلح الحركة يُعدّ مصطلحا عربيا خالصا يختلف تماما^(٣) عن مصطلح الصائت Voyelle في الدراسات الصوتية الحديثة، فإذا كان الصائت في نظر المحدثين هو كل صوت يخرج دون اعتراض في الجهاز الصوتي^(٤)، فإن مصطلح الحركة هو عند علمائنا يحمل إضافة إلى هذا مفهوما أكثر عمقا يخص كيفية التلفظ وإخراج الحرف، قال عبد الرحمن الحاج صالح: "الحروف تتقوم بالحركة على ما يمكن النطق به ولا تتقوم بالحرف من الياء ونحوها ويتوصل بالحركة إلى النطق بالحرف"^(٥)، وقد أشار ابن جنّي إلى هذه الحقيقة الصوتية في تفسيره لمفهوم الحركات، وذلك في قوله: "الضمة والكسرة وإن اختلفتا في الصوت فقد اتفقتا في أن كل واحدة منهما حركة"^(٦)، بمعنى أنهما آلية فيزيولوجية تحدث على مستوى آلة النطق، وهذا الذي أسس عليه العلماء الأولين توصيفهم للظواهر الصوتية. بعبارة أخرى انصبت جهود قدماء العرب على الوظيفة الفيزيولوجية للحركة بالنظر في المستوى الصوتي المحض^(٧).

ومن جوانب التوصيف المادي غير التمييزي لدى علماء التجويد اهتمامهم بتصنيف الحروف وتصنيفها وهي معزولة منفردة، فحدّدوا مخارجها، وعدّدوا صفاتها، ووضعوها في الأبواب الأولى من كتبهم، مع حرصهم على إلزام القراء بالوجوه الصحيحة لأدائها؛ قال القرطبي في باب "الكلام على بسيط الحروف" من كتاب الموضح في التجويد: "والكلام على ذلك من وجهين:

(١) ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٣.
 (٢) ينظر: رميساء مزاهدية، جهود عبد الرحمن الحاج صالح في الصوتيات وتكنولوجيا اللغة الحديثة، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، (جامعة مسيلة) العدد الثاني، ٢٠١٧، ص ١٣٢.
 (٣) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج ٢، ص ٦١.
 (٤) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٦.
 (٥) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج ٢، ص ٦١.
 (٦) ابن جنّي، المنصف، (تح إبراهيم مصطفى وآخرين)، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط ١، ١٩٥٤م، ج ٢، ص ٧٥.
 (٧) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج ٢، ص ٦٤.

أحدهما تحقيق ذوات الحروف وذكر مخارجها وتبيين أحكامها الخاصة بها، الثاني تنبيه على ما يُكره فيها ويُستزذل من تحريفها"^(١).

٢-٢-٢- مبادئ التصنيف والترتيب لحروف العربية ولمخارجها وصفاتها:

لقد أرسى علماء التجويد دعائم منهجية، كانت غاية في الدقة والانسجام في معالجة الظواهر الصوتية في القرآن الكريم، حيث شكلت في النهاية منظومة من المبادئ والأسس العلمية التي قام عليها درس الصوتي عندهم. وفيما يلي نستعرض بعض هذه المبادئ الهامة التي بنى عليها علماء التجويد تصنيفهم وترتيبهم لحروف العربية ولمخارجها وصفاتها:

٢-٢-١- بين الصوت والحرف:

ما يلفت النظر في كتب المحدثين حرصهم، في دراساتهم التي تتبنى البحث في القضايا الصوتية الفونيتيكية، على أن يستعملوا مصطلح (الصوت) بدلاً من مصطلح (الحرف)^(٢). ويتنقد بعضهم علماءنا القدامى في استعمالهم مصطلح (الحرف) الذي يعبر عادة عن الرمز المكتوب، للتعبير عن الصوت المسموع؛ يقول أرتور شادة منتقداً هذا الموقف لدى سيوييه: "ومن بواعث الأسف أنه في أكثر الأحوال عبّر عن الصوت المنطوق المسموع وعن علامته المخطوطة المرئية بلفظ واحد، وهو الحرف"^(٣). ويبدو هذا التداخل في استعمالات مصطلح (الحرف) عند القدامى القدامى سبباً جعل المحدثين يعزفون عن استعماله؛ إذ يتداخل فيه العديد من المفاهيم؛ فقد يشير إلى معنى الصوت، من حيث هو حرف مبعث، وقد يدل - من حيث هو حرف معني - على القسم المقابل للفعل والاسم كما هو في تقسيم النحاة الثلاثي لأصناف الكلم، وقد يدل على الرسم الخطي.

ومع ذلك فحينما نطلع على الدراسات الصوتية لدى القدامى سنجد أنهم كانوا يستعملون مصطلح الحرف للدلالة به على الصوت اللغوي في كتاباتهم بما لا يحتاج إلى نظر أو دليل؛ فهذا سيوييه لا تخلو مباحثه الصوتية من استعمال الحرف بمعنى الصوت اللغوي؛ من ذلك قوله: "فالجمهورية حرف أشبع الاعتماد في موضعه [...] وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في

(١) القرطبي، الموضح في التجويد، ص ٧٧.

(٢) ينظر: إبراهيم انيس، ص ١٣، ٢٦، ١١١، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١١١، ٣٥.

(٣) صبيح حمود التميمي، علم الأصوات عند سيوييه للمستشرق الألماني أرتور شادة (١٨٨٣-١٩٥٢). محاضرة برؤية استشرافية ومراجعة حديثة، مجلة آداب الرفادين، ٢٠١٠م، العدد: ٥٨، ص ٢١.

موضعه [...] ومن الحروف الشديد"^(١)، ولاين جني كذلك العديد من النصوص الدالة على استعمال الحرف بمعنى الصوت اللغوي؛ من ذلك قوله: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده، واستطالته، فيُسمَّى المقطع أينما عرض له حرفا، ويختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"^(٢).

أما علماء التجويد فإنّ أكثر استعمالهم للحرف إنما يرد بمعنى الصوت اللغوي لأن مباحثهم كانت صوتية خالصة، ولأن أكثر اشتغالهم في تلك المباحث كان في قضايا الأداء؛ ومن نصوصهم في ذلك قول علي القاري في تعريفه للحرف: "هو صوت معتمد على مقطع محقق، وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة، أو مقطع مقدّر وهو هواء الفم، إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء"^(٣). ويقول عبد الوهاب القرطبي أيضا: "الحروف هي مقاطع للصوت الخارج مع النفس ممتدا مستطيلا، فتمنعه عن اتصاله بغايته، فحيثما عرض ذلك المقطع سمّي حرفا، وسمّي ما يسامته ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجا"^(٤).

وأكثر تعريفات علماء التجويد للحرف من هذا القبيل، وهو ما يدل على أن مصطلح الحرف في استعمالهم إنما يراد به صفته النطقية لا الخطية^(٥). وهذا المفهوم للحرف يتوافق تماما مع المفهوم المستعمل لمصطلح الصوت اللغوي في البحث الصوتي الحديث.

وفي المحصلة يمكننا القول إن مصطلح (الحرف) معروف، عند القدامى، بدلالته على الصوت اللغوي، غير أنهم لم يجعلوه خاصا بحقيقة الصوت، وإنما استخدموه كذلك للتعبير عن الرمز المكتوب، فكان التقصير فيه، عندهم، من جانب الاستعمال الاصطلاحي وليس من جانب الإدراك على حدّ تعبیر المستشرق الألماني أ.شاده في سياق كشفه عن وجه التقصير لدى سيبويه، وذلك في قوله: "ولكن هذا التقصير [يقصد ما أخذ عليه سيبويه من جمعه بين الدلالة على الصوت المسموع والدلالة على الرمز المخطوط في لفظ واحد] هو خلل في الاصطلاح أكثر من

(١) الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٢) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٩.

(٣) علي القاري الملا، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص ٧١.

(٤) الموضّح في التجويد، ص ٧١.

(٥) الطيب دبة، مبادئ اللسانيات النبوية، ص ٣٠٢.

كونه خللا في الإدراك"^(١)، وإن كان شادة قد انتهى في آخر ملاحظته لهذا الخطأ إلى التماس العذر لسيبويه حيث يقول: "ويقتضي الإنصاف أن نعترف بأن كثيرين من العلماء الغربيين لم يعتادوا في هذه النقطة تعبيرا واضحا إلى الآن حتى تجد غير واحد منهم يتكلم عن: Pronunciation of letters أو prononciation des lettres وإنما الصحيح: Pronunciation of sounds أو Pronunciation des sons"^(٢).

ومن جانب آخر دأب الدارسون المحدثون على التعرض للصوت بمعناه العام من حيث هو ظاهرة فيزيائية موجودة في الطبيعة قبل التعرض لماهية الصوت اللغوي؛ ومن تعريفاتهم للصوت بمعناه العام قول فندريس: "إن ما يسمى صوتا هو الأثر الواقع على الأذن من بعض حركات ذبذبية للهواء، والذبذبات في اللغة يحدثها الجهاز الصوتي للمتكلم"^(٣). ويقول تمام حسان في تحديد ماهية الصوت: "وأما الصوت بالمفهوم العام (الذي يشمل اللغوي وغير اللغوي) فهو الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرة مطّردة حتى ولو لم يكن مصدره جهازا صوتيا حيا"^(٤)، ومن ثمّ فالصوت لديهم "ليس مادة، ولكن طاقة أو نشاط خارجي تقوم به أجسام مادية، ويؤثر في الأذن تأثيرا يُحدث السماع"^(٥)، ويمكن تحديده فيزيائيا على أنه تموج في الهواء يحدث نتيجة احتكاك بين جسمين، كما يمكن تحديده فيزيولوجيا، على أنه صوت يحدث بمرور الهواء من الرئتين إلى الخارج باهتزاز الوترين أو بدونه، وباعتراض عضو في جهاز النطق أو بدونه"^(٦).

وهذا التصور في تحديد الصوت في مفهومه العام، قد ورد أيضا في تعريف الصوت لدى ابن سينا، وهو من قدماء الفلاسفة، إذ يقول: "أظن أن الصوت سببه القريب تموج الهواء دفعةً بسرعة وبقوة، من أيّ سبب كان"^(٧)، وتناوله كذلك إخوان الصفا، وذلك في قولهم: "أصل الأصوات هو

(١) صبيح حمود التميمي، علم الأصوات عند سيبويه لشادة أرتور، ، مجلة آداب الرافدين. ٢٠١٠م، العدد: ٥٨، ص ٢١.

(٢) نفسه، ص ٢١.

(٣) فندريس اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، ط ١٩٥٠م، ص ٤٣.

(٤) مناهج البحث في اللغة، ص ٥٩.

(٥) عبد الرحمن أيوب ، أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، ط ٢، ١٩٦٨م، ص ٢١.

(٦) ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ٣٠٢.

(٧) ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، (تح: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (دبت)، ص ٥٦.

هو ما حدث من تصادم الأجرام وحركات الأجسام. والصوت قرع يحدث من الهواء إذا صدمت الأجسام بعضها بعضاً، فتحدث بين ذينك الجسمين حركة عرضية تسمى صوتاً^(١).

ولابن جني نص فيه إشارة دقيقة لافتة يفرق فيها بين مجرد الصوت الساذج الصادر من الرئتين من دون موضع يحدده أو صفة تميّزه، وبين الصوت اللغوي الذي هو وحدة لغوية يحددها موضع وتمييزها صفات، ويسميه بالحرف؛ يقول: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلًا حتى يعرض له في الحلق والفم والشففتين مقاطع تننيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"^(٢).

ولعلماء التجويد، كذلك، نصوص في التفريق بين الصوت من حيث هو مجرد صوت له أثر في السمع، وبين الصوت اللغوي الذي يكون له مخرج محقق أو مقدر، ويبدو أنهم قد تأثروا، في ذلك، بتعريف ابن جني السابق؛ جاء في تعريف القرطبي للحروف: "فالحروف هي مقاطع تعرض للصوت الخارج مع النفس ممتداً مستطيلاً فتمنعه عن اتصاله بغايته، فحيث ما عرض ذلك المقطع سمي حرفاً وسمي ما يسامته ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشففتين مخرجاً"^(٣)، وقال المرعشي في هذا الشأن: "اعلم أن النفس الذي هو الهواء الخارج من داخل الإنسان إن كان مسموعاً فهو صوت وإلا فلا، والصوت إن اعتمد على مخرج محقق، أو مقدر فهو حرف، وإلا فلا"^(٤)، فقولته "إن كان مسموعاً فهو صوت" يقصد به الصوت المادي في مفهومه العام، أما الحرف فيريد به هنا الصوت اللغوي.

وهناك اعتبار ثالث تفرّق فيه اللسانيات الحديثة بين الصوت اللغوي Phone والفونيم Phonème ولعلماء التجويد بعض التصورات المتعلقة بالتعاطي مع اعتبارات هذا التفريق غير أنه نظراً إلى صلتها بموضوعات الدراسة الفونولوجية المتصلة بوظيفية الصوت اللغوي فسندرج الحديث عنها إلى الفصل الأول من الباب الثاني.

ومن تفريقات الفونولوجيين بين الفونيم والصوت تفريقهم بين الفونيم وتنوعاته Variations؛ وحينما نطلع على نصوص علماء التجويد نجد أنهم لم يغفلوا هذا الفرق الهام بين الحروف

(١) رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، دار صادر، بيروت- لبنان، (د.ب)، (د.ط)، ج ٣، ص ٩٥.

(٢) ابن جني، سر صناعة الأعراب، ج ١، ص ٦.

(٣) الموضح في التجويد، ص ٧١.

(٤) جهد المقل، ص ١٢٤.

وتنوعاتها، غير أنهم يشيرون إليه باصطلاح مختلف هو الفرق بين الحروف الأصول والحروف الفروع، ونظرا إلى أهمية هذا الفرق في نصوص علماء التجويد فقد ارتأينا أن نفرّد له مبحثا خاصا (انظر المبحث الموالي)، وأن نبسط القول فيه بما يقدّم مزيدا من البيان في تعاملهم مع حروف العربية، وبما يكشف عن خصائص نظرهم في تصنيفها وترتيبها.

وفي محصّلة هذا المبحث يمكننا القول إن ما كان من اختلاف بين تصور علماء التجويد وتصور المحدثين لمفهوم الفونيم ولما يتصل به من مبادئ ومفاهيم فهو في الاصطلاح أولا؛ فالمحدثون يستخدمون مصطلحات الفونيم، والصوت، والتنوعات، بينما يستخدم علماء التجويد وعلماء العربية مصطلحات الحرف، والصوت، والحروف الأصول، والحروف الفروع، وهو - ثانيا - في منهجية تناول التي نجدها في الدرس الصوتي الحديث تقوم على منظور لساني ينطلق من مقولة النظام اللساني، ومن تأثير العلاقات، ويفرق بين واقع اللغة وواقع الكلام، بينما نجد علماء التجويد يصدرون - في دراستهم للحروف وفي تصنيفها - عن منظور منهجي مختلف يتحرى الشروط الأدائية الصحيحة لتلاوة القرآن الكريم. ولكن على الرغم من الاختلاف في المصطلحات، وفي زاويا النظر في معالجة الظاهرة الصوتية، فإن جوهر المفاهيم والموضوعات المدروسة يبقى واحدا.

٢-٢-٢- تصنيف الحروف إلى أصول وفروع:

من صور تفريق الفونولوجيين بين الفونيم والصوت تفريقهم بين الفونيم وتنوعاته Variantes أو أوفوناته Allophones؛ جاء في معجم اللسانيات الكبير أن "الألوفون يُستعمل في أكثر حالاته بمعنى تنوع تركيبى؛ وفي ظل هذا التوجيه تعد أوفونات فونيم ما تحقيقاته المتوزعة في السلسلة الكلامية بحيث إن أيّا منها لا يمكن أن يظهر في نفس السياق الذي يظهر فيه آخر؛ ومعنى ذلك أن اختيار أيّ أوفون في موضع تركيبى ما هو محكوم آليا وحتميا بقوانين السياق [...] ويمكننا القول - في ظل توجيه مفهومي أوسع - إن كل تنوع من تنوعات الفونيم تركيبيا (اضطراريا) كان أو حرا يعدّ أوفونا لذلك الفونيم"^(١)؛ ومثال التنوع التركيبى الاضطراري^(٢) تفخيم اللام إذا سبق بحرف الصاد مثلا كما في لفظ "الصلاة"، ويندرج ضمن الاضطراري كذلك التنوع اللثغي الذي يحصل في الفونيم بسبب التأدية الصوتية الخاصة بالفرد لانحراف في لسانه، مثل نطق الراء غينا، أو

(١) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p25.

(٢) في التنوع التركيبى الاضطراري يضطر الفونيم إلى التنوع تحت تأثير المجاورة لحرف من الحروف ذات الصفات القوية؛ ومثاله تفخيم حرف الراء إذا ورد مفتوحا أو مضموما، وترقيقه إذا ورد مكسورا.

نطق السين تاءً، ومثال التنوع الحر (وهو ما يتصل بالاختيارات اللهجية) نطق حرف R في الفرنسية مثلا نطقا عاديا محتفظا بصفة التكرار (لهجة منطوق مرسيليا بجنوب فرنسا) أو نطقا ملثوفا بحيث يشبه صوت الغين (لهجة منطقة باريس)^(١).

وقد تعرّض الدارسون العرب المحدثون لظاهرة التنوع الفونيمي في ظل متابعتهم لنتائج الدرس الفونولوجي الغربي؛ يقول عبد الرحمن الحاج صالح موضحا مفهوم الفونيم وعلاقته بتنوعاته: "فالجميم كعنصر لغوي له وظيفة، وهي أن تتمايز معاني الكلم بوجوده أو عدمه، وهو عنصر صوري، ويؤديه المتكلمون بكيفيات مختلفة، وكل كيفية تُنتج صوتا واحدا مغايرا إلى حدّ ما لأصوات الجميم التي تنتجها الكيفيات الأخرى"^(٢). وهذه الكيفيات المختلفة لحرف الجميم هي ما يسميه الفونولوجيون الغربيون بالتنوعات أو الألفونات.

ويقول كمال بشر في سياق تعرّضه لمحدودية الفونيمات من كل لغة ولا محدودية لتنوعاتها: "إن أصوات أي لغةٍ من اللغات لا حدّ لها في واقع الأمر. وإنّ ما نسميه صوتاً "واحداً" قد يتردد بنفسه أكثر من مرة في كلمة من الكلمات، ولكنه ينطلق في كل مرة بصورة خاصة، فالفتحة الأولى في قولنا ﴿بَطْرًا﴾ [الأنفال: ٤٧] مثلا غير الفتحة الثانية من الناحية الصوتية، وغير الفتحة الثالثة [...] وهذا "التطابق"، من ناحية، بين "التنوعات" أو "الأفراد" الكثيرة لـ "وحدة صوتية" معينة هو الذي يردّ الأصوات الكثيرة المستعملة في لغة من اللغات "محدودة"، وهو الذي يمكّننا من "تحليل السلسلة الكلامية إلى وحدات متميزة من حيث الدلالة اللغوية، وعلى هذا الأساس تُعتبر الفتحات الثلاث في كلمة (بَطْر) تنوعات أو أفرادا لنفس الفونيم"^(٣).

ويمكن للمطلع على دراسات القدامى أن يجد أنها لم تعدم الإشارة إلى فكرة الفونيم وتنوعاته، وذلك فيما أسماه بالحروف الأصول والحروف الفروع. والمراد بالحروف الأصول تلك الحروف التي قال في تعريفها سيبويه: "فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: الهمزة والألف و الهاء، والعين و الحاء..."^(٤)، ويقول في فروعها: "وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هنّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يُؤخذ بها ويُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي:

(١) ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات النبوية، ص ٣١٤.

(٢) بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص ١٩٦.

(٣) السعمران محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ص ١٩٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣١.

النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم [...] وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والطاء التي كالتاء، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء" (١).

وقد صار هذا النص، بعد ذلك، مرجعا وأساسا عند معظم علماء العربية وعلماء التجويد، في تقسيمهم للحروف العربية، وفي عددها، لم يشذ منهم أحد إلا أبا العباس المبرد (٢)، فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفا، مُخرجا بذلك الهمزة بعد ما أهملها من ترتيب الحروف العربية، لأنها في نظره لا تثبت على صورة واحدة؛ يقول ابن جني معترضا عليّ رأيه هذا: "اعلم أن أصل حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا، فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفا، ويجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول هي همزة، ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة. وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي عنه عندنا [...] فأما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف، واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها، فليس بشيء، وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط، والهمزة أيضا موجودة في اللفظ، كالهاء والقاف وغيرها، فسبيلها أن تعتدّ حرفا كغيرها..." (٣).

ويشكك غانم قدوري في صحة كلام ابن جني السابق، وذلك بقوله: "وحين رجوعنا إلى النص الوارد في كتاب (المقتضب) للمبرد، وقراءته لم يتضح لنا بشكل قاطع بحيث نستطيع أن نقول إن المبرد لا يعدّ الهمزة من حروف العربية الأصلية" (٤)، ويستند في ذلك على قول المبرد الذي يعد مخرج الهمزة من أقصى الحلق وذلك في قوله: "فمنها للحلق ثلاثة مخارج: فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويليهما في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك" (٥).

(١) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٢.

(٢) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٤٧.

(٣) سر صناعة الإعراب، ص ٤١.

(٤) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٤٨.

(٥) المقتضب، (تح. محمد عبد الخالق عزيمة)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٩٩٤، ج ١، ص ٣٢٨.

وبالتأمل في نص ابن جني يتبين أنه لم يجانب الصواب في نقده للمبرد، وأن المبرد لم يعتدّ بالهمزة حرفاً من حروف العربية الأصول، غير أن الذي أشكل على غانم قدوري ظنّه أن إخراج الهمزة من التصنيف إلغاء تام لها من حروف العربية؛ والواقع أن إخراج المبرد للهمزة من تصنيف حروف العربية هو بسبب أن ليس لها صورة في الرسم الخطي، أما من جهة الوصف الصوتي فإن المبرد يجعل الهمزة صوتاً من أصوات العربية له مخرجه المحقق وصفاته المميزة مثلما بيّن غانم قدوري؛ ومن هنا فلا نرى تعارضاً بين إخراج المبرد الهمزة من تصنيف الحروف ذوات الرسم الخطي، وبين عدّها صوتاً من أصوات العربية.

ومن علماء التجويد من يتعرّض لبيان الحروف الأصول والحروف الفروع على طريقة سيويه مثلما فعل المرعشي، وذلك في قوله: "أما الحروف الأصول فهي تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين.."^(١)، ومثلما فعل الهمداني حيث يقول: "واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها أربعة عشر حرفاً تتفرع منها فتصير الجملة ثلاثة وأربعين حرفاً، وهذه الأربعة عشر حرفاً منها ستة مستحسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام والشعر [سبق ذكرها في تعريف سيويه السابق] فأما الثمانية الباقية فهي مستقبحة، لا يؤخذ بها في القرآن ولا في فصيح الكلام، وإنما توجد في لغة ضعيفة [وقد سبق التعرّض لها في تعريف سيويه السابق]"^(٢).

ومنهم من ربط بيانه للحروف الأصول بوسم الرسم الخطي، أي أنّها تُعرف بأن لها صورة في الرسم الكتابي العربي؛ قال مكي بعد ذكر الحروف الأصول: "وكل الحروف المذكورة له صورة في الخطّ يعرف الحرف بها اصطلاحاً متفقاً عليه، لا تتغير تلك الصورة، إلا الهمزة"^(٣)، وفي مقابل ذلك يجعلون علامة الحروف الفروع أنه ليس لها صورة في الرسم الخطي، ومن هنا فهي لا تُدرك إلا بالمشافهة؛ يقول الهمداني: "ولا يُوقف على حقيقة هذه الحروف المتفرعة إلا بالشفاه"^(٤).

ولأنه لم يكن للحروف الفرعية صور خطية تضبطها فقد توسع بعض علماء التجويد في عدد حروف العربية الفرعية على ما ذكره سيويه^(٥)، أي على ما سمعه سيويه من القراء ومن

(١) جهد المقل، ص ١١٩.

(٢) التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٤-٢٥٥.

(٣) الرعاية، ص ٩٥.

(٤) التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٧.

(٥) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٥٠.

العرب بحيث جعلها اثنين وأربعين حرفاً؛ فقد ذكر عبد الوهاب القرطبي اثنين وخمسين حرفاً، فقال بعد أن سماها: "فتصير الحروف على هذا وبمقتضى ما ذكرناه آنفاً اثنين وخمسين حرفاً"^(١).

ويبدو اعتماد علماء التجويد على المشافهة دون الرسم الخطي في وسم الحروف الفروع أهم ما يدل على طبيعتها التنوعية؛ فالنون، مثلاً، حرف من حروف العربية الأصول، وذلك من حيث هو حرف يخرج من طرف اللسان مع ما يليه من اللثة مع مصاحبة الغنة، ومن حيث إن له صورة تميزه في الرسم الخطي. أما النون المخفأة فهي حرف فرع على النون، لأنها انحرفت عن مخرجه، ولأنه ليس لها رسم خطي يميزها. وعلى هذا تكون الصاد التي كالزاي فرع على الصاد المهموسة، والجيم التي كالشين فرع على الجيم المجهورة، ويقاس على ذلك بقية الحروف الفروع؛ يقول القرطبي مشيراً إلى هذه الحقيقة الصوتية: "وكذلك اللام المفخمة فرع على المرققة، لأن التفخيم يجب بسبب طارئ، وكذلك الراء المرققة فرع على المغلظة لأنها إنما ترق لعارض"^(٢).

ويشير علماء التجويد إلى أن الحروف الفرعية إنما تتولد عن الحروف الأصلية بسبب تأثيرات المجاورة ابتداءً؛ حيث يرى مكّي أنّ الحرف الفرعي هو حرف "متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه"^(٣)، بمعنى أنها تشكلت من امتزاج الحرفين الأصليين المتجاورين، وهو ما أورده المرعشي حيث يقول: "ووجه تفرع هذه الحروف أنها متولدة من امتزاج الحرفين الأصليين"^(٤)؛ ويقع الامتزاج ههنا بسبب المجاورة، أي أن سبب التفرع عن الحرف الأصل أو سبب تنوعه مجاورته لحرف آخر اضطره إلى أحد أمرين:

- إما إلى التحلي عن صفة من صفاته كما هو الحال في الجيم التي كالشين، والتي تولدت عن مجاورة حرف مهموس جعلها تترك صفة الجهر فصارت شينا كما في "مجتمع" التي قد تنطق فيها الجيم شينا - إذا لم يُنتبه لقلقلتها - بسبب مجاورتها التاء المهموسة.

(١) الموضّح في التجويد، ص ٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٣) الرعاية، ص ١١١.

(٤) جهد المقل، ص ١٢١.

- وإما بجيازة الحرف الأصل لصفة جديدة؛ كما هو الحال مع الصاد التي كالزاي، والتي تنطق مجهورة إذا جاورها حرف مجهور، مع أنها في الأصل مهموسة؛ كما في "مصدق" التي قد تنطق فيها الصاد زايا بسبب مجاورتها للدال المجهورة.

ويذكر غانم قدوري أن هنالك أسبابا أخرى غير المجاورة لوقوع التغيير في الحروف الفروع؛ إذ يقول: "الحرف الفرعي هو الصوت الأصلي الذي تتغير صفة من صفاته الصوتية، أو ينتقل مخرجه إلى مخرج صوت مجاور له، وذلك التغير ناتج عن واحد من ثلاثة أسباب:

- المجاورة مثل الصاد التي كالزاي في نحو (مصدر)، والشين التي كالجيم في نحو (أشدر)، فقد لحق الجهر كلا من الصاد والشين المهموستين بمجاورة الدال المجهورة.
- لغات القبائل مثل همزة بين بين، وألف الإمالة، وألف التفخيم.
- اللكنة الأعجمية مثل الطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء" (١).

وهذا التصنيف لتنوعات الفونيم عند علماء التجويد هو ذاته التصنيف الذي حدّده المحدثون للتنوعات (ويسمونها كذلك الألفونات)؛ وهي عندهم كذلك ثلاثة أصناف: التنوع التركيبي الاضطراري، ومن الاضطراري كذلك التنوع اللثغي عندهم، والتنوع الحر، وهو التنوع اللهجي؛ وقد سبق بيان هذه الأصناف والتمثيل لها في صفحة سابقة من هذا المبحث.

وأكثر اهتمام علماء التجويد بالحروف الفروع يكون في الاشتغال برد الفروع على الأصول، وذلك من خلال حرصهم على فرز الفروع المقبولة في الأداء من غير المقبولة، ويسمون عملية الفرز هذه بتخليص الحرف مما قد يشوبه من شوائب اللحن الخفي؛ يقول القرطبي: "الزاي: إذا سُكِّتَ وبعدها تاء أو دال في مثل قوله تعالى: ﴿ مَا كُنْزُمْ لَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾ [هود: ٣١] [...] فأحسن تخليص الزاي مع التاء لئلا تصير سينا، لأن السين تشارك التاء في الهمس وتقرب من الزاي في المخرج والصغير، فرما أذهب همس التاء جهر الزاي، فتحوّلت سينا، واجهّر بالدال لئلا تعود تاء" (٢). ومثل هذا التحرّز المسمى بتخليص الحروف كثيرٌ في كتب علماء التجويد، وفيه يظهر ردّهم للفروع إلى أصولها ردا نلمس فيه بكل وضوح وعيهم بالفرق بين الفونيم وتنوعاته.

(١) الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٤٩.

(٢) الموضح في علم التجويد، ص ١٨٣.

وفي كتابات المحدثين لم يسلم تصنيف سيويه نفسه من النقد، وذلك في جعله الحروف العربية الأصلية تسعة وعشرين، حيث جعل الألف إلى جانب الهمزة، ويريد بها المدّة التي في نحو كان، ولم يذكر الواو والياء إلا مرة واحدة، وهو يريد بهما الواو في (ثوب) والياء في (بيت)، ولم يذكر واو المد في (تقول) ولا ياء المد في نحو (تبيع)، وهي الصورة الصوتية الثانية لهذين الحرفين، ويرى منتقدو سيويه أنه لو فعل ذلك لكان عدد الحروف العربية الأصلية واحدا وثلاثين حرفاً^(١).

أما علماء التجويد فقد تفتنوا للصورة الصوتية المزروجة لهذين الحرفين اللذين يكونان تارة حرفيّ مدّ، وتارة يكونان حرفيّ لين، حيث ينسب اللسان بهما، ويصيران بمنزلة الحروف الجوامد؛ ولعبد الوهاب القرطبي كلام في هذا الشأن حيث يقول: "الواو والياء تكونان تارة من حروف المد واللين بأن تسكنا ويكون ما قبلهما منهما، وتارة يتحيز مخرجهما إذا تغيرتا عن هذا الوضع بأن تسكنا ويفتح ما قبلهما، ومتى وجد ذلك زال عنهما معظم المد وبقي اللين وانسب اللسان بهما، وصارتا بمنزلة الحروف الجوامد"^(٢)، وفي هذا التقدير ما يجعل الحروف العربية الأصلية واحدا وثلاثين حرفاً: الحروف التسعة والعشرون، ويضاف إليها الواو والياء المديتان، وقد تعرّض للموضوع ذاته محمد المرعشي، وهو من علماء التجويد المتأخرين، حيث قال: "أما الحروف الأصلية فهي تسعة وعشرون، باتفاق البصريين، فهم يجعلون الألف المدية غير الهمزة، ويجعلون الواو والياء حرفين سواء كانا مديين أو لا، والمبرد منهم جعل الألف والهمزة حرفاً واحداً، ولذا جعل الحروف الأصلية ثمانية وعشرين [...] أقول: وكذلك ينقسم كل من الواو والياء إلى مديّة وغير مديّة"^(٣)؛ ويجعل المرعشي صورتين للواو والياء إحداهما للمد وأخرى لغيره (أي للين) يكون قد عدّ حروف العربية واحداً وثلاثين، بل إنّه يقول، بصريح العبارة، في بيان جهد المقل: "ولو جعلنا الواو والياء المديين غير الواو والياء الخاليين من المدّ، كما هو مقتضى الألف المدية غير الهمزة، تصير الحروف الأصلية واحداً وثلاثين"^(٤).

وهذا القول من علماء التجويد يتفق تماماً مع تصور بعض المحدثين للحروف العربية، وهم الذين اختاروا أن يجعلوا الحركات ثلاثاً على أن الحركات القصيرة تابعة للطويلة^(٥)، ومن المحدثين من

(١) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٨١.

(٢) الموضح في التجويد، ص ١٢١.

(٣) جهد المقل، ص ١١٩.

(٤) بيان جهد المقل، (٦ ظ)، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٩١.

(٥) ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص ١٦٣-١٦٤، وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١١٦.

من يجعل حروف العربية أربعة وثلاثين، وذلك على اعتبار أن الحركات ستا لا ثلاثا، أي أنه يكون منها ثلاثة قصار، وثلاثة طوال^(١).

٢-٢-٣- تصنيف الحروف إلى جامدة وذائبة:

يصنف بعض علماء التجويد الحروف العربية إلى جامدة (جوامد)، وذائبة (ذوائب)، وهم يعنون بالجوامد ما يعني به علماء العربية الحروف ويعنون بالذوائب الحركات معها المدود. وهذا التصنيف لدى علماء التجويد قائم على طبيعة مخرج الحرف، فالحروف الجوامد يكون لها معتمد على مستوى آلة النطق، بمعنى لها مخرج محقق، بينما الحروف الذوائب هي التي لا يمكن أن ننسب مخرجها إلى نقطة محددة في آلة النطق، لذلك مخرجها غير محقق، أي مقدر، قال المرعشي: "إن حروف المد لما لم تنقطع أصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق، فإنّ المخرج المحقق هو الذي انقطع الصوت فيه، بل قدروا لها جوف الحلق والضم مخرجا"^(٢)، وقال أبو الوفا: "المخرج المقدر: هو الذي لا يعتمد على أي جزء من أجزاء الحلق أو اللسان"^(٣).

وقال أحمد بن أبي عمر الأندرابي (٥٦١هـ) في وصف القسمين من الحروف: "والحروف الذائبة ثلاثة: الياء المكسور ما قبله، والواو المضموم ما قبله، والألف ولا يجيء إلا مفتوحا ما قبله، وهذه الحروف حروف المد واللين، سميت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد. و ما عداها جامد، لأنه لا يلين ولا يذوب ولا يمتد"^(٤)، وهذه مصطلحات خاصة بعلماء التجويد دون علماء العربية الذين اکتفوا بمصطلحي الحروف والحركات^(٥)؛ يقول غانم قدوري: "وهذه مصطلحات [يعني مصطلحات مصطلحات الجامدة، والجوامد، والذائبة، والذوائب] لا نعلم أحدا من دارسي الأصوات العربية استخدمها أو أشار إليها، وهي أكثر المصطلحات تعبيرا عن المعنى الذي يقوم عليه هذا التصنيف للأصوات اللغوية"^(٦).

(١) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، وتام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٧٢-٧٣، ومحمود السمران،

علم اللغة مقدمة القارئ العربي، ص ١٤٩-١٥٠

(٢) جهد المقل، ص ١٢٥.

(٣) ينظر: علي الله بن علي أبو الوفا، قول السديد في علم التجويد، دار الوفاء - المنصورة، مصر، الطبعة: الثالثة:

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ص ١٢٤، بتصرف.

(٤) أحمد بن أبي عمر الأندرابي، الإيضاح في القراءات، (تح. منى عدنان غني)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات،

جامعة تكريت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٢١٠-٢١١.

(٥) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٣٦.

(٦) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٣٥.

أما بعض المحدثين فقد اصطَلحوا على تسمية الجوامد بالأصوات الساكنة، والذوائب بأصوات اللين، قال إبراهيم أنيس في هذا الشأن: "لقد كان من نتائج تحليل المحدثين للأصوات اللغوية أن قسموها إلى قسمين رئيسيين سموا الأول منهما consonant والثاني vowels، ويمكن تسمية القسم الأول بالأصوات الساكنة، والثاني بأصوات اللين"^(١). ومنهم من أطلق عليها مصطلحيّ الصّحاح والعلل مثل تمام حسان^(٢)، ويسمّيها آخرون بالصوامت والمصوتات (أو الصوائت) مثل كمال بشر في كتابه علم الأصوات^(٣).

٢-٢-٤ - تصنيف المخارج والصفات وترتيبها:

حينما نقرأ نصوص علماء التجويد التي تبين وجهة نظرهم في الأسس التي يقوم عليها علم التجويد، نجد أنّها كلها تتفق على أن معرفة مخارج الحروف هي الأساس الأول، ثم معرفة الصفات كأساس ثان، قال الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) محددا الموضوعات الكبرى في علم التجويد: "إن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور: أحدها: معرفة مخارج الحروف، والثاني: معرفة صفتها، والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام، والرابع: رياضة اللسان بذلك، وكثرة التكرار"^(٤).

والحقيقة أن كل مؤلفات علماء التجويد نلاحظ فيها، وبشكل واضح ذلك الترتيب المنهجي في دراسة الحروف العربية، حيث نجد دائما المباحث التي تتضمن القضايا العلمية الخاصة بالمخارج تتقدم، في تناولها وترتيبها، المباحث العلمية التي تناقش مسائل صفات الحروف، ولا أعتقد أن هذا التلازم في التقديم والتأخير كان اعتباطيا لا توجد القصدية الفكرية والمنهجية فيه، بل النصوص المودعة في مؤلفاتهم تقوم كشاهد تنفي كل شائبة عنهم من اضطراب، أو عفوية، أو سطحية، أو اعتباطية في المنهج والفكر والوسائل، وتثبت في المقابل أن هذا الوضع التراتبي بين المخارج والصفات يرتكز على دعائم تصورية في المنهجية العلمية التي تناولوا بها دراسة الظاهرة الصوتية للحروف العربية في القرآن الكريم.

(١) الأصوات اللغوية، ص ٣٧.

(٢) مناهج البحث في اللغة، ص ١١٣.

(٣) ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص ٢٤٢.

(٤) المفيد في شرح عمدة المجيد، ص ٥٧.

إن دراسة المخارج تعني النظر إلى المقاطع التي يحدث فيها ميلاد الحرف، فاختلاف المقاطع على مستوى آلة النطق هو الذي يجعل هذه الحروف تمتاز بعضها عن بعض في ذواتها وفي صفاتها، وهذه حقيقة صوتية لم تصبح خافية عند المحدثين المهتمين بالدراسات الصوتية، قال ماريو باي: "إن أقل انحراف في المخرج Point of articulation يمكن أن يعطي نتائج مختلفة تدركها الأجهزة الحساسة [...] إن لم تدركها الأذن"^(١)، انطلاقاً من هذه الحقيقة الصوتية المتمثلة في هذا التلازم بين الاختلاف في المخارج والصفات، وبين طبائع الحروف المنطوقة، اعتمد علماء التجويد في توصيفهم للحروف على أمرين اثنين هامين هما: ترتيب المخارج وترتيب الصفات.

- ترتيب المخارج:

اعتمد علماء التجويد في ترتيب الحروف على مخارجها، وذلك انطلاقاً من درايتهم العلمية بآلة النطق، فكان أغلبهم يرتب مخارج الحروف ترتيباً تصاعدياً يبدأ بأقصى نقطة في آلة النطق، ثم يتدرجون نحو الخارج حتى ينتهوا إلى الشفتين، وذلك بالنظر إلى "أن مادة الصوت هي الهواء الخارج من داخل الإنسان، وأن أول نقطة يمكن أن ينتج فيها صوت لغوي اعتبروها أول المخارج، وهي أقصى الحلق"^(٢)، بينما أعرض كثير من الدارسين المحدثين عن هذا الترتيب، واتبعوا الترتيب المعاكس الذي يكون من الخارج إلى الداخل، ويبدأ من الشفتين وينتهي عند أقصى الحلق، وهم في الحقيقة مقلدون لطريقة ترتيب علماء الأصوات الغربيين للأصوات^(٣).

وقد كان علماء التجويد على دراية بهذا النوع من الترتيب الذي ينطلق من أقصى الحلق وينتهي بالشفتين، وعلى وعي تام بسبب اختياره، ذلك أنه هو يقوم على توصيف يتوافق مع حدث خروج الصوت من داخل الرئتين إلى الخارج؛ يقول في ذلك أبو بكر أحمد بن الجزري: "كل مقدار له نهايتان، أيهما فرضت أوله كان مقابلها آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره، وإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولهما مما يلي البشرة [...] ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الإنسان كان أوله آخر الحلق

(١) ماريو باي، أسس علم اللغة، ص ٤٥.

(٢) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٦٤.

(٣) ينظر: نفسه، ص ١٦٣.

وآخره أول الشفتين، فرتب الناظم - رحمه الله - الحروف باعتبار الصوت وفاقا للجمهور^(١). يبين أبو بكر بن الجزري في نصه السابق أن السبب في اختيار البدء بأقصى الحلق والانتهاء بالشفتين لقد اعتمد علماء التجويد في دراسة أصوات العربية على ترتيب المخارج ترتيبا علميا يستند إلى جهود الملاحظة الحسية وإلى الدراية الدقيقة بالآلية الفيزيولوجية لجهاز النطق؛ يقول الداني وهو يكشف عن محتوى كتابه وعماد منهجه: "ورببتها على مخارجها حرفا حرفا"^(٢). وفي ترتيبهم للمخارج يجعلون كل مجموعة من الحروف التي تتقارب مخارجها بشكل دقيق بحيث يصعب التفريق بينها، في حيز واحد، وينسبونها إلى مخرج واحد، مثل الحروف التي تخرج من أقصى الحلق فهي كلها تشارك في حيز واحد، أو ما يعرف عندهم بمصطلح المخرج الكلي؛ قال صاحب جهد المقل: "اعلم أن في عددها اختلافا بين العلماء، والمختار عند الجمهور أنها سبعة عشر بعضها كلي منقسم إلى مخرجين جزئيين أو أزيد، وبعضها جزئي"^(٣).

وقد جاء ترتيب علماء التجويد لمخارج الحروف مراعيًا ترتيبها في جهاز النطق ابتداءً بأقصى الحلق، ثم أوسطه، ثم أدناه، مرورًا باللهة، ثم أقصى اللسان، ثم أوسطه، ثم طرفه، وهكذا إلى أن ينتهي التوصيف بالشفتين. وتقع الفائدة من ترتيب هذه المخارج عند المجوّدين في كونها أوعية لما يتم تحديده من صفات تمييزية بين الحروف. ولنا عودة في الفصل الموالي إلى التعرض - بشيءٍ من التفصيل - لأوصاف مخارج الحروف عند علماء التجويد.

- ترتيب الحروف:

من النصوص التي تبين طريقة علماء التجويد في ترتيب الحروف داخل المخارج ما جاء به الداني في ترتيب حروف الحلق إذ يقول: "فللحلق منها ثلاثة مخارج وسبعة أحرف"^(٤)، يحدد المخارج ويذكر عدد الحروف دون أن يفصل في بداية الأمر، ثم يمضي في بيان مواضع المخارج وعدد الحروف التي تخرج من كل موضع؛ "فأقصاها مخرجا همزة والألف والهاء، فالهمزة في أول

(١) أحمد بن محمد بن الجزري(ابن الناظم)، الحواشي المفهومة في شرح المقدمة، مكتبة محمد بن تركي التركي، https://www.alukah.net/manu/files/manuscript_6637/makhtotah.pdf ٢٠٠٩م، ص ١٠-١١.

(٢) الداني أبو عمرو، التحديد في الإتيان والتجويد، الناشر، مصر القاهرة، ١٩٨٠م، ص ١١٨.

(٣) المرعشي، المرجع السابق، ص ١١٨.

(٤) الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص ١٠٢.

الصدر وآخر الحلق، ثم الألف تليها، [...]، ثم الهاء فوق الألف، وهو آخر المخرج الأول، وأوسطها العين والحاء، لأنهما من وسط الحلق، وأدناها إلى الفم الغين والحاء"^(١).

وقد بلغ من عناية علماء التجويد ودقتهم في الوصف والتصنيف أنهم يعمدون في وصف المخرج إلى تقسيمه إلى كليّ وجزئيّ، فمثلا أقصى الحلق يعد مخرجا كليا ينقسم إلى مخرجين جزئيين، وهكذا يفعلون مع جميع المخارج؛ قال المرعشي في ردّه قولَ الذين قالوا إن الألف من مخرج الهمزة: "المراد من مخرج الهمزة فيما سبق المخرج الكلي، وهو أقصى الحلق بمعنى أنهما متحدان في المخرج الكلي، ولا يلزم منه اتحادهما في المخرج الجزئي"^(٢)، ومنهم من يذكر السبب الذي من أجله اعتمد هذا النوع من التقسيم؛ قال المرعشي مبينا العلة في تقسيم الحلق إلى ثلاثة مخارج كلية: "إن قلت لم لم يجعلوا الحلق مخرجا واحدا كلياً منقسما إلى ستة مواضع؟ قلت الظاهر أن أقصى الحلق ووسطه وأدناه متباعدة بحيث لا يعسر التمييز بينها"^(٣). وقال أيضا مبينا العلة من تقسيم المخرج الكلي إلى مخرج جزئي: "وإنما عيّن لكل من الحروف المتحدة في المخرج الكلي مخرج جزئي لأنّ ذلك مقتضى الطبع السليم"^(٤)، فذكر الطبع السليم كعلة من هذا التقسيم، وقد لاحظنا في أقوال علماء التجويد أنها يكثر فيها ترديد عبارة "مقتضى الطبع السليم"، وهي عبارة تُوحى بأداء الحرف من مخرجه أداءً سليماً سلساً بعيداً عن التكلف، ذلك أن من التكلف إخراج الحرف من غير مخرجه.

أما ترتيب الحروف في ذلك الحيز أو في ذلك المخرج الجزئي فلم يكن اعتبارياً، وإنما كان قائماً على الملاحظة الدقيقة لأوصاف تلك الأصوات في مخارجها^(٥)، وعلى أساس الخلفية الصوتية البحتة التي تبدو مستوعبة لكل الخصائص الصوتية لحروف العربية؛ قال غانم قدوري الحمد بعدما ناقش قول المرعشي في ترتيبه للحروف (الطاء، الذال، الثاء)^(٦): "ونخرج من هذا الكلام بنتيجة خلاصتها أن الأصوات التي تخرج من مخرج واحد يمكن أن ترتب في داخل ذلك المخرج على أساس أن الصوت المهموس يكون متقدماً نسبياً على الصوت المجهور، وأن الصوت المنفتح يكون

(١) نفسه، ص ١٠٢.

(٢) جهد المقل، ص ١٢٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٤) نفسه، ص ١٣٩.

(٥) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٦١.

(٦) المرعشي، جهد المقل، ص ١٣٥.

متقدما على الصوت المطبق^(١)، وهذه الملاحظة التي قدّمها غانم الحمد قد تصل، في بعض الحالات، إلى حدّ القاعدة في ترتيب الحروف داخل مخارجها الجزئية، فنجد حرف الحاء وهو مهموس متقدما على حرف العين وهو مجهور، وهما يشغلان نفس الحيز من المخرج، ونجد الكاف وهو حرف مهموس متقدما على القاف^(٢) وهو حرف مجهور وهما يشغلان نفس الحيز من المخرج؛ قال الداني في ترتيب الحروف في المخرج الواحد: "فالطاء والذال والطاء، من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والطاء والذال مجهورتان، والطاء مطبقة مستعلية، والطاء مهموسة"^(٣)، وقال أيضا: "والطاء والذال والطاء من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، والطاء والذال مجهورتان، والطاء مطبقة مستعلية، والطاء مهموسة"^(٤).

الخلاصة:

لقد تبين لنا، من خلال مباحث هذا الفصل، أن عمل علماء التجويد في معالجة الظواهر الصوتية في القرآن الكريم يبدو قائما على مبادئ متقدمة في البحث الصوتي، وعلى أسس علمية لا تكاد تختلف في جوهرها عما يُقرّه البحث الصوتي الحديث في مناهجه الإجرائية من مبادئ وأدوات.

لقد كان لعلماء التجويد منطلقاتهم الخاصة وأسسهم العلمية التي اتبعوها في توصيف حروف العربية ودراسة ظواهرها الصوتية في القرآن الكريم، ويمكن للناظر في نصوصهم أن يقف على هذه المنطلقات والأسس، وأن يتبين مدى وعيهم التام بمسالكها المنهجية، كما يمكنه أن يلمس مدى ما يقدمونه من جهدٍ في بيان الشروط الصحيحة لأداء النص القرآني، وفي الحفاظ عليه من الخطأ والتحريف، ومدى ما يبذلونه من حرص واجتهاد في تتبع حروفه وظواهرها بالتوصيف والتفسير.

ولأن علماء التجويد حصروا دراساتهم الصوتية في موضوع واحد هو رعاية الأداء القرآني، وصون اللسان عن الخطأ في تلاوته فقد أكسبهم ذلك وجهة علمية وجوانب هامة من الخصوصية، ومن التميّز؛ وتظهر معالم الخصوصية في تحلّي مباحثهم بموضوعات خاصة، وبآليات بحثٍ لم يعتمدوا غيرهم، وتظهر سمات التمييز في أنهم بلغوا مستويات من الدراسة لم يبلغها غيرهم

(١) غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، ص ١٦١.

(٢) وهذا بغض النظر عما توصل إليه المحدثون بعد تأكيد نتائج المختبر الصوتي من أن القاف الطاء مهموسان وليس مجهورين. أما الهمزة ففيها خلاف بين المحدثين (لمزيد من الاطلاع على مشكلة هذه الحروف ينظر: مبحث "مشكلات البحث الصوتي في حروف العربية وخصائص معالجتها" في الفصل الثالث من الباب الأول).

(٣) الداني، الإدغام الكبير، (تح. عبد الرحمن حسن عارف)، عالم الكتب القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٣م، ص ١٢٠.

(٤) نفسه، ص ١٢١.

من اللغويين. وبذلوا جهودا جبارة في الاجتهاد، ووصلوا إلى غايات بعيدة في البحث والتحري ما كان لغيرهم أن يدرك مداها.

ويمكن القول إن اعتماد علماء التجويد على الملاحظة الذاتية، في ممارسة البحث عن القواعد والنظريات التي تنظم الأداء النطقي للقرآن الكريم قد أكسبهم منهجا عمليا يُعدّ ميزةً خاصة تفرّد بها علماء العرب بصفة عامة وعلماء التجويد بصفة خاصة؛ وذلك لأنّ دراساتهم الصوتية لم تقتصر على الجانب التصنيفي للحروف العربية فحسب، بل كانت مع هذا تدرس العلاقات القائمة بينها، وتتبع تأثيراتها في النظام الصوتي للأداء القرآني، تلك التي تمثل نماذج واقعية للغة العربية هي في أعلى صور الفصاحة والأداء.

ومما يُثبت التزام علماء التجويد بمعطيات المنهج العملي كذلك أنّهم لم يقتصروا في دراساتهم للظاهرة الصوتية على الجانب الوصفي النظري فقط، ولا على التأمّلات الفكرية المجرّدة، إنّما كانت أحكامهم ونتائج دراساتهم لا تقنع بغير الاستمداد من وحي الاستعمال الواقعي للحدث الصوتي؛ وقد أدى ذلك إلى نجاحهم في أن يضعوا لنا مؤلفات تشرح قواعد التجويد وكيفية الأداء النطقي للفظ لقرآني، ليس كتابة فحسب بل بتطبيقها عمليا، فكان لهم، في ذلك، فضل السبق والتأسيس لكثير من المفاهيم والنتائج التي وقف عليها الدرس الصوتي الحديث، والواقع أنه لم يكن لهم هذا الفضل إلا بعد أن حملوا على عاتقهم نقل علم الأداء القرآني من علمٍ روائيةٍ إلى علمٍ درايةٍ له كل عناصر العلوم الصناعية من أدوات منهجية ومصطلحات ومفاهيم ونظريات؛ وقد اجتمع لعلم التجويد من هذه العناصر ما مكّنه من صياغة منظومة من القواعد والأسس الكفيلة بتصنيفٍ دقيقٍ لآلية اشتغال الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم.

الباب الأول

أوصاف الحروف العربية عند علماء التجويد

الفصل الثاني

مخارج الحروف العربية وصفها وتصنيفها

توطئة:

يعد إنتاج الصوت اللغوي من بين أهم الوظائف التي تقوم بها آلة النطق عند الإنسان بل هو الخاصية التي تفرّد بها الإنسان عن سائر الكائنات الحية التي خلقها الله تبارك وتعالى، ويقوم الصوت اللغوي في جانبه الفيزيولوجي على جملة من الحركات العضوية التي يقوم بها جهاز النطق، والتي يمكن وصفها وتصنيفها على أنها ظواهر صوتية متميزة ومتباينة. ومن تباينها تتشكل مخارج الحروف وتحدّد صفاتها.

وإن المطلع على ما قدّمه علماء التجويد ليجد أن لهم معرفة بألة النطق وبأعضائها وآليات عملها في إنتاج الأصوات، وإن كانوا لم يصلوا، فيما قدّموه، إلى حد ما أنتجه الدرس الصوتي الحديث من معارف تفصيلية دقيقة، تشريحية وتصويرية وفيزيولوجية، فقد استطاعوا أن يبذلوا جهودا معتبرة في توصيف آلة النطق وما تحويه من أعضاء ومخارج بدت جديرة بالإعجاب لدى كثير من المحدثين^(١). ونصوصهم تدلّ على أنهم "لم ينفكوا عن الإشارة إلى هذه الأعضاء في جملتها مرة ومرات عند تناولهم لأصوات لغتهم، ونعتها بنعوت منسوبة إلى هذا العضو أو ذاك"^(٢)، وفي المبحث الموالي سنتعرّض لما قدّمه علماء التجويد من أوصاف لآلة النطق ولما يترتب فيها من مخارج.

١- وصف آلة النطق:

من الواجب على كل دارس للأصوات اللغوية أن يكون له معرفة كافية بأعضاء النطق من حيث بنيتها المورفولوجية، ومن حيث مختلف الآليات الفيزيولوجية والعضوية التي تُستعمل في إنتاج الأصوات اللغوية، وأن يكون له دراية بهذه الأعضاء تمكّنه من وصف الأصوات ومن تصنيفها^(٣).

وفي العصر الحديث يحدّد علماء اللسانيات الغربيون آلة النطق بمصطلح الجهاز الصوتي *Appareil phonatoire*؛ ومن تعريفاتهم له ما جاء في معجم اللسانيات الكبير: "يطلق الجهاز الصوتي على مجموعة من أعضاء الكلام ومن العضلات التي تُحدّثه، ويسمى هذا الجهاز كذلك

(١) ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص ٢٤-٢٥.

(٢) نفسه، ص ١٤٢.

(٣) ينظر: محمود السعران، علم اللغة. مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص ١٤٠-١٤١.

بـ Appareil vocal⁽¹⁾. كما يبينوا أن عملية التصويت (Phonation) هي عمل الجهاز الصوتي ووظيفته؛ وذلك استنادا إلى أن التصويت إنما هو "إصدار الأصوات اللغوية من خلال مجموعة من الآليات الفيزيولوجية، والعصبية حيث تكون المراحل الأساسية هي إنتاج النفس من خلال حركة تنفسية مكيفة بشكل خاص مع فعل الكلام⁽²⁾. وهذا المفهوم لعملية التصويت، عند الغربيين، نجده يتقارب مع تصورات علماء التجويد لعملية إنتاج الصوت اللغوي، يقول المرعشي (١١٥٢هـ): "اعلم أن النفس الذي هو الهواء الخارج من داخل الإنسان إن كان مسموعا فهو صوت وإلا فلا"³.

ويقرر اللسانيون الغربيون أن "الجهاز الصوتي يتضمن القناة الهوائية (القصبه الهوائية، الشعب الهوائية، الرئة، عضلات التنفس)، ومولدا صوتيا (الحنجرة)، ولسان المزمار [الزردمة]، ومجموعة من الأعضاء القارة (الجدارن الأنفية، الحنك العظمي، الفك العلوي، الأسنان)، ومجموعة أخرى من الأعضاء المتحركة (جدار الحنجرة، حجاب الحنك، الفك السفلي، الشفتان)"⁽⁴⁾.

وقد كان لعلماء التجويد معرفة واضحة ودراية كافية بأعضاء النطق، في مظهرها وشكلها، وفي ترتيب مواقعها، كما كانوا على علم بدورها في تكوين الأصوات، ولم يغب عن إدراكهم منها شيء، سوى ما لا يقع تحت النظر والملاحظة الذاتية، وإن كانوا قد أحسوا بآثره الصوتي وميزوه عن غيره⁽⁵⁾. وعلى الرغم من اعتمادهم على ما أتيح لهم من الوسائل الذاتية المجردة فقد تميز توصيفهم لجهاز النطق بدقة الوصف وعمق الرؤية وسلامة الذوق، مما جعل وصفهم للأصوات اللغوية يضاهي ما توصل إليه علماء الأصوات المحدثين من حقائق علمية أثبتتها التجارب الصوتية المنجزة باستعمال الآلات والأجهزة داخل المخابر الصوتية، وبفضل ما كشفه علم التشريح من وصف دقيق للبنية المورفولوجية لأعضاء آلة النطق.

(1) Dubois J et Autres, Grand dictionnaire, Linguistique et sciences du langage, Larousse, 2007, p44.

(1) ينظر: Ibid, p359.

(2) جهد المقل، (تج. سالم قدوري الحمد)، دار عمار، عمان- الأردن، ط٢: ٢٠٠٨م، ص٥٧.

(4) Baylon Christian et Fabre Paul, Initiation à la linguistique, Armand Colin, 2^{ème} Edt, 1990, p84.

(5) ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، الأردن، ط٢: ٢٠٠٧م، ص٨٤.

لم يكن علماء التجويد يكتفون بتحديد مخارج الحروف فحسب، بل حاولوا وصفها معتمدين في ذلك على الملاحظة الذاتية، وما أتيح لهم من وسائل آنذاك، فمنهم من ذكر أعضاء آلة النطق دون تفصيل لأجزاء منها، أي أنهم لم يتطرقوا إليها كجهاز صوتي وظيفي متكامل، وإنما ركزوا على آثارها في المخارج^(١)، ومثال ذلك ما ذكره مكّي حيث يقول: "ورُتّب - تبارك وتعالى اسمه - لها مخارج تخرج منها عند النطق بها، من آخر الصدر الأعلى، وما يليه من الحلق، والفم، وأطراف الشفتين، وإلى الخياشيم"^(٢)، و ما أورده عبد الوهاب القرطبي في قوله: "فحيث ما عرض ذلك المقطع سمي حرفا، وسمي ما يسامته ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشففتين مخرجا"^(٣).

وقد كان الإستراباذي، وهو أحد علماء العربية، ممن قدم تعريفا لآلة النطق أكثر تحديدا، ويبدو في ذلك متأثرا بعلماء التجويد، لأن علماء العربية أخذوا عن علماء التجويد فيما بعد، لما عُرفوا به من إسهامات متميزة في الدراسة الصوتية؛ يقول الإستراباذي(٦٨٦هـ): "فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف - وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسن والنطق والشفة، وهي المسماة بالمخارج - لم تختلف الحروف"^(٤).

ولم يكن الوصف في تحديد أعضاء جهاز النطق مستقلا خاصا بها، وإنما ورد في ثنايا تعرضهم لصفات الحروف ومخارجها، ولعل في هذا ما يفسر لماذا لم يعمدوا إلى الدقة والتفصيل في تعريفهم لأعضاء جهاز النطق، وفيما يلي نستعرض بيانا تعريفيا لكل عضو من الأعضاء التي تتألف منها آلة النطق مثلما وصفها علماء التجويد في مصنفاتهم:

(١) ينظر: محمد قاضي، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد وعلم الأصوات (مخارج الحروف نموذجاً)، كلية العلوم

الإسلامية، جامعة الجزائر، ص ١٣٢. (<http://revue.ummta.dz/index.php/pla/article/viewFile/1737/1348>)

(٢) مكّي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، ط٣: ١٩٩٦، ص ٤٠.

(٣) القرطبي عبد الوهاب بن محمد، الموضح في التجويد، (تح. غانم قدوري الحمد)، دار عمار، عمان الأردن، ط١: ٢٠٠٠م، ص ٧١.

(٤) الإستراباذي رضي الدين، شرح شافية ابن حاجب، (تح. محي الدين عبد الحميد وأخريّن)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: ١٩٨٢، ج ٣، ص ٢٥١.

- الرئـة:

في علم التشريح الحديث يعرفون الرئة بأنها: "العضو الرئيس في تنفس الثدييات والطيور والزواحف وبعض اللافقاريات، حيث يحدث تبادل للغاز بين الجسم والبيئة الخارجية ، ويتكون من نسيج إسفنجي قابل للتمدد كثير الأوعية الدموية"^(١).

ومن نصوص علماء التجويد في وصف الرئة وصفا محددًا قول الدكتور لي: "لحم رخو متخلخل كالزبد إلى بياض إسفنجي ذي شعبتين إحداهما: في الجانب الأيمن ليعتدل البدن، وهي ذات ثلاث شعب والأخرى في الجانب الأيسر وهي ذات شعبتين. وهذا اللحم هو الرئة... محيط بالقلب كالفرش اللين للترويح عليه بالهواء المستنشق من القصبة"^(٢)، بينما اكتفى كثير من علماء التجويد بالتعرض العابر لمصطلح "الرئة" في ثنايا وصفهم لمخارج الحروف نذكر من هؤلاء: أبو العباس القسطلاني^(٣)، والعلامة المقرئ محمد بن علي الحداد (١٣٥٧هـ)^(٤).

بينما نجد من علماء التجويد من أشار إلى الرئة بمصطلح "الصدر"؛ يقول مكّي بن أبي طالب في سياق وصفه لحرف الهمزة: "هي تخرج من أول مخارج الحلق إلى آخر الحلق مما يلي الصدر"^(٥)، ويقول المرعشي عند تعرضه لوصف موضع خروج الهمزة والهاء: "أقصى الحلق يخرج منه همزة فهاء [...] يخرج من أولهما مما يلي الصدر الهمزة ومن ثانيهما الهاء"^(٦)، ويقول صاحب الجواهر المضية في معرض بيانه لمخرج حروف الجوف: "وزاد بعضٌ معهن الهمزة لأن مخرجها من الصدر، وهو يتصل بالجوف"^(٧).

(١) CAMEFORT, GAMA, Sc. nat., 1960, p. 142

(٢) خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد، (تح. خلف حسين جبوري)، دار ابن حزم، بيروت، ص ٢٩٦.

(٣) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، (تح. مركز الدراسات الإسلامية)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، دت، ج ٢، ص ٣٨٢.

(٤) الأعمال الكاملة، (تح. حمد الله حافظ الصفي)، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٤٨.

(٥) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، (تح. أحمد حسن فرحات)، دار عمار، عمان، الأردن، ط ٣: ١٩٩٦، ص ١٤٥.

(٦) جهد المقل، ص ١٢٨.

(٧) أبو الفتوح الوفايي، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، (تح. عزة معيني)، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٧١.

- القصبة:

وتسمى لدى المحدثين "القصبة الهوائية"^(١). ومما ورد في تعريفهم لها أنها "أنبوبة مكوّنة من غضاريف على شكل حلقات غير مكتملة من الخلف متصل بعضها ببعض بواسطة نسيج غشائي مخاطي"^(٢).

أما علماء التجويد فجعلوا لها تسميات مختلفة؛ فقد سمّاها بعضهم بـ "قصبة الحلق"^(٣)، وسمّاها آخرون بـ "قصبة الرئة"^(٤)، ولم يوردوا في مصنفاتهم تعريفاً محدداً لها.

- الحنجرة:

يعرفها المحدثون من علماء الأصوات^(٥) بأنها غرفة تكييف أساسية لإبراز الأصوات تتضمن مجموعة من الغضاريف والعضلات والأنسجة تربط بينها وظيفة مشتركة هي فتحة القصبة الهوائية أو إغلاقها على نحوٍ يناسب عمليات التنفس والبلع والكلام، وتتكون هذه الغرفة مما يلي:

١- الغضروف الدرقي.

٢- الغضروف الحلقي.

٣- الغضروفان الهرميان.

٤- الوتران الصوتيان.

٥- لسان المزمار.

ويعد الوتران الصوتيان أهم مكوّن في الحنجرة، بل هما أهمّ عضو في جهاز النطق كله^(٦)، إذ ترجع إليهما القدرة على إنتاج النغمة الصوتية التي تسمى الجهر^(٧).

(١) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٧، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٠٠، وسعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، ص ٨٠.

(٢) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط: ١٩٩٧م، ص ١٠٠.

(٣) البناء أبو علي الحسن بن أحمد، بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء، (تح. غانم قدوري)، دار عمار، عمان-الأردن، ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٨.

(٤) خلاصة العجالة، ص ٨٧.

(٥) ينظر: عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص ٤٢، وعبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ص ٤٧، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٠١.

(٦) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٠١.

(٧) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٨٧.

أما علماء التجويد فلم يستطيعوا وصفها على هذا النحو العلمي التفصيلي نظرا إلى صعوبة موقعها الذي لا تدركه الملاحظة الحسية الذاتية. ومع أن ابن سينا (ت ٤٢٧هـ) قد خصص جزءا من كتابه "أسباب حدوث الحروف" لتشريح الحنجرة^(١)، قدّم فيه وصفا دقيقا لمكوناتها^(٢) إلا أنه لا يوجد في مصنفات علماء التجويد المتأخرين ذكر لهذا الوصف التشريحي، ولم يكن له أثر في الدراسات الصوتية العربية^(٣).

لم نجد - فيما اطلعنا عليه - من يستعمل من علماء التجويد مصطلح الحنجرة فيما عدا ابن البنا الذي يقول وهو يتعرّض لعيوب النطق: "ومن العيوب الترعيد، وصفته تعليق الصوت بترديد الحنجرة"^(٤).

والواقع أن علماء التجويد استعملوا بدلا من مصطلح الحنجرة - وفيما يدل على موضعه - مصطلح أقصى الحلق غير أنهم لم يصفوه بالدقة التي تناوله بها المحدثون، وهو ذات الموضع الذي جعلوه لحرفي الهمزة والهاء^(٥).

- اللهاة:

يسمى اللسانيون الغريون *luette* (وباللاتينية *uvula*). وجاء في معجم اللسانيات الكبير أنها الطرف المتحرك لسقف الحنك الذي يتدخل في التصويت لتحديد طبيعة الصوت الفموي أو الأنفي لمختلف التلغظات. وهي تتدخل أيضا بصفته عضوا نطقيا عاليا لإنجاز الأصوات اللهوية مثل صوت الراء المثلثوغة [R] في اللغة الفرنسية^٦، وهو يشبه صوت الغين في العربية.

ووصفها بعض علماء الأصوات المحدثين العرب على أنها: "عضلة شكلها الخارجي مخروطي، وهي مرنة وقابلة للتحرك الوظيفي [...] وتعمل اللهاة على إنتاج بعض الأصوات الصامتة، بل

(١) الفصل الثالث من كتاب أسباب حدوث الحروف ص ٦٤-٧١.

(٢) ينظر: أسباب حدوث الحروف (تح. محمد حسان طحان وآخرون)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، (دت)، ص ٦٤-٦٨.

(٣) ينظر غانم، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٨٨.

(٤) بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء، (تح. غانم قدوري الحمد)، دار عمر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط ١: ٢٠٠١م، ص ٣٨.

(٥) ينظر: الشيرازي، الموضّح في وجوه القراءات وعللها، ص ١٨٥، والموضح في التجويد للقرطبي، ص ٧٨، والتحديد في الاتقان والتجويد للداني، دراسة، (تح. غانم قدوري الحمد)، دار عمار، عمان ط ١، ٢٠٠٠م، ص ١٠٢.

(٦) ينظر: Dubois J et Autres, Grand dictionnaire, Linguistique & Sciences du langage, p290

يكون لها دور كبير في ذلك، وذلك كالكاف، والراء الفرنسية^(١). وجعلها بعضهم أحد الأجزاء التي يتألف منها الحنك الأعلى؛ يقول إبراهيم أنيس: "وينقسم الحنك الأعلى إلى أقسام عدة هي: الأسنان، ثم أصولها، ثم وسط الحنك أو الجزء الصلب منه، ثم أقصى الحنك أو الجزء اللين منه، ثم اللهاة"^(٢).

أما علماء التجويد فمنهم من اكتفى بتحديد موضع اللهاة في آلة النطق بين آخر تجويد الفم وأول تجويد الحلق؛ قال مكّي: "اللهاة بين الفم والحلق"^(٣)، وكذلك فعل صاحب التمهيد^(٤). التمهيد^(٤). ومنهم من وصفها وصفا مفصلا مثل أبي العلاء الهمداني العطار (ت ٥٦٩هـ) إذ يقول: يقول: "وهي اللحمة المسترخية كالزئمة"^(٥) في أقصى الحلق تكتنفها النغمة، وهي لحمة في أصل الأذن من باطن^(٦)، أما الدركري فوصفها بأنها لحم مستدير رخو، وذكر بأن لها دورا في تشكيل الصوت وتعديل الهواء^(٧). ويبدو توصيف الدركري هذا موافقا لما أوردناه في التعريف السابق للهاة في معجم اللسانيات الكبير من الصفحة الماضية.

وزاد السمرقندي (ت ٧٨٠هـ) على الهمداني، في معرض توصيفه لمخرجي القاف والكاف، بأن قال: "ومن اللهاة حرفان القاف والكاف، فالقاف غلصمية، والغلصمة أول اللهاة من جانب الحلق، والكاف عكدية، والعكدة آخر اللهاة من جانب الفم"^(٨). وهذا التوصيف للهاة عند السمرقندي شيء تفرّد به؛ فالغلصمة نوع من اللسان واقع فوق الحنجرة بصورة خاصة لتحمي الحنجرة خلال عملية البلع^(٩). وهو ما يسميه بعض المحدثين لسان المزمار^(١٠).

(١) استيتية سمير شريف، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ٥١.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ١٨.

(٣) الرعاية، ص ١١٤.

(٤) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص ٩٥.

(٥) الزئمة شيء يقطع من أذن البعير فيتترك معلقا [...] والزئمة أيضا: اللحمة المتدلّية في الحلق" (ينظر لسان العرب، دار صادر، بيروت دت، ٢٧٥-٢٧٦).

(٦) أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار، التمهيد في معرف التجويد، (تح. جمال الدين محمد شرف)، ومجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا مصر، ٢٠٠٥م، ص ٢٤٩.

(٧) خلاصة العجالة، ص ٣١٦.

(٨) روح المريد، ص ١٢٥ و. (نقلا عن: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٨٨).

(٩) ينظر غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٨٩.

(١٠) ينظر: إبراهيم أنيس، أصوات اللغة، ص ١٩، ومحمود السعران، علم اللغة. مقدمة القارئ العربي، ص ١٤٥.

أما مصطلح العُكدة فلم يرد في الدراسات الصوتية عند المحدثين^(١). وقد كان الخليل أول من ذكرها في كتابه "العين" ولكن بغير المعنى الذي وصفها به السمرقندي (أي بمعنى أصل اللسان وليس بمعنى أول اللهاة) حيث يقول: "وأما الجيم والقاف والكاف فمن بين عُكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى الفم"^(٢)، ويوافقه في ذلك ابن منظور في لسان العرب^(٣)

- الحنك الأعلى، والثثة:

جاء في معجم اللسانيات الكبير: "الحنك Palais هو الجدار الأعلى للتجويف الفموي يحدّه من الأمام نخاريب^(٤) الثنايا العلوية، ومن الخلف اللهاة. يتألف الحنك، في ثلثيه وفي قسمه المتقدم، من الانحناء الحنكي والذي هو جزء عظمي قار، ويسمى أيضا الحنك الصلب Palais dur. وفي قسمه الخلفي يوجد قسم لين متحرك نسبيا، ويسمى الحنك اللين Palais mou وهو الذي ينتهي باللهاة"^(٥).

يعدّ علماء الأصوات المحدثون الثثة جزءا من الحنك الأعلى^(٦)، أو كما يسمونها أحيانا أصول الأسنان، فالحنك الأعلى لديهم يتألف من: "الأسنان، ثم أصولها، ثم وسط الحنك أو الجزء الصلب منه، ثم أقصى الحنك أو الجزء اللين منه، ثم اللهاة"^(٧)، وبعضهم ينعتها بمقدم الحنك، حين حين يعدد أقسام الحنك الأعلى^(٨).

جاء في توصيف الحنك الأعلى عند مكّي، بأنه نطع الغار الأعلى، وذلك في معرض تناوله للحروف النطعية، حيث يقول: "سمّاهن الخليل بذلك [أي الدال والتاء والطاء] فلما كنَّ يخرجنَّ

(١) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٨٩.

(٢) الخليل، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، (تح. عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١: ٢٠٠٣م، ج ١، ص ٥٢.

(٣) أوردها معجم لسان العرب بمعنى أصل اللسان أو الذنّب وعقدته، ج ٤، ص ٢٩٢ (مادة: عكد).

(٤) الجانب الخلفي لمنابت الثنايا العلوية (ينظر: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٢، ص ١٠٥).

(٥) Dubois J et Autres, Grand dictionnaire, Linguistique & Sciences du langage, p340.

(٦) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٩٠.

(٧) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٩-٢٠.

(٨) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ١٣٣.

من نطع الغار الأعلى، وهو سقفه، نسبهن إليه"^(١). وقال السمرقندي في توصيفه أيضا: "نطع الفم، وهو الغار الأعلى، أي سقف الفم"^(٢).

أما اللثة (بكسر اللام وتخفيف المثثة)^(٣) في تصور علماء التجويد فهي اللحم الذي تنبت فيه الأسنان؛ قال مكّي في الرعاية: "اللثة اللحم المركب فيه الأسنان"^(٤)، وقد عرّفها العطار بقوله: بقوله: "اللحم الذي فيه منبت الأسنان"^(٥).

وبتأملنا قليلا في نصوص التعاريف السابقة يتبيّن أن علماء التجويد لا يجعلون اللثة جزءا من الحنك الأعلى، وقد ذكر ذلك أبو الفتوح الوفائي الفضالي صراحة: "اللثة ليست من الحنك الأعلى، بل أسفل منه حول الأسنان"^(٦). وهم في ذلك مخالفون للمحدثين الذين يجعلون اللثة قسما من الحنك الأعلى مثلما تقدّم بيانه في الصفحة السابقة. ونعتقد أن سبب إخراجهم اللثة من أن تكون جزءا من الحنك الأعلى توصيفهم لحروف: الذال والظاء والشاء بأنها لثوية لخروجها من قرب اللثة العليا أي أنهم يجعلون اللثة مخرجا لهذه الحروف، خلافا للسانين الغربيين الذين ينعنون الحروف اللثوية بـ "الأسنانية" Dentales أو "بين الأسنان" Inter-dentals .

- اللسان:

من تعاريف الكتابات اللسانية الحديثة للسان أنه "العضو الذي يؤدي دورا هاما في التصويت بفضل مرونته وحركيته ووضعيته داخل التجويف الفموي. وتُدخل حركائه تغييراتٍ في شكل التجويف الفموي، وتمارس كذلك تأثيرا في الصوت المجهور الناتج عن الحنجرة. ويتدخل اللسان عموما بوصفه عضوا ناطقا سفليا، ويمكنه أن يستعلي من أجل أن يقترب قليلا أو كثيرا من العضو الناطق العلوي إلى غاية اتصاله به اتصالا ينتهي بالانسداد"^(٧).

(١) الرعاية، ص ١٤٠.

(٢) روح المريد، ١٢٥ ظ. (نقلا: عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٨٩).

(٣) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٩٠.

(٤) الرعاية، ص ١٤٠.

(٥) أبو العلا العطار، التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٦) الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، ص ٩٠.

(٧) Dubois J et Autres, Grand dictionnaire, Linguistique & Sciences du langage, p272.

فهو عضو عضلي موجود داخل الفم، تقف عليه أساسا عملية النطق؛ لأنه العضو الأكثر تأثيرا في عملية التصويت، قال الجاحظ: "اللسان فهو آلة الكلام الرئيسية، وكلما كان سليما جاء اللفظ صحيحا"^(١).

وهو العضو الظاهر للعين المجردة، مما سهّل لعلماء التجويد وصفه، قال الدررزي: "هو مؤلف من لحم رخو أبيض وأوردة وشريانات صغار وأعصاب كثيرة"^(٢). كما وصفه بقوله: "اللحم المتخلل بين بياض وحمرة حال الصحة"^(٣).

أما من حيث وظيفة اللسان في إخراج الحروف فإننا نجد بعض علماء التجويد يقسّمه إلى عدة أقسام، وهذا حسب الدور المنوط بكل جانب منه، فالداني مثلا يذكر للسان أربعة أقسام: "اعلم أن حروف اللسان ثمانية عشر حرفا، ولها عشرة مخارج، وينقسم جميعها على أربعة أقسام: أقصى اللسان، ووسطه، وطرفه، وحافته"^(٤)، ويمضي بعضهم في تفصيلات لبعض أجزاء اللسان، قال أبو الفتوح الوفايي (ت. ١٠٢٠هـ): "وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي، وهما جانباه"^(٥)، وقال غانم المقدسي (ت. ١٠٠٤هـ): "إن بين طرف اللسان وحافته مشابهة من حيث إن كلا منهما نهاية مساحة جرم اللسان، فالطرف نهايته من جهة مقدّم الفم، والحافة نهايته من جهة يسار الفم أو يمينه"^(٦).

ويقدم بعضهم مزيدا من البيان والتفصيل في وصف طرف اللسان؛ فيسمون الجزء الأدق منه بالأسلة؛ قال أبو العلاء الهمداني: "...سميت بذلك لأنها من أسلة اللسان، أي مستدق طرفه"^(٧) كما نجد ذلك عند مكّي بن أبي طالب في قوله: "... فلما كثر يخرج من طرف اللسان، وطرف اللسان: أسلته نسبهن إلى ذلك"^(٨)؛ وهذا مؤيد لما قاله الخليل، في كتاب العين، في

(١) البيان والتبيين، (شرح: علي بو ملحم)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ص ١٥.

(٢) خلاصة العجالة، ص ٩٠.

(٣) نفسه، ص ١٣٤، ظ- ١٣٥ أو نقلا عن: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٩٠.

(٤) الإدغام الكبير، (تح. عبد الرحمن حسن العارف)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ١: ٢٠٠٣م، ص ١٢٠.

(٥) الجواهر المضية، ص ٨١.

(٦) ينظر: بغية المرتاد لتصحيح الضاد، (تح: محمد جبار المعبيد) مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، العراق، المجلد ١٨، العدد الثاني، ١٩٨٩م، ص ١٢٩، وينظر أيضا: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٩١.

(٧) أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار- التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٩.

(٨) أبو محمد مكّي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة، ص ١٤٠.

تعريف الأسلة: "وهي مستدق طرف اللسان"^(١). ومن تسمياتهم لطرف اللسان كذلك ذلقه أي حذّه؛ قال العطار (ت ٦٥٩هـ): "ذلق اللسان وهو حده"^(٢).

أما المحدثون من علماء الأصوات فيكتفون بتقسيم اللسان إلى ثلاثة أقسام: أقصى اللسان وهو الجزء المقابل للحنك اللين، ووسط اللسان وهو الجزء المقابل لوسط الحنك الصلب، وطرف اللسان، وهو الجزء الذي يقابل اللثة، معتبرين نهاية اللسان أو حده داخلا في طرفه^(٣).

- الخياشيم:

ينعتها اللسانيون الغربيون بالجران الأنفية Parois nasals أو الفتحات الأنفية Fosses nasals. ومن تحديداتهم لوظيفة التصويت في الفتحات الأنفية أن عبرها يُسمح بالمرور السلس لقدر من الهواء الصادر من الحنجرة، وذلك حين انخفاض نهاية الحنك اللين أو اللهاة^(٤).

أول من استخدم مصطلح الخياشيم، سيبويه، في سياق حديثه عن مخرج النون^(٥): "ومن الخياشيم مُخرج النون الخفيفة"^(٦)، ويقصد به التجويف الأنفي الذي يصدر منه صوت الغنة؛ حيث قال: "وإن شئت أدغمت بغنة لأن لها صوتا من الخياشيم فثُرك على حاله"^(٧)، وتابعه علماء التجويد في استخدام مصطلح الخياشيم^(٨)، ولكنهم قدّموا وصفا توضيحيا لهذا العضو، من ذلك قول مكّي: "والخيشوم [...] هو المركب فوق غار الحلق الأعلى"^(٩)، وقال الداني في وصف التجويف الأنفي: "الخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم"^(١٠)، وخرق الأنف بمعنى التجويف أو بمعنى الفراغ الأنفي، كما يخلو لبعض المحدثين نعت هذا الجزء من أعضاء النطق.

(١) العين: ج ١، ص ٥٨.

(٢) التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٩.

(٣) ينظر: محمود السعران، علم اللغة، ص ١٣٨-١٣٩.

(٤) ينظر: - Dubois J et Autres, Grand dictionnaire. Linguistique & Sciences du langage, p79, 320.

وينظر أيضا: Baylon Ch et Fabre P, Initiation à la linguistique, p84-86.

(٥) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٩٢.

(٦) سيبويه، الكتاب، (تح. عبد السلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٩٨٢م، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٧) نفسه، ج ٤، ص ٤٥٢.

(٨) ينظر، غانم الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٩٢.

(٩) مكّي، الرعاية، ص ٢٤٠.

(١٠) أبو عمرو الداني، التحديد في الاتقان والتجويد، ص ١٠٩.

وهو، عندهم، العضو الذي يندفع خلاله النَّفَس، والصوت لبعض الأصوات كالميم والنون، كما يُستغل كفراغ رنان يضحّم بعض الأصوات حين النطق^(١).

- الشفتان:

الشفتان من أعضاء النطق المتحركة البارزة للعيان، وهما تتخذان أوضاعًا مختلفة عند نطق الأصوات المختلفة، ومن الممكن ملاحظة هذه الأوضاع بيسر وسهولة^(٢)، وجاء في المعجم الكبير للسانيات: "تشارك الشفتان في عملية التصويت إما في إطار نطقٍ أساسي (نطق شفوي Labiale)، وإما في إطار نطق ثانوي (مستعين بالشفة Labialisé). ويسمى النطق الشفوي بالشفوي المزدوج Bilabiale إذا ساهمت الشفتان معا في إنتاج الصوت، ويسمى بالشفوي الأسنانى Labiodentale إذا تسببت إحداها فقط في إنتاج الصوت؛ ويتعلق الأمر هنا بالشفة السفلى حين تقترب من الثايات العلوية. وتشارك الشفتان عن طريق تمطيتهما في تمديد التجويف الشفوي، وفي زيادة أثر صدهما على الصوت الصادر من الحنجرة عبر التحكم فيه"^(٣).

وبشيء من التأمل فيما كتبه المهتمون بالدراسات الصوتية العربية الحديثة نجد أن منهم من اكتفى بقليل من الوصف لحركة الشفتين فيما يؤدي إلى إنتاج الصوت اللغوي، وهو ما فعله إبراهيم أنيس إذ يقول: "للشفتين وظيفة ملحوظة مع بعض الأصوات، فهما تنفرجان حيناً، وتستديران أو تنطبقان حيناً آخر"^(٤)، ومنهم من توسّع في وصف الشفتين وصفا فيزيولوجيا ووظيفية مفصلاً مثلما فعل سمير استيتية الذي استغرق وصفه لهما سبع صفحات في كتابه "الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية"^(٥).

والمتتبع لما كتبه علماء التجويد يجد أنهم اكتفوا ببيان دور الشفتين في إنتاج الأصوات اللغوية^(٦)، وهم في ذلك سواء مع علماء العربية^(٧). ومع ذلك هنالك عدد منهم استطاع أن

(١) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٠.

(٢) ينظر: غانم الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٩٢.

(٣) Dubois J et Autres, Grand dictionnaire. Linguistique & Sciences du langage, p275.

(٤) الأصوات اللغوية، ص ١٨.

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ١٩-٢٥.

(٦) ينظر: مكي، الرعاية، ص ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، والهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٢، وابن الجزري، الروضة الندية شرح متن الجزرية، ص ٢٣.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ص ٤٣١، وابن جني، سر صناعة الإعراب، (تح. أحمد فريد أحمد)، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، (دت)، ج ١، ص ٥٦.

يتجاوز ذلك إلى تقديم بعض جهات الوصف للشفتين والحركتيهما في صناعة الأصوات؛ من ذلك وصفهم لحركتيهما من حيث إنهما تنطبقان في الباء والميم، ولا تنطبقان في الواو^(١)، ومن علماء التجويد من توسع في بيان هذا الوصف مثل المرعشي الذي قدّم عرضاً بيانياً دقيقاً^(٢) لوصف حركتي الشفتين وفي تحديد وظيفتيهما في عملية التصويت حيث يقول: "إلا أن الواو بانفتاحهما [أي الشفتين] والباء والميم بانطباقهما، إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم [...] المراد من انفتاحهما في الواو انفتاحهما قليلاً، وإلا فهما ينضممان في الواو ولكن لا يصل انضمامهما إلى حدّ الانطباق، وانضمامهما في الواو المدية أقلّ من انضمامهما في الواو غير المدية"^(٣).

- الأسنان:

للأسنان وظيفة بارزة في إنتاج الأصوات، وذلك بالنظر إلى أنها تتضمن مواضع فيزيولوجية هامة لتشكيل بعض الحروف، ويتمثل ذلك في أن الصامت الأسناني يتحقق بتقارب الشفة السفلى أو طرف اللسان أو ظهره مع الثنايا العلوية^(٤). ولهذا كانت محط اهتمام الدارسين منذ بدايات الدراسات الصوتية في القديم. و"الأسنان من أعضاء النطق الثابتة غير المتحركة"^(٥) [...] وإذا كانت الأسنان تُستعمل في وظائف أخرى غير النطق فإن وظائفها النطقية لا تقل أهمية من الناحية الموضوعية"^(٦).

لم يغفل علماء العربية ولا علماء التجويد عن أهمية الأسنان في الأداء النطقي السليم، فمنهم من أشار إليها بشكل عام في ثنايا الحديث عن مخارج الحروف، ومنهم من فصل في ذلك، فذكر عددها وبيّن أقسامها، مثل الاستراباذي، وهو من علماء العربية، وذلك في قوله: "اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سناً: ست عشرة في الفك الأعلى، ومثلها في الفك الأسفل، فمنها الثنايا:

(١) ينظر: عبد الوهاب القرطبي، الموضّح في التجويد، ص ٧٩، وأبو عمرو الداني، الاتقان في التجويد، ص ١٠٤، وخالد أبو بكر الأزهرى، الحواشي الأزهريّة في حل الألفاظ الجزرية، ص ٣٥، وأبو الفتوح الوقائي، الجواهر المضية على المقدّمة الجزرية، ص ١٣٠.

(٢) لنا عودة لبيان هذا الوصف بالتفصيل لمخرج الحروف الشفوية في مبحث المخارج.

(٣) جهد المقلّ، ص ١٣٧.

(٤) ينظر:

Dubois J et Autres, Grand dictionnaire. Linguistique & Sciences du langage, p135.

(٥) الواقع أن الذين ذهبوا إلى أن الأسنان من الأعضاء المتحركة إنما يرجعون ذلك إلى حركة الفك السفلي.

(٦) سمير شريف استيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ٣٧.

وهي أربع من قدام، ثنتان من فوق، ومثلهما من أسفل، وخلف الأنياب الضواحك، وهي أربع: ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلف الضواحك الأضراس، وهي ست عشرة، ثمان من فوق، أربع يمنة، وأربع يسرة، ومثلها من أسفل. ومن الناس من يئبث له خلف الأضراس النواجذ، وهي أربع من كل جانب: ثنتان من فوق، وثنان من أسفل، فيصير ستا وثلاثين سنا"^(١).

أما علماء التجويد الأوائل فقد اكتفوا بما فعله سيبويه، حيث ذكروا أنواع الأسنان في أثناء كلامهم على مخارج الحروف^(٢)، قال الداني: "واللام من أدنى حافة اللسان إلى ما يليها من الحنك الأعلى، مما فوق الضاحك والنباب والرّباعية والثنية."^(٣).

أما المتأخرون منهم فقد زادوا إضافة إلى كلامهم على مخارج الحروف تناولهم لأنواع الأسنان وأعدادها متبعين في ذلك الإستراباذي، مثلما فعل خالد الأزهري في الحواشي الأزهرية^(٤)، والمرعشي في جهد المقل^(٥).

ومما تفرّد به علماء التجويد تعرّض بعضهم لأهمية سلامة الأسنان وأثرها على حسن الصوت، قال أبو العلاء الهمذاني العطار، بعدما تحدث عن صفة القراءة عند القراء، والممارسات التي تكسبك مهارة التجويد، والسبل التي توصلك إلى التمكن من حسن الكمال في التجويد: "وإن انضاف إلى ذلك حسن الصوت، وجودة الفك، وذراية اللسان، وصحة الأسنان كان الكمال"^(٦).

وأما علماء الأصوات المحدثون فمنهم من فصل في عدد الأسنان وأنواعها^(٧)، ومنهم من اكتفى بأن أشار إشارة عامة إلى الموضوع، يقول محمود السعران: "وهي من أعضاء النطق الثابتة، وهناك أسنان عليا، وأسنان سفلى"^(٨).

(١) الاستراباذي، شرح شافية ابن حاجب، (تح. محمد نور حسن وآخرين)، ص ٢٥٢.

(٢) غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ٩٣.

(٣) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد، ص ١٠٤.

(٤) ينظر: الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، (تح. محمد بركات)، ط ١: ٢٠٠٢م، ص ٣٢-٣٣.

(٥) جهد المقل، ص ١١٨.

(٦) أبو العلاء - التمهيد في معرفة التجويد، ص ١٥٤.

(٧) عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٨م، ص ٨٢.

(٨) علم اللغة. مقدمة للقارئ العربي، ص ١٤٠.

- الجَـوْفُ:

وهو خلاء الحلق والفم، وليس الجوف موضعاً محددًا، وليس هو كما يعتقد كثير من الناس خلاء الصدر أو البطن، إنما هو التجويف الممتد من فوق الحنجرة إلى الشفتين^(١)، قال ابن بلبان: "فأما الجوف، وهو الخلاء داخل الفم والحلق..."^(٢)، وقال المرعشي: "جوف الحلق والفم، وهو الخلاء الداخل فيهما"^(٣).

ولا تعرف اللسانيات الغربية مخرج الجوف لأنه مصطلح صوتي خاص بصوتيات اللغة العربية، ويتعلق بوصف مخرج ليس له موضع محدد في آلة النطق، وهو مخرج حروف المدّ (الألف، والياء والواو المديتان)؛ يقول خالد الأزهري في وصف مخرج الحروف المدية: "ومخرجهنّ من جوف الفم والحلق، ليس لهنّ حيز تنتهي إليه، بل تنتهي بانتهاء الهواء"^(٤).

ويبدو توصيف علماء التجويد هنا مختلفًا عن توصيف اللسانيين الغربيين المحدثين الذين يكتفون، في وصف الصوائت Voyelles، بالإشارة إلى خاصية عدم الاعتراض في مقابل خاصية الاعتراض في تمييز الصوامت؛ ذلك أن الصوائت - بالمفهوم اللساني الغربي - ليس لها السمة الصامتية التي يراد بها اعتراض الهواء في موضع ما في جهاز النطق. إنها أصوات موسيقية ناجحة عن ذبذبات دورية لهواء الحنجرة الذي يمر حرا عبر القناة الفموية^(٥).

وبعد هذا العرض الموجز لتوصيفات علماء التجويد لأعضاء آلة النطق يحسن بنا أن نشير إلى سمة تميز هذه التوصيفات مفادها أن علماء التجويد لم يكتفوا، خاصة المتأخرين منهم، بالملاحظة الذاتية وبمعطيات الوصف النظري في وصف أعضاء آلة النطق، إنما استعانوا بوسائل أخرى نذكر منها الاعتماد على الرسوم التوضيحية، والاستعانة بعلم التشريح.

والواقع أن الاعتماد على الرسوم البيانية لم يكن له أثر، في المؤلفات الأولى لعلماء التجويد، إلى غاية القرن السابع الهجري، إذ أحس البعض منهم بضرورة إضافة رسومات توضيحية للمتن

(١) ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية ص ٩٤.

(٢) محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي، بغية المستفيد في علم التجويد، (اعتنى به رمزي دمشقية)، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠١م، ص ٢٤.

(٣) محمد بن أبي بكر المرعشي، (تح. سالم قدوري الحمد)، دار عمار، الأردن، ط ٢، ٢٠٠٨م، ص ١٣٦.

(٤) خالد أبو بكر الأزهري، الحواشي الأزهرية في حل الألفاظ الجزرية، ص ٣٠.

(٥) ينظر: Dubois J et Autres, Grand dictionnaire. Linguistique & Sciences du langage, p510.

اللغوي، لتزيد في بيان مناطق مخارج الحروف وتوزيعها على آلة النطق، وأول رسم عُثر عليه كان لابن وثيق الأندلسي (ت ٦٥٤هـ) في كتابه "كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف"، فبعد ما تحدّث عن الحروف العربية، قال: "وهذه صورة الحروف المتقدمة كما ترى"^(١)، وكتب تحت الرسم التوضيحي ما يلي: "صورة ما بين الرأس متصل بأول اللسان"^(٢)، والصورة عبارة عن رسم تخطيطي مبسط، كتب على أجزائه: "صورة الحلق وحروفه، هذا أول اللسان وحروفه الحنك الأعلى، والحنك الأسفل، الشفة العليا، الشفة السفلى، مقدم الرأس، العثنون، وهو الذقن، وقد وزع ابن وثيق الحروف العربية على أجزاء هذه الصورة"^(٣).

ومن علماء العربية الذين استعانوا بالرسم البيانية نجد السكاكي (ت ٦٢٦هـ) الذي استعان برسومات توضيحية لمخارج الحروف في كتابه (مفتاح العلوم)^(٤)، "وهو الوحيد من بين علماء العربية الذي استعان بالرسم التوضيحي"^(٥)، ذلك أن علماء العربية القدامى لم يعرفوا هذا النوع من الرسومات في كتبهم، على الرغم من أنهم وصفوا مخارج الحروف وصفا دقيقا.

ثم توالى الاعتماد على الرسومات البيانية في بعض الرسائل المتأخرة في علم التجويد^(٦)، ولا يسعنا المجال لذكرها جميعا، إنما نكتفي بعرض الرسم الوارد في كتاب "أرجوزة البيان في حكم تجويد القرآن" لمحمد حسين الأصفهاني متبعين في ذلك لغانم قدوري في اختياره استعراض هذا الرسم معللا إياه بأنه أكثر الرسومات تدقيقا^(٧).

(١) ابن وثيق الأندلسي، تجويد القراءة ومخارج الحروف، (تح. غانم قدوري)، مجلة الحكمة، ١٤٢٨هـ، العدد ٣٥٥، ص ٣٥٧.

(٢) نفسه، ص ٣٥٧.

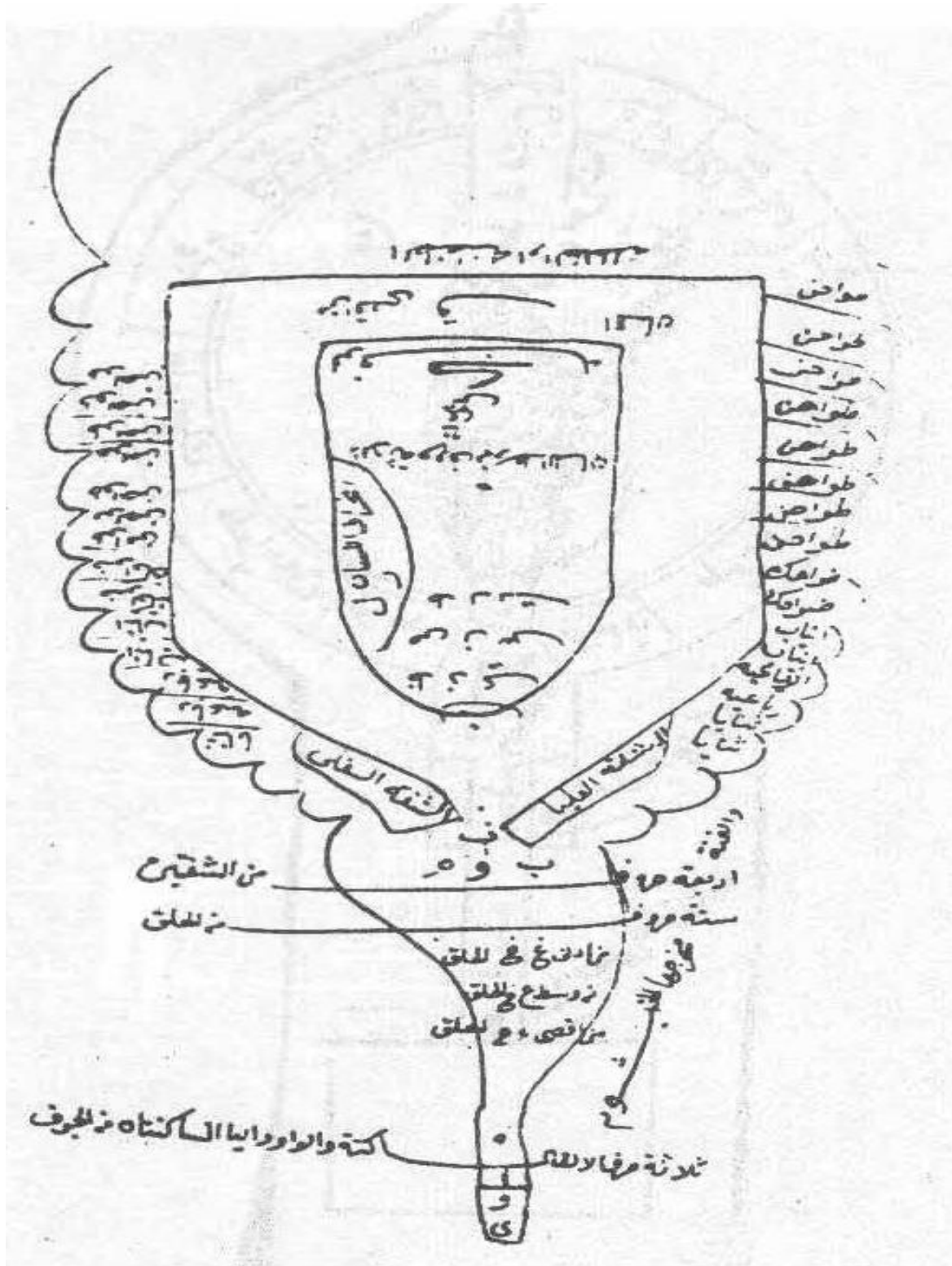
(٣) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص ٩٦.

(٤) أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، (تح. نعيم زرزور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧، ص ١٣.

(٥) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٩٦.

(٦) ينظر: نفسه ص ٩٧.

(٧) ينظر: نفسه، ص ٩٧.



صورة آلة النطق عليها مخارج الحروف وردت في كتاب أرجوزة البيان في حكم تجويد القرآن لمحمد حسين الأصبهاني، الذي تحتفظ بمخطوطته مكتب المتحف ببغداد رقم: ١٠١٩^(١)

(١) المرجع السابق، ص ١٠٠.

ومما عُرف، كذلك، لدى علماء التجويد استعانتهم بعلم التشريح^(١) لا سيما لدى المتأخرين منهم الذين أدركوا أهمية الاستعانة بكتب الطب، خاصة كتب التشريح في وصف أعضاء آلة النطق مستغلين الوسائل الحديثة لعصرهم التي أنتجها التطور العلمي آنذاك، بعدما ما كانوا في بدايات بحوثهم لا يملكون سوى الملاحظة الذاتية المجردة.

وأول عالم من علماء التجويد استعان بكتب الطب^(٢) في وصفه لأعضاء النطق هو الدركلي في كتابه "خلاصة العجالة"، لم يسبقه في ذلك سوى ابن سينا في "أسباب حدوث الحروف"، وكانت هذه ظاهرة جديدة في تاريخ علماء التجويد، ظاهرة تستحق الدراسة والذكر، وتنبئ عن تصور علمي، وفهم سليم للمنهج الصحيح الذي يجب أن يؤخذ به في دراسة هذا الموضوع^(٣).

أما علماء الأصوات المحدثون فقد استغلوا كل الوسائل المتاحة في وصف الأعضاء التي يتكون منها جهاز النطق، وأسعفهم في ذلك التطور التكنولوجي في زمانهم. نذكر من هذه الوسائل الاستعانة بعلم التشريح؛ قال عبد الرحمن أيوب في باب من أبواب كتابه سماه "الوسيلة التشريحية": "وهنا نستعين بعلم التشريح في فهم تكوين أعضاء النطق، وطريقة عملها"^(٤).

وجدير بالذكر أن وصف علماء التجويد لأعضاء النطق، كان بالقدر الكافي الذي يحتاجه متعلم القراءة في زمانهم، كما أنه لم يكن بعيدا عن الحقيقة العلمية، إذا ما استثنينا عضوا واحدا، ألا وهو الحنجرة، إذ لم يستطيعوا وصفه وصفا علميا مطابقا لمكوناته الفيزيولوجية، وذلك لموقعه البعيد عن الملاحظة بالعين المجردة، مع أنهم أدركوا وظيفته وتأثيره في إنتاج الأصوات.

والواقع أن منهج الوصف الصوتي لدى علماء التجويد لم يعدم التسلح بمعطيات الدراسة العلمية التطبيقية على الرغم من تقدّم دراساتهم في الزمان، "ولم تكن معرفتهم بتلك الأعضاء نظرية، بل كانت مقترنة بإدراك تام لعملية إنتاج الأصوات وتمايزها"^(٥).

(١) مما استقر في عرف علماء الأصوات المحدثين أن علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء هما المستند العلمي الذي ينبغي أن يستعين به دارسو الأصوات اللغوية في وصف أعضاء آلة النطق، لما له من أهمية كبيرة في الوصف الدقيق لأعضاء آلة النطق، وفي فهم كيفية عملها البيولوجي في إنتاج أصوات الكلام (ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٦٧-٢٠٣).

(٢) مثل كتاب "تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب" لداود بن عمر الأنطاكي.

(٣) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص ٩٥.

(٤) أصوات اللغة، ص ٤٠.

(٥) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص ٩٧.

٢ - تحديد المخارج في آلة النطق:

يُعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أوَّل من درس مخارج الحروف العربية، وحدد مواقعها، وذلك خلال إعداده لمعجم "العين"، ولقد اتبع علماء التجويد في تحديد مخارج الحروف طريقة الخليل بن أحمد، وهي أن يُنطق بالحرف ساكناً بعد إدخال همزة الوصل عليه، فحيثما يستقر اللسان فثمة مخرج الصوت؛ قال علي القاري: "وإذا أردت أن تعرف مخرج حرفه فسكِّنه أو شدِّده، وهو الأظهر، وأدخل عليه همزة الوصل بأيِّ حركة كانت، وأصغ إليه السمع، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر فتدبَّر" (٢)، ولا تزال هذه الطريقة مقبولة لدى المحدثين من دارسي الأصوات (٣).

والحق أن عملية تحديد مخارج الأصوات العربية وترتيبها في آلة النطق يخضع، عند علماء التجويد، لاعتبارين اثنين:

- أحدهما يتبدى من مخرج الشفتين، وينتقل من موضع إلى آخر حتى يصل موضع أقصى الحلق. وذكر غانم قدوري أن من اعتمد هذا الترتيب غيرُ معروف (٤)، وإن كانت هناك إشارة للمرعشي ذكر فيها أن بعض العلماء اختار هذا الترتيب دون أن يحدد من هم أو يسميهم، حيث يقول في معرض بيانه للترتيب المبتدئ بالشفيتين: "أن يكون أول المخارج خارج الشفتين وأخرها أقصى الحلق، وهو الذي اختاره بعض العلماء" (٥).

- والآخر، وهو الذي عليه الجمهور، يرتب المخارج بدءاً من الداخل، أي من أقصى موضع في آلة النطق (أقصى الحلق)، ثم ينتقل من موضع إلى الموضع الذي يليه باتجاه الخارج نحو الشفتين، وهذا بناءً على تصورهم أن أول تشكل للصوت يكون في أقصى الحلق، وهو أول موضع في آلة النطق؛ يقول أبو بكر أحمد ابن الجزري: "ولمَّا كان مادة الصوت الهوائ الخارج من داخل كان أوله آخر الحلق وأخره أول الشفتين" (٦).

(١) ينظر: الدرر كزلي، خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد، دار ابن حزم، القاهرة، مصر، ط٢: ٢٠١٨م، ص ١٠٨.

(٢) ملأ علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، (تح. أسامة عطايا)، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق سوريا، ط٢، ٢٠١٢م، ص ٧٤.

(٣) ينظر غانم قدوري الحمد، علم التجويد دراسة صوتية ميسرة، ص ٥١.

(٤) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٦٥.

(٥) بيان جهد المقل، ص ٩ و. (نقلا عن: غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ١٦٥).

(٦) الحواشي المفهومة في شرح المقدمة، (مخطوطة مصورة)، مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي، شبكة الألوكة (www.alukah.net).

أما لدى المحدثين فعملية ترتيبهم للمخارج تأخذ اتجاهها عكسيا لاتجاه جمهور علماء التجويد، حيث يرتبونها بدءا من الشفتين، ثم ينتقلون من موضع إلى آخر داخل الفم باتجاه الحنجرة. وهذا النوع من الترتيب عُرف - أولا- لدى العلماء الغربيين من دارسي الأصوات اللغوية، وهنا يظهر التأثير واضحا بالدرس الغربي للأصوات^(١).

ولغانم قدوري تعليق على قدر معتبر من الصواب ينتقد فيه عدول الدارسين العرب المحدثين عن ترتيب القدامى إلى ترتيب الغربيين إذ يقول: "ونحن لا نرى مجرد اتباع علماء الأصوات الغربيين لترتيب معين لمخارج الحروف مسوّغا للعدول عن الترتيب الذي سارت عليه جماهير علماء العربية وعلماء التجويد، إضافة إلى أن كلا الترتيبين يؤدي إلى نتيجة واحدة"^(٢). ويشير غانم بعد ذلك إلى أن ترتيب القدامى هو الأصوب استنادا إلى أنهم اختاروا "البدء بالأقصى دون الأدنى لأن مادة الصوت هي الهواء الخارج من الداخل، وأن أول نقطة يمكن أن ينتج فيها صوت لغوي اعتبروها أول المخارج، وهي أقصى الحلق (الحنجرة)"^(٣). وهو ما يتوافق مع الحركة الطبيعية للهواء الصاعد من الداخل إلى الخارج.

٢-١- مفهوم المخرج:

لغةً: المخرج [بفتح الميم] على وزن مفعول، وهو اسم لمكان الخروج^(٤). وجاء في لسان العرب: "وقد أخرج به. الجوهري: قد يكون المخرج موضع الخروج، يقول: خرج مخرجا حسنا، وهذا مخرجه. وأما المخرج [بضم الميم] فقد يكون مصدر قولك أخرج به، والمفعول به، واسم المكان والوقت"^(٥). والمخرج (بضم الميم)^(٦) اختيار سيوييه حيث يقول: "ومما بين طرف اللسان اللسان وأصول الثنايا تُخرج الطاء والذال والطاء، وما بين طرف اللسان وفوق الثنايا تُخرج الزاي والسين والصاد"^(٧).

(١) ينظر: محمود السعران، علم اللغة. مقدمة القارئ العربي، ص ١٩٩، وكمال محمد بشر، الأصوات، ص ١١٢، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٦٩.

(٢) غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ١٦٤.

(٣) نفسه، ص ١٦٤.

(٤) معجم النفاثس الوسيط، إشراف أحمد أبو حاقّة، دار النفاثس للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٣١٤.

(٥) ابن منظور، (مادة خرج)، ص ٢٤٩.

(٦) ولعلّ سيوييه أراد المُخرج (بضم الميم) الذي هو من أخرج يُخرج للإشارة إلى أن الحرف لا يخرج من تلقاء نفسه إنما يُخرجه المتكلم. وهذا المعنى لا يتناسب مع مصطلح المخرج (بفتح الميم) الذي هو مشتق من خرج يخرج.

(٧) الكتاب، ج ٤، ص ٤٣١.

أما اصطلاحاً: فقد أورد معجم النفائس الوسيط أن المخرج "نقطة في مجرى الهواء يلتقي عندها عضوان من أعضاء النطق التقاءً محكما مع بعض الأصوات وغير محكم مع أصوات أخرى"^(١). ومن تعريفات اللسانيين الغربيين لمفهوم المخرج قولهم: "نسمي مخرجا^(٢) Point d'articulation المكان الذي يقع فيه تضيق القناة الصوتية أو إغلاقها، عبر التقارب أو الاتصال بين عضوين نطقيين"^(٣). ومعنى ذلك أن تحديد مفهوم المخرج لدى الغربيين إنما يرتبط بعملية التضيق والإغلاق لمجرى الهواء، وهو ما يعتمدونه في تحديد جميع الحروف صوامت Consonnes كانت أو صوائت voyelles مع فارق بسيط يتمثل في أن الصوائت لا تعرف سمة الصوامت تلك التي تظهر في انحصار الهواء في موضع محدد داخل تجويف الفم إنما يحدث لها الانحصار خلال إنتاجها من فتحة الحنجرة^(٤). وفي هذا ما يجعل الإشارة إلى مفهوم الجوف لدى علماء التجويد توصيفا عربيا خالصا على ما بيناه في الصفحات السابقة في مبحث الجوف.

ومصطلح المخرج هو الغالب في الاستعمال عند سيبويه، كما عند غالب علماء العربية، وتابعه في ذلك علماء التجويد، وهذا لدرايتهم بدقة وصفه وصحته، قال الداني: "وأنا أذكر ذلك على مذهب سيبويه خاصة، إذ هو الصحيح المعول عليه"^(٥)، ويقول المستشرق الألماني أ. شادة وهو يتحدث عن سيبويه: "بلغ في تعيين مواضع الحروف ومخارجها من الصحة والدقة ما يعسر علينا الزيادة والإصلاح، وإن كانت عباراته تحتاج في بعض الأماكن إلى التفسير"^(٦).

واستخدم علماء العربية القدامى إلى جانب مصطلح المخرج عدة مصطلحات للتعبير عن مفهوم المخرج منها: الحيز، والمدرج، والمبدأ، التي جاء ذكرها في معجم العين^(٧)، كما استعمل ابن جني مصطلح المقطع وهو يفسر عملية التصويت، إذ قال: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشففتين مقاطع تشبه عند امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا"^(٨)، وورد عند ابن دريد في مقدمة الجهرة

(١) معجم النفائس الوسيط، ص ٣١٤.

(٢) ويترجمه المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات بـ: "حيز الاعتماد" ينظر: (المادة رقم ١٢٢١)، ص ١١٤.
(٣) Dubois et autres Grand dictionnaire, p368.

(٤) ينظر: Ibid, p510.

(٥) أبو عمرو الداني، التحديد في الاتقان والتجويد، ص ١٠٢.

(٦) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، صحيفة الجامعة المصرية، السنة الثانية، ١٩٣١، العدد الخامس، ص ١٥.

(٧) خليل بن أحمد الفراهيدي، العين ج ١، ص ٤٨، ٥٧.

(٨) ابن جني، سر صناعة الاعراب، ج ١، ص ١٩.

مصطلح المجرى كمرادف لمصطلح المخرج، إذ قال: "إن هذه التسعة والعشرين حرفاً لها ستة عشر مجرى"^(١).

ونستطيع القول إن كل هذه المصطلحات التي استعملت للتعبير عن مفهوم المخرج لم يُكتب لها شيوع التداول مثل مصطلح المخرج الذي غلب استعماله، ولم يجد المحدثون عنه بديلاً^(٢). كما نلاحظ أن تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم المخرج عند علماء التجويد، لم يكن اعتباطياً، إنما كان مبنياً على أساس علمي في منهجهم في دراسة المادة الصوتية ومعالجتها، وقد مرّ بنا بيان ذلك في الفصل الأول من الباب الأول^(٣).

ولعلماء التجويد تعاريف عدة لمفهوم المخرج قد تتباين أحياناً في تحديد هذا المفهوم وضبطه، لهذا سنستعرض نصوص بعضهم في تعريف المخرج مع محاولة مناقشة هذه النصوص وفق منظور الدراسات الصوتية الحديثة.

قال الداني في تعريفه لمعنى المخرج: "إنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف"^(٤)، وهذا يعني أن المخرج لديه هو موضع ولادة الصوت، وجاء في كتاب كفاية المستفيد في علم التجويد: "المخرج هو الموضع الذي يخرج منه الحرف ويتولد فيه"^(٥)، وفي الجواهر المضيئة المخرج هو: "اسم لموضع خروج الحرف"^(٦)، وفي شرح الشافية، المخرج هو: "المكان الذي ينشأ منه الحرف"^(٧).

أما المخرج عند المرعشي فهو: "الموضع الذي ينقطع فيه الصوت"^(٨)، وكأن المخرج عنده له مجال في آلة النطق يحدده زمن صوت الحرف فحيثما ينته هذا الصوت (أي عند النقطة التي ينقطع الصوت فيها) يكن الحد الثاني للمخرج، بينما تكون بدايته، في المقابل، هي الحد الأول للمخرج،

(١) ابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، (تح. رمزي منير بعلبكي)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ج١، ص٤٥.

(٢) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص١٥١.

(٣) ينظر: المبحث رقم: ٢-٧ من الفصل الأول من الباب الأول.

(٤) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد، ص١٠٢.

(٥) كفاية المستفيد ص (٣) من مخطوطة مصورة، جامعة الملك سعود قسم المخطوطات، رقم ٨٤٩٢ ق ٨/٣٧٣٩ عدد الأوراق ٩٦.

(٦) سيف الدين بن عطاء الله الفضالي، الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية، (تح. عزة بنت هاشم)، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٥م، ص٤٨.

(٧) الجاريريدي، شرح الشافية، ص٢٤١.

(٨) محمد أبو بكر المرعشي، جهد المقل، (تح. سالم قدوري الحمد)، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط٢، ٢٠٠٨م، ص٥٩.

وقد عبّر، في موضع آخر، عن هذا المجال في ضوء تحديده للمخرج بالعضو، وذلك في قوله: "شرط كون العضو مخرجا انقطاع الصوت عنده"^(١)، ومصطلح العضو فيه إشارة واضحة إلى أن المخرج عنده يتشكل من حيز مكاني في آلة النطق، تستطيع أذن السامع أن تحدده من خلال زمن انقطاع الصوت. ويعضده في ذلك قول المنعم يالوشه في تعريفه للمخرج: "وهو عبارة عن الحيز المولّد للحرف"^(٢)، وقول صاحب المنح الفكرية: "الحيز المولّد للحرف"^(٣).

وكل هذه التعاريف تبدو، في مرادها العام، متواطئة، مترادفة، لا تعارض بينها، وإن لم تتفق في صياغة تعريفية واحدة لتحديد المخرج تحديدا دقيقا بعيدا عن الإيهام، ولعلنا نستثني منها تعريف المرعشي السابق الذي بدا أكثر دقة ووضوحا^(٤).

أما بعض المحدثين فقد آثروا تعريفا للمخرج يكون عاما يشمل جميع الأصوات اللغوية^(٥)، فقالوا: "هو النقطة التي يتم عندها الاعتراض في مجرى الهواء"^(٦)، أو هو: "نقطة الانسداد أو التضيق التضيق التي يحدث عندها حبس الهواء"^(٧)، بمعنى أن المخرج هو موضع اعتراض النفس عند النطق بالنطق بالحرف^(٨)، ويسميه المحدثون في الغرب "موضع النطق" Place of Articulation^(٩).

ويقول برجستراسر في تحديد المخرج: "والمخرج أو المخرج هو الموضع من الفم ونواحيه الذي يخرج أو يُخرج منه الحرف"^(١٠) ويقول ماريوباي في توصيف حدّ المخرج: "... وكلمة المخرج تشير إلى النقطة المحددة في الجهاز النطقي التي يتم عندها تعديل وضعه، وهذا التعديل ربما يحدث عن طريق تضيق المجرى إلى درجة تسمح بمرور الهواء"^(١١).

(١) المصدر السابق، ص ٥٩.

(٢) علي بن يوسف بن يالوشه، الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمه، المطبعة التونسية، تونس، العدد ٥٧، ط ٤: ١٩٣١، ص ٧.

(٣) الملا علي المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق أسامة عطايا، ص ٨.

(٤) ينظر المرعشي، جهد المقل (تح. سالم قدوري الحمد)، والكلام للمحقق، ص ٥٩-٦٠.

(٥) ينظر غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات في دراسة علم التجويد، ص ٦١.

(٦) عبد العزيز الصبيغ، المصطلح الصوتي، ص ٥٠.

(٧) نفسه، ص ٤٨.

(٨) ينظر غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات في دراسة علم التجويد، ص ٦١.

(٩) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ١٨١.

(١٠) رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية (محاضرات براجشتراسر)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط ٣: ١٩٩٤، ص ١١.

(١١) أحمد مختار عمر، أسس علم اللغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ٨: ١٩٩٨، ص ٧٨.

ولغانم الحمد تعريف للمخرج جمع فيه بين تعريف علماء التجويد وتعريف المحدثين يقول فيه: "النقطة المعينة من آلة النطق التي ينشأ منها الحرف أو يظهر فيها ويتميز، نتيجة لتضييق مجرى الهواء أو غلقه ثم إطلاقه"^(١)،

وكل هذه التعريفات وإن بدت متوافقة في مجملها مع تعريفات علماء التجويد لا سيما لدى المتأخرين منهم، فقد وجدناها مخالفة لها من بعض الجهات، نذكر منها ما يلي:

- لم يشر علماء التجويد، في تعريفاتهم للمخرج، إلى مسألة اعتراض الهواء (وهي التي تتمثل في الإغلاق والتضييق)، ولم يتعرضوا لها، بينما جعلها المحدثون الأساس المفهومي الذي بنوا عليه تحديدهم للمخرج. ولعلّ السبب في ذلك أن علماء التجويد لاحظوا أن عملية الإغلاق والتضييق، في تحديد المخرج، لا تشمل المصوتات العربية، ومن هنا عمدوا إلى تحديد المخرج تارة بالموضع وأخرى بالحيز وثالثة بالمنشأ المولّد للحرف. وغرضهم في ذلك صياغة تعريفات تستوعب جميع حروف العربية صوامت كانت أم مصوتات.

- لم يكتف علماء التجويد المتأخرون بتحديد المخرج بل قسموه إلى نوعين اثنين سموا أحدهما المخرج المحقق، وسموا الثاني المخرج المقدر؛ يقول المرعشي: "إن المخرج المحقق هو الذي انقطع الصوت فيه [...] فالمخرج المقدر هو الذي لا ينضغط فيه الصوت انضغاطاً ينقطع به الصوت بل يمكن لك قطعه فيه [...]"^(٢). وقد بينوا أن المخرج المحقق هو للحروف الصوامت بينما تحدث في المخرج المقدر حروف المد؛ يقول المرعشي في ذلك: "وبالجملة إن حروف المدّ لمّا لم تنقطع أصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق"^(٣). وممن يتوافق مع المرعشي في هذا التفريق الملا علي القاري صاحب المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية^(٤).

ويبدو أن السبب في تفريق هؤلاء المجوّدين بين نوعي المخرج راجع إلى أنهم لمّا لاحظوا الفرق بين الصوامت والمصوتات لم يلاحظوه من جهة اعتراض الهواء بالإغلاق أو التضييق مثلما فعل المحدثون، وإنما لاحظوه من جهة طبيعة المخرج ذاته: هل هو مما يسمح بارتباط الصوت

(١) غانم الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٠٨.

(٢) جهد المقل، ص ١٢٦.

(٣) نفسه، ص ١٢٦.

(٤) ينظر: ص ٧٨.

بموضع بعينه محدد في جهاز النطق، ولذلك سمّوه المخرج المحقق، أم أنه متصل بالفرغ الممتد في تجويف الفم كله حيث تصدر حروف المد دون تكلف، ودون ارتباط بموضع بعينه ينضغط فيه وينحصر. ولأن حروف المد (ومعها في ذلك الحركات القصار) لا تتصل بموضع محدد سموها مخرجا مقدرًا.

ومما يورده هؤلاء المجددون من تفسيرٍ لمخرج الصوامت (المخرج المحقق) ومخرج المدود (المخرج المقدر) قول المرعشي: "سبب انقطاع الصوت في المخرج المحقق انضغاط الصوت فيه"^(١). هذا عن سبب انقطاع الصوت في الصوامت أما المصوتات فبالنظر إلى طبيعة صدورهما المتحررة من موضع محدد في آلة النطق فإنها "لا تنضغط أصواتها في الموضع انضغاطا ينقطع به الصوت، بل تمتد بلين بلا تكلف إلى أن تقطعه بإرادتك"^(٢).

وقد أشار بعض المحدثين، إلى أن التضييق الذي قد يحدث في تجاويف آلة النطق المصاحب لنطق الحركات وحروف المد تضييق تجويفي لا موضعي^(٣)، وهو الذي عبر عنه علماء التجويد بالمخرج المقدر، لأنه يصعب حينئذ نسبة الصوت إلى نقطة معيّنة في آلة النطق، كما في نطق حروف المد، وهذا نتيجة للتضييق التجويفي لا التضييق الموضعي الذي يكون في الأصوات ذات المخرج المحقق، وذلك بالتقاء عضوين من أعضاء آلة النطق، كما يحدث في نطق الباء والذال والكاف والقاف وغيرها^(٤).

٢-٢- تصنيف مخارج الحروف:

نشير ابتداءً إلى أن الدارسين ينطلقون، قدماء ومحدثين، في توصيفهم لمخارج الحروف وصفاتها وتصنيفها، من اعتبارات الوصف الفيزيولوجي، وهو ما جعلهم يتفقون في الكثير من المبادئ والمنطلقات نذكر منها ما يلي:

- الاستناد إلى مبدأ التوصيف الفيزيولوجي الذي ينطلق من إحصاء مواضع انقطاع الصوت عند إنتاج الحروف، ومن ترتيبها.

(١) جهد المقل، ص ١٢٣.

(٢) نفسه، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) ينظر: فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص ٢٢٢.

(٤) غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات في دراسة علم التجويد، ص ٦٢.

- ترتيب المخارج بحسب تموضعها في آلة النطق، بحيث يكون من أقصاها إلى أدناها، أي من أقصى الحلق إلى مخرج الشفتين كما هو شأن التصنيف لدى القدامى، أو يكون من أدناها إلى أقصاها أي من مخرج الشفتين إلى مخرج الحنجرة كما هو شأن التصنيف لدى المحدثين.

- حدوث الصوامت يكون باعتراض عضو في آلة النطق، لجرى النفس الصاعد من الرئتين، ومن هنا يسمى المخرج باسم الموضع الذي تم فيه الاعتراض، بينما يكون حدوث الصوائت (أو الحركات في الاصطلاح العربي) بعدم اعتراض الهواء.

ومع ذلك فقد اختلف الدارسون في كيفية تصنيفهم للمخارج وفي طريقة توزيعهم لحروفها. وقد عرف القدامى (بمن فيهم علماء التجويد) في تعدادهم لهذه المخارج اختلافاً يمكن حصره في ثلاثة مذاهب يقابلها تصنيف رابع لدى المحدثين. وفيما يأتي بيان توضيحي لهذه الاختلافات:

٢-٣- الاختلاف في عدد مخارج الحروف لدى القدامى:

اختلف القدامى في عدد مخارج الحروف العربية، فكانوا في ذلك على ثلاثة مذاهب:

- المذهب الأول:

القول إنها سبعة عشر مخرجا، وهذا هو مذهب الخليل بن أحمد، وأكثر النحويين، وجماعة من علماء التجويد، منهم ابن الجزري. وهؤلاء جعلوا في الجوف مخرجا واحدا (هو لحروف المد)، وفي الحلق ثلاثة، وفي اللسان عشرة، وفي الشفتين اثنين، وفي الخيشوم واحدا، قال ابن الجزري: "أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها، فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدّمنا من المحققين كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الحسن شريح وغيرهم سبعة عشر مخرجا، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار"^(١). وهذه المخارج السبعة عشر هي^٢:

١- **مخرج الجوف**: هو لحروف المد وهي: الألف، والياء الساكنة المضموم ما قبلها، والواو الساكنة المكسور ما قبلها.

٢- **مخرج أقصى الحلق**: وهو للهمزة والهاء.

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ١٩٨.

(٢) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٦٧.

- ٣- مخرج وسط الحلق: وهو للعين والحاء.
- ٤- مخرج أدنى الحلق إلى الفم: وهو للعين والحاء، وتسمى هذه الأحرف الستة (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء) بالحروف الحلقية.
- ٥- مخرج أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك: وهو للقاف.
- ٦- مخرج أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف قليلاً، وما يليه من الحنك: وهو الكاف والقاف والكاف يقال لهما لهويان.
- ٧- مخرج وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى: وهو للجيم والشين والياء غير المدية: وتسمى كذلك الشجرية (لأنها تخرج من شجر الفم).
- ٨- مخرج الضاد: وهو من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من أحد الجانبين: الأيمن أو الأيسر، وقد أُهمل هذا الصوت في الاستعمال مع مرور الزمن، وحلّ محله صوت آخر شبيه بصوت الدال المفخمة.
- ٩- مخرج اللام: من حافة اللسان من أدناها (أي من أدنى الحافة) إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى.
- ١٠- مخرج النون: من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا.
- ١١- مخرج الراء: وهو مخرج النون غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً وهذه الحروف الثلاثة: اللام والنون والراء يقال لها الذلقية نسبة إلى ذلق اللسان وهو طرفه.
- ١٢- مخرج الطاء والذال والتاء: من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك. وتسمى الحروف النطعية، لأنها تخرج من نطع الحنك الأعلى وهو سقفه.
- ١٣- مخرج الحروف الصغيرية: من بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى: وهو للصاد والسين والزاي، وتسمى كذلك بالأسلية لأنها تخرج من أسلة اللسان؛ وهي ما دق في نهاية طرف اللسان.
- ١٤- مخرج الظاء والذال والتاء: من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ويقال لها اللثوية نسبة للثة وهو اللحم المركب فيه الأسنان.

١٥- مخرج الفاء: من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

١٦- مخرج الباء والميم والواو غير المدية: ويقال لها: الشفوية.

١٧- مخرج الغنة: وهو للميم والنون والتنوين.

- المذهب الثاني:

أنها ستة عشر مخرجا، وهذا هو مذهب سيبويه، يقول سيبويه: "ولحروف العربية ستة عشر مخرجا"^(١)، وتابعه في ذلك كثير من علماء العربية، نذكر من بينهم ابن جني في سر صناعة الإعراب، والاستراباذي في شرح الشافية، قال الرضي: (وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه وعليه العلماء بعده)^(٢)، وقال أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ): "ولهذه الحروف مخرج، وهي ستة عشر مخرجا"^(٣)، هؤلاء أسقطوا مخرج الجوف، وفرقوا حروفه- وهي حروف المد - على بعض المخرج، فجعلوا الألف مع الهمزة من أقصى الحلق، والياء المدية مع الياء المحركة من وسط اللسان، والواو المدية مع الواو المحركة من الشفتين^(٤).

ومن علماء التجويد الذين جاءت أقوالهم صريحة تؤيد مذهب سيبويه في عدد المخرج، نذكر مكي بن أبي طالب^(٥) في قوله: "فيجب أن تعلم أن للحروف التي يتألف منها الكلام ستة عشر مخرجا"^(٦)، والداني في قوله: "فأما حروف المعجم فهي تسعة وعشرون حرفا، ولها ستة عشر مخرجا"^(٧)، وعبد الوهاب القرطبي في قوله: "الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا... ولها ستة عشر مخرجا"^(٨)، وأحمد الأندرابي في قوله: "ومخارج حروف العربية ستة عشر، وهي على ستة

(١) الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٢) رضى الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (تح. محمد نور الحسن وآخرين)، ج ٣، ص ٢٥٤.

(٣) أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، الواضح، تح. عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، ط ٢، ٢٠١١م، ص ٢٩٣.

(٤) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٦٧.

(٥) أورد غانم قدوري استداراكا على ما ذكره ابن الجزري مفاده أن مكي بن أبي طالب هو ممن يقولون إن مخارج الحروف ستة عشر، وليس سبعة عشر لكنه مع ذلك يجعل لحروف المد مخرجا واحدا هو الجوف (ينظر: الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٥٦).

(٦) أبو محمد مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص ١٤٤.

(٧) أبو عمرو الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٢.

(٨) الموضح في التجويد، ص ٧٧-٧٨.

أقسام: حروف الحلق، وحروف أقصى اللسان، وحروف وسط اللسان، وحروف حافة اللسان، وحروف طرف اللسان، وحروف الشفتين^(١)، والعطار^(٢).

- المذهب الثالث:

أنها أربعة عشر مخرجا ، وهذا هو مذهب قطرب والفراء والجرمي . قال الدايني : " وزعم الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان أن مخارج الحروف أربعة عشر مخرجا، فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج"^(٣)، وهؤلاء أسقطوا مخرج الجوف الجوف أيضا، وجعلوا مخارج اللسان ثمانية يجعلهم مخرج اللام والراء والنون واحداً^(٤).

ويشكك غانم الحمد في صحة المصادر المعتمدة في نسبة هذا المذهب إلى الفراء وأصحابه حيث يقول: "لا توجد في أيدي الدارسين اليوم المصادر الأصلية التي ورد فيها رأي الفراء (يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ) وقطرب (محمد بن المستنير ت ٢٠٦هـ) والجرمي (صالح بن اسحاق ت ٢٢٥هـ) وابن كيسان (محمد بن أحمد ت ٢٩٩هـ)..."^(٥).

ولا يوجد هناك فرق كبير بين هذه المذاهب الثلاثة، فهي متفقة في أكثر المخارج، أما ما اختلف فيه فمرده إلى بعض الاعتبارات والتقديرية الذاتية؛ لأن هناك تقاربا وتداخلا بين المخارج، فلا توجد حدود فاصلة تتميز بها المخارج بعضها عن بعض، فالخليل أفرد لحروف المد مخرجا مستقلا هو الجوف، بينما جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة، والياء والواو المديين من مخرجهما غير المديين، ومن جعل المخارج أربعة عشر، جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد^(٦).

٢-٤- عدد المخارج عند المحدثين:

وعدد المخارج عند المحدثين مختلف فيه كذلك، كما هو الحال لدى القدماء، فعلى الرغم من التقدم التكنولوجي في الوسائل وآلات البحث الجديدة التي دفعت الدرس الصوتي الحديث

(١) الإيضاح في القراءات، (تح. منى عدنان غني)، رسالة دكتوراة، كلية التربية للبنات في جامعة تكريت، ٢٠٠٢م، ص ٧٨.

(٢) ينظر: التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٧.

(٣) التحديد، ص ١٠٤.

(٤) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١، ص ٢٦٧.

(٥) غانم الحمد، الدراسات لصوتية عند علماء التجويد، ص ١٥٤.

(٦) غانم قدوري، أهمية علم الأصوات في دراسة علم التجويد، ص ٦٣.

خطوات كبيرة للوصول إلى كثير من الحقائق العلمية التي أثبتتها التجربة، على الرغم من ذلك لم يحدث أن اتفق المحدثون في عدد المخارج؛ وذلك لأنّ كثيرا من الملاحظات المسجلة على الأجهزة المخبرية من خلال التجارب المنجزة تخضع بدرجة كبيرة في تفسيرها لوجهة النظر الذاتية. فمن المحدثين من جعل عدد مخارج الحروف تسعة، ومنهم من عدّها عشرة، ومنهم من ذكر أنّها أحد عشر، ومنهم من عدّها اثني عشر مخرجا.

فالمستشرق جان كانيتنو جعل مخارج الأصوات تسعة مخارج هي^(١):

- مخرج الحروف الشفوية.

- الحروف الشفوية الأسنانية.

- الحروف التي بين الأسنان.

- الحروف الأسنانية.

- الحروف الأذني حنكية.

- الحروف الأقصى حنكية.

- الحروف اللهوية.

- الحروف الأذني حلقيه.

- الحروف الأقصى حلقيه.

وكذلك فعل سعد مصلوح، مع اختلاف يسير في وصف المخارج وفي المصطلحات التي يستعملها، حيث إنه جعل مخرج (ل ن ر) من مخرج (ت د ط ض س ص ز)، فنقصت المخارج عنده واحداً^(٢).

أما أحمد مختار عمر فقد جعل المخارج الرئيسة أحد عشر، وهي^(٣):

- الشفتان ويخرج منهما الباء والميم.

(١) جان كانيتنو، دروس في علم أصوات العربية، ص ٢٢، ٢٣.

(٢) سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣١٨-٣١٩.

- الشفة السفلى مع الأسنان العليا ويخرج منها صوت واحد وهو الفاء.
- الأسنان مع حدّ اللسان ويخرج منها الذال، والثاء والطاء.
- الأسنان والثثة مع حدّ اللسان وطرفه ويخرج منها الدال والثاء والضاد والطاء، والسين والزاي والصاد.
- الثثة مع طرف اللسان، ويخرج منها النون الأنفية واللام والراء.
- الغار مع مقدم اللسان، ويخرج منه: صوتا العلة (الكسرة وياء المد)، ونصف العلة (الياء)، والشين والجيم.
- الغار والطبق اللين مع وسط اللسان، ويخرج منها صوتا العلة الفتحة والألف.
- الطبقة اللين مع مؤخر اللسان، ويخرج منه صوتا العلة (الضمة وواو المد)، ونصف العلة (الواو) والكاف، والخاء والغين.
- اللهاة مع مؤخر اللسان، ويخرج منه صوت واحد وهو القاف.
- الحلق مع جذر اللسان ويخرج منه الحاء والعين.
- تجويف الحنجرة (فتحة المزمار) ويخرج منه الهمزة والهاء.

أما محمود السعران فعده المخارج أحد عشر مخرجا مرتبة من الخارج إلى الداخل كالآتي⁽¹⁾:

- الشفتان.
- الشفة السفلى.
- الأسنان العليا.
- الأسنان.
- ما بين الأسنان.
- الثثة ومقدم الحنك الأعلى.
- مقدم الحنك الأعلى ووسطه.
- أقصى الحنك الأعلى.

(1) ينظر: محمود السعران، علم اللغة، ص ١٨٢-١٨٣.

- اللهاة.

- الحلق.

- الحنجرة.

ولغانم قدوري الحمد وجهة نظر جديدة في ترتيب مخارج الأصوات العربية، وذلك بعد اطلاعه على آراء القدامى من علماء العربية وعلماء التجويد وآراء المحدثين في علم الأصوات وهي⁽¹⁾:

- المخرج الأول: أقصى الحلق (الحنجرة)، تخرج منه الهمزة والهاء.
- المخرج الثاني: وسط الحلق، تخرج منه العين والحاء.
- المخرج الثالث: أدنى الحلق إلى الفم، تخرج منه الغين والحاء.
- المخرج الرابع: أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، تخرج منه القاف.
- المخرج الخامس: أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى لكنه أدنى إلى مقدم الفم، تخرج منه الكاف.
- المخرج السادس: وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى تخرج منه الجيم والشين والياء.
- المخرج السابع: طرف اللسان بينه وبين أصول الثنايا (الِلثة)، تخرج منه اللام والراء والنون.
- المخرج الثامن: بين طرف اللسان وأصول الثنايا أيضا، تخرج منه التاء والذال والطاء والضاد.
- المخرج التاسع: بين طرف اللسان وصفحة الثنيتين العُلين الداخلية، تخرج منه السين والزاي والصاد.
- المخرج العاشر: بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، تخرج منه الثاء والذال والطاء.
- المخرج الحادي عشر: من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا، تخرج منه الفاء.
- المخرج الثاني عشر: من بين الشفتين تخرج منه الباء والميم والواو.

(1) غانم قدوري الحمد، علم التجويد دراسة صوتية ميسرة، دار عمار الأردن، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٥٢-٥٣.

ولعلنا في الأخير نقول إنّ هذا الاختلاف الحاصل في عدد المخارج لا يعدو أن يكون اختلافًا في الاصطلاح، واختلافًا في تعدد الزوايا التي يُنظر منها في معالجة الظاهرة الصوتية، واختلافًا كذلك في أساليب الوصف وطرق التعبير، أكثر من كونه اختلافًا في الحقيقة والجوهر.

ولأن تحديد المخرج في الأخير مرتبط بوجهة النظر الذاتية في تحليل معطيات نتائج التجارب المخبرية، لذلك نجد منهم من يجعل المخرج الواحد لعدد من الأصوات، ومنهم من يفصلها لعدة مخارج، تمامًا كما فعل العلماء العرب القدماء^(١)، فإذا وصف المحدثون همزة بأنها صوت حنجري فإن ذلك لا يناقض قول علماء التجويد أن همزة من أقصى الحلق^(٢)، وذلك لأنهم يعبرون عن الحنجرة بأقصى الحلق^(٣) وعلى هذا فلا خلاف في وصف مخرج همزة^(٤).

وفي الأخير، يمكنني أن أنقل وجهة نظر غانم قدوري الأولى، في عدد المخارج وترتيبها، لأعبر بها عن رأيي في هذا الموضوع، يقول غانم: "ولا يزال هذا التوزيع لمخارج الحروف العربية هو الطريق الأمثل، فيما نرى، الذي يناسب الدرس الصوت العربي، ولا نجد ضرورة علمية تقتضي إعادة توزيع الحروف العربية بحيث ينخفض عدد المخارج إلى تسعة أو عشرة أو أحد عشر مخرجًا، كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين مقلدين فيما يبدو وجهات نظر الدرس الصوتي الأوربي"^(٥).

(١) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٩١.

(٢) من المحدثين من جعل مخرج همزة من أقصى الحلق موافقًا لما عليه علماء العرب، وعبر عنه بعضهم بأنه من المزمارة نفسه. (ينظر: حسام النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م، ص ٣٠٤).

(٣) ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٩٢.

(٤) حسام النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ٣٠٤.

(٥) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٩٢.

الباب الأول

أوصاف الحروف العربية عند علماء التجويد

الفصل الثالث

صفات الحروف العربية

وصفها وتصنيفها وتحديد حروفها

١ - الصوت اللغوي وكيفية إنتاجه:

يعرّف المحدثون الصوت اللغوي بأنه الصوت الصادر عن مجموع أعضاء آلة النطق للإنسان، وله دلالة ومعنى، ومادته التي يتشكل منها هي هواء زفير التنفس، ويحدث هذا تحت أوامر المركز العصبي للكلام على مستوى المخ^(١). ومن تعريفاتهم للصوت اللغوي الدالة على منظورهم المتميز الجديد الذي يفرّق بين قضايا الصوتيات وقضايا الفونولوجيا ما أورده قاموس اللسانيات الكبير في قوله عن أصوات اللغة بأنها "التحقيقات الملموسة للفونيم والمتغيرة حسب السياق الصوتي، وحسب المتكلم، والشروط العامة للإرسال"^(٢). وقد سبق أن أشرنا إلى الفرق بين الصوت والفونيم عند المحدثين، وإلى مقارنته ببعض الإشارات لدى علماء التجويد^(٣).

وقد ورد في بعض أوصاف المحدثين لكيفية إنتاج الصوت أنها تبتدئ بدفع الهواء عن طريق الحجاب الحاجز، وهو مادة الصوت الإنساني الذي يشكل هواء الزفير، ففي حالة صمت الإنسان فإن مجرى النفس يكون مفتوحا على مستوى التجويف الحلقوي، والتجويف الفموي، فيمرّ النفس دون أن يُحدث صوتا مسموعا، وأما في حالة الكلام فيحدث للنفس المار عبر تجاويف آلة النطق اعتراض تام أو تضيق في نقطة من نقاط مخارج الأصوات، مما يؤدي إلى حدوث الصوت، فعملية إنتاج الأصوات اللغوية تتم إن توفر النفس الحاصل في هواء الزفير، وإن وجد العارض الحاصل من تحريك أعضاء آلة النطق، وقد يكون العارض بغلق مجرى النفس ثم فتحه، وقد يكون بتضييقه فيمرّ الهواء من خلال منفذ ضيق ينتج عنه صوت مسموع^(٤).

وتبدو آلية إنتاج الأصوات اللغوية آلية جدّ معقدة، حيث تشارك فيها عدة عوامل نذكر من أهمها^(٥):

١ - حالة الوترين الصوتيين: إما أن يكونا في حالة انفراج حيث يمرّ هواء النفس من غير تذبذبهما، وينتج عن ذلك صفة الهمس، وإما أن يكونا في حالة تضيق، مما يؤدي إلى تذبذبهما أثناء مرور هواء النفس، وينتج عن ذلك صفة الجهر.

(١) ينظر: الغامدي، الصوتيات العربية، ص ١٢.

(٢) Dubois et autres , Grand dictionnaire, p359.

(٣) ينظر: المبحث رقم ٣-٢ في الفصل الأول من الباب الأول.

(٤) ينظر: غانم قدوري، أهمية علم الأصوات في دراسة علم التجويد، ص ٥٩.

(٥) ينظر: نفسه، ص ٦٠.

٢- نقطة اعتراض النَّفس على مستوى تجويف آلة النطق، التي بموجبها تتحدد مخارج الحروف.

٣- الكيفية التي يتم بها اعتراض النَّفس، وهذه الكيفية تتم على درجات، وعلى أساسها تتحدّد صفات الحروف من شدة ورخاوة، وإطباق وانفتاح، وغيرها من الصفات.

وقد نظر علماء التجويد في طبيعة الصوت اللغوي وفي مصدره وكيفية إنتاجه، وعرفوا أن الصوت المسموع الذي سيصير حرفاً إنما يتشكل من النَّفس المنطلق من الرئتين، ومن انقطاع هذا النفس في مقاطع محدّدة في آلة النطق؛ قال العماني: "اعلم أن الصوت منشؤه من الصدر، وهو نَفَس يرتفع إلى الحلق، فيستطيل ويمتدّ حتى يحصره بعض المقاطع، فينحصر هناك، فإذا حصره مقطّع تولّد منه حرف، فأنت إذا أطلعت النَّفس من صدرك، ثم ثناه حيّز سمعت له جرساً، فإن انتقلت منه إلى حيّز آخر سمعت جرساً آخر، فالصوت هو الذي يستطيل، والمقطع الذي يثنيه عن الامتداد هو الحرف"^(١).

وجاء في بعض نصوصهم إشارات إلى أثر الوترين الصوتيين في كيفية إنتاج الصوت اللغوي، فقد سماه بعضهم بصوت الصدر اقتداءً بسببويه، وسماه ابن البناء بترديد الحنجرة، وسماها طاش كبري زاده ومحمد المرعشي باسم (الصوت القوي) و(الصوت الجهري). وعلى هذا الأساس قسّموا الحروف إلى مجهورة ومهموسة. كما أنهم عرّفوا أن تمايز أجراس الأصوات في الأسماع يعود إلى الاختلاف في المخارج، وإلى الاختلاف في الصفات أي في الكيفيات المصاحبة لحدوث الصوت في مخرجه^(٢). وأما المخارج فقد تمّ التعرّض لها في الفصل السابق، وأما الصفات التي هي ثمرات التوصيف لكيفيات حدوث الحروف فهو ما سنطّلع عليه، بشيءٍ من التفصيل، في المباحث الموالية.

٢- تحديد صفات الحروف لدى علماء التجويد:

بقليل من النظر والتأمل في كتب علماء العربية وعلماء التجويد لا سيما في مطالعها سنجد أنهم ينطلقون - في دراساتهم الصوتية، وفيما يقدمونه من أوصاف للحروف - من النظر إلى

(١) أبو محمد المقرئ العماني، الكتاب الأوسط في علم القراءات، (تح. عزة حسن)، دار الفكر دمشق، ط١، ٢٠٠٦م، ص٧٧.

(٢) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص١٣٣.

معطين اثنين: الأول يتعلق بالموضع الذي يخرج منه الحرف، وسمّوه "المخرج"، والثاني: الكيفية التي يتولّد بها ذلك الصوت من مخرجه، وسمّوها "الصفة". يقول الداني: "اعلموا أن قطب التجويد وملاك التحقيق معرفة مخارج الحروف وصفاتها"^(١).

٢-١- مفهوم صفة الحرف:

الصفة لغةً اسم من وصف الشيء يصفه، إذا ذكره بجليته ونعته، والمصدر وصف وصفة، وقيل الوصف المصدر، والصفة الحلية؛ أي الاسم^(٢). وفي الاصطلاح الحديث يعرف قاموس اللسانيات الكبير الصفات Traits بأنها "ما يصلح لوصف الوحدات الصوتية لأية لغة من اللغات، ذلك أن جرد هذه الصفات يحدّد مجموعة الإمكانيات النطقية والفيزيائية والعصبية والسمعية التي يمكن للإنسان أن يستعملها لغايات لسانية"^(٣).

وعرّف عدد من شُرّح المقدمة الجزرية الصفة اصطلاحاً بالكيفية إذ صفة الشيء كلفيته المميزة له عن غيره^(٤)، قال طاش كبري زاده في تحديد مفهوم الصفة: "وصفة الحروف كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج، وتتميز بذلك الحروف المتحددة بعضها عن بعض"^(٥)، لأن كل صوت له خصائص صوتية تجعل له جرساً متميزاً تستطيع أذن السامع أن تميزه عن غيره من الأصوات، هذه الخصائص هي كيفيات تصاحب حدوث الحرف في مخرجه، وهي التي سماها علماء العربية وعلماء التجويد بصفات الحروف^(٦)، فقالوا: "وصفة الحروف كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج"^(٧).

٢-٢- اختلاف علماء التجويد في عدد الصفات وفي اعتبارات تصنيفها:

واختلف علماء التجويد في إحصاء صفات الحروف على أقوال؛ فمنهم من بالغ في إحصائها فجعلها أربعاً وأربعين كمكي في "الرعاية"^(٨)، ومنهم من أنقص عن ذلك فجعلها أربع

(١) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٢٧٢، (مادة: وصف)

(٣) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p489.

(٤) غانم قدوري الحمد، الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية، معهد الدراسات والمعلومات القرآنية، معهد الإمام الشاطبي، جدة- السعودية، ط ١: ٢٠٠٩، ص ٤٣.

(٥) طاش كبري زاده، شرح المقدمة الجزرية، ص ٨٧.

(٦) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ١٩٥.

(٧) طاش كبري زاده، شرح المقدمة الجزرية، ص ٨٧.

(٨) ينظر: ص ١١٥.

عشرة كالبركوي في "الدر اليتيم"^(١)، أو ست عشرة كالداني في "التحديد"^(٢)، أو سبع عشرة كابن الجزري في "النشر في القراءات العشر"^(٣)، وكالطحان في "مخارج الحروف وصفاتها"^(٤).

والواقع أن أكثر هذه الإحصاءات قبولا واعتمادا لدى علماء التجويد هو القول إنها سبع عشرة، وهو قول ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر^(٥)، أو ست عشرة، وهو قول الداني الداني في التحديد. وإذا ما علمنا أن ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) متأخر عن الداني (ت ٤٤٤هـ) بأربعة قرون خلصنا إلى أنه متأثر به في عدد الصفات ومتبع له.

ويقول غانم قدوري: "والتزم معظم علماء التجويد في بحث صفات الحروف بما قرره الداني، ولم يخرجوا على ما ذكره إلا في قضايا جزئية"^(٦)، وهذه الصفات التي قررها الداني هي التي يعرضها في قوله: "اعلموا أن أصناف هذه الحروف التي تتميز بها بعد خروجها من مواضعها التي بيّناها ستة عشر صنفا: المهموسة، والمجهورة، والشديدة، والرخوة، والمطبقة، والمنفتحة، والمستعلية، والمستفلة، وحروف المد واللين، وحروف الصفير، والمتفشي، والمستطيل، والمتكرر، والمنحرف، والهاوي، وحرفا الغنة"^(٧).

أما القول بعد صفات الحروف أربع عشرة فيبدو فيه واضحا الإخلال بوصفها لأن فيه إسقاطا لبعض الصفات المهمة كاللين والانحراف. أما القول بعدّها أربعاً وأربعين لدى مكي في الرعاية، فمن علامات ردّه عند أكثر علماء التجويد أنه لم يتبعه إلا عدد قليل منهم^(٨)، بل منهم من عاب عليه الإكثار من الصفات بما لا جدوى منه^(٩). ويذكر غانم قدوري، من جانب آخر، أن هذه الصفات والألقاب التي ذكرها مكي ليست تمثل كلّها كصفاتٍ نطقية تصاحب تكوّن

(١) ينظر: طبعة الآستانة، سنة ١٢٥٣هـ. [نقلا عن شرح الهداية، (تح. حازم حيدر)، والكلام للمحقق، ص ٧٦].

(٢) ينظر: ص ١٠٥.

(٣) ينظر: (تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ب.ت)، ص ١٩٨-٢٠٢.

(٤) ينظر: (تح. محمود يعقوب التركستاني)، نشر رسائل التراث، ط ١، ١٩٨٤، ص ٨٥-٨٦.

(٥) أورد محقق "شرح الهداية" للمهدي أن المذهب المشهور سبع عشرة، وأنه الذي جرى عليه كثير من القراء (ينظر: (تح. حازم حيدر)، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ص ٧٧، الهاش: رقم: ٠٥).

(٦) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٩٦.

(٧) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٥.

(٨) نذكر منهم ابن الجزري الذي جعل الصفات ثلاثا وثلاثين في كتابه التمهيد متبعا، في كتابه التمهيد، مذهب مكي، لكنه عدل عنه في كتابه النشر (ص ٩٧-١٠٩).

(٩) ينظر: المرعشي، جهل المقلّ، ص ١٤١. وفخر الدين الموصلي، الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، (تح. غانم قدوري الحمد)، في مجلة الحكمة، العدد ٢٥، جمادى الثانية، ١٤٢٣، ٢٤٢.

الأصوات في مخارجها، بل منها ما هي ألقاب لمخارج الحروف^(١)، مثل الحلقية واللهاوية والشجرية والأسلية والنطعية والثوية والذلقية والشفوية، ومن تلك الألقاب ما يعبر عن معنى صرفي يتعلق بالحرف، مثل الزوائد، والحروف الأصلية، وحروف الإبدال، وحروف العلة^(٢).

ويمكننا القول إن صفات الحروف لم تكن في نظر علماء التجويد على درجة واحدة في قيمتها الصوتية، وذلك من حيث الخصائص الفيزيائية والفيزيولوجية، بل كانوا يدركون مدى الاختلاف الكائن بين طبائع هذه الحروف، لذا تحدّث علماء التجويد عن فكرة تقسيم صفات الحروف، وسلخوا في تصنيفها عدة طرق، فمنهم من صنفها إلى "قسمين ذاتي وعارضين، فالصفات الذاتية مثل الجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة، والانحراف، والتكرير، والصغير، والتنفسي، والغنة، والعارضة هي الأحكام التي تلحق الأصوات من جراء التركيب، مثل الترقيق، والتفخيم، والإدغام، والإظهار، والمدّ، والقصر، ونحو ذلك"^(٣)، ومنهم من يصنفها إلى صفات قوة وصفات ضعف، مثل الذي ذكره المرادي في قوله: "ثم اعلم أن هذه الصفات المذكورة تنقسم أيضا إلى صفات قوة وإلى صفات ضعف، فصفات القوة الجهر والشدة والاستعلاء... وصفات الضعف الهمس والرخاوة.." ^(٤)، ومنهم قسمها إلى ما له ضد وما ليس له ضد، قال التوني: "اعلم أرشدك الله تعالى أن الحروف بحسب الصفات وأضدادها تنقسم أقساما: مجهزة، ورخوة....، وأضدادها وشديدة.." ^(٥).

وفيما يلي نستعرض تحديد علماء التجويد للصفات الصوتية للحروف في ضوء الاعتبار الذي يقسمها إلى: صفات لها ضد وصفات ليس لها ضد:

٢-٣- صفات الأصوات التي لها ضد:

من وظائف هذه الصفات أنها تقوم على المقابلة والتمييز بين الأصوات المشتركة في مخرج واحد، ولا يمكن أن تتم عملية توصيف الحروف من دونها؛ ولذا فقد حظيت باهتمام علماء العربية وعلماء التجويد في القديم، كما حظيت باهتمام علماء الأصوات المحدثين.

(١) غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٩٦

(٢) نفسه، ص ١٩٦.

(٣) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٤) المفيد في شرح عمدة المجيد، ص ٦٦.

(٥) الحسن بن شجاع، بن محمد الحسن التوني، المفيد في علم التجويد، (تح: محمد صفاء طه حمودي)، دار عمار للنشر، عمان، ط ١: ٢٠٠٩ م، ص ٥٩-٦٠.

٢-٣-١ - صفة الجهر وضدها صفة الهمس:

اعتمد القدامى، في تصنيف الحروف المجهورة وتحديدتها، على قوة الاعتماد في المخرج، وامتناع النفس أن يجري معه، وهو المفهوم الذي استند إليه التعريف الذي وضعه سيويوه^(١)، وفي شأنه يقول: "فالمجهورة حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت"^(٢)، وقد تبع سيويوه في هذا التعريف للمجهور سائر علماء العربية وعلماء التجويد؛ وعلى هذا الأساس كان عددها، عندهم، تسعة عشر حرفاً، وهي: ظ، ل، ق، ي، د، ب، ض، غ، م، ز، ر، ط، و، ذ، ن، ع، ج، ا، ء، جمعها بعضهم في قوله: "ظل قيد بضغم زر بطا واذ نعج"^(٣).

أما في الدراسات الصوتية الحديثة فالصوت المجهور هو الصوت الذي يهتزّ (أو يتذبذب) الوتران الصوتيان حال النطق به، والأصوات المجهورة عند المحدثين هي جميع الأصوات التي ذكرها القدامى فيما عدا القاف والطاء، والهمزة، مع اختلافهم في صوت الهمزة على ثلاثة آراء؛ إذ منهم من يعده مجهوراً كما يفعل الدارسون السائرون في ركب القدامى^(٤)، ومنهم من يعدّه مهموساً^(٥)، و"تأتي جهة الهمس فيه من أن إقفال الوترين الصوتيين لا يكون معه مغلقاً إغلاقاً تاماً، فلا يحدث فيها ذلك الاهتزاز اللازم لصفة الجهر. وقال آخرون الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس^(٦)؛ لأن وضع الأوتار الصوتية حال النطق به لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى بالجهر أو ما يسمى بالهمس"^(٧).

أما المهموسة فهي الحروف التي تشترك في صفة الهمس، وصفة الهمس عندهم ناشئة من ضعف الاعتماد في المخرج، فجرى معه النفس^(٨)، فكان عددها عشرة، عند علماء التجويد وعلماء العربية، وهي: (هـ/ح/خ/ك/س/ص/ش/ت/ث/ف)، قال مكّي عن هذا التقسيم:

(١) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد ص ١٠٥.

(٢) الكتاب، ج، ص ٤٣٤.

(٣) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد ص ١٠٥.

(٤) ينظر: روضة جمال الحصري، المنهل المفيد في أصول القراءات والتجويد، دار الكلم الطيب، دمشق- بيروت، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٠٠-١٠١.

(٥) ينظر: تمام حسان مناهج البحث في اللغة، ص ١١٧، وعبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٧٣.

(٦) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٧٧، وكمال بشر، علم الأصوات، ص ١٧٥.

(٧) ينظر: حمدي بخيت عمران، علم اللغة: دراسة نظرية وتطبيقية، ص ١٠٤.

(٨) ينظر: الداني، التحديد في الاتقان والتجويد ص ١٠٥.

"الحروف المهموسة، وهي عشرة أحرف يجمعها هجاء قولك: ستشحتك خصفه، أو هجاء قولك: سكت فحته شخص، أو هجاء قولك: سكت شخصه فحث"^(١)، واللافت للنظر هنا محاولة جمع الحروف المشتركة في صفة واحدة في كلمة واحدة أو مجموعة من الكلمات سواء كان معناها واضحا أم لا. وهي ظاهرة موجودة عند جميع علمائنا القدامى، وهذا رغبة منهم، في تبسيط تحصيل العلوم، وتسهيل حفظها على المتعلم.

أما المحدثون فجاء تصنيفهم للأصوات المهموسة على أساس أن الصوت المهموس هو الصوت الذي لا يهتز (أو لا يتذبذب) الوتران الصوتيان حال النطق به. وهي عندهم جميع الأصوات التي اعتمدها علماء التجويد - ومعهم في ذلك علماء العربية - مضافا إليها: الطاء، والقاف، والهمزة على ما بيّناه في الصفحة السابقة.

تعدّ صفتا الجهر والهمس من أهمّ القضايا التي هي محلّ خلاف بين القدماء والمحدثين، وهو خلاف قائم على أساس مفهوم المصطلح عند الفريقين، لذا وجب علينا أن نتعرف على مفهوم كلٍّ من هذين المصطلحين عند علماء العربية وعلماء التجويد من جهة، ثم على مفهومهما عند علماء الأصوات المحدثين من جهة أخرى، وذلك مع شيء من المناقشة للنصوص فيما قد يبدي بعض المقاربة بينهما:

قال إمام النحو سيبويه في تحديد ظاهرة الجهر: "فالمجهورة حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومُنِعَ النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ حَتَّى يَنْقُضِيَ الْعِمْدَةَ عَلَيْهِ وَيَجْرِيَ الصَّوْتُ. فَهَذِهِ حَالُ الْمَجْهُورَةِ فِي الْحَلْقِ وَالْفَمِ"^(٢). وأما المهموس عنده: "فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النفس. ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه"^(٣). ويذكر ابن جني نفس تعريف سيبويه^(٤)، وظل تحديد سيبويه لهاتين الصفتين السلطان القاهر على أجيال العلماء^(٥) من بعده، و"لم يتمكنوا من الخروج عليه، أو الزيادة فيه إلا في جوانب ضيقة لم تصل إلى حد تقديم تعريف آخر لهما، يحل محل تعريف سيبويه"^(٦). قال

(١) الرعاية، ص ١١٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٣) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، (تح. أحمد فريد أحمد)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ص ٦٧.

(٥) غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١١٠.

(٦) المرجع السابق، ص ١١٢.

السكاكي في مفتاح العلوم في وصفه لصفتي الهمس والجهر: "اعلم أنها عند المتقدمين تتنوع على مجهورة ومهموسة، وهي عندي كذلك، لكن على ما أذكره وهو أن الجهر انحصار النفس في مخرج الحرف، والهمس جري ذلك فيه"^(١).

وجاء تعريف الجهور والمهموس في الكثير من مؤلفات كتب علماء التجويد مماثلاً لما ذكره سيويوه في الكتاب؛ قال مكي في تعريفه للمهموس: "ومعنى المهموس: أنه حرف جرى مع النفس عند النطق به لضعفه، وضعف الاعتماد عليه عند خروجه"^(٢)، وقال الداني: "ومعنى المهموس أنه حرف أضعف الاعتماد في موضعه، فجرى معه النفس.... ومعنى الجهورة أنه حرف قوي الاعتماد في موضعه فمَنَع النفس أن يجري معه"^(٣)، وقال ابن الجزري في التمهيد: "ومعنى الحرف المهموس أنه حرف جرى مع النفس عند النطق به، لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من الجهور، وبعض الحروف المهموسة أضعف من بعض. ومعنى الحرف الجهور أنه حرف قويّ، مُنَع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه، في موضع خروجه"^(٤). فكل التعريفات التي ذكرها العلماء في مؤلفاتهم، مهما تنوعت في صياغتها، إلا أنها لا تخرج عن الإطار الذي رسمه سيويوه، باستثناء بعض الإضافات المتميزة، التي قدّمها بعض علماء التجويد، اتضح من خلالها مدى إدراكهم لجوهر هذه الظاهرة الصوتية^(٥).

وقد أجمع علماء العربية القدماء من نحاة ولغويين على حصر قضية الجهر والهمس في انحباس النفس وجريانه، وتبعهم في ذلك علماء التجويد، قال عبد الوهاب القرطبي في تعريفه لظاهرة الجهر: "ومعنى الجهور أنه حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت"^(٦)، وقال في تحديد المهموس من الحروف: "فحرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى النفس"^(٧).

(١) السكاكي، مفتاح العلوم، (تح. نعيم زرزور)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٣، ص ١١.

(٢) الرعاية، ص ١١٦.

(٣) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد، ص ١٠٥.

(٤) ابن الجزري، التمهيد، ص ٩٧-٩٨.

(٥) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١١٣.

(٦) الموضح في التجويد، ص ٨٨.

(٧) نفسه، ص ٨٨.

فالضابط عند علماء العربية، وعلماء التجويد في قضية الجهر والهمس، هو جريان النفس مع الحرف لضعف الاعتماد في المخرج، أو عدم جريان النفس لقوة الاعتماد في المخرج. فقد كانوا حريصين على الدقة في استخدام كلمة (النفس) مع الجهور، بينما استخدموا مصطلح (الصوت) مع الشديد^(١).

ولكن مع ذلك لم يكتف علماء العربية وعلماء التجويد بالوقوف على حدود التعريف النظري لظاهرتي الجهر والهمس، بل حاولوا بياهما من خلال ذكر بعض التفسيرات وصياغة بعض الاختبارات العملية التي تبين الاختلاف بين الظاهرتين، قال القرطبي بعدما عرّف الجهور والمهموس: "وأنت تعتبر ذلك بأن تردّد كل واحد من المهموس والجهور، ولا يتأتى ذلك مع سكونه فتأتي به متحركاً أو تتبعه أحد حروف المدّ واللين، كقولك: سَسَسَ كَكَ، سا سا سا، كا كا، قق قق، قا قا، فتجد الصوت في المهموس يضعف لأجل جريان النفس معه، وفي الجهور يقوى لامتناع جريان النفس معه، ولهذا قيل إن المهموس ما خفي، والجهور ما أعلنه"^(٢).

يبدو في النص السابق محاولة القرطبي لتفسير عبارة سيويه في بيان ظاهرة الهمس، وذلك حين يقول في الكتاب: "وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النفس. ولو أردت ذلك في الجهورية لم تقدر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها، وإن شئت أخفيت"^(٣).

إن ما نلمسه في نص القرطبي السابق هو حرصه على تقديم الشرح والبيان لعبارة سيويه، وعلى شرح الظاهرة بكل خصائصها الصوتية. وقد كان هذا هو دأب الكثير من علماء التجويد الذين يجتهدون في تقديم إضافات متميزة، وهم في ذلك يحاولون تقديم مزيدٍ من الشرح والبيان لهذين المصطلحين، لا سيما وأنه ورد تعريفهما في عبارة سيويه بكيفية يكتنفها الغموض.

ومن النصوص التي تبدو فيها الإضافة واضحة على ما ذكره سيويه تعريف طاش كبري زاده للمجهور والمهموس، وذلك في قوله: "إن النفس الخارج، الذي هو وظيفته حرف، إن تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهوراً، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع

(١) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٢٨.

(٢) الموضح في التجويد، ص ٨٨-٨٩.

(٣) الكتاب، (تح. عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط ٢، ١٩٨٢، ج ٤، ص ٤٣٢.

الحرف كان الحرف مهموساً^(١)؛ وتشمل الإضافة في اسمه للمجهور بأن له صوتاً يتكيف به النفس بكامله، بخلاف المهموس الذي يبقى فيه جزء من النفس يجري فيه بلا صوت.

يقول غانم قدوري في تعليقه على النص السابق لطاش كبري زادة: "هذا التعريف، وإن كانت بعض أجزائه تفتقر إلى الوضوح، يتقدم على تعريف سيبويه خطوةً نحو التعريف الكامل للمجهور والمهموس الذي نجده عند المحدثين. فهو يبين أن المجهور أقوى من المهموس، لا بسبب الاعتماد وحده، وإنما بسبب أن النفس في المجهور، تحول بكامله إلى صوت، عكس الصوت المهموس، الذي يبقى جزء من النفس يجري معه، مما يجعل الصوت المهموس صوتاً ضعيفاً"^(٢).

ويقدم محمد المرعشي المزيد من التوضيح للفرق بين المجهور والمهموس في تعريف كبري زادة فيقول: "هذا الفرق يتحقق في القراءة جهراً، فالمراد من الصوت القوي الجهر، وقوله: بلا صوت يعني بلا صوت جهري يجري مع مبدأ الحرف. فإذا قلت: إذ بالمعجمة، ومددتها تجد نفسها كلّه، متكيفاً بصوت جهري. وإذا قلت: اصن بالمهملة، ومددتها تجد مبدأ نفسها متكيفاً بصوت جهري وآخره خالياً عن ذلك الجهر بل متكيفاً بصوت خفي، وقس عليهما"^(٣)، ويبدو من كلام المرعشي أنه يفسر الجهر بالصوت القوي، بينما يفسر الهمس بالصوت الخفي مبيناً أن الوقوف على هذا الفرق، والاستدلال عليه يكون عند القراءة الجهرية.

وهذا التفسير الذي ذكره محمد المرعشي، يتفق تماماً مع ما ذهب إليه مكّي من قبل، في تعريفه للمجهور، وذلك في قوله: "ومعنى المجهور أنه حرف قوي، يمنع النفس أن يجري عند النطق به لقوته، وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه، وإنما لقب هذا المعنى بالجهر، لأن الجهر: الصوت الشديد القوي، فلما كانت في خروجها كذلك، لقت به، لأن الصوت يجهر بها لقوتها"^(٤)، وفي ضوء القراءة المستضيئة بمفاهيم الدرس الصوتي الحديث يمكننا القول إن قوة الجهر في قوة الصوت التي قصدها علماء التجويد لا تتأتى إلا بفضل النعمة المتولدة من ذبذبة الوترين الصوتيين، مما

(١) طاش كبري زاده، شرح المقدمة الجزرية ص ٩٠.

(٢) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١١٩.

(٣) محمد المرعشي، جهد المقل، ص ١٤٢-١٤٣.

(٤) الرعاية، ص ١١٧.

يجعل تعريف المجهور والمهموس، بهذا المفهوم الذي أراده علما التجويد، أقرب إلى الوضوح والدقة^(١)، وأقرب إلى تعريف اللسانيين المحدثين للمجهور والمهموس.

ولعلّ من جوانب التميّز والدقة في توصيفات علماء التجويد للجهر والهمس إشارة بعضهم إلى كمية النّفس (الهواء) في الصوت المجهور وفي الصوت المهموس؛ يقول محمد المرعشي: "أنّ نفس الحرف المجهور قليل، ونفس الحرف المهموس كثير"^(٢).

ومما يميّز علماء التجويد، كذلك، أنّهم ركّزوا، في وصفهم لظاهرتي الجهر والهمس، على الأثر السمعي لها، حيث يقررون أنّ المجهور أوضح في السمع من المهموس^(٣)، قال الداني: "الهمس الإخفاء، والجهر الإعلان"^(٤)، فالمعنى المقصود هنا ليس المعنى اللغوي وحده، إنّما القصد، هو بيان أثر الصوت في السمع، فالصوت المهموس له أثر خفي، والصوت المجهور له أثر عال، قال مكّي موضّحا ذلك: "وإنّما لُقّب هذا المعنى بالهمس، لأنّ الهمس: هو الحسّ الخفي الضعيف"^(٥)، وقوله الحس الخفي فيه إشارة واضحة إلى أثر الصوت في السمع، وقال القرطبي: "إنّ المهموس ما خفي، والمجهور ما أعلن"^(٦)، فهذه النصوص وغيرها تؤكد أنّ علماء التجويد، قد نظروا في دراستهم للأصوات اللغوية من ناحية أثرها في السمع، والسمع أداة طبيعية، تستغل لفهم الأصوات اللغوية وتحليلها، والسمع أقوى من الحواس الأخرى وأعمّ نفعاً للإنسان من النظر^(٧).

أما عند علماء الأصوات المحدثين فالصوت المجهور عندهم هو الذي يهتز أو يتذبذب الوتران الصوتيان حال النطق به، والمهموس هو الذي لا يتذبذب الوتران الصوتيان حال النطق به^(٨). ويذكر إبراهيم أنيس في سياق بيانه للمجهور، كيفيات عملية يتم بها اختبار الحرف المجهور، والمجهور، ومن بينها ما يرد في قوله: "حين نضع الأصبع فوق تفاحة آدم ثم نطق بصوت من

(١) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١١٩-١٢٠.

(٢) محمد المرعشي، جهد المقل، ص ١٤٦.

(٣) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١١٧.

(٤) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٥.

(٥) الرعاية، ص ١١٦.

(٦) الموضح في التجويد، ص ٨٩.

(٧) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٤.

(٨) ينظر كمال بشر، علم الأصوات، ١٧٥.

الأصوات وهو ساكن مثل إِبْ نشعر باهتزازات الوترين الصوتيين، شعورا لا يحتمل الشك^(١)، وهذا التوصيف للجهر والمهمس أصبح اليوم حقيقة علمية أثبتته التجارب المخبرية، وأثبت علم التشريح بعدما كشف عن دور الحنجرة في عملية التصويت.

وحاول بعض المحدثين من المهتمين بدراسة الأصوات العربية تفسير تعريف سيبويه لظاهرة الجهر والمهمس في ظل هذا الاكتشاف الحديث لظاهرة الوترين الصوتيين، ومن تفسيراتهم اللافتة قولهم إن "سيبويه حين قسّم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة كان يريد بالمجهورة الصوت الذي يهتز معه الوتران الصوتيان، ويريد بالصوت المهموس الصوت الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان"^(٢)؛ ومفاد ذلك أن سيبويه على الرغم من أنه لم يكن على علم بالوترين الصوتيين، إلا أنه أحس بوجودهما، وأثرهما في ظاهرتي الجهر والمهمس، واستطاع بحسه العلمي، ودقة ملاحظته، أن يفرق بين المجهور والمهموس، حيث أن المجهور عنده ما كان له صوت من الصدر والفم، بينما المهموس ما كان صوته من الفم وحده؛ ويظهر ذلك جليا في قول السيرافي يروي عن سيبويه: "وإنما فرق بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور، إلا أن يدخله الصوت الذي يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق [...] وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها"^(٣). ويبدو أن في هذا التصور انتباها واضحا لدور الوترين الصوتيين في إنتاج الأصوات المجهورة، وإن لم يسمّهما سيبويه ويدرك حقيقتهما الفيزيولوجية.

ومما يؤكد صحة هذه الرواية ورود مصطلح صوت الصدر في الكتاب، وذلك في قول سيبويه: "واعلم أن من الحروف حروفا مُشْرِبَةً ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صَوَيْتٌ ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة... ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة، ولم تضغط ضغط الأولى، وهي الزاي والطاء والذال والضاد، لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخره، وقد فتر من بين الثنايا، لأنه يجد منفذا،

(١) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢١.

(٢) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١١٣.

(٣) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (تح. أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ ج ٥، ص ٣٩٦.

فتسمع نحو النفخة... أما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخ، لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر، وإنما تنسل معه^(١).

ومعنى ذلك أن الأصوات المجهورة لها صدى في الصدر، سماه سيوييه بصوت الصدر، وليس هذا الصوت إلا تذبذب الوترين الصوتيين في الحنجرة، وهو ما أضحي حقيقة عند المحدثين من دارسي الأصوات اللغوية، بفضل التقدم العلمي في المجال التكنولوجي، وفي مجال الطب.

وعلى هذا يمكننا القول إن تقسيم سيوييه للحروف حسب ظاهرتي الجهر والهمس، هو مثل تقسيم المحدثين، فيما عدا الطاء والقاف والهمزة، التي عدّها مجهورة، وهي ليست كذلك عند المحدثين الذين خلصوا - بعد النظر في معطيات التوصيف الحديثة- إلى أنها مهموسة في نطقنا المعاصر^(٢)، ولو أردنا أن نحسب نسبة خطأ سيوييه في هذه المسألة لوجدناها ذات قيمة ضئيلة جداً، وقد لا نعتدّ بهذه القيمة في قراءة بحث علمي كبحث سيوييه يقوم على الملاحظة الذاتية المجردة من كل الوسائل التي يعرفها الدارسون في عصرنا الحاضر.

وقد بلغ من أهمية تعريف سيوييه للجهر والهمس أن نجد بعض المعاجم تدرجه في شرح مداخلها؛ نجد ذلك في معجم الأزهرى في تعريفه للهمس والجهر حيث يقول: "الهمس: حس الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر ولا جهازة في النطق، ولكنه كلام مهموس في الفم... والهمس من الصوت والكلام: مما لا غُور له في الصدر، وهو ما همس في الفم"^(٣).

وقد أعطى إبراهيم أنيس لتعريف الجهر والهمس لدى سيوييه تفسيراً آخر يختلف تماماً عما ورد في الشروحات السابقة لعبارة سيوييه؛ مبيّناً أن سبب التباس الأمر على بعض الدارسين هو عدم فهمهم المقصود من التعريف، وذلك في قوله: "فحسبوا أن منع النفس مع الجهور هو ذلك الانحباس المؤقت الذي يحدث مع الأصوات الشديدة، ذلك أن منع النفس مع الجهور عملية تتم في الحنجرة، أما ذلك الانحباس المؤقت فيتم في مخرج الصوت"^(٤)؛ ومعنى ذلك أن النفس (الهواء) ينحبس على مستوى الوترين الصوتيين بتضامتهما، ثم مرور النفس بينهما بصعوبة مما يؤدي إلى

(١) سيوييه، الكتاب، ص ١٧٤-١٧٥.

(٢) ينظر: محمود السمران، علم اللغة. مقدمة القارئ العربي، ص ١٥٥، وحمدي بخيت عمران، علم اللغة. دراسة نظرية وتطبيقية، أصوات للدراسات النشر، ط ١، ٢٠١٩، ص ٧١.

(٣) الأزهرى، تهذيب اللغة، (تح. رياض زكى قاسم)، ص ٣٧٩٣.

(٤) الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ١٩٧٥م، ص ١٢٥.

تأثر الوترين الصوتيين بتذبذبهما، وهذا في حالة الجهر، أما في حالة الهمس فالوتران الصوتيان ينفرجان: "بعضهما عن بعض في أثناء مرور الهواء من الرئتين بحيث يسمحان له بالخروج دون أن يقابله أي اعتراض في طريقه، ومن ثم لا يتذبذب الوتران الصوتيان"^(١).

ومما يلفت النظر أنه إذا كانت الدراسات الصوتية الحديثة التي اعتمدت على أحدث الأجهزة في دراسة ظاهرة الجهر والهمس قد اكتفت في التفريق بينهما على أثر الوترين الصوتيين دون النظر إلى عناصر أخرى في تحديد هاتين الصفتين، مثل شدة الصوت، والمجال الذي يكون فيها الصوت مجهوراً، وكمية الهواء المندفَع من الرئتين، وقوته وسرعته، وأثره في إحداث الجهر والهمس، فإن سيبويه - ومعه، في ذلك، من جاء بعده من علماء العربية وعلماء التجويد - تعرّض لبعض الأمثلة العملية في صفتي الجهر والهمس، وهو يريد بذلك مزيداً من البيان للفرق بينهما؛ ومن هذه الأمثلة العملية ما ورد في قوله الذي رواه السيرافي في شرحه للكتاب: "المهموس إذا أخفيته ثم كرّره أمكنك ذلك، وأما المجهور فلا يمكنك ذلك فيه، ثم كرّر سيبويه "التاء" بلسانه وأخفى فقال: ألا ترى كيف يمكن، وكرر "طاء"، والبدال، وهما من مخرج "التاء" فلم يمكن، وأحسبه ذكر ذلك عن الخليل"^(٢). وتعبير إبراهيم أنيس إن سيبويه "يرشدنا هنا إلى وسيلة أخرى لتمييز المجهور من المهموس، وذلك عن طريق إخفاء هذا الصوت، وإنه يمكن هذا الإخفاء مع المهموسات دون أن تفقد معالمها، أما الإخفاء مع المجهورات فيترتب عليه أن الحرف تضيع صفته المميّزة"^(٣).

إن هذا المثال الاختباري المتعلق بإخفاء الحرف يمكنه أن يعطي تصوراً جديداً إلى جانب صوت الصدر، في كيفية التمييز بين المجهور والمهموس، وذلك أن الصوت المهموس إذا أخفيته ظل محافظاً على جرسه كما هو حين رفع الصوت، وهذا لا يتأتى مع الصوت المجهور، لأنه يفقد صفة الجهر، ومن ثم يحتل جرس الصوت، فيحدث تبدل في هوية الصوت^(٤).

(١) كما بشر، علم الأصوات، ص ١٧٥.

(٢) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ ج ٥، ص ٣٩٦.

(٣) الأصوات اللغوية، ص ١٢١.

(٤) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١١٤.

ومن أهم ما يمكن أن نستخلصه من النظر في هذا المثال الاختباري الذي تناوله سيبويه، وفي غيره من الجوانب التوضيحية التمثيلية أن عباراته في تحديد صفتي الجهر والهمس تبدو - من عمقها، ودقة التعبير فيها- بحاجة إلى دراسة خاصة قد تفضي إلى نتائج يمكنها أن تقدّم المزيد من التمييز بين المجهور والمهموس.

ويقول إبراهيم أنيس في التعليق على نصوص مروية لسيبويه في تعريف الجهر والهمس، ومنها ما أوردها في الصفحة السابقة: "ولسنا نزعم أن هذه الرواية قد خلت كلها من بعض التحريف أو التصحيف، ولكننا نعتقد أنها صحيحة في جملتها، وأنها تتضمن آراء قيّمة في الدراسة الصوتية تتفق مع أحدث النظريات الحديثة إلى حدّ كبير"^(١).

وفي المقابل نجد من المحدثين من يقلّل من قيمة ما أدركه سيبويه في تعريف الجهر والهمس ويبيّن مدى البعد بين تعريفه هذا وتعريف المحدثين الذي له صلة بالوترين الصوتيين؛ من هؤلاء المحدثين نذكر تمام حسان الذي يحكم على سيبويه في عبارته لتعريف الجهر والهمس بأنه "مع إحساسه بهذا الضغط (أي الاعتماد) لم يكن يعرف مصدره ولا طريقته"^(٢). ويبدو أن تمام حسان لم يطلّع على عبارة سيبويه التي يتعرّض فيها لصوت الصدر، أو لم ينتبه لها، ولو أنه فعل لما قطع بحكمه على تعريف سيبويه بهذا الشكل.

عند التأمل في تعريف الجهر والهمس عند علماء العربية وعلماء التجويد ومقارنته بما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث قد يبدو لنا في البداية أن لا صلة تربط بينهما، ولكن بعد النظر في نصوصهم وفي تقسيمهم للحروف المجهورة والمهموسة، والذي وافق ما أثبتته التجارب الحديثة فيما عدا ثلاثة أحرف (القاف، والطاء، والهمزة)، نستطيع القول إن سيبويه ومن تبعه من القدماء كانوا على دراية بطبيعة الأصوات المجهورة والمهموسة على الرغم من أنهم لم يكن لديهم علم بوجود الوترين الصوتيين.

وليس من التقصير في شيء ولا من قلة الدراية والعلم أن لا يتوصل علماء التجويد إلى ما لم يتوصل إليه المحدثون إلا بالوسائل الآلية الدقيقة، وكيفيهم أنهم أدركوا، بالملاحظة الذاتية، طبيعة الصوت وخصائصه، وأصابوا في جوانب كثيرة أثبتتها التجارب العلمية الحديثة، مما يوحي بعمق

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٢١.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٦٢.

النظر ودقة الملاحظة لديهم، ومدى صبرهم على البحث من أجل اكتشاف أسرار الصوت الإنساني^(١).

٢-٣-٢ - الشدة وضدها الرخاوة والتوسط بينهما:

الشدة والرخاوة والتوسط ثلاث صفات؛ صفتان متقابلتان متضادتان، وهما الشدة والرخاوة، وصفة تتوسط بينهما، وهي الصفة البيئية. ومما أورده سيبويه في توصيف الحرف الشديد أنه الحرف "الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء، وذلك أنك لو قلت (الحج) ثم مددت صوتك لم يجر فيه"^(٢)، ومما يورده في تعريف الرخو أنه الحرف الذي إن شئت أجريت فيه الصوت^(٣)، وأشار إلى أن صفة الشدة تكون بسبب الاعتراض على الصوت اعتراضا يُفضي إلى الانغلاق في المخرج، وذلك حين تحدّث عن صفة الانحراف في حرف اللام، حيث قال: "ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة"^(٤). وما بقي من حروف وصفه سيبويه بأنه يقع بين الرخاوة والشدة، أو هو حرف شديد جرى فيها الصوت؛ وهي: العين، واللام، والميم، والنون، والراء^(٥).

وقال ابن جني في تعريف الحرف الشديد والحرف الرخو: "فالشديدة ثمانية أحرف، وهي: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدتال، والتاء، والباء [...] ومعنى الشديد: أنه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: الحق، والشط، ثم رمت مدّ صوتك في القاف والطاء لكان ذلك ممتنعا [...] والرخو هو الذي يجري فيه الصوت؛ ألا ترى أنك تقول المسّ، والرشّ، والشح، ونحو ذلك فتمدّ الصوت جاريا مع السين والشين والحاء"^(٦). أما الحروف البينية، ويسمّيها ابن جني بالمتوسطة، فيقول في تحديدها وقد زاد فيها على ما أورده سيبويه الألف والواو والياء: "والحروف التي بين الشديدة والرخوة ثمانية [...] وهي: الألف، والعين، والياء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو"^(٧).

(١) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٢١-١٢٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٢.

(٣) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٥.

(٤) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٥.

(٥) ينظر: نفسه، ج ٤، ص ٤٣٥.

(٦) ابن جني، سر صناعة الاعراب، ج ١، ص ٦٧-٦٨.

(٧) نفسه، ج ١، ص ٦٧-٦٨.

وردّد علماء التجويد المتقدّمون توصيف سيبويه وغيره من علماء العربية القدامى للشديد؛ ومن تعريفاتهم للشديد قول مكّي: "ومعنى الحرف الشديد أنه حرف اشتد لزومه لموضعه، وقوي فيه، حتى مُنع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به"^(١). وقال الداني في تعريفه للشديد: "ومعنى الشديد أنه حرف اشتد لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجري معه"^(٢)، وقال عبد الوهاب القرطبي: "ومعنى الحرف الشديد أنه حرف لزم موضعه، فمُنع الصوت أن يجري فيه، ألا ترى أنك لو قلت الحقّ والشطّ والحجّ ثم رمت مدّ صوتك في القاف والطاء والجيم لكان ممنوعاً"^(٣)، وكل هذه التوصيفات، هي واحدة لا اختلاف بينها، وهي كلها تتفق في الأساس على أن الحرف الشديد هو الذي أُشبع الاعتماد في موضعه، أو اشتد لزومه لموضعه، ومُنع الصوت أن يجري فيه، وأن الرخو هو ما جرى فيه الصوت وامتدّ.

ولبيان ظاهرة الشدة في الحرف اعتمد علماء العربية وعلماء التجويد على التمثيل لذلك بأمثلة من طبائع الحروف العربية مشيرين إلى أنهم يستطيعون أن يمدّوا الصوت بالحروف الرخوة، بينما لا يستطيعون ذلك مع الحروف الشديدة، قال الداني في سياق تمثيله لأداء الحرف الشديد: "نحو أجمّ والحجّ، فليس يجري في الجيم الصوت"^(٤). والأمثلة كثيرة في هذا الباب، في كتب علماء التجويد، وعلماء العربية.

ولو عمدنا إلى تحليل هذه النصوص الواردة في بيان صفة الشدة بمنظور ما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث فسنجد أنهم أرادوا بقولهم منع الصوت من الجريان في الشديد، أنه حُصر في مخرجه^(٥)، وذلك "بأن يُجس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبسا تاما في موضع من المواضع، وينتج عن هذا الحبس أو الوقف أن يُضغظ الهواء ثم يُطلق سراح المجرى الهوائي فجأةً، فيندفع الهواء محدثا صوتا انفجاريا"^(٦). وهذا ما نجده في بيان الفضالي لسبب الشدة إذ يقول: "وإنما لُقت بالشدة؛ لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت"^(٧).

(١) الرعاية، ص ١١٧-١١٩.

(٢) التحديد، ص ١٠٥-١٠٦.

(٣) الموضح، ص ٨٩.

(٤) التحديد، ص ١٠٥-١٠٦.

(٥) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٢٤.

(٦) كمال بشر، علم الأصوات، ص ٢٤٧.

(٧) سيف الدين بن عطاء الله الفضالي، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، (تح. عزة بنت هاشم معيني)، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، السعودية، ط١، ٢٠٠٥م، ص ١١٩.

ومن تعريفات علماء التجويد للحروف الرخوة قول مكّي: "ومعنى الحرف الرخو أنه حرف ضعّف الاعتماد عليه في موضعه عند النطق به فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد، ألا ترى أنك تقول الأسّ والأشّ فيجري النّفس والصوت معهما"^(١)، ويقول الداني في التحديد: "ومعنى الرخو أنك إذا قلت الظش والغض أجريت فيه الصوت إن شئت"^(٢)، ويقول القرطبي: "الرخو هو الذي يجري فيه الصوت ويمتدّ به، ألا ترى أنك تقول المسّ والرش، السحّ ونحو ذلك، فتجد الصوت جاريا مع السين والشين والحاء"^(٣). ويقول ابن بسطام (كان حيا ٤٢٥هـ) في مقدمة مقدمة كتابه "المباني لنظم المعاني": "وإنما سميت رخوة لأن الاعتماد يضعف في موضع الحرف، ولا يضغط ضغطا يمنع الصوت من أن يخرج، فيخرج الحرف رخوا لذلك"^(٤).

وهنالكَ صنف ثالث من الحروف لا هو بالشديد ولا بالرخو، وتسمى صفته، عند علماء العربية وعلماء التجويد، بالتوسط؛ أي التوسط بين الشدة والرخاوة، وتسمى هذه الحروف بالبينية أو المتوسطة؛ يقول المرعشي في تعريف الحروف البينية: "وأما التوسط بين الشدة والرخاوة فهو عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه، وحروفه خمسة يجمعها (لن عمر)، وتسمى الحروف البينية"^(٥).

وأما المحدثون فيعرفون الرخاوة بما لا يختلف عن تعريف علماء التجويد وعلماء العربية؛ فهم يرون أنها بخلاف الشدة، بمعنى لا يكون فيها انحصار، ولا ضغط للهواء في مخرج الصوت نتيجة انفتاح المخرج، وذلك بتباعد عُضْوَي آلة النطق؛ يقول إبراهيم أنيس في تعريف الأصوات الرخوة: "أما الأصوات الرخوة فعند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباسا محكما، وإنما يكتفي بأن يكون مجراه ضيقا، ويترتب على ضيق المجرى أن النّفس في أثناء مروره بمخرج الصوت يُحدث نوعا من الصفير أو الحفيف تختلف نسبته تبعا لنسبة ضيق المجرى"^(٦).

(١) الرعاية ص ١١٧-١١٩.

(٢) ص ١٠٥-١٠٦.

(٣) الموضح، ص ٨٩.

(٤) مقدمة المباني ضمن مقدمتين في علوم القرآن، (تصحيح وطبع المستشرق أرثر جفري)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٥٤م، ص ١٤٨.

(٥) جهد المقل، ص ٦٨.

(٦) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٥.

وعدم انحباس الهواء انحباسا محكما يعني أن مجرى الهواء في المخرج يكون منفتحا مع الحروف الرخوة بينما ينغلق في الحرف الشديد، ويكون في حالة وسط بين الانغلاق والانفتاح في الحروف البينية، ونلاحظ هنا أن علماء التجويد وعلماء العربية إن كانوا لم يعتمدوا في تصنيف الأصوات العربية اعتمادا صريحا على أساس درجة انفتاح مجرى الهواء وانغلاقه في المخرج كما فعل المحدثون، فقد ظهر في نتيجة توصيفهم ما يدل على ذلك، وذلك حينما تتبعوا اختلاف صفات الشدة والرخاوة والتوسط بالنظر إلى اختلاف جروسها لديهم، واختلاف درجات الضعف أو القوة في الاعتماد، وما يصحبها من جريان الصوت أو انحباسه، وهو ما جعلهم ينتهون إلى تصنيفها في ثلاثة مستويات مرتبة ومتقابلة كما يلي^(١):

- الأصوات الشديدة؛
- الأصوات المتوسطة أو البينية؛
- الأصوات الرخوة؛

وهو التصنيف ذاته الذي نجده معتمدا في الدراسات الصوتية الحديثة؛ فالمحدثون يقسمونها، كذلك، إلى شديدة (ويسمونها الانفجارية)^(٢)، ومتوسطة، وهي التي تكون بين الشدة والرخاوة (ويسمونها المائعة)^(٣)، ورخوة (ويسمونها الاحتكاكية)^(٤).

وقد بلغ بعض المحدثين من الدقة في وصف الحروف الشديدة والبينية والمتوسطة إلى حدّ التفصيل في بيان درجات اعتراض مجرى الهواء في مخرج هذه الحروف مثلما فعل أحمد مختار عمر في معرض توزيعه للأصوات بحسب نوع التحكم في الاعتراض حيث جعلها في ثمانية أنواع من التحكم^(٥):

— عن طريق توسيع المجرى (وحروفه: الحركات الطوال والقصار)؛

(١) القرطبي، الموضح في التجويد، ص ٨٩، والتوني، المفيد في علم التجويد، ص ٦٢.
(٢) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٥، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٢، ومحمود السعران، علم اللغة ص ١٧٢.
(٣) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٦.
(٤) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٢٥، وكمال بشر، الأصوات اللغوية، ص ٢٩٥، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٢، ومحمود السعران، علم اللغة ص ١٧٢.
(٥) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٢.

- أو توسيعه وتضييقه نسبيا (وحرفاه الواو والياء نصفا العلة)؛
- أو تضييق الجحى (وحروفه: ف، ذ، ث، ظ، ز، س، ص، ش، خ، غ، ع، ح، ه)؛
- أو قفله ثم تسريح فجائي للهواء (وحروفه: ب، د، ت، ط، ض، ك، ق، ء)؛
- أو قفله ثم تضييقه (وهو خاص بحرف الجيم)؛
- أو قفله في نقطة وتسريح الهواء من الأنف (وحرفاه الميم والنون)؛
- أو قفله في نقطة وتسريح الهواء من جانب آخر (وهو خاص باللام)؛
- أو قفل الجحى مع فتحه لمرات متتالية (وهو لحرف الراء)

ولعل من جديد علماء الأصوات المحدثين في وصفهم للأصوات الانفجارية (الشديدة) قولهم إنها آنية، وعن الأصوات الاحتكاكية (الرخوة) إنها متمادة؛ قال محمود السعران: "فالأصوات الانفجارية أصوات آنية، أما الأصوات الاحتكاكية فأصوات متمادة بمعنى أنه يمكن الاستمرار في نطقها ما أسعف النفس"^(١)، وهذه الخاصية النطقية لم يغفل عنها علماء العربية، ولا علماء التجويد، بل ذكروها كثيرا في كتبهم، وذلك بتعرضهم لأمثلة عملية في بيان الكيفية التي يتم بها نطق الحروف؛ قال طاش كبري زاده، في بيانه لكيفية أداء صفتي الشدة والرخاوة: "كما في (الحج) فإنك لو وقفت على قولك (الحج) وجدت صوتك راكدا محصورا، حتى لو رمت مدّ صوتك لم يمكنك. وأما إذا جرى الصوت جريا تاما، ولا ينحصر أصلا، يسمى رخوة، كما في (الطش)، فإنك إذا وقفت عليها، وجدت صوت الشين، جاريا تمده إن شئت. وأما إذا لم يتم ولا الجري يكون متوسطا الشدة والرخاوة، كما في (الخُلّ)، فإنك إذا وقفت عليه وجدت الصوت لا يجري مثل الجري(الطش)، ولا ينحصر مثل انحصار (الحج)، بل يخرج على اعتدال بينهما"^(٢). ومعنى ذلك أن الصوت الشديد بهذا المنظور يكون آنيا، أي غير ممتد في الزمن، والصوت الرخو يكون ممتدا في الزمن، أي متماد. وفي هذا ما يدلّ على أن علماءنا كانوا مدركين لخاصية المدى الزمني في الصوت الرخو وفي الصوت الشديد.

(١) محمود السعران، علم اللغة، ص ١٦٦.

(٢) طاش كبري زاده، شرح المقدمة الجزرية، ص ٩٠.

ومن علماء العربية من استخدم نفس هذين المصطلحين، وهما مصطلح الزماني ومصطلح الآني، كما هي عند المحدثين، في توصيف بعض الحروف، قال السيد الشريف الجرجاني: "وكذلك الصوامت المذكورة ونظائرها مما يمكن تمديدها، بلا توهم تكرار، فإن الغالب على الظن، أنها زمانية أيضا. وإما آنية صرفة كالتاء والطاء والذال، وغيرها من الصوامت، التي لا يمكن تمديدها أصلاً، فإنها لا توجد إلا في آخر زمان حبس النفس"^(١). وذكر أيضا محمد المرعشي هذين المصطلحين، حيث صنف الحروف من الناحية الزمنية إلى مراتب، وجعل الحروف: "على أربعة مراتب: آني لا يمتد أصلاً وهي الحروف الشديدة، وزماني يمتد قدر ألف وهي حروف المدّ، وزماني يقرب من قدر ألف وهي الضاد المعجمة، وحروف التنفسي، وزماني يقرب من الآني، وهي بواقي الحروف"^(٢).

لو أردنا أن نلخص موضوع هذه الصفات الثلاث (الشدة والرخاوة والتوسط) لا نجد أوجز ولا أدق من عبارة محمد المرعشي، وهو من علماء التجويد المتأخرين، وذلك في قوله: "إذا علمت هذا فاعلم أن صوت الحرف ونفسه إما أن يحتبس بالكلية فيحصل صوت شديد، وهو في الحروف الشديدة، أو لا يحتبس أصلاً بل يجريا جريانا كاملا وهو (في) الحروف الرخوة. أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري، وهو في الحروف البينية"^(٣).

ويبدو من الواضح، في توصيف المرعشي للحروف الشديدة والرخوة والبينية، أنه اعتمد في تقسيمه على درجة احتباس النفس والصوت معا في مخرج الصوت، أو، بمعنى آخر، على درجة انفتاح المخرج وانغلاقه أثناء مرور الصوت مثلما هو مبين عند المحدثين في علم الأصوات^٤.

٢-٣-٣- الإطباق والانفتاح:

هما صفتان متقابلتان متضادتان، يُعتمد عليهما في تصنيف الحروف، إن من جهة الأثر السمعي الذي تحدثه الأصوات المطبقة، وهو التفخيم^(٥)، أو من جهة الوصف الفيزيولوجي لكيفية خروج الحرف من موضعه باستعلاء مؤخر اللسان إلى الطبقة أو بانطباقه عليه^(٦).

(١) الشريف الجرجاني، شرح المواقف، (ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياط)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج٥، ص٢٧٥.

(٢) جهد المقل، ص١٦١.

(٣) محمد المرعشي، جهد المقل، ص١٤٦.

(٤) ينظر: هاجر محمد الجويلي، الجهود الصوتية للمرعشي من خلال كتابه جهد المقل، مجلة البنية، العدد الخامس، (د،ت)، ص٢٦.

(٥) كمال بشر، علم الأصوات، ص٣٩٩.

(٦) ينظر: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص١٠٣-١٠٤.

ومما انتهى إليه الدارسون المعاصرون المهتمون بقضايا التجويد في تعريف الإطباق والانفتاح لغةً واصطلاحاً قولهم: الإطباق: لغةً: الإلصاق، واصطلاحاً: هو انطباق طائفة من اللسان على الحنك الأعلى، أو على ما يحاذيها من سقفه، وانحصار الصوت بينهما. والانفتاح صفة مقابلة له، ومعناه اللغوي: الافتراق، أما اصطلاحاً فهو: افتراق اللسان عن الحنك الأعلى، أو تباعد ما بينهما عند النطق بالحرف بحيث لا ينحصر الصوت بينهما. وحروف الإطباق أربعة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وما دونها حروف الانفتاح^(١).

قال سيبويه في بيان صفتي الإطباق حين ذكر حروف الإطباق: "إذا وضعت لسانك في مواضعهن، انطبق لسانك من مواضعهن [يعني مواضع حروف الإطباق] إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك، فالصوت محصور، فيما بين اللسان والحنك، إلى موضع الحرف"^(٢)، وأخذ علماء التجويد عن سيبويه توصيفه للأصوات المطبقة والأصوات المنفتحة، قال عبد الوهاب القرطبي: "والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، فينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك إلى مواضعهن... والانفتاح لا تطبق ظهر لسانك برفعه إلى الحنك فلا ينحصر الصوت"^(٣).

فصفتا الإطباق والانفتاح عند علماء العربية وعند علماء التجويد تتعلقان بكيفية وضع ظهر اللسان مع الحنك الأعلى؛ ففي حالة الإطباق يكون ظهر اللسان ملتصقاً بالحنك الأعلى، وفي حالة الانفتاح يكون ظهر اللسان متجافياً عن الحنك الأعلى، وتكون النقطة الأمامية من اللسان هي مخرج الصوت. فهو إذن توصيف مبني على تتبع لعملية فيزيولوجية تحدث عند النطق.

ومن علماء العربية وعلماء التجويد من زاد في توضيح كيفية الإطباق والانفتاح، مقارياً في ذلك ما قاله العلماء المحدثون؛ وهو ما فعله الاسترأبادي في توصيف ظاهرة الإطباق، وذلك في قوله: "المطبقة ما ينطبق معه الحنك مع اللسان، لأنك ترفع اللسان إليه، فيصير الحنك كالطبق على اللسان"^(٤)، وهذا النص فيه إشارة إلى عملية التقعر التي تحدث في اللسان أثناء النطق بالحروف المطبقة، ومن علماء التجويد من وصف ظاهرة التقعر بالتقوس؛ مثلما فعل المرعشي،

(١) ينظر: عبد الله عبد القادر حيلوز، الميسر المفيد في علم التجويد، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ٥٥، ٢٠٠٨، ص ٤٦-٤٧، وينظر أيضاً: روضة جمال الحصري، المنهل المفيد في أصول القراءات والتجويد، ص ٩٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص ٤٣٦.

(٣) عبد الوهاب القرطبي، الموضح، ص ٤١.

(٤) الاسترأبادي، شرح الشافية، الجزء ٣، ص ٢٦٢.

وهو من علماء التجويد المتأخرين، وذلك في قوله: "إن اللسان يكون مقوسا عند النطق بالصوت المطبق"^(١). والحق أن هذا التوصيف الذي وجدناه عند علماء التجويد وعند علماء العربية لا يتعد عما أثبتته العلماء المحدثون بأجهزتهم وآلاتهم المتطورة؛ يقول إبراهيم أنيس متعرّضا لكيفية نطق حرف الظاء وهو من حروف الإطباق: "ينطبق اللسان على الحنك الأعلى آخذا شكلا مقعرا"^(٢)، بحيث تكون النقطة الخلفية هي مصدر الصوت في حالة الإطباق.

ويقول أحمد مختار عمر واصفا اللسان في حالة النطق بحروف الإطباق: "ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلا في اتجاه الطبق وتحركه إلى الخلف قليلا في اتجاه الحائط الخلفي للحلق"^(٣). ومن المحدثين من "يسمي ظاهرة الإطباق Velarization بظاهرة التحليق Pharyngalization، وذلك لأن حركة اللسان التي تصاحبها مزدوجة إلى الأعلى قليلا، وإلى الخلف قليلا"^(٤)، ويتولد عن ظاهرة الإطباق صفة التفخيم لصوت الحرف المطبق.

لقد استطاع علماء التجويد أن يدركوا العلاقة الصوتية بين صفات الإطباق والاستعلاء والتفخيم في الحرف، وهي علاقة تلازم وتوارد يكاد يكون فيها الموصوف شيئا واحدا ولكن من جهات مختلفة؛ قال القرطبي في بيان هذه المسألة: "فصار التفخيم في كونه انحصار الصوت بين اللسان والحنك نظير الاستعلاء والإطباق، ولهذا أثر الاستعلاء في الإمالة والترقيق فمنعهما، لأنه ضد"^(٥). وعلى الرغم من إدراك علماء التجويد لعلاقة التلازم والتشابه التي بين صفات الإطباق والتفخيم والاستعلاء فإنهم لم يغفلوا ما بينهم من اختلاف وتباين. وهو ما سنقف على جوانب منه في المبحث الموالي.

٢-٣-٤ - الاستعلاء والاستفال:

وهما صفتان متقابلتان متضادتان يذكرهما علماء التجويد ضمن الصفات التي يستعان بها في تصنيف الحروف. وهما صفتان تبدوان نظيرتين لصفتي الإطباق والانفتاح.

(١) محمد المرعشي: بيان جهد المقل، ص ١٨٠ظ. [نقلا: عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٤٦].

(٢) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٥٠.

(٣) أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٢٥.

(٤) نفسه، ص ١٢٥.

(٥) الموضح في التجويد، ص ١١٠.

والاستعلاء لغةً: من علا الشيء علوا فهو عليٌّ^(١).

أما اصطلاحاً فإن سيويوه ذكر مصطلح الاستعلاء^(٢) دون أن يقدم تعريفاً محدداً للاستعلاء والتسفل^(٣)، لكن علماء العربية من بعده، ثم علماء التجويد، أعطوا تعريفاً لمفهومه؛ قال ابن جني في معرض حديثه عن الحروف المستعلية: "ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى"^(٤)، وقال الداني، وهو من علماء التجويد الأوائل، في توصيف الحروف المستعلية، أنها سميت كذلك: "لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك"^(٥).

أما محمد المرعشي، وهو من علماء التجويد المتأخرين، فقد استطاع، بنظره الثاقب، أن يدرك أن الذي يعلو من اللسان إلى جهة الحنك أثناء نطق الأصوات المستعلية هو أقصى اللسان^(٦)، وذلك في قوله: "فالاستعلاء أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى"^(٧)، وهذا الوصف لدى المرعشي يتفق تماماً ما قاله المحدثون عن صفة الاستعلاء؛ يشير مالبرج في بيان مفهوم الاستعلاء بأنه ارتفاع اللسان بجزئه الخلفي نحو اللهاة ليخرج الصوت غليظاً مفخماً، ولكن دون مبالغة في تغليظ النطق^(٨). أما المحدثون من دارسي الأصوات العربية، فلم يجاوزوا في كلامهم عن الإطباق والاستعلاء ما قاله علماء التجويد^(٩).

والمأمل في نصوص علماء التجويد يجد أن الاستعلاء والاستفال صفتان تبدوان متداخلتين مع صفتي الإطباق والانفتاح؛ قال عبد الوهاب القرطبي: "إن التفخيم والإطباق والاستعلاء من واد واحد"^(١٠)، وقال أيضاً: "وكون الاستعلاء والإطباق متقاربين"^(١١). وقال المرعشي: "اعلم أن التفخيم لازم للاستعلاء، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في

(١) لسان العرب، مادة (علا)، ج ١٩، ص ٣١٥.

(٢) سيويوه، الكتاب، الجزء ٤، ص ١٢٨-١٢٩.

(٣) غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ٢٤٨.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٨.

(٥) الداني، التحديد، ص ١٠٦-١٠٧.

(٦) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص ٢٤٨.

(٧) محمد المرعشي، جهد المقل، ص ١٥٢.

(٨) مالبرج، علم الأصوات، (تر. عبد الصبور شاهين)، مكتبة الشباب، القاهرة- مصر، ١٩٨٤، ص ١١٧.

(٩) غانم، الدراسات الصوتية، ص ٢٥١.

(١٠) عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، (تح: غانم قدوري الحمد)، ص ١٧٩.

(١١) نفسه، ص ١٨٢.

التفخيم من باقي حروف الاستعلاء [...] وبالجملة إن قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق^(١).

ويمكننا القول، في محصلة هذا التداخل، أن الاستعلاء والاستفال، أو الإطباق والانفتاح، أو التفخيم والترقيق هي ثنائيات متضادة ينطلق وصفها من نفس الاعتبار الصوتي وإن اختلفت جهات التوصيف فيه، فلا فرق بين الإطباق والاستعلاء إلا في درجة ارتفاع اللسان؛ إذ يكون في الإطباق منطبقاً على الحنك الأعلى، بينما يرتفع، في حالة الاستعلاء، إلى الحنك الأعلى دون أن يحدث انطباق معه. ومن الفوارق بين الإطباق والتفخيم أن الثاني ثمره للأول ونتيجة له، ومنه كذلك "أن الإطباق وصف عضوي للسان في شكله المقعر المطبق على سقف الحلق، وأن التفخيم هو الأثر السمعي الناشئ عن هذا الإطباق"^(٢).

ولعل ما يزيد في بيان حقيقة هذه الصفات لدى علماء التجويد تعيين حروفها في نصوصهم؛ فهم يرون أن حروف الإطباق أربعة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء^(٣). أما حروف الاستعلاء فهي عنهم سبعة، ومن ضمنها حروف الإطباق، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والحاء، والقاف^(٤). أما حروف التفخيم فقد اختلفوا في تعيين حروفها فمنهم من يجعلها هي ذاتها حروف الاستعلاء السبعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والحاء، والقاف)^(٥)، ومنهم من يجعل التفخيم صفة عارضة تطرأ على حروف اللام والراء والألف إذا جاورها ما يدعو إلى تفخيمها وإلا فهي حروف مرققة^(٦).

"ويذهب كثير من علماء التجويد إلى اعتبار الترقيق والتفخيم من الأحكام التي تخص الأصوات في حالة التركيب"^(٧)؛ يقول عبد الوهاب القرطبي: "والفرق بين الاستعلاء والإطباق وبين الترقيق والتفخيم أن الاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها وكذلك الإطباق، بخلاف الترقيق والتفخيم فإنهما يتعاقبان على الراء واللام، كالإمالة والتفخيم في الألف"^(٨).

(١) جهد المقل، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) برتيل مالبرج، علم الأصوات، ص ١١٧.

(٣) ينظر: مكّي، الرعاية، ١٢٢.

(٤) ينظر: المرعشي، جهد المقل، ص ١٥٦.

(٥) ينظر: مكّي، الرعاية، ص ١٢٨.

(٦) ينظر: عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، ص ١١٠.

(٧) غانم قدوري الحمد، الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٥٠.

(٨) الموضح، ١٦٢ و. [نقلا عن: غانم قدوري، الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٥٠].

ويبدو أن أحسن موقف خرج به علماء التجويد إزاء مسألة الاشتباه والتداخل بين التفخيم وبين الاستعلاء والإطباق هو بيانهم لأحوال الترقيق والتفخيم في الحروف على ثلاثة أقسام^(١):

- قسم مفخم مطلقاً، وهو لحروف الإطباق الأربعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وبقية حروف الاستعلاء (الغين، والحاء، والقاف).

- وقسم مرقق مطلقاً، وهو لسائر الحروف (أي حروف الاستفال) إلا الراء واللام.

- وقسم مرقق في أحوال ومفخم في أخرى (وهو لحرّيّ الراء واللام)

ومن العلماء من يفرّق بين الراء واللام على أن الأول أصله التفخيم وقد يُرْفَق لموجب، وأن الثاني أصله الترقيق وقد يُفخّم^(٢)، ومنهم من يستثني الألف من حروف الاستفال، ويضمّها إلى اللام والراء؛ على أنها تُفخّم إذا كان ما قبلها مفخماً، وتُرْفَق إذا كان ما قبلها مرققاً^(٣).

ويمكننا أن نستنتج من هذا التقسيم الذي وضعه علماء التجويد لحروف التفخيم أن العلاقة بين الإطباق والاستعلاء، أو بين الإطباق والتفخيم علاقة عموم وخصوص، فكل مطبق مستعلٍ كما أن كل مطبق مفخم، وليس كل مستعل مطبقاً كما أنه ليس كل مفخم مطبقاً.

ومن الاختلاف "بين الاستعلاء والتفخيم أن الأول اصطلاح يتعلق أصل مفهومه بحركة استعلاء مؤخر اللسان ضمن فيزيولوجيا الحرف المستعلي، وأن الثاني اصطلاح يتعلق أصل مفهومه بامتلاء تجويف الفم بصدى صوت غليظ عند نطق الحرف المستعلي، ومن هنا فهو صوت يقع نتيجةً لحركة استعلاء اللسان، ومن الفوارق كذلك أن الاستعلاء صفة دائمة، وأن التفخيم صفة عارضة في حروفه لا يقع إلا بموجب، ومنها أن الاستعلاء قد يكون صفة وظيفية^(٤)، أما التفخيم فليس له وظيفة البتة، أي أنه لا يصلح صفةً تمييزيةً بين الفونيمات"^(٥).

(١) ينظر: الفضالي، الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية، ص ٢٠٧.

(٢) ينظر: الفضالي بن عطاء الله، الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية، ١٩٢ و ٢٠٤.

(٣) ينظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص ١١٠.

(٤) يكون الاستعلاء صفة تمييزية وظيفية عند مقابلة القاف والكاف لدى من يجعلهما من مخرج واحد، أو لدى من يرى أنه لولا الهمس والتسفل في الكاف لصارت قافاً، وإن لم يشتركا في مخرج واحد لقرب مخرجيهما. وسنتعرّض في الفصل الثاني من الباب الثاني لبيان وجوه الاختلاف بين علماء التجويد في مسألة عدّ صفتي الاستعلاء والاستفال من الصفات التمييزية أم أنهما من الصفات المحسنة فقط ولا دور لهما في تمييز الحروف.

(٥) الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية. دراسة تحليلية إستمولوجية، مطبعة رويغي، الأغواط - الجزائر، ٢٠١٩، ص ٢٩٧، الهامش ٢.

٤-٢ - الصفات التي لا ضد لها أو الصفات المفردة:

هي الصفات التي لا ضد لها، وعادةً ما ينعته علماء التجويد بالصفات المحسنة^(١) (أو التحسينية) في مقابل الصفات المميّزة أي الشائيات الضدية التي تعرّضنا لها في المبحث السابق. وبعض هذه الصفات التي لا ضد لها لا يوجد إلا في حرف واحد من حروف العربية، مثل صفة التكرير الخاصة بصوت الراء، وصفة الانحراف الخاصة بصوت اللام، وصفة الاستطالة الخاصة بحرف الضاد القديمة، وبعضها تتمثل كل واحدة منه في مجموعة من الحروف مثل: القلقله، والصفير، والغنة. ومجموع هذه الصفات المفردة التي تعرّض لها علماء التجويد بالبيان والتمثيل هي: القلقله، والصفير، والغنة، والانحراف، والتكرير، والاستطالة، والتفشي.

٤-٢-١ - القلقله:

القلقله "في اللغة شدة الصياح كما نُقل عن الخليل، ويجيء بمعنى التحريك، قال في "الصحاح": "قَلَقَلَهُ قَلَقْلَةً وَقَلَقَلًا فَتَقَلَقَلَ، أي حرّكه فتحرك واضطرب"^(٢)، وقيل مأخوذة من تقلقلت القدر على النار إذا اهتزت واضطربت^(٣)، أما اصطلاحاً فيمكننا بيان مفهومها الذي استقرت عليه كتب المتأخرين من المؤيدين بأنها: "عبارة عن تقلقل المخرج بالحرف عند خروجه ساكناً حتى يُسمع له نبرة قوية"^(٤).

قال سيبويه في توصيف حروف القلقله: "واعلم أن من الحروف حروفاً مُشْرِبَةً ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُوتٌ ونبا للسان عن موضعه، وهي حروف القلقله [...] وذلك القاف، والجيم، والطاء، والذال، والباء"^(٥)؛ يشير سيبويه، في وصفه هذا، إلى أن حروف القلقله لا نستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لانحباس الصوت والنفس عند النطق بها. وفي هذا ما يُجوج إلى كلفة في إخراجها، ولا يُنخلّص من هذه الكلفة إلا بالقلقله. ووصف

(١) سنتعرّض لمبدأ التفريق بين الصفات التمييزية والصفات التحسينية لدى علماء التجويد في المبحث رقم: ٢-٣ من الفصل الأول من الباب الثاني.

(٢) المرعشي، جهد المقل، ص ١٤٧-١٤٨.

(٣) ينظر: أيمن السويد، شرح منظومة المقدمة فيما ينبغي على قارئ القرآن أن يعلمه للإمام ابن الجزري، هيئة علماء حمص، جامعة حمص، كلية الشريعة، (د.ت)، (د.ط)، ص ٢٧.

(٤) روضة مال الحصري، المنهل المفيد في أصول القراءات والتجويد، دار الكلم الطيب، دمشق-بيروت، ٢٠٠٤، ط ١، ص ٩٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٧٤-١٧٥.

سيبويه لحروف القلقله بالمشرية معناه "التي يخالطها شيء ليس من بنيتها، وهو التحريك الخفيف أو الصوت" (١).

وقد اعتمد علماء التجويد تعريف سيبويه للقلقله، ولم يزدوا على تعريفه إلا ما كان من قبيل الشرح والتعليل، أو من قبيل الزيادة في ضبط الأداء وتحقيقه؛ ومن تعليلاتهم لظاهرة القلقله ولسبب تسميتها بذلك قول ابن الجزري: "وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سكتت ضعفت فاشتبهت بغيرها، فتححتاج إلى صوت يشبه النبرة حال سكوتها في الوقف وغيره" (٢)، وقول عبد الفتاح المرصفي: "وسميت بذلك لأنها حال سكوتها تتقلقل عند خروجها حتى يُسمع لها نبرة قوية - أي صوت عال - وذلك لأن من صفاتها الشدة والجهر فالشدة تمنع الصوت أن يجري معها، والجهر يمنع النفس أن يجري معها كذلك" (٣). ولهذا يحرص علماء التجويد على أن يخصصوا حروف القلقله بصفتي الجهر الشدة، ويجعلون هذين الصفتين شرطين في حدوثها (٤). ومن هنا كان تحقيق الشدة والجهر في هذه الحروف سبيلا إلى تأديتها بطاقة صوتية منسجمة ومتناسقة تحفظ لكل حرفٍ منها جميع صفاته، وتخلصه من أن يشته بحرف مجاور.

ويشير سمير استيتية إلى هذه الحقيقة فيما أظهرته نتائج دراسة قام بها حيث يقول: "أظهرت نتائج الدراسة حقائق كثيرة منها أن القلقله توفر قدرًا كبيرًا من زمن تردد الأصوات المقلقله فيما لو نطقت غير مقلقله، وتوفر قدرًا كبيرًا من الطاقة الصوتية [...] ويصبح توزيع الطاقة الصوتية والضغط في القناة الصوتية متناسقًا عند نطق هذه الأصوات مقلقله. وأظهرت الدراسة كذلك أن القلقله تؤدي إلى أن يكون توزيع الطاقة والضغط منظمًا متناسقًا في القناة الصوتية، وذلك على نقيض نطقها غير مقلقله" (٥).

ويتفق علماء التجويد - ومعهم في ذلك علماء اللغة - على أن حروف الإطباق خمسة هي: القاف، والطاء، والباء، والجيم، والذال. ويجمعونها في كتبهم في عبارة: (قطب جد)، أو (جد

(١) كمال بشر، علم الأصوات، ص ٣٧٩.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣) عبد الفتاح المرصفي، هداية القاري، ص ٨٤.

(٤) يظر: عبد الرحمن أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، (تح. إبراهيم عطوة عوض)، دار الكتب العلمية، (د.ب)، ص ٧٥٥، وينظر أيضا: جهد المقل، ص ١٤٨، وغانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٥٩.

(٥) حروف القلقله دراسة فيزيائية مخبرية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد العاشر، ماي ٢٠١٣م، ص ١٩٥.

بطق^(١). ويذكر ابن الجزري أن بعضهم أضاف إليها الهمزة لِمَا فيها من الشدة والجهر، غير أن جمهور العلماء يُخرجها من عداد حروف القلقة لعدم إيفائها بجميع شروط القلقة؛ يقول ابن الجزري: "وبعضهم أضاف إليها الهمزة لأنها مجهورة شديدة، وإنما لم يذكرها الجمهور لِمَا يدخلها من التخفيف حالة السكون ففارقت أخواتها، ولِمَا يعترها من الإعلال"^(٢).

ويشير بعض المحدثين - في ظل اعتماد معطيات الدراسة الحديثة، وبغرض تقديم مزيد من البيان والشرح- إلى أن القلقة تحدث على ثلاث مراحل^(٣):

(١) حدوث عائق أمام تيار الهواء الخارج من الرئتين، وذلك لقوة الاعتماد على المخرج، وللتقارب الشديد بين الوترين الصوتيين؛ فينتج عنه انحباس لصوت الحرف مع انحباس للنفس أيضا. ويبدو هذا متوافقا مع ما بيّنه علماء التجويد من أن "الشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج، والجهر يمنع جري النفس عند انفتاح المخرج"^(٤).

(٢) زيادة ضغط الهواء خلف هذا العائق.

(٣) انفتاح العائق بصورة فجائية مما يؤدي إلى اندفاع الهواء المضغوط خلف العائق إلى الخروج المفاجئ محدثا صوتا قويا. وهو ما يتوافق مع توصيف علماء التجويد لذلك الصوت الذي تنتهي به القلقة بما يشبه التحريك، أو بما هو حركة مختلصة.

ويمكن القول إن تصور سيويه وعلماء التجويد من بعده لظاهرة القلقة، ولهذا الصوت الذي يكون في نطق حروفها ينسجم تماما مع ما قاله الدارسون العرب المحدثون؛ قال محمود السعران: "ذكرنا أن الصوت الانفجاري لا ينطق عادة النطق الكامل إلا إذا تبعه صوت آخر مستقل مهموس أو مجهور"^(٥)، وقال كمال البشر: "والنطق به ساكنا دون قلقة يفقده عنصر الانفجار، وهو جزء متمم لنطق الصوت، إذا كان لنا أن نأتي به كاملا لنميزه من الأصوات التي قد يشتهب بها"^(٦).

(١) ينظر: أبو عمر الداني، الداني، ص ١٠٩، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص ٢٠٣، والمرعشي، جهد المقل، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) النشر في القراءات العشر، ص ٢٠٣.

(٣) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن، دار التقوى للنشر والتوزيع، (د.ب)، (د.ط)، ص ٩٨.

(٤) محمد المرعشي، جهد المقل، ص ١٤٨.

(٥) محمود السعران، علم اللغة، ص ١٦١.

(٦) كمال بشر، علم الأصوات، ص ٣٨٠.

ولعلّ من إضافات علماء التجويد في وصف القلقلة ما ذكره المرعشي في وصف آلية القلقلة بشكل مفصل ودقيق، وذلك في سياق تعريفها إذ يقول: "وذلك الصوت الزائد يحدث بفتح المخرج بتصويت، فحصل تحريك مخرج الحرف، وتحريك صوته"^(١)، ثم يواصل توصيفه مشخصاً عملية القلقلة كأننا نراها ونسمعها فيقول: "أما المخرج فقد تحركّ بسبب انفكّاك دفعي بعد التصاق محكم، وأما الصوت فقد تبدّل في السمع وذلك ظاهر"^(٢).

ومما أضافه علماء التجويد، أيضاً، في وصف صوت القلقلة قولهم إنّها تقع بصورتين اثنتين: صغرى وكبرى؛ الصغرى تقع عند وصل الحرف المقلقل بغيره، وذلك "إذا جاء حرف من حروف القلقلة ساكناً في وسط الكلمة؛ مثال: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿يُدْعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، و﴿يَقْطَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]"^(٣). والكبرى تقع في حالة الوقف عليه، وذلك يكون "إذا جاء حرف من حروف القلقلة ساكناً في آخر الكلمة؛ مثال: ﴿مَرِيحٌ﴾ [ق: ٥]، و﴿بَعِيدٌ﴾ [البقرة: ١٧٦]، و﴿مُحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]"^(٤).

وتأتي تسميتهم لهذين النوعين من القلقلة بالصغرى والكبرى، ومفاضلتهم بينهما استناداً إلى تصورهم أن صوت القلقلة يكون أظهر في حالة الوقف على الحرف المقلقل منه في حالة وصله؛ ومما ورد في بيان هذه الحقيقة الصوتية قول مكّي: "فذلك الصوت في الوقف عليهنّ أبيضٌ منه في الوصل بجنّ"^(٥).

ووجه الإضافة في توصيف علماء التجويد للقلقلة ههنا أن سيبويه وسائر اللغويين لم يتعرّضوا إلا لقلقلة واحدة هي ما يتصل بحالة الوقف دون الوصل؛ وبتأملنا في نصوص هؤلاء اللغويين يتبيّن أن ما ذهب إليه علماء التجويد في وصف القلقلة وتحديد مراتبها ليس مجرد إضافة إلى ما قاله اللغويون، وإنما هو رأي ينطوي على خلاف واضح معهم؛ يقول سيبويه: "واعلم أن هذه الحروف التي يُسمع معها الصوت والنفخة في الوقف لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكّن، لأنك لا تنتظر

(١) محمد المرعشي، جهد المقل، ص ١٤٨.

(٢) نفسه، ص ١٤٨.

(٣) روضة جمال الحصري، المنهل المفيد في أصول القراءات والتجويد، ص ٩٦.

(٤) نفسه، ص ٩٧.

(٥) مكّي طالب، الرعاية، ص ١٢٤.

أن ينبو لسانك، ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتاً^(١)، ويقول المبرد: " وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم يكن، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر، فحُلت بينه وبين الاستقرار"^(٢)، ويقول ابن جني: "واعلم أن في الحروف حروفاً مُشْرِبةً تُحْمَزُ في الوقف، وتُضغَطُ عن مواضعها، وهي حروف القلقلّة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والذال، والباء، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحُفْز والضغَط"^(٣). ويبدو واضحاً من هذه النصوص اتفاقها على اشتراط القلقلّة عند الوقف دون الوصل، وهو ما لم يقل به علماء التجويد لأنهم يرون أن القلقلّة إنما تقع في كل أحوال الحرف الساكن، وليس في حال الوقف عليه فحسب.

ولئن كان جمهور علماء التجويد يخالف ما ذهب إليه علماء اللغة؛ وذلك بقولهم إن القلقلّة تقع في الوقف وفي غيره^(٤) فإن منهم من يتفق معهم ولا يرى في القلقلّة إلا ما يحصل في حروفها عند الوقف؛ وهو ما نجده لدى أبي عمرو الداني في قوله: "ومن الحروف حروف مُشْرِبة ضُغِطت من مواضعها، فإذا وُقف عليها خرج معها من الفم صُويت ونبأ اللسان عن موضعه، وهي خمسة أحرف، يجمعها قولك (جد بطق) القاف والجيم والطاء والذال والباء، وتسمى هذه الحروف حروف القلقلّة، لأنه إذا وقف عليها لم يُسْتَطع أن يُوقَف دون الصويت، وذلك قولك: الخرق، وقطّ، وشبهه"^(٥). وبعد النظر والتأمل في نص الداني السابق لا نكاد نجد من الفرق بين تعريفه للقلقلّة وتعريف سيبويه الذي أوردناه في أول هذا المبحث.

ولكمال بشر رأي يوافق فيه جمهور علماء التجويد في قولهم بحدوث القلقلّة في حروفها حال السكون في أي موقع تقع فيه؛ يقول في ذلك: "القلقلّة حادثة لهذه الحروف، حال سكونهن، في أي موقع تقع فيه، وبخاصة في الوقف، حيث التحريك أبين وأمكن"^(٦). بينما يردّ مذهب من

(١) الكتاب، ج ٤، ص ١٧٥.

(٢) أبو العباس المبرد، المقتضب، (تح محمد عبد الخالق عزيمة)، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م ج ١، ص ٣٣٢.

(٣) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٩.

(٤) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٠٣، وأبو الحسن الصفاقسي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم كتاب الله المبين، (تقديم وتصحيح: محمد الشاذلي النيفر)، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٧٤، (د.ط)، ص ٣٨.

(٥) التحديد في الإتقان والتجويد، (تح. غانم قدوري الحمد)، دار عمار، عمان، ٢٠٠٠، ط ١، ص ١٠٩.

(٦) كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص ٣٧٨.

يخصُّ القلقلة بحالة الوقف دون الوصل حيث يقول: "وهناك من الدارسين من يُقصر القلقلة على حال الوقف دون غيره، وهو رأي غير مقبول من جملة من الثقات من أهل القراءة والإقراء"^(١).

وفي سياق احتجاج كمال بشر بهذا الرأي ينقل كلاما لابن الجزري يُرجع فيه خطأ من يُقصر القلقلة على الوقف دون الوصل إلى وهمٍ سببه فهم خاطئ لكلام الأولين إذ يقول: "وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون فإنَّ المتقدمين يطلقون الوقف على السكون. وقوى الشبهة في ذلك كون القلقلة في الوقف العربي أبين، وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك"^(٢).

والواقع أنه بالرجوع إلى نصوص اللغويين ولا سيما المتقدمين منهم يتبيّن أن لهم كلاما صريحا في نفي القلقلة عما سوى حالة الوقف، وفي أنهم يفرقون بين الوقف والسكون؛ وقد تقدّم استعراضنا لبعض هذه النصوص في الفقرات السابقة، ولعلنا نضيف إليها قول ابن جني الصريح في تخصيص القلقلة بالوقف دون الوصل، ومما جاء فيه: "وجميع هذه الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتا [ومن ضمنها حروف القلقلة] متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت، لأن أخذك في صوت آخر وحرف سوى الأول يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتا"^(٣).

ومن هنا يتبيّن أن السبب في تميّز علماء التجويد في وصفهم للقلقلة بأنها تقع في حال الوصل كما تقع في حال الوقف هو اجتهادهم الخاص في بيان وجوه الأداء الصحيح والدقيق لكلام الله تعالى، وحرصهم على تنبيه القراء إلى أن حروف القلقلة لانهيار النفس والصوت فيها لا تتبيّن عند سكوتها إلا بإظهار قلقلتها، وفي سياق تفريقهم بين نوعي القلقلة الصغرى والكبرى ينبّهون إلى أنه ينبغي أن يُبالغ في إظهار القلقلة عند سكون الوقف؛ قال المرعشي: "وينبغي أن يُبالغ في إظهار القلقلة عند سكون الوقف كما أشار إليه ابن الجزري في نظمه"^(٤). ومثل هذه الضوابط الخاصة بتلاوة القرآن لا تحفل بها كتب اللغة.

(١) علم الأصوات، ص ٣٧٩.

(٢) النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٠.

(٤) جهد المقل، ص ١٤٩.

وعلى هذا يمكننا بيان سبب الخلاف بين اللغويين وعلماء التجويد أنه خلاف في الغرض من دراسة القلقلة؛ فإذا كان غرض اللغويين مبنياً على دراسة القلقلة بوصفها إحدى الظواهر الصوتية المستعملة في كلام العرب، فإنه لدى علماء التجويد يبدو مرتبطاً بتحسين الأداء القرآني، وبضبط صوره على الوجوه الصحيحة.

وإذا كان متقدمو علماء التجويد يجعلون القلقلة في مرتبتين اثنتين صغرى وكبرى على ما بيّناه في فقرة سابقة فإن أكثر علماء التجويد المتأخرين والمعاصرين لم يكتفوا بهذين المرتبتين، وآثروا المضى في تقديم مزيد من الضبط والتحقيق في بيان أصناف القلقلة ومراتبها. وإذا أردنا أن نتبع آراء علماء التجويد في تصنيف مراتب القلقلة فيمكننا أن نستعرض اختلافاتهم على ثلاثة أقوال:

في القول الأول تُصنّف القلقلة إلى مرتبتين اثنتين:

- أن تكون في الحرف الساكن موقوفاً عليه؛ وتسمى قلقلته بالكبرى، ومثاله الحرف الأخير من كلمتي: ﴿بَعِيدٌ﴾ [البقرة: ١٧٦] و﴿مَرِيحٌ﴾ [ق: ٥].

- أن تكون في الحرف الساكن موصولاً؛ كما في باء ﴿يَبْتَغِي﴾ [الفرقان: ١٨] وقاف ﴿مُقْتَدِرٌ﴾ [القمر: ٥٥] وهذا هو مذهب الأكثرين من المتقدمين وبعض المتأخرين^(١).

وأما القول الثاني فيجعل للقلقلة ثلاث مراتب^(٢):

- على مستوى المشدّد الموقوف عليه، ومثاله القاف من كلمة ﴿الْحَقُّ﴾ [غافر: ٧٥].

- وعلى مستوى المخفّف الموقوف عليه؛ ومثاله القاف من كلمة ﴿الرِّزْقُ﴾ [النحل: ٧١].

- وعلى مستوى الساكن الموصول سواء أكان في وسط الكلمة كما في باء ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ أم في آخرها كما في باء "فَانصَبَ" من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَعْتَ فَأَنْصَبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٦-٧].

وأما القول الثالث فترتّب القلقلة فيه على أربع مراتب^(٣):

(١) ينظر: مكي بن أبي طالب، الرعاية، (تح. أبوحسن بن قطب)، مؤسسة قرطبة، (د.ت)، ط١، ص٦٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص٢٠٣، وملا علي الفاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص١٤٣-١٤٤، وأبو الحسن الصفاقصي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، ص٣٨.

(٢) ينظر: محمد خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (ضبط وتعليق: محمد طلحة منيار)، دار البشائر الإسلامية، (د.ت)، (د.ط)، ص١٠١، وروضة جمال الحصري، المنهل المفيد في أصول القراءات والتجويد، ص٩٧، وتيسير الرحمن في تجويد القرآن، ص٩٩.

- على مستوى الحرف المشدّد الموقوف عليه^(١)، وتسمى قلقلة كبرى؛ ومثالها القاف من آخر قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩].
- على مستوى الحرف المخفّف الموقوف عليه، وتسمى قلقلة وسطى؛ ومثالها الدال من آخر قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].
- على مستوى الساكن الموصول سواء أكان في وسط الكلمة أم في آخرها، وتسمى قلقلة صغرى؛ ومثاله: قاف "ليقطع" من قوله تعالى: ﴿لَيَقْطَعَنَّ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٢٧] وتكون القلقلة فيه أضعف منها في مرتبة الموقوف عليه.
- على مستوى المتحرك مطلقا، والسبب أن فيه أصل القلقلة، وإن لم تكن ظاهرة. ومن مقتضيات هذا القول أن أصحابه يرون أن القلقلة صفة لازمة لحروفها في جميع أحوالها، لكنها لا تظهر إلا مع السكون إذ السكون يسمح بظهور جميع صفات الحرف، أما المتحرك فيرون أن صفة القلقلة موجودة فيه وإن لم تظهر لوجود الحركة^(٢). ومما يعضد هذا الكلام قول المرعشي: "واعلم أن تعريف القلقلة باجتماع الشدة والجهر [...] يشير إلى أن حروف القلقلة لا تنفك عن القلقلة عند تحركها، وإن لم تكن القلقلة عند تحركها ظاهرة"^(٤).

(١) وقد اعتمد هذا القول بعض المتأخرين من دراسي علم التجويد؛ نذكر منهم: عطية قابل نصر في "غاية المرید في علم التجويد" (ينظر: ١٩٩٤، ط٤، ١٤٥)، وعبد الفتاح المرصفي في "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" (ينظر: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، (د.ت)، ط٢، ص٨٤-٨٥).

(٢) من الدارسين من يعدّ الحرف المشدّد الموقوف عليه قلقلة أكبر، والحرف الموقوف عليه المخفّف قلقلة كبرى (ينظر: المرصفي، هداية القاري إلى كلام الباري، ص٨٦، وسعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن، دار التقوى، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩، ص٩٩).

(٣) يرى أيمن السويد أن القول بقلقلة الحرف المتحرك لا يصحّ، لأن الحرف المقلقل لا يمكنه أن يختلط بالحركة، بل هو ينفى عنه الحركة نفيا كلياً (ينظر: شرح منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ص٢٧-٢٨) ونلاحظ هنا أن ما جاء به أيمن السويد في نفيه للحركة عن الحرف المقلقل نفيا كلياً يكاد يختلف حتى عن متقدّمي علماء اللغة وعلماء التجويد الذين يُثبتون في تعريفهم المقلقل أن خروجه ينتهي بنفخة فيها شيء من التحريك، أو من حركة خفيفة مختلصة، وهو ما عبّر عنه سيبويه بالحروف المشربة.

(٤) جهد المقل، ص١٤٩-١٥٠.

٢-٤-٢- الغنة:

"ومعناها في اللغة: صوت يخرج من الخيشوم، وفي الاصطلاح: صوت مستقر في جوهر النون - ومثلها التنوين - والميم، فيقال: النون حرف أغنّ، والميم حرف أغنّ، لأن في كل منهما غنة تخرج من الخيشوم عند النطق بهما"^(١)، ومما أورده سيبويه عن الغنة قوله: "ومنها حرف شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون، وكذلك الميم"^(٢). وبين محمد المرعشي أن الغنة صفة في الأصل للنون والميم، وذلك في قوله: "لكن ذلك الصوت صفة في الأصل للنون والميم الساكنتين... ويسمى حينئذ غنة"^(٣).

والواقع أن خروج الصوت من الأنف هو الذي يعطي هذا الجرس للحرف، والذي يسمّى غنةً، لذا فهي جزء من ذات الحرف، وليست زيادة فيه، وقد لاحظ جمهور علماء التجويد أن هنالك تلازماً بين صفة الغنة وحرفي النون والميم، أي أنها صفة لازمة لهما لا تزول عنهما في أي حال من أحوالهما سواء في حركة أحدهما أو في سكونه، وتكون أكمل في حالة سكونه؛ قال الجعبري: "والغنة صفة النون، ولو تنوينا، والميم تحركتا أو سُكنتا، ظاهرتين أو مُحفّاتين أو مُدغمتين"^(٤)، وقال أحمد بن الجزري: "اعلم أن الغنة صفة لازمة للنون والميم، تحركتا أو سُكنتا... وهي في الساكن أكمل من المتحرك"^(٥)، وقال عبد الوهاب القرطبي (٤٦١هـ): "والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف وإن كان خروجه من الفم"^(٦)، ويبدو مراد القرطبي من كلامه السابق أن الغنة لا تكون صفة للحرف حال خروجه من الأنف فقط، وهي الحالة التي يكون فيها ساكناً، وإنما هي ملازمة له حتى في حال خروجه من الفم أي حينما يكون متحركاً، وقال القرطبي كذلك في موضع آخر مؤكدا لزوم الغنة لحرف النون: "هي الحرف الأغنّ، فيُحفظ عليها الغنة ساكنةً أو متحركة"^(٧).

(١) ابن الجزري، الروضة الندية شرح متن الجزرية، ص ٣٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٥.

(٣) محمد المرعشي، جهد المقل، ص ١٣٧.

(٤) الملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية، ص ٩٣.

(٥) أحمد بن الجزري، الحواشي المفهومة، ص ٣٢.

(٦) عبد الوهاب القرطبي، الموضح، ص ١٤٥.

(٧) نفسه، ص ١٢٠.

وبعض علماء التجويد يُبدون اعتراضهم على من يُنكر القول إنها صفة ملازمة لحرفي النون والميم؛ يقول الدّاني فيما نقله صاحب المنح الفكرية: "وأما الميم والنون فيجاني بهما اللسان إلى موضع الغنة من غير قيد، وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك، وفي المخفى أزيد منها في المظهر، وفي المدغم أوفى منها في المخفى"^(١)؛ ويبدو واضحاً في قوله: "من غير قيد" التعريض برأي من اشترط لوقوع الغنة قيد السكون دون الحركة، والنكران عليه.

وهذا الوصف لغنة النون والميم لدى جمهور علماء التجويد يبدو مخالفاً لما عليه وصف علماء العربية الذين يشترطون لوجود الغنة في النون والميم أن تكونا ساكنتين، فإذا تحركتا صار العمل للسان، قال أبو علي الفارسي في واحدةٍ من تعليقاته على نصوص سيبويه^(٢): "يقول: لم يُجعل مخرج النون من الخياشيم متحركةً مع حروف الفم كما جعل مخرجها منها ساكنةً مع حروف الفم"^(٣)؛ بمعنى أن النون المتحركة لا تخرج من الخياشيم أي ليس فيها غنة مثلما يحدث مع الساكنة. وقال ابن يعيش: "فالنون الخفيفة المراد بها الساكنة، في نحو: "مِنْكَ" و"عَنْكَ"، فهذه النون مخرجها من الخيشوم، وإنما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والظاء، والذال، والذال، والثاء، والفاء، فهي متى سُكّنت، وكان بعدها حرف من هذه الحروف، فمخرجها من الخيشوم [...] وإن كانت ساكنةً، وبعدها حرف من حروف الحلق الستة، فمخرجها من الفم من موضع الراء واللام، وكانت بيّنةً غير خفية [...] فإذا لم يكن بعدها حرف البتة، كانت من الفم، وبطلت الغنة كقولك: "مِنْ"، و"عَنْ" ونحوهما مما يُوقف عليه"^(٤). ويعضد القولين السابقين لأبي علي الفارسي وابن يعيش ويقوّيهما موقف سيبويه حينما جعل للغنة مخرجاً مستقلاً سمّاه مخرج الخيشوم، وهو مخرج النون الخفيفة^(٥)، أي المخففة وفي هذا ما يدعم القول إن الغنة حال كونها مخففةً حرف وليست صفة كما يظن جمهور علماء التجويد.

(١) القاري علي، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص ٩٣-٩٤.

(٢) نص قول سيبويه هو كالاتي: "ولم نسمعهم قالوا في التّحرّك (حين سُلّيمان) فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم" (التعليقة على كتاب سيبويه، ج ٥، ص ١٨٥).

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه، (تح. عوض بن حمد القوزي)، مطابع الحسني، الرياض-السعودية، ١٩٩٦، (د.ب)، ج ٥، ص ١٨٥.

(٤) شرح المفصل، (تح. إميل يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠١، ط ١، ص ٥١٩-٥٢٠.

(٥) سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٤.

ومن علماء التجويد من يتواطؤ وصفه للغنة مع وصف علماء العربية؛ ومن نصوصهم في ذلك ما أورده مكي في تعريف حرفي الغنة: "وهما النون والميم الساكنتان، سُمِّيتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زائدة فيهما"^(١)، ويقول في موضع آخر بما يشير إلى اعتبار الغنة حرفا وليس صفة: "الغنة نون ساكنة خفيفة، تخرج من الخياشيم، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفأة"^(٢) - وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة- وللتنوين - لأنه نون ساكنة- وللميم الساكنة" [...] والغنة حرف مجهور شديد، لا عمل للسان فيها"^(٣). وما أورده أبو عبد الله الفاسي (ت ٦٥٦هـ) في تعريف الغنة حيث يقول: "الغنة صوت يخرج من الخياشيم، لا عمل للسان فيه... ومحلها التنوين والنون والميم بشرط سكونهنّ وعدم إظهارهن، فإن تحركت صار العمل فيه للسان"^(٤)، وما ذكر ذلك السمرقندي (٧٨٠هـ) في قوله: "وحروف الغنة الميم، والنون، والتنوين، إن سَكَّنْ، فإذا تحركت صار العمل فيها للسان والشفنتين دون الأنف"^(٥).

وقد اعترض الجعبري (٧٣٢هـ) على ما أورده مكي في نصه السابق من الإقرار بحرفية الغنة، ومن تقييدها بحالة السكون في حرفيها حيث يقول: "جعلها [يعني مكيًا] إياها حرفا غير سديد، وإن أراد أنها ذات محل مغاير فلا يلزم منه حرفيها"^(٦)، وقوله: "محل مغاير" يريد به أن النون والميم يصدران في أصل مخرجهما من غير الخيشوم؛ فالميم من الشفتين، والنون من طرف اللسان مع ما يُحاذيه من اللثة تحت مخرج اللام بالقليل، بينما تخرج الغنة من الخيشوم.

ولعلي القاري عبارة أرجح فيها مشكلة الخلاف في وصف الغنة إلى عدّها أحد المخارج السبعة عشر، وذلك في قوله: "وعلى كلّ تقدير فعُدّ الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو من إشكال فتدبر"^(٧)؛ ولذلك نجد - في موضع آخر - يعترض على من يعتدّ الغنة مخرجا لا صفة حيث يقول: "الغنة من الصفات، لأنها صوت أغن لا عمل للسان فيه، فكان اللائق ذكرها

(١) الرعاية، ص ٧٠.

(٢) يقصد مكي بغير المخفأة وهنا النون الظاهرة لأن في النون المخفأة لا تكون الغنة تابعة بل تكون هي عين النون مثلما تقدم ذكره في أول هذا النص الذي أورده مكي في المتن أعلاه.

(٣) الرعاية، ص ١٨٢.

(٤) اللالئ الفريدة، أبو عبد الله الفاسي، [نقلا عن: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص ٢٦٥].

(٥) السمرقندي، روح المرید فی شرح العقد الفريد، ص ١٢ (مخطوط) ينظر: <https://ia801005.us.archive.org/1/items/ktp2019-02-00761/ktp2019-02-00761.pdf>

(٦) أبو العباس القسطلاني (٩٢٣هـ)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تج. مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة- السعودية، (د.ب)، المجلد ٢، ص ٤٠٢.

(٧) ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمّة الجزرية ص ٩٤.

مع الصفات لا مع مخارج الذوات"^(١). وإذا تأملنا عبارتيَّ القاري السابقتين في ظل ربطهما بسياقيهما فسنجد أن مراده من ذلك أن عدّ الغنة مخرجا (وهو المخرج السابع عشر في تصنيف سيبويه^(٢)) قد أشكل على الدراسين في مسألة التفريق بين وضعيَّ النون والميم ساكنتين ومتحركتين، إذ لولاه لكان اعتبار الغنة صفةً أمرا لا خلاف فيه.

ومما يردّ به علي القاري على مكّي في تقييده للغنة بشرط السكون قوله: "وقول مكّي: "الساكنان" [أي النون والميم] قيدٌ لكمال الغنة لا لأصلها لما تقدّم"^(٣)؛ أي أن السكون قيد لكمال الغنة وليس لوجودها؛ وهذا يقتضي أن تكون في المتحرك ضعيفةً ولكنها، مع ذلك، لا تزول عنه بل تظل فيه صفةً أصلية لازمة.

ولابن جني نص لافت قد نجد فيه ما يقوّي موقف من يرى من علماء التجويد أن الغنة صفة لازمة في حرفيها، وذلك في سياق توصيفه لمخرج النون الساكنة حيث يقول: "ويدلك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والحياشيم أنك لو أمسكت بأنفك ثم نطقت بها لوجدتها مختلفة. وأما النون المتحركة فمن حروف الفم كما قدّمنا، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف"^(٤)، فقله: إن في النون المتحركة بعض الغنة إشارة إلى أن الغنة أصل لازم في النون إلا أنها في حال سكونها تكون أكمل وأقوى، بينما تكون ضعيفة في حال كونها متحركة.

ويُعقب غانم قدوري، في ختام مناقشته لهذه المسألة، بقوله: "وهذا المذهب الذي يضع شروطا لوجود الغنة في النون والميم ناتج عن وهم في تصور حقيقة الغنة، أو مبني على فهم معين لها"^(٥). ويبدو فيما خلص إليه قدوري في نصه السابق جانب كبير من الصواب؛ ذلك أن ما يقوله علماء العربية في وصف الغنة، ومعهم في ذلك بعض علماء التجويد، يخضع لحكمين اثنين أو لتفسيرين اثنين:

(١) نفسه، ص ٩٣.

(٢) في هذا التصنيف تم توصيف النون والميم في موضعين اثنين، أو في مخرجين اثنين: الأول هو أصل مخرج كل واحدة منهما مظهرةً متحركةً؛ النون من مخرج اللسان، والميم من المخرج الشفوي، والثاني هو مخرج جامع لهما معا هو مخرج الخيشوم.

(٣) المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية، ص ٩٥.

(٤) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٥٧.

(٥) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٦٥.

- فإما هو وهم لأنه مبني على تصور خاطئ لحقيقة الغنة؛ لأن من يُدقق الملاحظة في الحدث الفيزيولوجي لصوت الغنة لا يمكنه أن يجد للنون أو الميم تحقيقاً بغير الغنة؛ وفي بعض نصوص علماء التجويد إشارة واضحة إلى هذا الوهم؛ يقول الجعبري: "وذلك محسوس [يعني الحكم على الغنة بأنها صفة لازمة لحرفيها] في الأحوال الأربعة: الإخفاء والإدغام والحركة والسكون، ولا ينازع في هذا إلا مكابر في الحسيات"^(١). فالمكابرة في الحسيات ليست إلا دليلاً على أن المسألة مبينة على توهم^(٢).

- وإما هو فهم خاص يختلف عن فهم جمهور علماء التجويد؛ فهو يستند إلى تصور صوتي يعامل الغنة على أنها حرف له مخرج مستقل يختلف عن مخرجي الميم والنون الفمويين؛ ويبدو أن معطيات هذا الفهم الخاص قد بناها علماء العربية ومن وافقهم من علماء التجويد على ذلك الاختيار التصنيفي الذي جعل فيه سبويه للغنة مخرجاً خاصاً سماه مخرج الخيشوم، وهو للميم والنون الخفيفة، ووصفه بما يبدو فيه مختلفاً عن مخرجي الميم والنون المتحركتين.

ولمحمد بن يالوشة (١٣١٤هـ) رأي ثالث يبدو لافتاً ومتميزاً وحريراً بالنظر، وميزته أنه يجمع في وصفه للغنة بين الرأيين السابقين؛ ومفاد ذلك أنه يرى للغنة وضعين اثنين متقابلين: أحدهما تكون فيه صفة لازمة، وذلك حينما لا يكون حدوثها مقصوراً على الخيشوم فقط، وإنما تكون تابعة لمخرجي الميم والنون، والآخر تكون فيه حرفاً لأنها لا تخرج إلا من الخيشوم وحده؛ يقول ابن يالوشة: "إن الغنة تكون صفة لازمة للنون والميم إذا تحركتا أو سُكَّتا وأظهرتا، لعدم استقرارها في الخيشوم، وإنما هي تابعة لموصوفها (اللساني) أو (الشفوي)، وتكون حرفاً في الإدغام بغنة والإخفاء لاستقرارها في الخيشوم فقط"^(٣). ومما يميّز رأي ابن يالوشة أنه يقرّ بملازمة الغنة لحرفيها سواء أكانت صفة على ما يقتضيه وضعها الأول أم حرفاً وهو ما يقتضيه وضعها الثاني.

(١) نفسه، ص ٤٠٣.

(٢) ولسعاد عبد الحميد شرح توضيحي دقيق لكيفية حدوث صوت الغنة قد يساعد في إزالة هذا الوهم في وصف حقيقة الغنة تقول فيه: "فمخرج الخيشوم يختلف عن بقية المخارج، لأن كل المخارج يخرج منها حروف، ومخرج الخيشوم يخرج منه صفة أو صوتاً للغة وليس حرفاً له صورة. وصفة الغنة تختلف عن بقية الصفات؛ لأن الغنة تخرج من مخرج، والحرف الموصوف بها يخرج من مخرج آخر، وبقية الصفات لا يمكن القيام بها في مخرج موصوفها، فهي لا تُلفظ إلا في مخرج الحرف المتّصف بها" (تيسير الرحمن في تجويد القرآن، ص ١٠٨).

(٣) الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدّمة، (ضبط وتعليق: جمال فاروق الدقاق)، مكتبة الآداب، القاهرة- جمهورية مصر، ٢٠٠٦، (د.ط)، ص ٤٠.

أما المحدثون العرب من علماء الأصوات، فيمكن القول إنهم لم يضيفوا جديداً إلى ما قاله علماء التجويد وعلماء العربية إذا ما استثنينا تعرُّض بعضهم لوصف الآلية الفيزيولوجية لخروج صوت الغنة من التجويف الأنفي؛ قال إبراهيم أنيس واصفاً المراحل التي من خلالها يتم حدوث صفة الغنة: "حتى إذا وصل (الهواء) إلى أقصى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم ويتسرب الهواء من التجويف الأنفي محدثاً في مروره نوعاً من الحفيف لا يكاد يسمع"^(١)، وقال محمود السعران: "تتكون الصوامت الغناء بأن يُجَبَسَ الهواء حبساً تاماً في موضع من الفم، ولكن يُخَفَضُ الحنك فيتمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف"^(٢).

والواقع أن هذه الإضافة التي نجدها في كتب الدارسين المحدثين يبدو فيها التأثير واضحاً بطريقة اللسانيين الغربيين في وصف الغنة؛ فقد ورد في القاموس الكبير للسانيات في تعريف الفونيم الأنفي Ph.Nasal: "يتميّز الفونيم الأنفي، من حيث الجانب النطقي، بجريان كمية من الهواء صادرة من الحنجرة عبر التجاويف الأنفية، وذلك بسبب انخفاض الحنك اللين"^(٣).

ولئن كان علماء التجويد لم يحفلوا بهذا الجانب من التوصيف المتعلق بالآلية الفيزيولوجية لصوت الغنة فقد انصرفت جهودهم إلى بيان شروط ظهورها وموانعها ومراتبها وغيرها من المسائل المتعلقة بالجانب التركيبي في ظل تأثيرات الجوار، وهو ما سترجئ الحديث عنه إلى الفصل الأخير من الباب الثاني.

٢-٤-٣- الصفير:

والصفير لغة: إذا صوت بفمه وشفتيه، والصفير من الصوت بالدواب إذا سُقِيَتْ [...] وصَفَّرَ بالحمار وصَفَّرَ دعاه إلى الماء^(٤). والصفير في اصطلاح علماء التجويد: صوت السين والصاد والزاي، "وهو صوت زائد يخرج من بين النَّفس، يصحَّب هذه الحروف عند خروجها"^(٥)، وهو صوت حادّ يشبه الصوت الخارج عن ضغط ثقب^(٦).

(١) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٥٨

(٢) علم اللغة. مقدمة للقارئ العربي، ص ١٦٨.

(٣) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p319.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صفر) ج ٦، ص ١٣٠.

(٥) الملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص ١٠٦.

(٦) سوسن غانم قدوري، ابن الطحان وجهوده في الدراسات الصوتية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت كلية التربية، العراق، ٢٠٠٢م، ص ٥٣.

لم يذكر سيوييه صفة الصفيير مع الصفات، وإنما تعرّض لها في باب الإدغام، وذلك في قوله: "وأما الصاد والسين والزاي فلا تُدغمهنّ في الحروف التي أدغمت فيهن، لأنهنّ حروف الصفيير، وهنّ أندى في السمع"^(١). وقد أضاف المبرد، على ما ذكره سيوييه، وصفا لحروف الصفيير يبدو أدق توصيفا لحركة خروج الصوت، وذلك في قوله: "ومن طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا حروف الصفيير، وهي حروف تنسل انسلااً وهي السين والصاد والزاي"^(٢)؛ ففي قوله: "تنسل انسلااً" توصيف يوحي بوجود قوة في حروف الصفيير، وذلك بسبب ضغط في خروج الهواء لضيق في المخرج.

وقد فسّر مكي كذلك صفة الصفيير في الحرف بالقوة فيه، وذلك في قوله: "وإنما سُميت بحروف الصفيير لصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفيير، ففيهن قوة لأجل هذه الزيادة التي فيهن، فالصفيير من علامات قوة الحرف"^(٣)، وقال أيضاً: "وحقيقة الصفيير: أنه اللفظ الذي يخرج بقوة مع الريح... تسمع له حساً ظاهراً في السمع"^(٤)، أما الداني فقد شبّه صوت الصفيير بصوت الريح في الطبيعة معللاً بذلك سبب تسميته بهذا الاسم حيث يقول: "سُميت بذلك لأنك تسمع فيها شبيها بالصفيير عند إخراجها من مواضعها"^(٥)، بينما يشبه ابن الطحان صوت الصفيير بالصوت الخارج من ضغط ثقب^(٦).

وهذا التوصيف لصفة الصفيير عند علماء التجويد، لا يكاد يختلف عما تعرّض له بعض المحدثين من المتخصصين في علم الأصوات الحديث؛ قال إبراهيم أنيس في تعليل سبب تسمية أصوات الصفيير بهذا الاسم: "وذلك لأنّ مجرى هذه الأصوات يضيق جداً عند مخرجها فتحدث عند النطق بها صفييراً عالياً، لا يشركها في نسبة علو هذا الصفيير غيرها من الأصوات"^(٧).

ولبعض المحدثين توصيف مختلف لصفة الصفيير بحيث لا يخصّونه بالحروف الثلاثة: السين والصاد والزاي، بل يجمعون فيه كل الأصوات التي يحدث في نطقها ذلك الحفيف أو الصفيير عالياً

(١) سيوييه، الكتاب، ص ٤٢٠.

(٢) المبرد، المقتضب، ٨٤/١.

(٣) مكي، الرعاية، ص ١٢٤.

(٤) نفسه، ص ٢١٢.

(٥) التجويد، ص ١٠٧.

(٦) ينظر: مرشد الفاري إلى تحقيق معالم المقارئ، (تح. حاتم صالح الضامن)، مكتبة الصحابة، الشارقة - الإمارات، ٢٠٠٧، ط ١، ص ٤٧.

(٧) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٦٦.

كان أو منخفضا، ومن هنا فإن حروف الصفير عندهم هي: الشاء، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والطاء، والفاء. على أن هذه الأصوات تختلف في نسبة وضوح صفيها، وأعلاها صفيها السين والزاي والصاد^(١).

ومن المحدثين من آثر أن يقدم وصفا تفصيليا للآلية الفيزيولوجية التي تحدث بها هذه صفة الصفير أثناء النطق؛ مثلما فعل فوزي الشايب إذ يقول: "وينتج الصفير عن قوة الاحتكاك الناتجة عن التضيق الكبير لمجرى الهواء في أثناء نطقها بالقياس إلى غيرها. وعند نطق الأصوات الصفيرية يتقلص اللسان بحيث ينتفخ على الجوانب مما ينجم عنه ملامسة أطراف اللسان لحواف الأسنان، مشكلة أهدودا ضيقا، فقط على طول خط وسط اللسان، لحصر الهواء أو توجيهه، وعندما يُجبر الهواء على التحرر من هذا الأهدود بحدّة، ضد اللثة والأسنان، يعطي أزيما مسموعا هو ما اصطلاح على تسميته بالصفير"^(٢)، وكذلك قال أحمد مختار بأن السبب في الصفير يعود إلى قوة الاحتكاك الذي يحدث نتيجة مرور مقدار من النفس من خلال منفذ ضيق^(٣). وصفة الصفير في أصواتها صفة ذاتية لا تنفك عنها، كصفة الغنة في النون والميم^(٤).

ولعلّ الذي يميز علماء التجويد في وصف حروف الصفير تعرّض بعضهم لمراتبها من حيث قوة أدائها لهذا الصوت، لكنهم مع ذلك لم يتفقوا على ترتيب واحد لها؛ فقد جعل مكّي الصاد أقواها ثم تليها الزاي ثم السين حيث يقول: "والصاد أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها في القوة للجهر الذي فيها، والسين أضعفها للهمس الذي فيها"^(٥)، أما المرعشي فيجعل السين أقواها ثم تليها الصاد ثم الزاي معتبرا أن الإطباق يُضعف الصفير لأنه يحصر الريح، وأن الهمس يقويه، وذلك في قوله: "وصفير السين أبين من صفير الصاد للإطباق الذي في الصاد، لأن الإطباق يحصر الريح، والصفير هو الصوت الخارج مع الريح، والظاهر أن صفيهما أبين من صفير الزاي لأنها مجهورة وهما مهموستان"^(٦).

(١) ينظر: نفسه، ص ٦٧.

(٢) فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ١١٨.

(٤) ينظر غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص ٢٦٩.

(٥) الرعاية، ص ٦٤.

(٦) جهد المقل، ص ١٥٦.

٢-٤-٤- التكرير:

التكرير لغةً من "كَّرَرَ تكريراً وتكراراً وتكرَّراً كتَجَلَّةً، وكَتَّرَه: أعاده مرة بعد أخرى" (١) واصطلاحاً هو: "ارتعاد طرف اللسان بالراء مُكَّرِّراً لها" (٢).

قال سيبويه في توصيف المكرر من الحروف: "ومنها المكرَّر، وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكثيره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرَّحوة، ولو لم يكرَّر لم يجر الصوت فيه، وهو الراء" (٣).

ويفهم من كلام سيبويه في الفقرة السابقة أنَّ الأصل في الراء الشدَّة، إلا أنَّ الصوت يجري فيها لتكرارها وانحرافها، فألية انحراف الصوت عن مخرجه جعلت الصوت يجري، أي منعه من أن يكون شديداً، وقد كان سبب جريانه صفة التكرير فيه. ويُفهم من قول سيبويه: "ولو لم يُكَّرَّر لم يجر الصوت فيه" أنَّ التكرير صفة ذاتية ملازمة لصوت الراء. وهو ما يتبيَّن في نص آخر يقول فيه سيبويه: "والراء إذا تكَلَّمَتْ بما خرجتْ كأنها مضاعفة، والوقف يزيدُها إيضاحاً" (٤)؛ أي أنَّ التكرار التكرار موجود في الراء في كلِّ أحوالها غير أنه يبدو في الوقف أكثر ظهوراً.

وقد اختلف علماء التجويد إزاء الحكم بصفة التكرير في الراء؛ فمنهم من تابع سيبويه في القول بملازمتها لصوت الراء في جميع أحوالها؛ قال الداني: "والمكَّرَّر حرف واحد هو الراء، ويتبيَّن ذلك فيه إذا وُقِف عليه وأُخْلِص سكوئُه، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكثيره وانحرافه إلى اللام" (٥)، وقال أحمد الأندراي (ت بعد ٥٠٠هـ): "والمكَّرَّر هو الراء وحدها سميت بذلك لأنها تصير بمنزلة راءين" (٦)، وقال شريح بن محمد الرعيبي (٥٣٩هـ) راداً قول من قال بعدم تكثيرها مع تشديدها: "واعلم أنَّ الراء متكررة في جميع أحوالها، وأبين ما يكون ذلك عند الوقف عليها، وقد

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨، (د.ط)، ص ٤٢٣.

(٢) مكِّي، الرعاية، ص ١٩٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص ٤٣٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٣٦.

(٥) التَّحْدِيد، ص ١٠٨.

(٦) الإيضاح في القراءات، (تح. منى عدنان غني)، إشراف غانم قدوري الحمد، رسالة دكتوراه مقدمة في كلية التربية للبنات جامعة تكريت، ٢٠٠٢م، (المكتبة الشاملة)، ج ١، ص ٣٨٢.

ذهب قوم من أهل الأداء الى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا، غير أننا لا نقول بالإسراف فيه، وأما إذهاب التكرار جملة فلم نعلم أحدا من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط بحال^(١).

ومن علماء التجويد من يرى وجوب إخفاء تكريرها لئلا يقع الخطأ في أدائها فيحصل من الحرف المشدّد حروف، ومن المخفف حرفان؛ وفي ذلك قال مكّي: "فواجب على القارئ أن يُخفي تكريره ولا يُظهره، ومتى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدّد حروفا، ومن المخفف حرفين"^(٢)، وقال الجعبري رادّا على من يقول بتكريرها: "ومعنى قولهم مكرر أن لها قبول التكرير، لا أنها مكررة بالفعل، فإنه لحن يجب التحفظ منه، وهذا كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك، إذ وصّف الشيء بالشيء أعظم من أن يكون بالفعل وبالقوة، وطريق السلامة من هذا التكرير أن يُلصق الالفاظ بها ظهر لسانه على حنكه لفظا محكما"^(٣). ويبيّن ابن الجزري أن إظهار تكريرها يعد عيبا في القراءة، وذلك في قوله: "ويتحفظون من إظهار تكريرها خصوصا إذا شدّدت، ويعدّون ذلك عيبا في القراءة"^(٤).

ومنهم من يقول بالتوسط في ذلك، أي بين الإخفاء والإظهار، كابن الجزري الذي يرى في تكرير الراء عيبا ينبغي تجنّبه، ولكن مع ذلك يدعو القارئ إلى أن لا يبالغ في إخفائها، وكذلك أن لا يبالغ في إظهارها؛ يقول في بيان هذا الموقف: "التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها... وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشدّدة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز، فيجب أن يلفظ بها مشدّدة تشديدا ينبو به اللسان نبوة واحدة، وارتفاعا واحدا، من غير مبالغة في الحصر والعسر"^(٥).

ولمحمد المرعشي ملاحظة دقيقة يُبيّن فيها وجه الخطأ في إعدام صفة التكرير في الراء بالكلية متبنيا الموقف الوسط بين الإخفاء والإظهار، وذلك في قوله: "ليس معنى إخفاء تكريره إعدام

(١) الحسن بن قاسم المرادي، القصيدة الواضحة في شرح الفاتحة "البرهان الدين الجعبري"، رسالة en pdf، ص ٤.

(http://elforqaan.com/Media/5-Books/1-Tajweed/40.pdf).

(٢) مكّي، الرعاية، ص ١٩٦.

(٣) أبو الحسن الصفاقصي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، ص ٥٩.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (تح: علي محمد الضباع)، ص ٢٠٤.

(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص ٢١٨-٢١٩.

تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق اللسان بالثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز [...] لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينية"^(١).

أما علماء الأصوات المحدثون فقد تعرّضوا لصفة التكرير، غير أنهم لم يلتفتوا إلى تكرارها من عدمه، لكنهم التفتوا إلى كيفية أدائها في جانبها الميكانيكي؛ قال إبراهيم أنيس: "والراء صوت مكرر، لأن التقاء طرف اللسان بحافة الحنك مما يلي الثنايا العليا يتكرر في أثناء النطق بها، كأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقا لنا يسيرا مرتين أو ثلاثة"^(٢). وقال كمال بشر في وصف صفة التكرار في الراء: "يصدر هذا الصوت بتكرار ضربات اللسان على مؤخر الثة تكرارا سريعا، ومن ثمّ كانت تسمية الراء بالصوت المكرر، ويكون اللسان مسترخيا في طريق الهواء الخارج من الرئتين، وتتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق به"^(٣). وحتى هذا التوصيف الميكانيكي الذي جاء به المحدثون لا يبتعد في حقيقته، عمّا ذكره بعض علماء التجويد في وصفهم للتكرير في الراء؛ قال جمال الدين الفاسي (٦٥٦هـ): "إنّ الراء فيها صفة التكرار، لأنها تُكرّر، إذا قلت مُرّ ودُرّ يتحرك طرف اللسان بها فتصير راءين وأكثر"^(٤).

٢-٤-٥- التفشي:

التفشي لغةً هو الانتشار؛ قال ابن منظور: "الفواشي كل شيءٍ منتشر من المال كالغنم السائمة والإبل وغيرها [...] وتفشت القرحة: اتسعت وأرّضت، وتفشاهم المرض، وتفشّى بهم انتشر فيهم"^(٥)، واصطلاحا هو "كثرة خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق"^(٦).

ذكر سيبويه صفة التفشي في الشين، دون أن يعطي لها تعريفا محددًا، إنما جاء ذكرها في السياق الحديث عن ظاهرة الإدغام، وذلك في قوله: "والشين لا تدغم في الجيم، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحوًا من منزلة الفاء مع

(١) المرعشي، جهد المقل، ص ١٥٧.

(٢) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٥٨.

(٣) علم الأصوات، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٤) جمال الدين الفاسي: اللأئى الفريدة في شرح القصيدة. شرح الفاسي على الشاطبية، (تح. عبد الرحيم الطرهوني)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠١١، ج ٣، ص ٤٠٠.

(٥) لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ب)، (د.ط)، مادة فشا، المجلد ١٥، ص ١٥٦.

(٦) المرعشي، جهد المقل، ص ١٥٨.

الباء، فاجتمع هذا فيها والتفشي..^(١)، وذكر المبرد صفة التفشي، ولكن دون أن ينسبها إلى حرف الشين، وذلك في حديثه عن حرف الواو، حيث قال: "الواو تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد، وتتفشي حتى تتصل بمخرج اللام"^(٢)، وأول من ربط صفة التفشي بحرف الشين، ابن دريد في معجمه، وذلك في سياق حديثه عن تجاور الحروف، وذلك في قوله: "إلا أنها قد دخلت على الشين لتفشي الشين وقربها من عكدة اللسان.."^(٣).

أما علماء التجويد، فإنهم عرفوا معنى التفشي بقولهم: "هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بها(الشين).."^(٤)، واضح من خلال هذا التعريف أن العلة في حدوث صفة التفشي هو كثرة خروج الريح، وهذه الصفة بهذا المعنى، لا تتحقق إلا في صوت الشين فقط، ولعل القصد من لفظة "الريح" في تعريفهم للتفشي، هو انتشار الهواء بعدما يعترض مجراه طرف اللسان مع تقارب الثنايا العلوية والسفلية المندفع بين طرف اللسان والصوت، وبهذا القصد؛ "أي: انتشار الهواء في وسط اللسان، فلا تلتصق وسط لسانك في الحنك الأعلى بل تترك الهواء يمر بينهما وينتشر"^(٥).

وأما المحدثون فأكثرهم أعرضوا عن ذكر هذه الصفة^(٦)، ربما هذا يعود إلى أن هذه الصفة ليست من الصفات المميزة، أو هي من الصفات التي لا وظيفة لها كما يعتقد بعض المحدثين، قال جان كانتينو: "وبعض هذه الأصوات لها قيمة تمييزية، وبعضها الآخر لا وظيفة صوتية له"^(٧)، وهذا وهذا التصور، بأن الصفات غير التمييزية لا وظيفة لها، يكتنفه قصور كبير، وقلة دراية بالخصائص الصوتية للحروف العربية، فهذه الصفات لها أهميتها في تتبع سلوك ذلك الصوت في التركيب، وفي تفسير الظواهر الصوتية المتعلقة به^(٨)، فعلى سبيل المثال قد قرر علماء التجويد، أن كل حرف فيه زيادة في الصوت لا يدغم فيما هو أنقص منه صوتاً، والشين من الحروف التي فيها زيادة في

(١) الكتاب، ج٤، ص٤٤٦.

(٢) القتب، (تح. محمد عبد الخالق)، القاهرة ط٣، ١٩٩٤م، ج١، ص١٩٤.

(٣) كتاب جمهرة اللغة، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤هـ، ص٢٧.

(٤) مكي، الرعاية، ص١٢٥.

(٥) طه عبد الفتاح، فن الإلقاء، مكتبة الفيصلية، مكة، السعودية، (د،ت)، ص٩٨.

(٦) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص٢٧٢.

(٧) دروس في علم أصوات العربية، ص٤٢.

(٨) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص٢٧٢.

الصوت ولا تدغم في غيرها؛ قال الدايني: " ولم يُدغمها أيضا في غيرها، لزيادة صوتها"^(١)، وهذا مبدأ صوتي عام، عند علماء التجويد، وقال أيضا: "وما تفاضل من ذلك في المنزلة بزيادة الصوت فإدغامه ممتنع؛ لما يدخله من الاختلال بذهاب صوته بالإدغام، فلا يدغم الأفضل في الأنقص لذلك، ويدغم الأنقص في الأفضل؛ لأنه يخرج بذلك إلى الحرف الأقوى، وإخراج الأضعف إلى الأقوى جائز؛ لأنه يقوى فيه"^(٢).

٢-٤-٦- الاستطالة:

هي في اللغة الامتداد^(٣)، أما في اصطلاح علماء التجويد فهي "امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها"^(٤)، ذكر ذلك محمد المرعشي عن الجعبري، ولم نجد لها تعريفا عند سيبويه سيبويه ولا عند ابن جني، وحاول بعض علماء التجويد تمييز صفة الاستطالة عن صفة التفشي، لما فيهما من التداخل في الكيف، وفي الكم (المدة الزمنية)، قال الجعبري: "والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في نفسه"^(٥).

ويعطي محمد المرعشي تفسيراً يوضح من خلاله الفرق بين المستطيل والممدود، حيث يرد الفرق إلى الاختلاف في المخرج، فالمستطيل له مخرج محقق، بمعنى له حيز مكاني محدد، بينما لا يوجد للصوت الممدود مخرج محقق، بل له مخرج مقدر غير محدد، وذلك في قوله: "توضيح هذا الفرق أن للمستطيل مخرجا له طول في جهة جريان الصوت، فجرى في مخرجه بقدر طوله، ولم يتجاوزه [...] وليس للممدود مخرج، فلم يجر إلا في ذاته لا في المخرج، إذ المخرج المقدر ليس بمخرج حقيقة، فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء"^(٦).

وصفة الاستطالة لم تؤت حقا من التفصيل والبيان عند علماء العربية، ولا عند علماء التجويد، مما جعلها أكثر غموضا عند الدارسين المحدثين، حتى إنهم حكموا بهجران استعمال الناطقين للعربية اليوم للضاد بأوصافها القديمة؛ قال غانم قدوري الحمد: "ولما كانت الضاد القديمة

(١) الإدغام الكبير، ص ١٢٩.

(٢) نفسه، ص ٩٦.

(٣) المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠١، ص ٩٢٨، (مادة: طول).

(٤) محمد المرعشي، جهد المقل، ص ١٦٠.

(٥) علي القاري، المنح الفكرية، ص ١١١.

(٦) جهد المقل، ص ١٦٠.

الموصوفة بالاستطالة غير متحققة في النطق اليوم، وهي الأصل في هذه الصفة، فإن تصور تلك الصفة في الضاد لا يصل إلى الوضوح التام"^(١).

٢-٤-٧- الانحراف:

الانحراف لغةً: الميل عن الشيء والعدول عنه، واصطلاحاً: الميل بالحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره"^(٢).

قال سيبويه، وهو يتحدث عن صفة الانحراف في صوت اللام: "ومنها المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت..."^(٣)، ويفهم من كلام سيبويه أن صفة الانحراف في الصوت هي انحراف عن الصفة الأصل، وكذلك انحراف عن المخرج الأصل للحرف، فقول سيبويه في تعريفه للمنحرف "حرف شديد جرى فيه الصوت" يدل على أن الصفة الأصل في الحرف هي الشدة، إلا أنه جرى فيه الصوت، ومن خصائص الشدة في الحرف أن الصوت يجبس، فلما جرى انحراف الصوت من صفة إلى صفة أخرى، ويصرح بذلك مكي حين تكلم عن صفة الانحراف في اللام والراء، وذلك في قوله: "وإنما سميا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتها إلى صفة غيرهما"^(٤)، ويقول في نفس الموضوع شارحاً صفة الانحراف في اللام: "أما اللام فهو من الحروف الرخوة، لكنه انحراف به اللسان مع الصوت إلى الشدة، فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديدة، ولا خرج معه الصوت كله مع الرخوة فسمي منحرفاً، لانحرافه عن الشديدة وعن حكم الرخوة فهو بين صفتين"^(٥)، لذا صنفه علماء التجويد من بين الحروف البينية.

أما المحدثون فإن وصفهم للأصوات المنحرفة لا يختلف في حقيقته عما ذكره علماء التجويد، وإن كان وصف علماء التجويد في نظرنا أكثر تفصيلاً، قال محمود السعران، في توصيفه صفة المنحرف، إنها تنشأ "بوضع عقبة في وسط الجرى الهوائي مع ترك منفذ للهواء عن طريق أحد

(١) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٧٤، وينظر أيضاً: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٥١.

(٢) ابن الجزري، الروضة الندية شرح متن الجزرية، ص ٣٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٤) مكي، الرعاية، ١٣٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٣٢.

جانبيها، ومن هنا كانت تسميتها بالمنحرف أو الجانبية^(١). والواقع أن هذا التوصيف لدى السعران يصف الظاهرة ولا يفسرها.

٣- من مشكلات البحث الصوتي في بعض صفات حروف العربية:

من نتائج التراكمات المعرفية والإسهامات العلمية التي تتتابع فيها - دائما- إضافات اللاحقين على السابقين في أي صنف من أصناف العلوم والمعارف أن تسفر عن قراءات ومراجعات تتم فيها مناقشة المحدثين لما قدمه الأقدمون من مفاهيم ونظريات ومقولات. وأمر طبيعي أن نجد في ساحة الفكر البشري هذا التباين والاختلاف سواء في وجهات النظر والمنطلقات المعتمدة في معالجة المسائل العلمية، أو في النتائج والحقائق العلمية المتوصل إليها. وفي الحالين تبدو هذه المنطلقات وهذه النتائج متعلقة من جهة بعامل الزمن وما يحدث فيه من تراكم معرفي، ومن تطور في مجالات العلم المختلفة، ومن جهة أخرى بالمنطلقات الفكرية التي تهيمن في ساحة البحث العلمي في كل عصر وفي كل جيل.

٣-١- مشكلة الهمزة:

يعد صوت الهمزة من الأصوات العربية، التي كثر حولها الجدل، منذ القديم، وذلك لأنها ليس لها صورة واحدة في الخط العربي، وهي، مع هذا، كثيرة التغيّر والتحول، لا تستقر على حال، ولذلك عدّها علماء التجويد من الحروف المذبذبة مثلما يُبيّن مكي طالب، وذلك في قوله: "وإنما سميت بالمذبذبة، لأنها لا تستقر على حال، تقع مرة زوائد، ومرة أصولا، وسائر الحروف غيرها لا تقع إلا أصلا إلا الألف"^(٢)؛ ذلك أن الهمزة من الأصوات التي استثقلها العرب في كلامهم، كونها صوتا يعلو عند النطق بها، فسميت بالحرف الجرسى، لذلك تباينت صور أدائها فجاز فيها التحقيق، والتخفيف، والبدل؛ يقول مكي: "الحرف الجرسى، وهو الهمزة، سميت بذلك، لأنّ الصوت يعلو بها عند النطق بها، لذلك استثقلت في الكلام، فجاز فيها التحقيق، والتخفيف، والبدل، والحذف، وبين وبين، وإلقاء الحركة"^(٣)، وهي من الأصوات الأشدّ عند النطق بها، وهو ما يبيّنه إبراهيم أنيس في قوله: "ولا شكّ أن انحباس الهواء عند المزمار انحباسا تاما، ثم انفراج المزمار فجأة، عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر، مما يجعلنا نعد

(١) محمود السعران، علم اللغة، ص ١٦٩.

(٢) الرعاية، ص ١٢١.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٣.

الهمزة أشدّ الأصوات^(١)، وقد كانت هذه الطبيعة في الهمزة سببا جعل كثيرا من علماء العربية يختلفون حول ماهيتها.

وقد اختلف المحدثون مع القدامى حول صوت الهمزة من حيث مدى تحليه بصفة الجهر أو بصفة الهمس، فذهب سيبويه وغيره من علماء العربية، وعلماء التجويد، إلى أنها صوت مجهور؛ يقول سيبويه: "فالجهورة حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت"^(٢)؛ وهو هنا يجعل الهمزة من بين المجهورات. وأساس التعريف ينطلق فيه سيبويه - ومن بعده علماء العربية وعلماء التجويد - من كون الصوت المجهور عندهم يمنع النفس من الجريان معه، والواقع أن الهمزة من الأصوات التي تمنع النفس عند مروره بالحنجرة^(٣)، ولكن مع ذلك فهي عند أكثر المحدثين ليست صوتا مجهورا كما يقول القدامى.

وفي الدراسات الصوتية الحديثة يُعرّف الصوت المجهور بأنه "الصوت الذي يرافق تحقيقه اهتزاز في الوترين الصوتيين عند النطق به"^(٤). والمتأمل في نصّي التعريفين يجد أن تعريف المحدثين للمجهور يختلف اختلافا واضحا عن تعريف القدامى، ذلك أنه يستند إلى معطيات علمية جديدة تتصل بوصف تشريحي دقيق لمنطقة الحنجرة، ولحقيقة الحدث الفيزيولوجي لظاهرة الجهر بكيفية لم يكن في وسع القدامى أن يكونوا على دراية بها.

وعلى الرغم من هذا التعريف الجديد الذي حظي به مفهوم الجهر في الدراسات الحديثة، وعلى الرغم من اتفاق الدارسين حوله إلا أن توصيف الهمزة، لديهم، من حيث الجهر والهمس لم يسلم من الاختلاف؛ ذلك أن من المحدثين من قال إنها مهموسة، مثل تمام حسان، وعبد الرحمن أيوب، قال تمام حسان في وصف الهمزة: "صوت حنجري شديد مهموس مرقق... وتأتي جهة الهمس في هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق"^(٥)، وقال عبد الرحمن أيوب بعد أن وصف آلية النطق للهمزة: "ومن أجل هذا نقول بأن الهمزة

(١) الأصوات اللغوية، ص ٧٧.

(٢) الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٣) ينظر: عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص ١٥٢.

(٤) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p438.

(٥) مناهج البحث في اللغة، ص ٩٧.

مهموسة لأنّ الهمس يعني عدم التذبذب"^(١)، وذهب آخرون إلى القول بأن صوت الهمزة لا هو بالهموس ولا هو بالجهور، ومن هؤلاء دانيال جونز وتابعه، في ذلك، إبراهيم أنيس^(٢).

وكلا الفريقين له مبرراته الفيزيولوجية، "فالقائلون بالهمس بنوا رأيهم على ما ذهب إليه هيفنر من أن للحنجرة وظيفتين ذبذبة الأوتار الصوتية وهي صفة الجهر وعدم ذبذبتها وهي صفة الهمس ويدخل في حالة عدم الذبذبة حالة الاحتباس في الحنجرة وذلك في الهمزة"^(٣). وأما أصحاب الرأي الثاني، فقد تبنا " ما ذكره دانيال جونز من أنّ للحنجرة ثلاث وظائف:

- الاحتباس وذلك في الهمزة وحدها؛
- الانفتاح دون ذبذبة وذلك في المهموسات؛
- الانفتاح مع الذبذبة وذلك في المجهورات..^(٤)

وحالة الاحتباس هذه للهواء على مستوى الحنجرة، حالة مغايرة تماماً لأثر الهواء على الأوتار الصوتية، الذي إما أن يؤثر في الأوتار الصوتية فيحدث الجهر، أو لا يؤثر فيها فيحدث الهمس، فهي حالة متفردة تحدث مع صوت الهمزة فقط لأن مخرجها يتم على مستوى الوترين الصوتيين، لهذا قال عنها الخليل، إنها كالتهوع^(٥)، وهذا التشبيه فيه دلالة واضحة لموضع مخرجها، وانطلاقاً من هذا التصور لآلية نطق صوت الهمزة، رجح بعض المحدثين هذا الرأي، وقالوا إنّه الأصوب^(٦).

وهناك فريق ثالث من الدارسين آثروا أن يتبعوا القدماء في وصفهم للهمزة بالجهر، مثل صبحي الصالح^(٧)، وبعض الدارسين المعاصرين المهتمين بالبحث في علم التجويد^(٨).

وهناك من دارسي الأصوات المحدثين من فسّر توصيف علماء العربية وعلماء التجويد للهمزة بالجهر بآثر جهر الحركة في همزة الوصل التي تستعمل في تحديد المخرج على طريقة الخليل، على الهمزة، مما جعل الأمر يختلط عليهم، فنسبوا جهر الحركة إلى صوت الهمزة.

(١) أصوات اللغة، ١٨٣.

(٢) ينظر: عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٦م، ص ١٥٢.

(٣) عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص ١٥٢.

(٤) عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص ١٥٢.

(٥) ينظر: مكي طالب، الرعاية، ص ١٣٤ تَهْوَعٌ : تَقِيًّا.

(٦) عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص ١٥٣.

(٧) دراسات في فقه اللغة، دار العالم للملايين، بيروت لبنان، ٢٠٠٩م، ص ٢٨١.

(٨) ينظر: روضة جمال الحصري، المنهل المفيد في أصول القراءات والتجويد، ص ٩٢.

ومنهم من قال بأنهم وصفوا همزة مسهلة، ولم يصفوا همزة محققة، والهمزة المسهلة حينئذ أشبه بحروف اللين التي هي أصوات مجهورة^(١). والواقع أن كل هذه الآراء وما تتضمنه من نتائج واختلافات لا يمكن أن تؤخذ كأدلة علمية للتشكيك في منهج القدماء الذي شهدت الدراسات الصوتية الحديثة ذاتها بعلميته ودقته في دراسة الظواهر الصوتية، ولعل أقصى ما يقال، في تقييم هذه المسألة، إن افتقار القدامى إلى الوسائل العلمية آنذاك هو الذي جعل النتائج الصوتية تتكشف - بعد الذي آلت إليه تطورات الدرس الصوتي الحديث - عن غير ما توصل إليه علماءنا القدامى، وجعل بعض توصيفاتهم لا تبدو مستوعبة لجميع أشراف الحدث الصوتي، ونعني بذلك، بشكل خاص، توصيفهم لصفة الجهر التي لم ينتبهوا في آيتها لعمل الوترين داخل الحنجرة.

٣-٢ - مشكلة الطاء:

الطاء في مذهب القدامى حرف مجهور، لكنه عند المحدثين اليوم، حسب النطق العربي الحالي، حرف مهموس، قال إبراهيم أنيس: "فالطاء كما نطق بها الآن صوت شديد مهموس [...] وقد أجمع الرواة في وصفهم للطاء القديمة على أنها صوت مجهور، مما يحملنا على الاعتقاد أن الطاء القديمة تخالف التي نطق بها الآن... وليس من المحتمل أن يكون القدماء قد خلطوا في وصفهم بين صفتي الجهر والهمس، فيما يتعلق بهذا الصوت"^(٢)، وهذا التحول في خاصية من خواص هذا الحرف، دفع بعض المحدثين إلى افتراض أن صوت الطاء القديمة المجهورة تشبه صوت الضاد التي نطق بها اليوم، وذلك في قولهم: "غير أنه من الممكن أن نستنتج من وصفهم أنها كانت صوتا يشبه الضاد التي نعرفها الآن"^(٣)، وهم في ذلك يؤكدون هذا الطرح بقولهم: "فلعل صوت الطاء كما وصفها القدماء كان يشبه الضاد الحديثة، ولعل الضاد القديمة كانت تشبه ما نسمعه الآن من العراقيين في نطقها، ثم تطور الصوتان فهمست الأولى وأصبحت الطاء التي نعرفها الآن، كما اختلف مخرج الثانية وصفتها فأصبحت تلك الضاد الحديثة، أن ما كان يسمى بالطاء كان في الحقيقة ذلك الصوت الذي نطق به الآن ونسميها ضادا"^(٤).

(١) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٧، وينظر: أ. شاده، علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ص ٣٧-٣٨، وينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٩٧.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ٥٣-٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٣.

(٤) نفسه، ص ٥٤.

الفصل الثالث من الباب الأول ————— صفات الحروف العربية وصفها وتصنيفها وتحديد حروفها

ومن المحدثين من شبه صوت الطاء الفصيحة بصوت الضاد التي ينطق بها أهل مصر اليوم، وذلك في قولهم: "أن صوت الطاء الذي وصفه القدماء بأنه صوت مجهور يشبه صوت الضاد الذي ينطقه أهل مصر اليوم، أي أنه الصوت المطبق للدال"^(١). فصوت الطاء العربية القديمة في نظرهم ، لم يعد ذاك الصوت ، كما وصفه سيبويه، بأنه الصوت المقابل لصوت الدال، إنما أصبح الوصف ينطبق على الضاد التي ينطقها بها الناس اليوم في مصر، فهي النظير المطبق للدال، وهذا "يعني أن تحولا حصل في نطق الطاء والضاد معا، لأن الطاء اليوم إذا أزيل عنها الإطباق صارت تاء لأنها مهموسة"^(٢)، وصوت الضاد في نطقنا الحاضر، خاصة في نطق أهل مصر، إذا أزيل عنها الإطباق صارت دالا، ويعبر غانم قدوري عن هذا التحول في صوتي الطاء والضاد بإجراء مقابلة بينهما وفق الجدول الآتي^(٣):

منفتح	مطبق	
د	ض	مجهور
ت	ط	مهموس

النطق الحديث

منفتح	مطبق	
د	ط	مجهور
ت	×	مهموس

النطق القديم

انطلاقا من هذا الإشكال رجع المحدثون إلى نصوص القدامى، ليدلوا على صحة ما ذهبوا إليه، ومفاده قولهم إن صوت الطاء القديمة المجهورة كانت صوتا يشبه صوت الضاد في نطق أهل مصر اليوم، ومن النصوص التي استدلو بها على ذلك، نسان أحدهما ينسب إلى علي بن محمد بن خليل المعروف بابن غانم المقدسي (ت ١٠٠٤هـ)، والآخر ينسب إلى محمد المرعشي الملقب بساجقلي زاده^(٤).

أما نص المقدسي (ت: ١٠٠٤هـ) فقد جاء فيه ما يلي: "لما رأيت بمحروسة القاهرة، التي هي زين البلاد، كثيرا من أفاضل الناس فضلا عن الأوغاد يخرجون عن مقتضى العقل والنقل في نطق الضاد [...] فليعلم أن أصل هذه المسألة أنهم ينطقون بالضاد ممزوجة بالدال^(٥) المفخمة والطاء

(١) غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٨، وينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٥٣.

(٢) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٨.

(٣) نفسه، ص ٢٠٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٥) وفي بعض النسخ ورد النص بالذال المعجمة: "أنهم ينطقون بالضاد ممزوجة بالذال المعجمة والطاء المهملة، وينكرون على من ينطق بها قريبة من الطاء المعجمة" (ينظر: المقدسي، بغية المرئاد لتصحيح الضاد، ص ١٢٠).

المهملة"^(١)، فالمقدسي يشير هنا بوضوح إلى أن الطاء العربية القديمة المجهورة كانت صوتاً يشبه صوت الضاد في نطق أهل مصر اليوم. ويتخذ المحدثون هذه الإشارة حجة لتفسير التحول الذي طرأ على صوت الطاء.

ومن النصوص التي نُقلت كذلك عن المقدسي، والتي تشير فيها إلى قضية التغير الصوتي الذي حدث في صوت الطاء، قوله: "أما هذا الحرف الذي يشبه الدال المفخمة والطاء المهملة الذي ينطق به أكثر المصريين ولنسمّه بالضاد الطائية [...] فموجود في لغة الترك في أكثر أقطابهم..."^(٢)، فهو يشبه صوت الطاء المهملة التي ينطق بها أكثر المصريين بصوت الطاء التي ينطق بها الأعاجم من الترك، وهذا ليقرب إلى الأفهام أن صوت الطاء قد أصابه الهمس في زمنه.

أما النص الذي ينسب للمرعشي، والذي يذكر فيه اللحن الذي أصاب صوت الضاد، فأصبح ينطق مثل الطاء المهملة، فهو قوله: "فما اشتهر في زماننا هذا من قراءة الضاد المعجمة مثل الطاء المهملة فهو عجب لا يعرف له سبب [...] ومنهم من يخرج الضاد المعجمة طاء مهملة كالمصريين [...] أقول: قراءة الضاد المعجمة مثل الطاء المهملة فيها مفاسد"^(٣).

والمأمل في النص السابق والذي قبله يجد الإشارة واضحة إلى وجود تغير في نطق الضاد القديمة إلى الطاء المهملة، مما جعل بعض الباحثين يعتقد أن الضاد التي نطقها اليوم صوت يشبه صوت الطاء القديمة، لأن الضاد القديمة لا نظير لها في الأصوات العربية، إذا أزيل إطباقها تحتل ولا تتحول إلى صوت آخر، كما قال سيبويه، أما صوت الطاء التي نطقها اليوم فلم تكن معروفة في النطق العربي القديم^(٤)، لكونها مهموسة، بينما كانت في النطق العربي القديم مجهورة. وجاء عن ابن الجزري في حديثه عن تكرير الراء قوله: "وقد يبالي قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء"^(٥). أي شبيهة لها في الجهر بسبب خفاء تكرارها.

(١) المقدسي ابن غانم نور الدين، بغية المرئاد لتصحيح الضاد، ص ١٢٠.

(٢) نفسه، ص ١٢٤.

(٣) جهد المقل ص ١٧٠.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية، ص ٥٤.

(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص ٢١٨-٢١٩.

ومنهم من استدل على أن صوت الطاء العربية القديمة المجهورة كانت دالا مطبقة مثل صوت الضاد في نطق أهل مصر اليوم، وأنها تسمع الآن في بعض البلدان العربية، "مثل جنوبي الجزيرة العربية، حيث يقولون (مضر) يريدون (مطر) و(قضعت ورقة) يريدون (قطعت ورقة)"^(١).

وفي الحقيقة أن هذه النصوص كلها تشير إلى تنوعات لكيفية أداء الطاء في اللهجات العربية، وليس في العربية الفصحى، ومن هنا نستطيع القول إنه لا يمكن أن تكون هذه النصوص دليلاً قاطعاً على تغير في الخصائص الصوتية لحرف الطاء الفصيحة، وهي التي يرجع القراء في نطقها اليوم إلى سند صحيح، وما أكثر ما نجد في كتابات المهتمين بعلم التجويد قدماء ومحدثين التحذير من الخلط بين الطاء الفصيحة وبين تنوعاتها اللهجية المختلفة^(٢)؛ وفي هذا دليل على أن القراء قد تفتنوا لهذه المشكلة، "وخشوا أن يصيب النص القرآني شيئاً من التغير الصوتي، فعنوا بوصف كل صوت عربي وصفاً دقيقاً، واستكروا ما شاع في لهجات الكلام من انحراف عن النطق الصحيح للصوت العربي"^(٣).

ويناقش غانم قدوري قضية الطاء، بعد أن استعرض بعض النصوص لعلماء العربية وعلماء التجويد، حيث يقول: "الطاء العربية القديمة التي لم تحافظ على خصائصها الصوتية، فلحقها الهمس، وصارت تنطق اليوم تاء مطبقة، بينما صارت الطاء العربية القديمة المجهورة، حرفاً آخر في بعض البلدان"^(٤)، وهذا الحرف الآخر الذي يمثل الطاء العربية القديمة يعدّ في نظر غانم هو "الضاد في نطق أهل مصر ومن سار على منوالهم"^(٥)، بينما ينفي وجود الضاد العربية القديمة في نطقنا اليوم، ليصل في الأخير إلى القول باحتمال الخطأ في وصف القدامى لصوت الطاء بالجهري، لكنه يستدرك في آخر مناقشته ليخلص إلى أن قول سيبويه (لولا الإطباق لصارت الطاء دالا) يقف في وجه هذا الاحتمال بقوة، وهو ما دفعه إلى عدم تبني رأي قاطع في مسألة الطاء لأن الأمر في اعتقاده يحتاج إلى كثير من البحث^(٦).

(١) غانم قدوري، نفس المرجع، ص ٢٠٧.

(٢) ينظر: المرعشي، جهد المقل، ص ١٧٠، والمقدسي، بغية المرئاد، ص

(٣) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٠٧.

(٤) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١٢.

(٥) نفسه، ص ٢١٢.

(٦) المرجع السابق، ص ٢١٢.

٣-٣- مشكلة القاف:

يقرر علماء الأصوات المحدثون أن القاف العربية الفصيحة التي ينطق بها متكلمو العربية اليوم، ويؤديها مجيدو القراءات في مصر صوت مهموس؛ قال إبراهيم أنيس: "القاف كما يُنطق بها الآن في مصر بين مجيدي القراءات صوت شديد مهموس"^(١)، ومنهم من انتقد النحاة والقراء، وقال إنهم أخطأوا في وصف القاف، بأن جعلوها مجهورة في دراستهم^(٢).

بينما حاول بعض المحدثين إيجاد تفسير موضوعي، يبرر به سبب وصف القدامى القاف بالجهر، خارج احتمال وقوعهم في الغلط^(٣)، فقالوا ربما وصفوا نطقا لهجيا للقاف يشبه إلى حد كبير الغين، وهو نطق للقاف شائع في السودان وبعض أنحاء العراق^(٤)، أو ربما وصفوا صوتا آخر غير الصوت الذي نطقه الآن " على نحو مشابه للصوت الذي يرمز إليه بهذا الرمز (G)، وهو مفخم صوت الجيم القاهرية"^(٥)، وهي صورة أخرى لصوت القاف في القديم والحديث، وهي النظير للمجهور للكاف^(٦)، بناء على هذه الافتراضات، يقولون إن في اللهجات العربية الحديثة، نطقين للقاف، يتصف فيهما بالجهر، وهما^(٧):

- نطقها غينا أو قريبة من صوت الغين.
- نطقها جيما قاهرية (مجهور الكاف).

وانطلاقا من هذا التصور لقضية القاف، ناقش بعض المحدثين هذه المسألة، محاولين إيجاد تفسير يبرر وصف علماء العربية، وعلماء التجويد للقاف بالجهر، وذلك من خلال التنقيب في نصوص القدامى، لعلهم يجدون دلائل فيها، توحى بوجود صلة بين النطقين السابقين للقاف في اللهجات العربية الحديثة، وما ذكره علماءنا القدامى.

(١) الأصوات اللغوية، ص ٨٤.

(٢) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٩٥.

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١٢.

(٤) نفسه، ص ٢١٢.

(٥) شريف استينية، ميكانيكية النطق، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الثالث، المجلد الثاني والستون، ١٩٨٧م، مطبعة المجمع، ص ٥٢٧.

(٦) ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص ٢٧٥.

(٧) غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١٣، وينظر أحمد مختار عمر، دراسات الصوت اللغوي، ص ٣٣٧-٣٣٨.

ومن النصوص التي أخذت في هذا السياق قول السيرافي الذي يتعرّض فيه لصوت متفرع عن القاف يُنطق بين القاف والكاف^(١)، وذلك حين تكلم عن الحروف غير المستحسنة، فقال: "وهي اثنان وأربعون حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في إنشاد الشعر وهي الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف"^(٢)، ونُقل عن سيبويه أنه حين تكلم عن الحروف الفرعية غير المستحسنة، قد ذكر "الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف"^(٣)، وأنه كان يقصد صوتا هو الكاف المجهورة التي تتطابق تماما مع الجيم التي ينطقها أهل القاهرة اليوم^(٤). ويعضد هذا التفسير نصٌ لعبد الوهاب القرطبي يصف فيه صوتا يتكلم به العامة من الناس حيث يقول: "ونرى اليوم من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف، فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف"^(٥)، وهذا النص جاء في سياق وصف القرطبي للغة في اليمن، وجاء في هذا الوصف قوله: "فذكر أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن، يقولون في جمل كامل، وهي كثيرة، وقد يسمع من العوام من يقول: كامل وركل في جمل ورجل، وهي عند أهل المعرفة معيبة مردولة"^(٦).

ولابن دريد (ت ٣٢١ هـ) نص يتحدث فيه عن الحروف التي تزيد على التسعة والعشرين، ويشير إلى أن من ضمنها عند سيبويه الحرف الذي بين القاف والكاف، وذلك في قوله: "و مثل الحرف الذي بين القاف والكاف والجيم والكاف، وهي لغة سائرة في اليمن مثل جمل، إذا اضطروا قالوا: كامل، بين الجيم والكاف... فأما بنو تميم فإنهم يلحقون القاف بالكاف فتغلظ جدا فيقولون: الكوم يريدون: القوم، فتكون القاف بين الكاف والقاف..."^(٧)، وكل هذه النصوص، نستنتج منها، أن الافتراض الثاني هو المرجح، أي أن القاف القديمة المجهورة كانت تشبه الجيم القاهرية التي تنطق اليوم، أو تشبه مجهور الكاف.

ويقول يوسف الخليفة أبو بكر، وهو من أهل السودان: "والسودانيون يبدلونها في قراءتهم للقرآن غينا أو شيئا قريبا من الغين، فهم يهجرون القاف كما يطلب علماء التجويد، ولكنهم

(١) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١٣.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص ٣٨٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٢.

(٤) ينظر، غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١٤.

(٥) الموضح في التجويد، ص ٨٥.

(٦) نفسه، ص ٨٥.

(٧) جمهرة اللغة، ص ٥/١ [نقلا عن: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١٤].

يجعلونها رخوة بدلا من أن تكون شديدة"^(١). وذكر غانم الحمد أن "نطق القاف غينا موجود بين بعض أهل القرى في العراق، مثل بعض القرى القريبة من مدينة بيجي، في النطق الدارج"^(٢). هذه الشواهد الصوتية، في كون القاف المجهورة تنطق اليوم، في هذه المناطق مثل الغين أو شيئا قريبا من الغين، سيقم لترجيح الاحتمال الأول.

والحق أنه لا يمكن أن نعتبر هذه الشواهد دليلا على أن القدامى قد خلطوا في وصفهم، بين القاف العامية، والقاف الفصيحة، فهم كانوا على دراية كافية بالحرف كوحدة صوتية أساسية، أو كما يعرف في المصطلح الحديث بالفونيم، وبالأداءات الصوتية المختلفة لهذه الوحدات، أو ما يسمى بالألوفونات، فقد جاء عن القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، في حديثه عن الأصوات الفرعية المستقبحة قوله: "القاف كالكاف، فرع عن القاف الخالصة، وهي الآن غالبية في لسان من يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربي ينطق بها إلا معقودة، أي كالكاف، حتى توهم بعضهم أن العرب كانوا يقرءون بها، لكن الظاهر أن القرآن لم يقرأ إلا بالقاف الخالصة، علي ما نقله الأثبات متواترا. ولو قرئ بالمعقودة لنقل ذلك كما نقل غيره، ولما لم ينقل دلل على أنه لم يُقرأ بها"^(٣). ويقصد بالكاف المعقودة الكاف المجهورة، وهنا في هذا النص إشارة واضحة إلى ما كان حاصلًا من فرق بين الأداء الصوتي للكاف المجهورة، التي ينطقها بها عامة الناس، وبين الأداء الصوتي للقاف الخالصة التي يقرأ بها القراء. مما يؤكد أن هذا النطق (الكاف المجهورة)، لا يمثل القاف الفصحية التي يُقرأ بها القرآن ويتكلم بها الفصحاء^(٤).

ثم تجيء بعد ذلك، النصوص التي يصف فيها سيبويه مخرج القاف، لتنفى احتمال أنه لما وصف القاف بالجهر، قد أراد بذلك (الكاف المجهورة)، " لأنه كان قد حدد مخرج القاف من نقطة هي أعمق من النقطة التي تخرج منها الكاف، ومن غير المحتمل أن يغيب عن سيبويه أن (الكاف المجهورة)، تخرج من موضع الكاف العربية المهموسة نفسه، ولو أنه أراد بالقاف حين وصفها بالجهر (الكاف المجهورة)، لجعلها من مخرج واحد على نحو ما فعل بعدد من الأصوات

(١) أصوات القرآن كيف نتعلمها ونعلمها، مكتبة الفكر الإسلامي، الخرطوم، ط ١، ١٩٧٣م، ص ٨٢.

(٢) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١٣.

(٣) أبو بكر القسطلاني، لطائف الإشارات في فنون القراءات، مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج ١، ص ٣٨٧.

(٤) ينظر غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢١٥.

مثل: ع ح، غ خ، ط د ت، ص ز س، ظ ذ ث. فكونه فرق بين مخرج القاف، ومخرج الكاف ينفي هذا الاحتمال^(١).

فقضية مخرج القاف في نصوص القدامى تقف في وجه تلك الافتراضات التي طرحها المحدثون لتفسير ظاهرة الهمس في القاف الحديثة، وتبطل القول إن سيوييه وصف الكاف المجهورة، أو ما يسميها المحدثون بالجيـم القاهريـة (G)، "كما أننا لا نستطيع، أن نحمله، على أنه وصف، لنطق السودانيين للقاف الذي هو أشبه بالعين"^(٢).

وفي محصلة هذه المناقشة يقول غانم قدوري: "إنه لم يبق أمامنا إلا أن نقول، إن سيوييه وهم في نسبة الجهر إلى القاف. وهو أمر لا نستطيع أن نقطع به"^(٣)، فالأمر بحاجة إلى كثير من الدراسات الصوتية لتقديم رأي قاطع في هذه المسألة، فوسائلنا مازالت عاجزة لتفسير هذا الوصف^(٤).

ومها يكن من أمر مشكلات هذه الحروف الثلاثة: الهمزة والطاء والقاف فيمكننا تلخيص القول فيها بأن لها مشكلة واحدة تتعلق بالاختلاف في مدى تحليها بصفة الجهر أو بصفة الهمس، ولعل من أحسن الأقوال الملخصة لمشكلة هذه الحروف ما أورده غانم قدوري في قوله: ونحن أمام هذه القضية بين ثلاثة احتمالات:

- احتمال أنهم أخطئوا [أي القدامى] في وصف هذه الأصوات، فعَدَّوها مجهورة، وهي مهموسة.
- احتمال أنهم حين وصفوا هذه الأصوات كانت مجهورة ثم تغيرت بعد ذلك حتى صارت مهموسة.
- احتمال أنهم وصفوا نوعا مجهورا من تلك الأصوات كان سائدا في نطق بعض العرب، لا سيما الطاء والقاف.

ومع ذلك فنحن نميل إلى الاحتمال الأول، وهو احتمال أنهم القدامى أخطئوا في وصف هذه الأصوات، فعَدَّوها مجهورة بينما هي في الواقع مهموسة، وذلك لأنهم لم يتمكنوا من

(١) المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢١٩.

(٣) نفسه، ص ٢١٩.

(٤) ينظر: نفسه، ص ٢١٩.

التوصيف الدقيق لحدث الجهر، مع افتقارهم إلى الوسائل الحديثة، وعليه نخلص إلى أن هذه الحروف الثلاثة لم تتطور، وإنما كانت تنطق مهموسة، وظلت محافظة على صفة همسها كما هي في العربية الفصحى، وأن توصيف الدارسين لصفتي الجهر والهمس هو الذي طاله التغيير بعدما اكتشفت الدراسات الحديثة ما يحدث في الحنجرة من اهتزاز الوترين.

٣-٤ - مشكلة الضاد:

صوت الضاد كما وصفها علماء العربية، وعلماء التجويد صوت رخو مستطيل مطبق، ومخرجه من أول حافة اللسان، وما يليها من الأضراس بناءً على ما تقرره كتب القدامى وفي مقدمتها كتاب سيبويه^(١)، وهذا الوصف لصوت الضاد سواء في المخرج أو الصفات، يعدّ في نظر المحدثين صوتاً غريباً؛ لأنه لم يعد يسمع من الناطقين بالعربية اليوم على تلك الصفة التي حدّدها علماء العربية وعلماء التجويد. إنما تحول في النطق الحالي إلى دال مفخمة على ألسنة بعض الناطقين بالعربية اليوم، وعند آخرين هو صوت يشبه الظاء^(٢).

وناقش بعض المحدثين، هذا التحول في نطق الضاد، وذلك من خلال الرجوع إلى نصوص القدامى، التي وردت في وصف خصائصه النطقية لصوت الضاد، محاولين بذلك إيجاد سند علمي يُفسّر به هذا التغيير في المخرج والصفة لصوت الضاد على ألسنة الناطقين اليوم.

واستناداً إلى الأقوال التي ذكرها علماء العربية وعلماء التجويد في وصف حرف الضاد، يمكننا أن نبين سبب التبدل الذي حصل في خصائصها الصوتية، مما أدى إلى صعوبة النطق بها؛ قال مكّي في وصف عملية إخراج الضاد: "والضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج وأشدّها صعوبة على اللفظ، فمتى لم يتكلف القارئ إخراجها على حقها أتي بغير لفظها، وأخل بقراءته"^(٣)، وقال ابن وثيق (ت ٦٥٤هـ): "وقلّ من يحكمها في الناس"^(٤)؛ وفي هذا إشارة واضحة إلى صعوبة إخراجها، ونطقها على الوجه الصحيح حتى في زمن القدامى، وجاء أيضاً عن الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) أن حرف الضاد حرف يعسر بيانه لقوته وصعوبته، وذلك في قوله: "والضاد حرف قوي صعب يعسر بيانه على كثير من الناس [...] وتصحيح نطق الضاد وتجويد

(١) الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٢) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٢٧.

(٣) مكّي، الرعاية، ص ١٨٥.

(٤) كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف، ص ٣٥٨.

لا بد للقارئ منه ولا غنى له عنه، وذلك متوقف على ثلاثة أمور: الأول: معرفة مخرجه، والثاني: معرفة صفاته، والثالث: معرفة ما يشبه لفظه بلفظ غيره من الحروف"^(١)، وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): "والضاد انفراد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله"^(٢).

ومن صعوبة إخراجها على صورتها الصحيحة وقع معظم الناس في اللحن بها مخرجا وصفة، وقد جاءت بعض أقوال علماء التجويد تثبت ذلك؛ قال عبد الوهاب القرطبي: "وأكثر القراء اليوم على إخراج الضاد من مخرج الظاء، ويجب أن تكون العناية بتحقيقها تامة"^(٣)، وقال ابن الجزري: "فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه، فمنهم من يخرجها ظاءً، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاما مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي. وكل ذلك لا يجوز"^(٤)، وقال أيضا: "والناس يتفاضلون في النطق به، فمنهم من يجعله ظاء مطلقا [...] وهم أكثر الشاميين وبعض أهل الشرق [...] ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة لا يقدر على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل الغرب، ومنهم يخرجها لاما مفخمة وهم الزيالغ"^(٥) ومن ضاهاهم"^(٦).

وقد عزا علماء التجويد وعلماء العربية هذا النوع من اللحن في صوت الضاد إلى التقارب في المخرج، وكذلك إلى التشابه الكائن بينها وبين بعض الحروف، قال المرادي في ذلك: "وأما ما يشبه لفظه بلفظ الضاد من الحروف فحرفان، وهو الظاء واللام، وذلك لأن الظاء يشارك الضاد في أوصافه المذكورة غير الاستطالة، فلذلك اشدت شبهه به وعسر التمييز بينهما [...] واللام يشارك الضاد في المخرج، لأن الضاد من أقصى الحافة واللام من أدنى الحافة. والضاد حرف مستطيل استطال في مخرجه وامتدّ صوته حتى اتصل بمخرج اللام، فكذلك شابه لفظه لفظ اللام المفخمة، وربما أخرجها بعض الناس لاما مفخمة، واللام تشارك الضاد في مخرجه لا في أوصافه، إذ

(١) المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص ٢١٩.

(٣) الموضح في التجويد، ص ١١٤.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص ٢١٩.

(٥) قرية أو جزيرة في جهة اليمين و أطراف بلاد الحبشة (ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٣٠).

(٦) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص ١٤٠-١٤١.

ليس فيها شيء من صفات الضاد المذكورة، إلا أنها بين الرخوة والشديدة، فتوافقه في شيء من الرخاوة، فهي بعكس الظاء، لأن الظاء تشارك الضاد في أوصافه لا في مخرجه"^(١).

ويسوق المقدسي احتجاجا بأهل مكة في نطق الضاد شبيهة بالظاء حيث يقول: "إن أهل مكة التي هي منشأ النبي صلى الله عليه وسلم، الذي هو سيد العرب والعجم وما والاه من بلاد الحجاز، التي هي محل العرب، وموطنهم إنما ينطقون بالضاد شبيهة بالظاء المعجمة، ولا يسمع من أحد منهم هذه الطائفة، وهو نعم المقتدى، لمن رام في هذا السبيل الاهتدا. فيما يدل بالتصريح على أن اللفظ بالضاد شبيهة بالظاء وهو الصحيح وهو المنقول من كلام العلماء الفحول المتلقي كلامهم بالقبول"^(٢)، ثم يشرح المقدسي كلامه مبينا أنه لا يقصد من قوله شبيهة بالظاء أن هي ممزوجة بها، وذلك في قوله: "ليس مرادي بكون الضاد شبيهة بالظاء، أو قريبة منها كونها ممزوجة بها غاية الامتزاج بحيث يخفى على الجيد لفن التجويد، فإنها حينئذ تكون حرفا خارجا، عن الحروف العربية المستعملة كما تقرّر في محله من كتب النحو والقراءات، وتسمى بالضاد الضعيفة، وهي التي لم تسمع من مخرجها ولم يعتمد عليه ولكن تخفف وتختلس فيضعف إطباقها"^(٣).

وبتأملنا في النصين السابقين يتبين لنا أن علماء التجويد كانوا يميزون بشكل واضح بين الضاد والظاء، وأن هناك حدا فاصلا بين الضاد والظاء، فعلى الرغم من التشابه الذي بينهما فهم حريصون على ألا يمتزجا.

ويمكن القول إنه نظرا إلى صعوبة أداء حرف الضاد على الناطق بها، سواء كان من أهالي الأقطار التي فتحها العرب، أو حتى من بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية، نظرا إلى هذه الصعوبة مال الناطقون بها إلى صوت الظاء تارة، وإلى صوت اللام المفخمة تارة أخرى، وإلى صوت الظاء المهملة تارة ثالثة، وهذا للشبه الحاصل بينها. ومن ثم كثرت المؤلفات المستقلة التي تتحدث عن كيفية النطق بصوت الضاد الصحيحة، ونذكر هنا على سبيل المثال، "بغية المرتاد لتصحيح الضاد" لعلي بن محمد المعروف بابن غانم المقدسي (ت ١٠٠٤هـ)، وكتاب "كيفية أداء الضاد" لمحمد المرعشي الملقب ساجقلي زاده (ت ١١٥٠هـ).

(١) المرادي حسن بن قاسم النحوي، المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، ص ١٠٨-١١٠.

(٢) بغية المرتاد، نسخة من المخطوط مصورة، ص ١٠.

(٣) نفسه، ص ١٢.

وفي محصلة النظر في مشكلة الضاد يمكننا - بعد النظر والتأمل في كتب علماء التجويد- أن نؤمن من وقعها إذا علمنا أنها ليست بالمشكلة الجديدة؛ فهي مشكلة قديمة يرجع تاريخها إلى بداية الدرس الصوتي في التراث العربي "الضاد العربية القديمة التي وصفها سيوييه بأنها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، رخوة مجهورة مطبقة، لم تعد تنطق منذ أمد بعيد، وأنها آلت منذ قرون إلى عدة أشكال، كل شكل يستخدم في جهة من جهات البلدان التي تتكلم العربية. وإن أشهر تلك الأشكال نطق الضاد ظاء كما في العراق، ونطقها دالا مفتحمة كما في مصر"^(١).

(١) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٣٩-٢٤٠.

الباب الثاني

وظائف الحروف العربية عند علماء التجويد

الفصل الأول

مبادئ الوصف الفونولوجي لحروف العربية

١- موضوع الدراسة الفونولوجية ومجالاتها:

تعددت ترجمة مصطلح الفونولوجيا Phonologie في الدراسات اللغوية العربية، فقد ترجم إلى عدة مسميات منها: علم الأصوات التشكيلي، وعلم وظائف الأصوات، وعلم الصوتة، وعلم الأصوات النظمي، وعلم الفونولوجيا (بإبقاء اللفظ على عجمته)، وعلم النظم الصوتية^(١).

أما مفهومه فقد عرّفه تروبتسكوي بقوله: "إن علم دراسة أصوات الكلام هو علم الأصوات وعلم دراسة أصوات اللغة هو علم التشكيل الصوتي"^(٢)، حيث جعل من علم التشكيل الصوتي وعلم الأصوات ثنائية تنضوي تحت ثنائية اللغة والكلام، فعلم الفونولوجيا مرتبط باللغة أما علم الأصوات فمرتبط بالكلام، وهذا التصور في مفهوم الفونولوجيا نجد تمام حسان يقول به في تعريفه للفونيم^(٣). وجاء في تعريف كاتينو للفونولوجيا على أنها دراسة لوظائف الأصوات، وذلك في قوله: "إن الأصوات دراسة للظواهر الصوتية والتشكيل الصوتي دراسة لوظائف الأصوات"^(٤).

وعلى هذا الأساس نقول إن الفونولوجيا علم يهتم بدراسة النظم الصوتية من حيث قيم هذه الأصوات ومعانيها، وقوانينها الصوتية، ووظائفها في التركيب الصوتي، بغرض تنظيمها، وإخضاعها للتقعيد والتقنين، أو أنه يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في سياق الكلام للغة معينة، وتتسع دائرته ليدرس مع الفونيم المقطع والنبر، والنغم [...] ودور كل أولئك في تحديد معنى الكلمة، أو العبارة، وتمييز هذا وذلك بعمليات عدّة، منها:

- تحديد وظائف الفونيمات.

- وخضوع الفونيمات لقواعد ومبادئ معينة في تجاورها وارتباطاتها وعلاقتها المتبادلة^(٥).

وفي هذا الإطار تقسم اللسانيات الحديثة مجالات الاستثمار اللساني في الفونولوجيا إلى مجالين اثنين كبيرين هما^(٦):

أ- مجال الفونيمية Phonématique، ويهتم بدراسة كل ما يتصل بالفونيم وبقضاياها الوظيفية، ويكون ذلك عبر مجالين فرعيين: أحدهما يدرس الفونيمات في وضعها المعزول من حيث

(١) استيتية، اللسانيات المجال المنهج والوظيفة، ص ٦١.

(٢) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١١.

(٣) ينظر المبحث رقم: ٢-٢-١ في الفصل الأول من باب الأول.

(٤) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١١١.

(٥) ينظر: عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات العربية، دار الفكر اللبناني بيروت، ط ١، ١٩٩٢، ص ٣٥.

(٦) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p362، وينظر أيضا: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، ص ١١٢.

هي ذات عدد محدود في كل لغة، وذات صفات تمييزية من شأنها أن تقابل بين الفونيم الواحد وغيره من الفونيمات المشابهة، والآخر يدرس القواعد المتحكمة في التنسيق بين الفونيمات ضمن مقتضيات التركيب الصوتي في السلسلة الكلامية. ويجري عمل هذه القواعد عند الفونولوجيين إما على مستوى التقطيع Segmentation للفونيمات في العبارة، وهو ما يستعين بمبدأ العلاقات التركيبية، وإما على مستوى الإبدال Commutation، وهو ما يستعين بمبدأ العلاقات الاستبدالية.

ب- مجال الظواهر النغمية Prosodie ويدرس هذا المجال السمات فوق القطعية Traits suprasegmentaux التي تتصل بالوحدات الصوتية المرافقة لإنتاج الرسالة الكلامية بحيث يكون لها وظيفة تمييزية: كالنبر، والنغمة والتنغيم.

وحيث نطالع ما كتبه علماؤنا القدامى من مؤلفات في دراسة الأصوات العربية يتبين لنا أنهم لم يغفلوا الاهتمام بهذه الجوانب الفونولوجية في مباحثهم الصوتية، وإن لم يكن بنفس الوضوح والعمق اللذين تعرفهما الدراسات الحديثة، ولا بنفس خلفيتها المنهجية لصياغة المفاهيم ولممارستها الإجرائية؛ فقد عاجوا الوحدات الصوتية من حيث وظائفها اللغوية الموجودة داخل سلسلة الكلام، وكان هذا بتحديد صفاتها التمييزية على صعيدين: صعيد تناولها معزولة بعضها عن بعض، وصعيد وجودها في سياق اللغة (مبدأ الجوار)، كما نجد لدى بعضهم الإشارة إلى جملة من الظواهر التنغيمية مثلما سنقف على معرفة أمثلة منه في الفصل الأخير من الباب الثاني.

والواقع أن كل الظواهر الصوتية التي تناولها علماء التجويد مثل ظاهرة الإدغام والإظهار والإخفاء والقلب هي من باب البحث عن العلاقات الموجودة بين مجموع الحروف، والمتحكمة في تنظيمها والتنسيق فيما بينها وفقا لمواضعها الجوارية في التركيب، ولما يترتب على تلك المواضع من تميزات ووظائف، وهذا هو جوهر ما يمارسه الفونولوجيون في الدراسات الحديثة،

يقول تمام حسان في تفريجه بين علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي: "فالأصوات حركات عضوية نشأت عنها قيم صوتية في نشاط حركي ذي نتيجة سمعية يُدرس كلاهما من الناحية الطبيعية؛ وأما العلاقات فهي ليست حركات طبيعية ولا تشريحية خاصة بوظائف الأعضاء، ولكنها ارتباطات من نوع معين بين الأصوات المتخارجة في الورد في الموقع الواحد، إذا كانت من حرف

واحد وغير متخارجة إذا كانت من حرفين أو حروف مختلفة، هذه الارتباطات أفكار مدركة لا أشياء ملموسة، ووسائل للتناول الدراسي للغة لا أجزاء من سلسلة الأصوات في المجموعة الكلامية"^(١).

وللفونولوجيا أدواتها ومبادئها التحليلية التي كانت ثمرةً لتطورات الدرس اللساني في العصر الحديث، وقد ساهمت هذه الأدوات والمبادئ في بلورة التحليل الفونولوجي لأصوات اللغة، كما ساهمت، بشكل كبير، في تيسير معرفة النظم البنوية والآليات التي تتحكم في تشكيل البناء اللغوي عبر مستويات التحليل الوظيفي لأصوات اللغة. ونظراً إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها هذه الأدوات والمبادئ فقد تمت الاستعانة بها في مجالات معرفية أخرى مثل التعليم، والترجمة، والدراسات النفسية والاجتماعية، وغيرها من العلوم والمعارف. ولأننا بصدد البحث عن معالم المقاربة الفونولوجية في مباحث علماء التجويد فسنشير ابتداءً إلى مجموعة من المبادئ وجدنا أن علماء التجويد قد انطلقوا منها في دراساتهم لحروف اللغة العربية ولقواعد نظامها التركيبي وخصائصها الوظيفية:

٢ - مبادئ الوصف الفونولوجي لحروف العربية لدى علماء التجويد:

ونعني بها المبادئ التي انطلق منها علماء التجويد في دراستهم للخصائص الوظيفية والأوصاف التمييزية التي يمكن أن تتحلّى بها حروف العربية، ويتشكّل منها نظامها الفونولوجي. وفي ظل الاستناد إلى مجاليّ البحث الفونولوجي اللذين تعرّضنا لبيانهما في المبحث السابق يأتي اعتماد علماء التجويد على هذه المبادئ في سياق اهتمامهم باعتبارين منهجين اثنين:

- الأول ينظر إلى الحروف في صورتها النموذجية المجردة من حيث هي كيانات صوتية معزولة عن التركيب، ومن حيث هي وحدات تمييزية تقابلية يقوم عليها تشكل النظام الصوتي الفونولوجي لحروف العربية بشكل عام، وللظاهرة الصوتية في القرآن الكريم بشكل خاص.

- والثاني ينظر إلى الحروف ضمن علاقاتها التركيبية وما تسفر عنه تأثيراتها من خصائص وقوانين في الأداء الكلامي؛ ذلك أن دراسة الحرف معزولاً عن سياقات التركيب وعمّا تقتضيه قوانين الجوار تختلف عن دراسته ضمن هذه السياقات.

(١) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٦٥-٦٦.

وفيما يلي نتعرض لأهم المبادئ التي انطلق منها علماء التجويد واستعانوا بها في دراستهم الوظيفية لحروف العربية:

٢-١- الوعي بمفهوم الحرف (الفونيم) في حدود صفاته الوظيفية وكيانه المجرد:

يستند مفهوم الفونيم إلى العديد من التعريفات التي طرحت في ساحة الفكر الصوتي الحديث، والتي تعددت بحسب الأسلوب والطريقة الخاصة بكل دارس، وبحسب المناهج المتخذة في الدراسة والزاوية التي ينظر منها في معالجة الفونيم، وإن كان بعض الخلاف بين هذه التعريفات خلافاً لفظياً لا ثمرة له^(١). ولعل أيّ تعريف مهما أوتي من الحسن في صياغته لتقدم المفهوم الصحيح قد لا يخلو من الشذوذ والاستثناء، كما قال دانيال جونز: "لا واحد من التعريفات التي سمعت بها لا يمكن مهاجمته، ولا أظن أنه من الممكن تقديم تفسير لا يترك منفذاً للشذوذ والاستثناء"^(٢)، لذلك سنحاول أن نقتصر على بعض التعريفات التي تكاد تتواطأ في تحديدها لمفهوم الفونيم.

يُعرّف الفونيم في اللسانيات الوظيفية على أنه أصغر وحدة صوتية لها القدرة على تغيير المعنى في لغة ما، ويرى تروباتسكوي أنه أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس بحيث لا يمكن تقسيمه إلى عناصر صوتية متتابعة في اللغة الواحدة، كما يرى أن الفونيم له القدرة على تبادل المواقع في التمييز بين كلمتين، ويقرّر أيضاً أن الفونيمات علامة مميزة، ولا يمكن تعريفها إلا بالرجوع إلى وظائفها في تركيب كل لغة على حدة^(٣). ويلتقي مع تروباتسكوي في تعريفه للفونيم تعريف ترنكا والذي يقول فيه: "كل صوت قادر على إيجاد تغيير دلالي"^(٤). والواقع أن أنصار المدرسة الوظيفية ينطلقون في تحديدهم لمفهوم الفونيم من زاوية النظر إلى وظيفته الأساسية في التمييز الدلالي بين الكلمات، ومن هنا كان بحثهم عن التمييز في صفات الفونيم مبنياً على تصورهم أنه تمييز وظيفي لأنه يفرّق بين المعاني.

(١) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٧٤.

(٢) نفسه، ص ١٧٤.

(٣) ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص ٤٨٨.

(٤) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٧٩.

ويكاد بلومفيلد يتفق مع تروباتسكوي ومع سائر الوظيفيين في تصورهم لمفهوم الفونيم، غير أنه لا يحفل - استنادا إلى منظوره التوزيعي - بالنظر إلى الجانب الوظيفي فيه، ويكتفي ببيان قدرته على التمييز التقابلي بين الكلمات ضمن علاقاتها التوزيعية في سياق الكلام؛ فهو يرى أن "الفونيمات هي أصغر وحدات صوتية مميّزة"^(١)، ويقول أيضا: "إنها أصغر وحدات تقوم بعملية التفريق بين معاني الكلمات"^(٢) مؤكدا أنها ليس أصواتا، ولكنها مجرد صفات صوتية يستطيع المتكلم بالتدريب وبالخبرة اللغوية أن يُنتجها وأن يتعرّفها في سياق الأصوات الكلامية الحقيقية"^(٣).

وقد جاء في القاموس الموسوعي لديبوا وتودوروف أن "الفونيم قطعة صوتية:

أ- لها وظيفة تمييزية.

ب- ولا يمكن تحليلها إلى سلسلة متوالية من القطع بحيث يملك كل منها وظيفة [أي أنها غير قابلة للتحلي إلى ما هو أدنى منها مما يحمل وظيفة صوتية].

ج- ولا تحدّد إلا عبر الصفات التي لها قيمة تمييزية"^(٤)

وحيثما نطالع كتب علماء التجويد نجد أن فحوى هذا التحديد الفونيمي لدى اللسانين الغربيين لا يكاد يختلف عن تصور علماء التجويد لمعطيات العمل الوظيفي للحرف؛ فالحرف لديهم له وظيفة أساسية في التفريق بين معاني الوحدات اللغوية، ولولا هذه الوظيفة لما أمكن له أن يتحلى بصفة الحرفية؛ من ذلك قولهم في الفرق بين الخاء والغين: "كلاهما من حروف الاستعلاء ومن الحروف الرخوة، ولولا ما بينهما من الجهر والهمس لكانت الخاء غينا، إذ المخرج واحد والصفات متقاربة"^(٥). ولهذا نجدهم في مؤلفاتهم يركزون بشكل كبير على بيان أثر وظيفة الحرف في اختلاف المعاني بين الكلمات، وذلك من خلال استحضار الشواهد والأمثلة من المدونة القرآنية. وهي شواهد من قبيل ما يتفق لفظه ويختلف معناه، ومن أمثلة ذلك مقابلتهم، في

(١) كمال بشر، علم الأصوات، ص ٤٨٩.

(٢) نفسه، ص ٤٨٩.

(٣) ينظر: نفسه، ص ٤٨٩.

(٤) Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p221.

(٥) الرعاية، ص ١٩٦.

نصوص القرآن الكريم، مثلاً بين (قَصَمْنَا)، و(قَسَمْنَا)، وبين (مَحذُورًا) و(مَحْظُورًا)، و(قَدْحًا) و(كَدْحًا)، وغيرها^(١).

أما عند الدراسين العرب المحدثين فمن أهمّ معالم الوعي بخصائص الفونيم تفريقهم بينه وبين الصوت؛ فهم يعرفون الأول على أن "العنصر الأصغر غير القابل للتقطيع في التمثيل الفونولوجي لمفوضٍ ما، أين تتحدّد طبيعته من خلال مجموعة من الصفات التمييزية"^(٢)، ويعرفون الثاني بأنه "التحقيقات الملموسة للفونيم والمتغيرة حسب السياق الصوتي، وحسب المتكلم، والشروط العامة للإرسال"^(٣).

ولتَمّام حسان تحديداً لمفهوم الفونيم يظهر فيه التقابل واضحاً بينه وبين مفهوم الصوت اللغوي، ويشير إلى أهمّ سمة في الفونيم، وهي أنه وحدة فكرية مجردة، وذلك في قوله: "الحروف وحدات فكرية تجريدية تقسيمية لا جرس لها ولا تُنطق"^(٤)، أي ليس لها وجود مادي محسوس كما هو الشأن في الصوت اللغوي، وعلى هذا الأساس نقول إنّ الحرف بهذا المفهوم يتناغم مع تصور المدرسة العقلية في تعريفها لمفهوم الفونيم، والتي تصف الفونيم بأنه: "فئة من العناصر اللغوية المتمثلة في عقل كل أعضاء المجتمع الكلامي"^(٥).

ومن هنا فالحرف (أو الفونيم) ينتمي في نظر تمام حسان إلى اللغة، بينما يعدّ الصوت اللغوي هو من فعل الكلام، أو بعبارة أخرى "الحروف تجريدات والأصوات تحقيقات، فإذا وُجد أن صوتاً من الأصوات تحقيق لحرف صحيح، فهو صوت صحيح، وإذا وُجد تحقيقاً لحرف علة، فهو صوت علة"^(٦).

ومن تحديدات المحدثين لمفهوم الفونيم الدقيقة والمشيّرة إلى هذا الوجه من التفرّيق بينه وبين الصوت اللغوي ما أورده عبد الرحمن الحاج صالح حيث يقول: "فالْحَرْفُ في الوضع هو جنس من الأصوات، وليس صوتاً محصلاً معيناً، فالجيم كعنصر لغوي له وظيفة، وهي أن تتمايز معاني الكلم

(١) ينظر: مزيد من الشرح والبيان لهذه الأمثلة في الصفحات القليلة القادمة:

(٢) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p359.

(٣) Ibid, p359.

(٤) مناهج اللغة في اللغة، ص ١١٦.

(٥) أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٧٥.

(٦) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٢١.

بوجوده أو عدمه، وهو عنصر صوري متخيّل^(١)، أي أنه عنصر لغوي له صورة مجردة ووظيفة تمييزية بخلاف الصوت الذي لا يعدو أن يكون أداءً تحقيقيًا في الكلام، وتنوعا من تنوعات الفونيم.

وهذا التصور للحرف عند المحدثين من حيث هو كيان صوري مجرد يتقابل مع تحقيقاته التنوعية نجد له في نصوص علماء التجويد ما يعكس إدراكهم له ووعيهم بخصائصه؛ يظهر هذا في بعض نصوصهم المحتفية بتعريف الحرف بما يوحي بوصفه على أنه صورة مجردة ووحدة نموذجية في بناء الكلمات؛ من هذه النصوص قول مكّي وهو يتحدث عن الحروف الأصول: "وكل الحروف المذكورة له صورة في الخط يُعرف الحرف بها اصطلاحا متفقا عليه"^(٢)، ومعنى هذا الكلام أن الحرف هو الصوت اللغوي منظورا إليه بوصفه وحدة صوتية مجردة ومتميزة (أي فونيم)، والدليل على ذلك أن له صورة في الخط تدلُّ عليه اصطلاحا واتفاقا؛ إذ الحروف الفرعية التي هي مجرد تحقيقات صوتية تنوعية للحروف الأصول ليس لها صور خطية تتمثل بها فدلّ ذلك على أن وجود الصورة الخطية علامة على مفهوم الحرف من حيث إن له وجودا صوريا مجردا في الذهن، وطبيعة ذاتية لها صفات تميزها.

وبنفس هذا المعنى يقول الداني في بيان أهمية الصورة المجردة للحرف: "اعلموا أن كل حرف من حروف القرآن يجب أن يُمكن لفظه، ويُوفِّي حقه من المنزلة التي هو مخصوص بها، على ما حدّدناه وما نُحدّده، ولا يبخس شيئا من ذلك، فيتحوّل عن صورته ويزول عن صيغته، وذلك عند علمائنا في الكراهة والقبح كلحن الإعراب الذي يتغيّر فيه الحركات وينقلب به المعاني"^(٣)؛ فالداني هنا يشير إلى أمرين مهمين في تحديد مفهوم الحرف يبدو فيهما المقاربة واضحة بمفهوم الفونيم: الأول تعرضه لضرورة تمكين الحرف من لفظه وتوفيته حقه من الأداء الصحيح حتى لا يتحوّل عن صورته ولا يزول عن صيغته، وما صورة الحرف وصيغته إن لم تتضمنا مفهوم الكيان المجرد للفونيم والصورة النموذجية فيه؟ والثاني إشارته إلى الوظيفة التمييزية في الحرف، وذلك من خلال بيانه أن

(١) بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص ١٩٦.

(٢) الرعاية، ص ٩٥.

(٣) التحديد، ٢٠٠٣م، ص ١١٦.

الإخلال بإيفاء الحرف حقه من صورته وصيغته - كأن تتغير فيه مثلاً الصاد سينا، أو العين حاء، أو الظاء ذالاً - هو، في الكراهة والقبح، كالإخلال بالإعراب الذي تتغير معانيه إذا تغيرت حركاته. ومن هنا نستنتج أن للحرف، في نظر علماء التجويد، صورة مجردة في ذهن المتكلم، مهما كانت اختلافاته النوعية؛ فقول الداني في نصه السابق "فيتحول عن صورته ويزول عن صيغته" يوحي بأن الحرف عندهم له تمثلات ذهنية تشكل صورته المجردة المثالية، وترسم حدود آداءاته في صيغته المختلفة، وهذا يتفق تماماً مع تصور جون بودوان Jan Baudouin للفونيم، وذلك في وصفه للفونيم على أنه: "بمجرد صورة أو مثال يبقى واحداً في نفسه مهما اختلف نفسياً أو فيزيائياً"^(١)، وذلك عن طريق تمثيله بأصوات واقعية مختلفة، وذكر أن كل اختلافاته النوعية إنما تقع داخل حدود معينة لا تتجاوز حداً أقصى، ولا تهبط إلى ما دون حد أدنى^(٢)، ويقول العالم الأكراني Cryzevsky: "ماذا يكون الفونيم لو لم يكن الصورة العقلية للصوت؟"^(٣).

والحرف، في تصور علماء التجويد، ليس كيانه مجرداً فحسب، بل له وظيفة أساسية في التفريق بين المعاني، ومن ثمّ نجدهم حريصين في بيان أثر وظيفة الحرف في اختلاف المعاني بين الكلمات، وذلك من خلال استحضار الشواهد والأمثلة من المدونة القرآنية، قال الداني مشيراً إلى هذه الخاصية الوظيفية في الحرف: "و كذلك يلزم أن يتعمّل تخلص الصاد من السين فيما يتفق لفظه ويختلف معناه، بما تقدم، وذلك في نحو قوله: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١] ﴿وَنَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٢]. ﴿وَلَا هُمْ مِنْنا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣] ﴿وَيُسْحَبُونَ* فِي الْحَمِيمِ﴾ [غافر: ٧١-٧٢] ... وما أشبهه"^(٤)، فقولته "يتفق لفظه ويختلف معناه" يشير إلى الأثر الوظيفي الذي يحدث الحرف بتفريقه للمعنى بين الكلمتين المتشابهتين. وهذا التصور في مفهوم الحرف عند علماء التجويد يتناسب ويتناغم مع توجه المدرسة الوظيفية في تحديدها للفونيم من زاوية النظر إلى أثره في التغيير الدلالي بين الكلمات، وذلك بناءً على أن الفونيم هو "كل صوت قادر على إيجاد تغيير دلالي"^(٥).

(١) أحمد مختار عمر، دراسات الصوت اللغوي، ص ١٧٦.

(٢) ينظر: نفسه، ص ١٧٦.

(٣) نفسه، ص ١٧٦.

(٤) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٤٥.

(٥) أحمد مختار عمر، دراسات الصوت اللغوي، ص ١٧٩.

والواقع أن تنبيه علماء التجويد للقارئ إلى التفريق بين الحروف التي تنتمي إلى مخرج واحد، بينما تختلف في صفة أو أكثر اختلافاً يترتب عنه اختلاف في معاني كلماتها، وقد رأينا نماذج منه في الفقرة السابقة، لهُوَ إشارة واضحة إلى وعيهم بالسمات الوظيفية للصوت اللغوي، وبالصورة المجردة لمفهوم الحرف والتي قوامها التمايز والاختلاف بين الحروف وكلماتها؛ وهذا هو ذات التصور الذي استند إليه سوسير حينما نبّه في محاضراته إلى أن العلامة اللسانية لا تستمد قيمتها إلا من مبدأ الاختلاف، وذلك في قوله: "وأن اختلاف العلامات هو وحده المعنى"^(١). والحق أنّ أول مظاهر اختلاف العلامات هو اختلافها في حروفها.

وفي تصور علماء التجويد أن الحرف هو مجموعة من الصفات الصوتية المميّزة للحرف في صورته المفردة لا المشتركة، وأنه بمجرد ما يندرج في مجموعة مشتركة ذهبت وظيفته التمييزية والدليل على ذلك أنهم يفرقون بين الصفات التمييزية والصفات التحسينية تفريقاً له بعد وظيفي واضح المعالم.

أما مع الصفات التمييزية فالحرف لا يمكن أن يحظى بالتمييز إلا عند مقابله مقابلةً إفرادية مع ما يتناظر معه ويشبهه من الحروف التي يشترك معها في مخرج واحد لكنه يختلف عن كل منها بصفة ما؛ يقول أبو العلا: "ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف الصفات"^(٢)؛ ومعنى ذلك أن وظيفة الصوت اللغوي تتحدد ببيان التمايز والاختلاف على مستوى مخرجه ثم على مستوى صفاته التي تميزه عن الحروف الأخرى من نفس المخرج؛ فتحديد المخرج في الحرف يثمر تمييزه في صورة جملة لكنها غير كافية لتمام التمييز، بينما يثمر تحديد صفاته التي يختلف فيها عن غيره من حروف ذلك المخرج اكتمال صورته التمييزية التي تتحدد بها وظيفته في النظام الصوتي لحروف العربية. ويؤيد هذا الكلام قول مكّي: "واعلم أنه لولا اختلاف الصفات في الحروف لم يفرق في السمع بين أحرف من مخرج واحد"^(٣)، ويؤيده كذلك ما جاء به سيف الدين أبو الفتوح الوفائي (١٠٢٠هـ) خلال بيانه لأولى فائدتين رأهما في صفات الحروف مفرقا بين وظيفة المخرج

(١) Saussure, C.L.G, p166.

(٢) أبو العلا الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، (تج: جمال الدين محمد شرف وآخرين)، دار الصحابة للتراث، القاهرة، مصر، ط: ٢٠٠٥م، ص ٧١.

(٣) الرعاية، ص ١٩١-١٩٢.

ووظيفة الصفة في تمييز الحرف حيث يقول: "الأولى [أي الفائدة الأولى] تمييز الحروف المشتركة في المخرج؛ لأن المخرج للحرف كالميزان يعرف به كميته، والصفة له كالناقد تُعرف به كميته. ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم"^(١). وإن السبب في تمييز الكلام عن أصوات البهائم هو اختلاف معاني الألفاظ المتشابهة بتمايز حروفها ذات المخرج الواحد.

وفي هذا الصدد يشير علي القاري، في تعريفه للمخرج، إلى سمة التمييز في مفهوم الحرف، وهي أهمّ سمة في الفونيم لدى المحدثين حيث يقول: "لكنه هنا عبارة عن الحيز المولّد للحرف [...] والأظهر أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره" أي أن المخرج هو موضع ظهور الحرف وتمييزه - أي بالصفات - عن غيره من الحروف الأخرى المشتركة معه في ذات المخرج.

أما الصفات التحسينية أو المحسّنة - وسيكون لنا وقفة خاصة معها في مبحث قادم^(٢) - فلا علاقة لها بوظيفة التمييز في المعنى، وإنما هي صفات يهتم بتحديدتها علماء التجويد من أجل حماية الأداء مما قد يفسده من اللحن الخفي الذي لا يترتب عليه تمييز في المعنى، وإنما يكتفي بتحسين اللفظ، وهذا خلافا لما يترتب على اللحن الجلي الذي ينتج عنه تغيير المعاني؛ قال القرطبي: "اللحن الجلي هو خلل يطرأ على الألفاظ فيُخلُّ بالمعنى والعرف، واللحن الخفي يطرأ على الألفاظ فيُخلِّ بالعرف الجالب للرونق والحسن"^(٣)، وقال الداوي: "سمعت ابن مجاهد يقول: اللحن في القرآن لحنان: جلي وخفي، فالجلي لحن الإعراب، والخفي ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه"^(٤). ومن الصفات التحسينية القلقل، والاستطالة، واللين، والصغير، وغيرها.

وإذا كان الفونيم في تصور دوسوسير أنه عنصر مركب من جانبيين؛ جانب سمعي وآخر عضوي؛ وذلك في قوله: "هو مجموعة الانطباعات السمعية والحركات النطقية للوحدتين الكلامية والمسموعة، اللتين تشترط إحداهما الأخرى"^(٥)، فإن مفهوم الحرف عند علمائنا يماثل نفس تصور

(١) الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية، (تح. عزة هاشم معين)، مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠٠٥، ط١، ص ١٠٦.

(٢) ينظر: المبحث رقم: ٢-٣ من هذا الفصل.

(٣) الموضح في التجويد، ص ٥٧.

(٤) التحديد، ص ١١٦.

(٥) دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي مجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر (دط)، ١٩٨٦، ص ٥٧.

دوسوسير للفونيم، فقد اشترط علماء التجويد على كل ناطق للحروف العربية أن يعرف مخارج الحروف وصفاتها؛ فالمخارج عند علماء التجويد هي ما يشير إلى الحركات النطقية عند سوسير، والصفات عندهم هي ما يشير إلى الانطباعات السمعية عنده، وهذا هو حدّ الحرف وماهيته في التصورين، فلا يكفي لمعرفة ماهية الحرف أن نعتمد على الجانب الفيزيولوجي دون الجانب الأكوستي، وفي نصوص علماء التجويد ما يدعو إلى معرفة وإتقان الجانبين حتى يكتمل قوام مفهوم الحرف في التصور وفي الأداء؛ قال الداني: "اعلموا أن قطب التجويد وملاك التحقيق معرفة مخارج الحروف وصفاتها التي ينفصل بعضها من بعض"^(١)، وهذا النص يوضح أن مفهوم الحرف في تصور علماء التجويد عنصر مركب من جانبين، جانب فيزيولوجي يبرزه توصيف المخرج من حيث هو تحديد عام لا يكتمل به التمييز، وجانب أكوستيكي أي ما يقع في حسّ السامع مما يميّز كل حرف، والأمر ذاته يذكره مكّي في الرعاية إذ يقول: "فالحروف تكون من مخرج واحد وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف"^(٢)، ولذلك فسّر علماء التجويد قيام ذوات الحروف في أفهام الناس بالاختلاف في المخارج والصفات، فقالوا: "هذا تقارب بين الحروف من جهة المخرج، وتباين من جهة الصفات. وتكون الحروف من مخرجين، وهي مختلفة الصفات فهذا غاية التباين، إذ قد اختلفت في المخارج والصفات. وتكون من مخرجين متفقة الصفات فهذا أيضا تقارب بين الحروف من جهة الصفات، وتباين من جهة المخرج، فافهم هذا فعليه مدار الحروف كلها"^(٣).

إنّ الشيء الذي يؤدّي إلى التمييز بين الفونيمات هو في الواقع ليس الصوت بالذات، بل وظيفة الصوت التي تعطينا معنى مغايرا^(٤). فالوظيفة هي الأثر أو القيمة التي تكتسبها الوحدة اللغوية داخل السلسلة الكلامية، قال حساني في تحديد مفهوم الوظيفة: "فإنّ قيمة العنصر اللغوي داخل النسق اللساني تكمن في وظيفته التي يؤديها، وليس في شكله فقط، هذه الوظيفة التي تعزز وجوده ضمن العناصر الأخرى التي تكون سياقها المؤلف في النسق اللساني"^(٥)، وعليه تسمى هذه

(١) الداني، التحديد، ص ١٠٢.

(٢) مكّي، الرعاية، ص ١٥٦.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٤) أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة التطور، ص ١٣٨.

(٥) أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص ٥٧.

هذه العناصر بالوحدات الصوتية الوظيفية، ومن مميزاتها أنها أصغر وحدة صوتية قادرة على توليد المعنى؛ "فالوحدة الصوتية الوظيفية، هي أصغر وحدة صوتية ليس لها معنى في ذاتها ولا يمكن أن تتجزأ إلى وحدة أصغر منها، ولكنها قادرة على توليد المعنى، وتفرعه، وتنويعه عندما تتركب مع وحدات صوتية أخرى" (١).

ويرى تروبتسكوي أنّ "الصفة الوظيفية التي تسمح بتعريف الفونيم علمياً تتمثل في كونه يدخل في تعارض فونولوجي واحد على الأقل" (٢)، وعلى هذا الأساس "أضحى تعريف الوحدة الصوتية الوظيفية قائماً على مفهوم التضاد أو التعارض أو الاختلاف بين هذه الوحدات المنطوقة بالفعل في لسان معين" (٣).

والواقع أننا عند قراءة نصوص علماء التجويد نجد أن فيها كثيراً من جوانب التقارب مع هذه المفاهيم الفونولوجية التي أفرزتها اللسانيات الحديثة؛ فحينما يقول مكي - مثلاً - في الفرق بين العين والحاء؛ "ولولا الجهر الذي في العين، لكانت حاء" (٤)، فإنه يضع الحرفين على محك التقابل ليخلص إلى أنهما حرفان يتشابهان في كل الصفات ما عدا صفة واحدة يختلفان فيها، ولولا هذا الاختلاف لما حصل فارق الوظيفة بينهما، وهذا في حقيقته يتناغم تماماً مع مفهوم التقابل ضمن عمله بآلية التشابه والاختلاف التي تحدّث عنها سوسير مبيناً أنها السبب في كل ما يصنع قيمة أو وظيفة في الوحدة اللسانية (٥). كذلك لمّا نسمع الداني وهو يقول: "وكذلك يلزم أن يتعمّل تخليص الصاد من السين فيما يتفق لفظه ويختلف معناه، بما تقدم، وذلك في نحو قوله: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١]، و﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٢]. ﴿وَلَا هُمْ مِثْلًا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣] ﴿وَيُسْحَبُونَ* فِي الْحَمِيمِ﴾ [غافر: ٧١-٧٢] [...] وما أشبهه" (٦)، فإنه يعبر بكل وضوح عن وجود الخاصية الوظيفية في الحرف، وعن قيمة هذه الوحدات اللغوية في تغيير

(١) المصدر السابق، ص ٦١.

(٢) جورج موانان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٩٧.

(٣) أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص ٦٥.

(٤) مكي، الرعاية، ص ١٦٤.

(٥) ينظر: Saussure, C.L.G, p151.

(٦) الداني، التحديد، ص ١٤٥.

المعاني، وهذه كلها مفاهيم لا تتعد كثيرا عن مجال الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي في الدراسات الحديثة.

٢-٢- التفريق بين الحروف وتنوعاتها (بين الفونيمات والألفونات):

من صور تفريق الفونولوجيين بين الفونيم والصوت تفريقهم بين الفونيم وتنوعاته Variantes أو أوفوناته Allophones؛ جاء في معجم اللسانيات الكبير أن "الألوفون يُستعمل في أكثر حالاته بمعنى تنوع تركيبى؛ وفي ظل هذا التوجيه تعد أوفونات فونيم ما تحقيقاته المتوزعة في السلسلة الكلامية بحيث إن أيًّا منها لا يمكن أن يظهر في نفس السياق الذي يظهر فيه آخر؛ ومعنى ذلك أن اختيار أيّ أوفون في موضع تركيبى ما هو محكوم آليا وحتميا بقوانين السياق [...] ويمكننا القول - في ظل توجيه مفهومي أوسع- إن كل تنوع من تنوعات الفونيم تركيبيا (اضطرابيا) كان أو حرا يعدُّ أوفونا لذلك الفونيم"^(١).

وتنقسم تنوعات الفونيم أو أوفوناته، في الدراسات الصوتية الحديثة، إلى تنوعين اثنين^(٢):

- التنوع الاضطرابي Variante obligatoire ويسمى كذلك التنوع السياقي أو التركيبي V. Combinatoire ويفرضه السياق التركيبي للحروف، ويكون موقوفا على وروده في محيط معين؛ ومثاله تنوع الراء بين الترقيق والتفخيم بحسب ما تفرضه علاقات الجوار؛ فهي ترد مرققة عند تحركها بالكسر بينما ترد مفخمة عند تحركها بالضم أو الفتح.

ومن الدارسين من يضيف إلى هذا النوع من الأوفونات تنوعا اضطرابيا آخر هو تنوع الأداء الفردي على مستوى اللثغة وهو ما يتصل بالتغيرات اللغوية في نطق الفرد المتكلم^(٣)، ومن أمثلتها نطق الراء غينا أو نطق السين ثاءً.

- التنوع الحر (أو اللهجي) V. libre وهو تنوع يتمثل في الاختيارات اللهجية التي يستعملها المتكلم في حديثه، ومن أمثلته تنوع حرف القاف في اللهجات الجزائرية إلى أربعة أوفونات: القاف

(١) Dubois et autres, Grand dictionnaire, p25.

(٢) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire, p25، وينظر أيضا: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص ١٦٣، والطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ٣١٤.

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٦٢-٢٦٣، والطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ٣١٤.

الفصيحة في منطقة الجزائر العاصمة وما جاورها، والقاف التي تنطق همزة في لهجة مدينة تلمسان، والقاف القريبة من الكاف المستعملة في منطقة جيجل، والقاف التي تنطق كافا مجهورة كما هو الحال في نطق سكان المدن الصحراوية.

وقد تعرّض الدارسون العرب المحدثون لظاهرة التنوع الفونيمي في ظل متابعتهم لنتائج الدرس الفونولوجي الغربي؛ يقول عبد الرحمن الحاج صالح موضحاً مفهوم الفونيم وعلاقته بتنوعاته: "فالجيم كعنصر لغوي له وظيفة، وهي أن تتمايز معاني الكلم بوجوده أو عدمه، وهو عنصر صوري، ويؤديه المتكلمون بكيفيات مختلفة، وكل كيفية تُنتج صوتاً واحداً مغايراً إلى حدٍّ ما لأصوات الجيم التي تنتجها الكيفيات الأخرى"^(١). وهذه الكيفيات المختلفة لحرف الجيم هي ما يسميه الفونولوجيون الغربيون بالتنوعات أو الألوفونات.

ويقول كمال بشر في سياق تعرّضه لمحدودية الفونيمات من كل لغة ولا محدودية تنوعاتها: "إن أصوات أي لغةٍ من اللغات لا حدّ لها في واقع الأمر. وإنّ ما نسميه صوتاً "واحداً" قد يتردد بنفسه أكثر من مرة في كلمة من الكلمات، ولكنه ينطلق في كل مرة بصورة خاصة، فالفتحة الأولى في قولنا "﴿بَطْرًا﴾" [الأفعال: ٤٧]" مثلاً غير الفتحة الثانية من الناحية الصوتية، وغير الفتحة الثالثة [...] وهذا "التطابق"، من ناحية، بين "التنوعات" أو "الأفراد" الكثيرة لـ "وحدة صوتية" معينة هو الذي يردّ الأصوات الكثيرة المستعملة في لغة من اللغات "محدودة"، وهو الذي يمكّننا من "تحليل السلسلة الكلامية إلى وحدات متميزة من حيث الدلالة اللغوية، وعلى هذا الأساس تُعتبر الفتحات الثلاث في كلمة ("﴿بَطْرًا﴾" [الأفعال: ٤٧]) تنوعات أو أفراداً لنفس الفونيم"^(٢).

وكان علماء التجويد، ومن قبلهم علماء العربية، يميزون بكل دقة بين الأصوات اللغوية المستخدمة في الكلام كوحدات مجردة يمكنها أن تحقق وظيفتها على مستوى الدال، وبين الأداءات التحقيقية المتنوعة لتلك الوحدات المجردة. ولهم في ذلك اختيار اصطلاحي متميز؛ فهم يضعون مصطلح "الحروف الأصول" للدلالة على الوحدات المجردة (أي الفونيمات)، ويضعون مصطلح "الحروف الفروع" للدلالة على التحقيقات الأدائية المتنوعة للحرف الواحد.

(١) بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص ١٩٦.

(٢) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، (د.ب)، (د.ب)، ص ١٩٥.

قال سيويه في الكتاب: "فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار"^(١)، ثم يذكر مضيفاً بقية الأداءات الصوتية أو كما سماها الحروف غير مستحسنة، حيث يقول: "وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضي عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر"^(٢).

ومن علماء العربية من يربط مفهوم الحرف الفرعي بتغير جرس الحرف على الحروف التي اختلفت أجزاسها عن أجزاس الحروف الأصول^(٣)، قال ابن يعيش: "وإنما كانت هذه الحروف فروعاً؛ لأنهن الحروف التي ذكرناها (أي الأصول) لا غيرهن؛ ولكن أزلن عن معتمدهن فتغيرت جروسهن"^(٤).

وقد تابع علماء التجويد علماء العربية في تحديد أصول الحروف؛ ومن نصوهم في ذلك قول الهمداني: "واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها أربعة عشر حرفاً تتفرع منها فتصير في الجملة ثلاثة وأربعين حرفاً"^(٥).

وقد جعل علماء العربية وعلماء التجويد للحروف الأصول رموزاً خطية تميزها وتدل عليها وعلى كيانها الصوري المجرد، وأما الحروف الفروع فليس لها رموز كتابية خاصة، وإنما تعرف بالمشافهة؛ قال مكي بعد ذكر الحروف الأصول: "وكل الحروف المذكورة له صورة في الخط يعرف الحرف بها اصطلاحاً متفقاً عليه، لا تتغير تلك الصورة، إلا الهمزة"^(٦)، بينما يقول الهمداني في الحروف الفروع: "ولا يُوقف على حقيقة هذه الحروف المتفرعة إلا بالشفاه"^(٧).

ومن مظاهر الوعي بالفرق، لدى علماء التجويد، بين الحروف وتحقيقاتها الفرعية أنهم كانوا يعاملون الحروف الفروع بغير ما يعاملون به أصولها؛ فهم مثلاً يميزون بين التنوعات الصوتية التي

(١) الكتاب، ص ٤٣٢.

(٢) نفسه، ص ٤٣٢.

(٣) الحروف الفروع، ص ٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، (تح: مجموعة من المشايخ بالأزهر)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج ١٠، ص ١٢٦.

(٥) التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٤.

(٦) الرعاية، ص ٩٥.

(٧) التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٤٧.

هي مجرد تحقيقات نطقية لفونيم واحد، مثل التنوعات النطقية التي تصيب الراء واللام من حيث الترقيق والتغليظ، والتغيرات التي تصيب الحروف الأصول بحيث تقتضي تغيير الوظيفة الدلالية للكلمة، وذلك عند تبديل فونيم مكان فونيم آخر في السياق ذاته^(١)؛ يقول الداني في سياق تمثيله للتغيرات التي تصيب الأصول: "وكذلك يلزم أن يُتعمَل تلخيص الصاد من السين في ما يتفق لفظه ويختلف معناه، بما تقدم، وذلك في نحو قوله: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١]، و﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ﴾ [الحرف: ٣٢]"^(٢). فالصاد فونيم في كلمة (قَصَمْنَا) والسين في كلمة (قَسَمْنَا) فونيم آخر مختلف عنه.

وينطلق علماء التجويد في متابعتهم للحروف الفرعية من كونها متولدةً عن الحروف الأصلية بسبب المجاورة، أو اللهجة أو غيرها، قال المرعشي: "وجه تفرع هذه الحروف أنها متولدة من امتزاج الحرفين الأصليين"^(٣)، فهي ليست كالحروف الأصلية إنما هي متولدة متفرعة، أي ليس لها تفرد وتميز في الذات والمخرج في أذهان المتكلمين، كما أنها ليس لها القدرة على تبادل المواقع مع تغيير في المعنى، وهذا الذي منع أن يكون لها صورة في الخط.

ومما يميز نظرة علماء التجويد إلى فروع الحروف تفریقهم بين الفروع المستحسنة والحروف المذمومة؛ والفروع المستحسنة هي التي تدخل في متطلبات التحسين هي مثل تغليظ لام لفظ الجلالة، وإدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء بغير غنة، وإدغامهما في الميم والنون بغنة، وإظهارهما قبل حروف الحلق، أما الفروع المذمومة، فهي الفروع والأداءات التي يحرص علماء التجويد على تخليص الأصول منها، ويرون أنها مما ينبغي على القارئ تفاديه في إطار ما يسمونه باللحن الخفي "مثل تكرير الراءات وتطين النونات وتغليظ اللامات وإسمانها وتشريبها الغنة، إلى غير ذلك من إخفاء المظهر وإظهار المخفي، وتشديد الملتين وتلين المشدّد"^(٤).

٢-٣- التفریق بين الصفات التمييزية والصفات التحسينية:

(١) الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ٣١١.

(٢) الداني، التحديد، ص ١٤٥.

(٣) جهد المقل، ص ١٢٢.

(٤) الموضح في التجويد، ص ٦٠.

تُمثّل الصفات التمييزية Traits distinctifs، في البحث الصوتي الحديث، "المكونات الصوتية الصغرى ذات القيمة التمييزية، أو الوحدات التمييزية المتزامنة التي يمكنها تحليل الفونيم، ويمكن للفونيم أن يتحدد بوصفه حزمة من الصفات التمييزية، ومن هنا فإن الصفة هي التي تمثل الوحدة الأساس في الفونولوجيا وليس الفونيم"^(١).

وبهذا المعنى تصبح الصفة التمييزية هي الصفة الصوتية التي بوجودها فقط يكون هذا الفونيم أو ذلك، بمعنى أنها الصفة التي تكون هي المختلف الوحيد بين فونيمين أو أكثر؛ فقد تتفق الفونيمات أو الحروف بمجموعة من الصفات، ولكنها يجب أن تختلف في صفة أو أكثر، وهذه الصفة الصوتية المختلفة هي التي حدّدت لهذا الفونيم كيانه النموذجي الخاص، فلولا اختلافه بهذه الصفة لما وجد. وهي الصفة التي تجعل للحرف وظيفة تبليغية، وذلك من خلال دوره في تمييز المعاني.

وقد أطلق بعض اللغويين العرب على الصفة التمييزية مصطلح الفضيلة مثل رضي الدين الاسترابادي الذي يقول: "فضيلة الضاد الاستطالة، وفضيلة الواو والياء اللين، وفضيلة الميم الغنة، وفضيلة الشين التفشي والرخاوة... وفضيلة التاء التأفيف وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء وفضيلة الراء التكرير..."^(٢)، والصفات التمييزية تعد مبدأ أساسيا في التحليلات اللغوية، للتعرف على العناصر الصوتية المتمايزة.

وتمثل الصفات التمييزية التباين في الوظيفة؛ وهذا يعني أنّ الصوت من خلال هذه الصفة التمييزية يؤدي وظيفة في نطاق المنظمة الصوتية هي وظيفة المعنى، فمثلا صفة التفخيم لها وظيفة تمايزية ملازمة لأصوات الإطباق، تقتضي تغيير المعنى عند تحويل الصوت المرقق إلى نظيره المفخم، من ذلك (سَعِدَ)، و(صعد)، فبينهما تقابل صوتي فونيمي، نتج عن تفخيم صوت (السين) المرقق، وتبع ذلك تغيير الدلالة^(٣).

(١) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p489.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، (تح: محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: ١٩٨٢، ج٣، ص٢٧٠.

(٣) علي ناصر غالب، القيم التوافقية والخلافية بين الصفات الصوتية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية / المجلد ٢٣، العدد الأول، آذار / ٢٠١٦، ص٦.

ولعلّ من أقوى العلامات الدالة على آلية العمل اللساني في نطاق الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي أن يرتبط الوصف التمييزي لهذا الصوت بالمعنى بناءً على ما تقوله الدراسات الفونولوجية وتعمل به. ولقد استطاع علماء التجويد أن يدركوا هذا المستوى الدقيق من الدراسة الصوتية الوظيفية؛ يقول صاحب الرعاية مبينا أثر الصفات التمييزية في تحديد المعنى: "فلولا اختلاف صفات الحروف ومخارجها وأحكامها وطباعها التي خلقها الله - جلّ ذكره- عليها ما فهم الكلام، ولا عُلم معنى الخطاب، ولكانت الأصوات ممتدّة لا تُفهم من مخرج واحد، وعلى صفة واحدة كأصوات البهائم"^(١).

إن التحليل الفونولوجي للحروف يعود دائما في تمييزه بين الفونيمات إلى ما يقابله من تمييز في المعنى^(٢). وانطلاقا من هذا التصور نظر علماء التجويد في توصيفهم للحروف؛ فكل صفة ظهرت نتيجة التجاور بين الحروف في محورها التركيبي إذا لم تحدث تغييرا في المعنى لا تُعدّ في نظرهم صفة مكوّنة لهوية الحرف بحيث تجعل منه كيانا مستقلا، إنما هي أداء نطقي من أداءات ذلك الحرف، أو هو تنوع من تنوعاته، أو ألفون من ألفوناته مثلما يُصطلح عليه في الدرس الصوتي الحديث، وقد أشار علماء التجويد إلى هذه القضية بكل وضوح؛ فقد نُقل عن الفخر الرازي قوله: "لقائل أن يقول: إن نسبة اللام الرقيقة إلى الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنسبة السين إلى الصاد، فإن الذال يذكر بطرف اللسان والظاء يذكر بكل اللسان، وكذلك السين يذكر بطرف اللسان والصاد يذكر بكل اللسان، فثبت أن نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنسبة السين إلى الصاد. قال: ثم رأينا أن القوم قالوا: الذال حرف والظاء حرف آخر، وكان الواجب أيضا أن يقولوا: اللام الرقيقة حرف واللام الغليظة حرف آخر، وإنهم ما فعلوا ذلك، ولا بد من الفرق. انتهى. قلت: قد مرّ أنهم جعلوا الحروف إلى أصول وفروع، وعدّوا من الفروع اللام المفخمة كلام الطلاق والصلاة"^(٣). فالرازي هنا يشير بوضوح إلى الفرق بين التقابل الوظيفي بين الصفات التمييزية، وقد مثل له بالفرق بين السين والصاد، ثم بين الذال والظاء، والتقابل غير

(١) مكي بن أبي طالب، ص ١٤٣.

(٢) مبادئ اللسانيات البنوية، ص. 318.

(٣) الدرر كزلي حسن الموصلي، خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد، دار بن حزم، القاهرة، ط٢، ٢٠١٨، ص ١٧٨.

الوظيفي الذي لا يمثل إلا تنوعاً من تنوعات الحرف، وقد مثل له بالفرق بين اللام الرقيقة واللام الغليظة.

والأمر ذاته ينتبه له النيسابوري حينما يبين أن الفرق بين اللام الرقيقة واللام الغليظة هو مجرد فرقٍ في التنوع لا غير، ولذلك فهو يرى أن العلماء لم "يعدّوا اللام الغليظة"^(١) حرفاً والرقيقة حرفاً آخر كما عدوا الدال حرفاً والطاء حرفاً"^(٢)، وهذا خلافاً للفرق بين حرفين أصليين كالذال والطاء؛ ذلك أن لهما القدرة على تبادل المواقع مع تغيير المعنى، وهو ما جعل علماء التجويد يحذرون القارئ من أن يخلط في النطق بين كل لفظين تشابهاً لفظاً واختلافاً في المعنى؛ يذكر ذلك مكّي في قوله: "وإذا وقعت الطاء في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان للطاء لئلا ينتقل إلى معنى آخر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، أي ممنوعاً، فهو بالطاء فبينه لئلا يشبهه في اللفظ بقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] فهذا بالذال من الحذر"^(٣).

وهذه النصوص تدل دلالة واضحة على أن علماء التجويد كانوا يدركون جيداً - تماماً كما يدرك المحدثون - أن الذي "يهم في الكلمة ليس هو الصوت ذاته، بل الفوارق الصوتية التي تساعد على تمييزها عن جميع الكلمات الأخرى، إذ إن هذه الفوارق هي التي تحمل الدلالة"^(٤).

لكن علماء التجويد لم يكتفوا بتحديد الصفات التمييزية وبيانها بل أضافوا اهتمامهم بنوع آخر من الصفات هو الصفات التحسينية أو المحسنة. والواقع أن الصفات التحسينية اصطلاح لم يُعرف إلا عند علماء التجويد وبشكل خاص عند المتأخرين منهم، ويذكر غانم الحمد أن الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) هو أول من نبّه إلى صفات التحسين؛ يقول المرادي في بيانه لما يراد من الصفات المميّزة والصفات المحسّنة: "اعلم وفقك الله أن هذه الصفات المذكورة [يعني الصفات المميّزة] تميّز الحروف المشاركة في المخرج، ولولاها لا تُحدت أصواتها ولم تتميز ذواتها [...] فهذه

(١) قد يكون من الغريب أن نجد بعض الدارسين المحدثين يعدّون اللام المفخمة حرفاً مستقلاً، لكن جمهور الدارسين يُعدّونها تنوعاً للام الأصلية. (ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م، ص ٣٣١-٣٣٤).

(٢) النيسابوري نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن وعجائب الفرقان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ، ج ١، ص ٦٢.

(٣) الرعاية، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٤) Saussure, C.L.G, p188.

إحدى فائدتى الصفات، وهي تمييز الحروف المشتركة في المخرج والفرق بين ذواتها، ولها فائدة أخرى، وهي تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج، فقد اتضح بهذا أن صفات الحروف قسمان: مميّز ومحسّن^(١).

والحديث عن الصفات التحسينية عند علماء التجويد يبدو مرتبطاً بتصديهم لظاهرة اللحن الخفي، تلك الظاهرة التي يحرصون على دعوة قارئ القرآن إلى تجنب أخطائها عند التلاوة؛ يقول القرطبي في سياق بيانه لما يترتب على اللحن الجلي واللعن الخفي: "اللعن الجلي هو خلل يطرأ على الألفاظ فيخلُّ بالمعنى والعرف، واللعن الخفي يطرأ على الألفاظ فيخلِّ بالعرف الجالب للرونق والحسن"^(٢)؛ فالقرطبي في نصه السابق يربط اللحن الخفي بغرض التحسين؛ ومفاد ذلك أن مراعاة الصفات التحسينية غرضه الاحتراز من الوقوع في اللحن الخفي الذي ليست له صلة بتغيير المعنى، ومن هنا تبدو الصفات التحسينية مختلفة في دورها عن الصفات التمييزية.

يقول غانم قدوري عن الجهد المتميز لعلماء التجويد في انتباههم لفكرة الصفات المميزة والصفات المحسنة: "تكاد نظرية تقسيم صفات الحروف إلى صفات مميزة ومحسنة تكون أفضل ما أتى به دارسو الأصوات العربية المتقدمون في مجال تصنيف صفات الحروف؛ لأن هذه النظرية تبنى على إدراك عميق لخصائص الأصوات وفعالها والعلاقة بينها"^(٣).

٢-٤- العمل بمبدأ نظامية اللغة من خلال استثمار الاطراد والقياس:

كل لغة تقوم على مجموعة من الوحدات الصوتية التي تنتظم فيما بينها وفق علاقات محددة ومضبوطة ومنسجمة تشكل نظاماً متجانساً مغلقاً، تنسجم أجزاؤه كلها فيما بينها؛ قال رولان ألويار Roland Eluierd إنّ النظام اللساني هو "مجموعة من الوحدات تتحدد كل منها في ضوء العلاقات التي تتبادلها مع بقية الوحدات مع مجموع النظام"^(٤)، فالنظام في نظر اللسانيات الحديثة ليس مجرد مجموعة من الوحدات في ذاتها، بل هو نظام من القيم تجعل وحدات اللغة مترابط فيما بينها وتتطرد على الرغم من الاختلافات القائمة فيما بينها.

(١) المرادي حسن بن قاسم النحوي، المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، (تح. جمال الرفاعي)، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٦٨-٦٩.

(٢) الموضح في التجويد، ص ٥٧.

(٣) الدراسة الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٠.

(٤) Roland Eluierd. Pour aborder la linguistique, (T1), les editions ESF Paris, 5ed, p. 51.

فالسانيات الحديثة من مميزاتها في دراسة الألسن البشرية أنها تنظر إلى اللسان على أنه يشكل بنية واحدة، ممثلة في شبكة من الأنظمة تجدد كل وحدة لغوية مكانها فيها، ويربطها بالوحدات الأخرى علاقات صورية مبنية على أساس اتحاد الهويات (أي هويات هذه الوحدات)، واختلافها^(١) فقد تشترك هذه الوحدة مع وحدة أخرى في بعض المميزات وتختلف في البعض الآخر "فلا نهتم بالوحدة نفسها بقدر ما نغنى بنوعية العلاقات التي تربطها بالوحدات الأخرى، والوحدات اللغوية على مختلف مستوياتها تشكل نظاماً جزئية"^(٢).

"وهذه الوحدات التي لا تكتسب هويتها داخل النظام اللغوي إلا عند مقابلتها بغيرها في مستواها، تشخص داخل شبكة العلاقات التي تندرج فيها إذ إن هذا التقابل هو الذي يحدد قيمتها مثلما تحدد قيمة العملة عند مقابلتها بكمية الذهب التي تقاس عليها وكمية البضائع التي يمكن أن تقني بواسطتها"^(٣).

وحيث نقرأ تراثنا اللغوي في ضوء هذه الخلفية التصورية لتلك المفاهيم اللسانية الحديثة نجد لها صورا وأشكالا استثمارية تعكس لنا حضور هذه المبادئ وهذه المفاهيم في دراساتهم اللغوية بشكل عام، وفي الدراسات الصوتية بشكل خاص؛ نذكر من ذلك تناولهم لظاهرة الاطراد في الظواهر النحوية وفي الظواهر الصرفية كالاقتناع^(٤)، وفق آلية منهجية نلمس في فحواها الاستناد إلى المنطلقات الفكرية والمنهجية التي تمارسها اللسانيات الحديثة في دراسة أنظمة الألسن البشرية، ولا سيما في نظرتها إلى اللغة على أنها تتشكل ضمن بنية كلية موحدة.

وإذا فحصنا نصوص علماء التجويد في توصيف الحروف العربية وفي طريقة ترتيبها وتصنيفها نجد أنها لا تخلو من الاعتماد على مبدأ النظام واستثماره؛ يظهر ذلك مثلا في:

- ترتيب مخارج الحروف، وترتيب الحروف ضمن مخارجها ترتيبا يعتمد على لحظ فيزيولوجي دقيق ضمن آلة النطق، وعلى رؤية تقابلية تجعل كل مجموعة من الحروف المتشابهة ضمن نظام فرعي خاص (الحروف الحلقية، ثم اللهوية، ثم الشجرية... الخ).

(١) خولة الطالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصب للنشر، الجزائر، ط٢: ٢٠٠٦م، ص ١١.

(٢) نفسه، ص ١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧.

(٤) ينظر: الطيب دبة، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، ص ١٤٤.

- وفي تقسيم الصفات وتوزيعها توزيعاً تقابلياً إلى ضدية (ثنائية)، وغير ضدية (مفردة)؛ الضدية مثل الجهر والهمس، والإطباق والانفتاح، والتفخيم والترقيق، وغير الضدية مثل القلقل، والصفير، والانحراف، والغنة، والاستطالة، كما قسموا الصفات إلى ذاتية وعارضة؛ والصفات الذاتية هي الصفات الملازمة للحرف مفرداً ومركباً، والصفات العارضية هي الأحكام الطارئة التي تلحق الحروف من جراء التركيب، مثل الترقيق، والتفخيم، والإدغام، ونحو ذلك^(١)

ويظهر العمل بمبدأ النظام عند علماء التجويد كذلك في اعتمادهم على مبدأ الحمل أو القياس، وهو مبدأ يقوم - في الدرس اللغوي الحديث - على خاصية الاطراد Régularité، وقد استعان به الغربيون - وخصوصاً لدى النحاة المحدثين - في الدراسة التطورية للغات^(٢).

ومسألة القياس قد صاحبت الدرس اللغوي الغربي المعاصر منذ بداية نشأته، على اختلاف الاتجاهات والمدارس، فكان ظاهرة في الأصوات لدى "النحويين الجدد" Neogrammairiens، الذين انطلقوا من "قانون غريم" (Grim)^(٣)، والذين استعملوا القياس من أجل النظر في إعادة ترتيب الأنظمة اللسانية التي ركبها القوانين الصوتية^(٤). وقد أخذت دراسة القياس ونقده حظاً وافراً في الساحة اللغوية عندما ظهرت اللسانيات الحديثة على يدي فرديناند دو سوسير؛ حيث نجد القياس متناولاً في بابين من محاضراته، وصرح فيهما بوجود القياس في اللغة وأكد أهميته وجدواه في إتمام اللغة وحفظها^(٥).

ويظهر القياس في الدراسات العربية القديمة بمفهوم خاص يراد به "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بشيء بجامع"^(٦). أما علماء التجويد فقد استعملوا مبدأً مبدأً القياس فيما يعينهم على استنباط الأحكام الصوتية، وعلى النظر فيها قبل تعميمها، وذلك

(١) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٠٢-٢٠٤.

(٢) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p32-33.

(٣) دو كوري ماسير، القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد الثاني، ٢٠١٢م، ص ٦.

(٤) Dubois et autres, Grand dictionnaire ..., p33.

(٥) دو كوري ماسير، القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير، ص ٦.

(٦) أبو البركات ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة في أصول النحو، (تح. سعيد الأفغاني)، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط ٢، ١٩٧١، ص ٩٣.

من خلال إجراء المقارنة والموازنة بين مجموع الملاحظات المسجلة لديهم، والتي يستقرُّون من خلالها الظواهر الصوتية المختلفة؛ ومن أمثلة أعمال القياس عند علماء التجويد نفي الداني عن حرف التاء صفة القلقل، لكونها مهموسة ولأن حروف القلقل كلها مجهورة وشديدة، وكذلك لعدم ثبوت هذه الصفة في صوت الكاف التي هي أقرب إلى حروف القلقل، وذلك في قوله: "وقيل إنها من حروف القلقل، وهذا في غاية ما يكون من البعد، لأن كل حروف القلقل مجهورة شديدة، ولو لزم ذلك في التاء لزم في الكاف"^(١).

وكذلك من الأمثلة الدالة على استثمار الحمل والقياس الذي يكاد يكون خاصية مهمة في النظام اللساني ما عرضه الداني في مناقشته لسبب إدغام الجيم في التاء مع أنها ليست من مخرجها حيث يقول: "فإن قال قائل: لم جاز إدغام الجيم في التاء، وليست من مخرجها، ولا قريبة منها؟ قيل له: إنما جاز ذلك لأنها من مخرج الشين والشين متصل - لما فيها من النفشي - بمخرج التاء، فأجري لها حكمها فأدغمت في التاء من أجله، فإن قيل: وهل تدغم الشين في التاء؟ قيل: ذلك غير جائز؛ لزيادة صوتها ولا صوت للجيم، ولذلك أدغمت دونها فيها"^(٢).

وهذا التصور القائم على استثمار الحمل والقياس والكامن في آليات البحث العلمي للمادة الصوتية عند علماء التجويد لم يكن اعتباطياً، إنما كانت ممارساتهم تستند إلى معالم فكرية واضحة، وإلى فهم ودراية مقصودة في أعمالهم، وقد يُفصحون عنها أحيانا في نصوصهم؛ قال الداني: "وقد أودعت هذا الباب من حروف التجويد جملة سائرة، وألفاظا دائرة، تخفي حقيقتها على أكثر القراء وتَعزُّبُ كيفية النطق بها على جماعة من أهل الأداء، وربتها على مخرجها حرفا حرفا، وكشفت عن خاصِّ سرِّها، ونبتت على موضع غموضها لِيُقاس ما لم أذكره عليها، وتُرَدِّ نظائرها إليها، إن شاء الله تعالى"^(٣)، فقله "ليُقاس ما لم أذكره عليها، وتُرَدِّ نظائرها إليها" دليل على أن قضية الحمل والقياس كانت معلما واضحا يُهتدى به عند معالجة القضايا الصوتية.

وقد ردَّ علماء التجويد قول القائلين بأن الجهر في الحرف يستوجب الشدة فيه، وذلك بالقياس والنظر إلى كافة الحروف، وتفحُّص ما تتميز به من خصائص، ثم قرَّروا بعدها بأنها ليست

(١) ابن الجزري محمد، التمهيد في علم التجويد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ص١١٩.

(٢) الإدغام الكبير، (تح: عبد الرحمن حسن عارف)، عالم الكتب، مصر العربية، ط١: ٢٠٠٣م ص: ١٢٨-١٢٩.

(٣) الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص ١١٨.

قاعدة مطردة، وأنّ بين المجهورة والشديدة فرقا، باعتبار عدم جري النفس في المجهورة، وعدم جري الصوت في الشديدة؛ قال الجاربردي: "ليست الشدّة تؤكّد الجهر، وإنما الشدّة انحصار جري الصوت عند الإسكان والجهر انحصار جري النفس مع تحركه، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والطاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين، فظهر الفرق بينهما^(١)"، بينما يرون أن صفة الإطباق في الحرف تستوجب دائما صفة التفخيم فيه، فهي قاعدة مطردة لا تتخلف في الحروف العربية، قال القرطبي: "فصار التفخيم في كونه انحصار الصوت بين اللسان والحنك نظير الاستعلاء والإطباق"^(٢).

ومن النصوص التي يتضح فيها أنّ علماء التجويد كانوا يأخذون بمبدأ الحمل والقياس في تحليلهم للظواهر الصوتية، قول القرطبي عن العلة في حمل الثاء على الفاء: "وكان حق الفاء أن تفرد عن حروف الإخفاء لأنّ الفاء من حروف الشفتين، وحروف الشفتين لا حظّ لها في الإخفاء لبعدها عن النون منها في المخرج، إلا أنّ الفاء لما اتصلت بالتنفسي الذي فيها بمخرج الثاء أجريت مجرى الثاء في إخفاء النون والتنوين فيها"^(٣)، فالحاق حكم الإخفاء بحرف الفاء دون غيرها من حروف الشفتين على الرغم من بعدها عن النون من حيث المخرج إنما كان لوجود علة المشابهة بين الفاء وبين حرف الثاء في بعض صفة التنفسي، وهذا هو عين العمل بالحمل والقياس الذي هو آلية من آليات عمل النظام اللساني.

٢-٥- استئثار مفهوم التقابل الوظيفي بين الحروف:

يعرّف مفهوم التقابل Opposition^(٤) في اللسانيات الحديثة بأنه العلاقة التمييزية الموجودة بين وحدتين من نفس المستوى (فونيم، مورفيم) بحيث يمكن لأحدهما أن تُستبدل بالأخرى في

(١) سيف الدين بن عطاء الله الفضالي، الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية، (تح: عزة بنت هشام)، مكتبة الرشيد، بيروت، لبنان، ط: ٢٠٠٥م، ص ١٢١.

(٢) القرطبي، الموضح في التجويد، ص ١٧١.

(٣) نفسه، ص ١٧١.

(٤) وفي الكتابات اللسانية العربية الحديثة عدة ترجمات لمصطلح Opposition مثل: التضاد، والتعارض، لكنها غير دقيقة كما أنها تتلاصق مع مصطلح الاختلاف (ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ٢٨٠).

موضع ما من الملفوظ^(١)، ويعد سوسير أول من نبّه إلى مفهوم التقابل وإلى أهميته ودوره في عمل الألسنة البشرية^(٢). والتقابل لا يكون وظيفيا إلا حينما يملك صفة الإيجابية؛ ذلك أن العلامات لا تكون في وضع سلبي إلا حينما تتخذ منعزلة عن نظامها، وعلى هذا يمكن القول إن هنالك اختلافين اثنين: اختلافا تقابليا إيجابيا تتمثل إيجابيته في كونه ذا وظيفة، واختلافا سلبيا ليس له وظيفة، ومثاله، في الدرس الفونولوجي، التقابل الإيجابي بين حرفي الميم والباء لكونهما ينتميان إلى مخرج واحد هو مخرج الحروف الشفوية، والتقابل السلبي بين السين والكاف، إذ لا وظيفة فيه، لأنهما يرجعان إلى مخرجين متباعدين^(٣).

ويعدّ التقابل هو أداة من أهم الأدوات الإجرائية في التحليل الفونولوجي، وفي الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي، تلك الدراسة التي تقوم غاية البحث فيها على تحديد السمات الوظيفية للصوت اللغوي أو السمات التمييزية التي لا يمكن الوقوف عليها إلا بالمقابلة بين الفونيمات، وتظهر أهمية العمل بمفهوم التقابل، في اللسانيات الحديثة، في أنه لا يمكن لآلية التشابه والاختلاف - وهي الآلية التي يقوم عليها نظام اللغة - أن تؤتي ثمارها إلا به؛ لأن الاختلاف لا يكون إيجابيا فاعلا إلا إذا حقق بين الوحدات صفة التقابل، أو بمعنى آخر: اختلاف الوحدات وحده، دون ارتباطه بمفهوم التقابل هو شيء سلبي لا قيمة فيه ولا وظيفة^(٤).

ولا يمكن تحديد الصفات التمييزية للحرف إلا بتقابله مع غيره من الحروف المشابهة له، لكنها مختلفة عنه في الوقت ذاته؛ قال تمام حسان: "إنّ أي حرفين في النظام التشكيلي في أي لغة لا بد أن تكون بينهما جهة خلاف واحدة على الأقل، وهذه الجهة إمّا أن تكون مخرجا أو صفة، ولو اتفق حرفان في المخرج والصفة لما صح أن يسميا حرفين، بل إنّما يكونان حرفا واحدا"^(٥).

والحق أن هذه القضايا المتصلة باسثمار التقابل في الدرس الفونولوجي لم تكن غائبة عن علماء التجويد، بل كانت حاضرة وواضحة في أذهانهم، فقد لاحظوا، على نحو واسع، هذا

(١) Dubois et autres, Grand dictionnaire, 2007, p.335.

(٢) Saussure, C.L.G, 1972, pp.167-169.

(٣) ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ٤٦١.

(٤) ينظر: Saussure, C.L.G, p151,193.

(٥) مناهج البحث في اللغة، ص ١١٠.

التقابل في الصفات بين الحروف في النظام الفونولوجي للغة العربية، وأدركوا بعمق أثر هذا التقابل في التمييز بين الحروف، قال مكّي في تعليقه عدم إمكانية اجتماع حاء وهاء في كلمة: "لأنه لا يمكن اجتماع حاء وهاء أصليّتين في كلمة متلاصقتين لقرب أحدهما من الآخر في المخرج، واتفاق صفتّهما، فليس بينهما غير الجهر والهمس والخفاء فلولا ذلك لكانا بلفظ واحد"^(١)، وقال في موضع آخر: "ولولا الجهر الذي في العين لكانت حاء"^(٢)، وفي هذا إشارة واضحة للصفة التمييزية التي تميز كل حرف عما يشبهه ويتقابل معه، وهي التي تجعل لكل صوت هوية خاصة تميزه عن بقية الأصوات الأخرى.

وقد أشار علماء التجويد إلى هذا التقابل الوظيفي الموجود بين الحروف، فكانوا حينما يبحثون عما يميز الحرف يعتمدون إلى مقابله بالحروف التي تختلف معه في بعض الصفات، والمخرج واحد، قال عبد الوهاب القرطبي في توصيف بعض الحروف: "وحال الصاد والسين والزاي، كحال الطاء والذال والطاء، والظاء والذال والثاء، لأن الصاد امتازت عن السين بالاطباق، ولولاه لكانت الصاد سينا، وكذلك السين امتازت عن الزاي بالهمس، ولولاه لكانت زايا"^(٣). فصفة الإطباق وصفة الهمس هنا صفتان تمييزيتان، تميزان الحرف عما يشبهه ويتقابل معه.

لقد كان لدى علماء التجويد إدراك واع لظاهرة التقابل بين الحروف، ولدورها في التمييز بين الصفات، يقول مكّي في هذا الشأن: "إنّ السين حرف مؤاخ للصاد؛ لاشتراكهما في المخرج والصفير والهمس والرخاوة، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الصاد -وليسا في السين- لكانت الصاد سينا، وكذلك لولا التسفل والانفتاح اللذان في السين -ليسا في الصاد- لكانت السين صاداً"^(٤).

ونصوص علماء التجويد، من هذا القبيل الذي يبدو فيه التفريق بين الحروف ذوات المخرج الواحد، وبين الألفاظ المتشابهة لفظاً والمختلفة معنىً، كثيرة جداً، بحيث تستغرق معظم الشواهد القرآنية التي يسوقونها في كتبهم. وفي هذا ما يدلّ على وعيهم بأهمية التقابل في تحديد الصفات

(١) مكّي، الرعاية، ص ١٦٥.

(٢) نفسه، ص ١٦٤.

(٣) القرطبي، الموضح، ص ١١٢.

(٤) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص ١٨٥.

التمييزية للحروف. وحتى في وقوفهم على أصناف الصفات وفي ترتيبها في شكل ثنائيات يبدو واضحا استثمارهم لمبدأ التقابل: فقد جعلوا المجهورة في مقابل المهموسة، والمطبقة في مقابل المنفتحة، والمفخمة في مقابل المرفقة.. وقد يكون التقابل ثلاثيا كما هو الحال مع الشديدة، والرخوة، والبينية.

واللافت للنظر في نصوص علماء التجويد مدى استثمارهم لمبدأ التقابل بين الحروف من خلال استغلال حاسة السمع التي تدرج ضمن مبدأ الملاحظة الذاتية؛ بل إن لهم نصوصا يتعرّضون فيها بصراحة لوظيفة السمع في المقابلة بين الحروف وتمييزها؛ يقول مكّي: "فالحروف تكون من مخرج واحد وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف"،^(١) ويقول أيضا: "واعلم أنه لولا اختلاف الصفات في الحروف لم يفرق في السمع بين أحرف من مخرج واحد"^(٢)، ويقول المرعشي: "واعلم أن النَّفْس الذي هو الهواء الخارج من داخل الإنسان إن كان مسموعا فهو صوت، وإلا فلا"^(٣).

ولا عجب في أن يكون تركيز علماء التجويد على استغلال حاسة السمع في تتبع تقابلات الحروف ما دامت مباحثهم تعتمد أساسا "على التلقي والنقل والرواية لا على الخط والرسم والكتابة"^(٤). والواقع أن السمع يعدُّ أداةً فعالة في وصف الحروف وتمييزها حتى لدى المحدثين؛ ولذلك يرد في تحديداتهم للصوت اللغوي الإشارة إلى خاصيته السمعية يقول كمال بشر: "الصوت اللغوي أثر سمعي يصدر طواعية واختيارا عن تلك الأعضاء المسماة بتجاوزا أعضاء النطق"^(٥). ولعلّ السبب في هذه الأهمية التي يحظى بها السمع في دراسة الصوت اللغوي يرجع إلى كونه أداة حية لها القدرة على استقبال الصوت الإنساني الحقيقي الصادر عن آلة النطق الإنساني، لأن الصوت الإنساني الحي أوضح في قيمته من سماعه من اسطوانات التسجيل المقلدة لأصل الأصوات، فالملاحظة المباشرة للأصوات الحية تعطي لأذن الباحث فرصة السماع، وللعين فرصة الرؤية إذ

(١) المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٢) نفسه، ص ١٩١-١٩٢.

(٣) جهد المقل، ص ١٢٣.

(٤) القاضي عبد الفتاح عبد الغني، القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين، دار مصر للطباعة، (د.ت)، ص ٤٨-٤٩.

(٥) علم الأصوات، ص ١١٩.

يلاحظ الباحث حركات شفهي المتكلم ولسانه وفكه الأسفل، عكس التسجيل الصوتي المسموع الذي يمنح فرصة السماع فقط^(١). وفي هذا السياق يمكننا القول عن اعتماد علماء التجويد على السمع في دراستهم لأصوات اللغة وفي تتبعهم لخواصّها إنه كان يحمل سرّ تفوقهم فيما قدموه من مبادئ ومفاهيم، وفيما توصلوا إليه من نتائج.

ومن معالم حضور مبدأ التقابل في الدراسة الوظيفية لحروف العربية عند علماء التجويد حثهم لقارئ القرآن على إعطاء الصوت حقه من الصفات من أجل تمام بيانه لئلا يتغيّر معنى الكلمة بما يفضي إلى اللحن الجليّ الذي تعطل بسببه وظيفة التواصل؛ يقول مكي:

قال مكي مقابلا بين الظاء والذال لما بينهما من التقارب والتشابه مبرزا الصفة الفارقة بينهما لئلا تختلط في السمع فيفسد المعنى: "وإذا وقعت الظاء في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان للظاء لئلا ينتقل إلى معنى آخر. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، أي ممنوعا، فهو بالظاء فيبينه لئلا يشتبه في اللفظ بقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] فهذا بالذال من الحذر"^(٢). ويكاد يتطابق مضمون هذا التحليل في نص مكي مع ما يقوله سويسير حينما يبين أن "يهم في الكلمة ليس هو الصوت ذاته، بل الفوارق الصوتية التي تساعد على تمييزها عن جميع الكلمات الأخرى، إذ إن هذه الفوارق هي التي تحمل الدلالة"^(٣). غير أن مكي في موضع آخر والقصد من قوله "وجب البيان للظاء"، بيان الصفة التمييزية التي يتميز بها حرف الظاء، والتي هي هنا الإطباق في مقابل الانفتاح في الذال، وهو الحرف الذي يشبهه ويتقابل معه في اللسان العربي، والبيان هنا لا يكون بأية صفة كانت وإنما يكون بالإطباق وحده؛ فليست كل الصفات التي يمتلكها الحرف هي صفات تمييزية، إنما التمييزية فقط تلك التي تميزه عما يشبهه ويتقابل معه.

وقال عبد الوهاب القرطبي مشيرا إلى بعض علاقات التقابل الوظيفي بين الحروف المتفكّمة المخرجة المختلفة الصفات: "وحال الصاد والسين والزاي كحال الطاء والذال والتاء والظاء والذال

(١) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٧١.

(٢) مكي، الرعاية، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٣) Saussure, C.L.G, p188.

والثاء لأن الصاد امتازت عن السين بالإطباق، ولولاه لكانت الصاد سينا، وكذلك السين امتازت عن الزاي بالهمس ولولاه لكانت زايا"^(١).

ومما يدل على حضور التقابل الوظيفي في نصوص علماء التجويد وعملهم بمقتضاه تفريقهم بين الصفات التمييزية والصفات التحسينية، وقد مرّ بنا تناوله في مبحث سابق، ومفاد ذلك أنهم عند مراعاتهم للصفات التحسينية لا يتعرّضون للجانب الوظيفي مثلما يتعرّضون له في بيانهم للصفات التمييزية. والحق أن التفریق ذاته بين غرض التمييز وغرض التحسين دليل على إدراكهم للبعد الوظيفي في الصفات التمييزية دون التحسينية. فإذا كان مكي يتعرّض للفرق بين الحروف بما يفرز صفاتها التمييزية مثلما عرضناه في الفقرتين السابقتين فإن له نصوصا أخرى، من كتابه الرعاية، يتعرّض فيها للتقابل بين الحروف تقابلا غير وظيفي لا يهتم بغير تحسين الأداء.

ومن هذه النصوص التي لا يتجاوز فيها مكي مراعاة غرض التحسين قوله داعيا إلى تخلص السين من الصاد في الأداء: "فإذ قد علمت ما بين السين من التقارب التشابه فحسّن لفظك بالسين حيث وقعت، ومكّن الصغير فيها، لأن الصغير في السين أبين منه في الصاد، للإطباق الذي في الصاد، فبتمكّن إظهار الصغير الذي في السين يصفو لفظها ويظهر، ويخالف لفظ الصاد"^(٢)؛ في نص مكي السابق لا وجود لغرض التمييز الوظيفي في فرز صفات الحروف، إنما الغرض كله لا يعدو أن يكون تحسينا لأداء اللفظ بما يستحقه الحرف من تمام صفاته على سبيل تجويد القراءة دون أن يترتب عليه تغيير في المعنى. ويبدو واضحا أن قول مكي "فحسّن لفظك بالسين"، وقوله: "يصفو لفظها ويظهر" عبارتان تتعلقان بشروط الأداء لا بالتمييز الوظيفي بين الحروف.

ويقول المرعشي فيما يشير إلى التقابلين مع الوظيفي وغير الوظيفي في نص واحد، وذلك في معرض بيانه للفرق بين الطاء والذال والهاء: "الكل متشاركة في المخرج والشدة، ويفترق الطاء عن الذال بالإطباق والاستعلاء والتفخيم. فلولا هذه الثلاث لكانت دالا، ولولا أضدادها في الذال لكانت طاءً، وعن التاء بهذه الثلاث وبالجهر، فلولا هذه الأربع لكانت طاءً، ولولا

(١) عبد الوهاب القرطبي، الموضّح، ص ١١٢.

(٢) الرعاية، ١٥٢-١٥١.

أضدادها في التاء لكانت طاءً، ولو أعطيت الطاء همسا مع بقاء الإطباق والتفخيم لا تصير حرفا آخر سوى أنه لحن"^(١). فبيان المرعشي للفرق بين الطاء والبدال ثم بين الطاء والتاء يندرج ضمن التقابل الوظيفي الذي يحتفي بالصفات التمييزية، أما إضافة الهمس إلى الطاء مع بقاء الإطباق والتفخيم فليس له صلة بالتمييز، وإنما هي صفة تشكل إضافتها إخلالا بشروط التحسين، لكنها لا تؤثر في المعنى، ويبدو أن المراد من قوله "سوى أنه لحن" اللحن الخفي الذي لا يتجاوز الإخلال بغرض التحسين.

وبالاطلاع على نصوص علماء التجويد في وصف حروف العربية وفي تفسير ظواهرها يتبين أنهم كانوا يتعاملون معها بوصفها وحدات منتظمة في مجموعات تحكمها علاقات من التشابه والاختلاف، وبالاعتماد على هذا التصور المنهجي المنتظم لترتيب لحروف العربية، قسم علماء التجويد، ومن قبلهم علماء العربية، الحروف إلى مجموعات تقابلية بحيث تمثل بني جامعة، ويكون تقابلها ضمن هذه المجموعات إما لاشتراكها في مخرج واحد؛ ومثال ذلك: مجموعة الحروف الشفوية (م، ب، و، ف)، ومجموعة الحروف الصفيرية (س، ص، ز)، ومجموعة الحروف الحلقية (ع، هـ، ع، ح، غ، خ) أو غيرها من المجموعات الأخرى في النظام الفونولوجي للغة العربية، وإما يكون اشتراكها في صفة واحدة؛ ومثال ذلك تصنيفهم لحروف الجهر التي تقاطع في صفة الجهر، وتتقابل مع حروف الهمس في صفة الهمس، وهكذا، قال الداني: "اعلموا أن أصناف هذه الحروف التي تتميز بها بعد خروجها من مواضعها التي بينها ستة عشر صنفا: المهموسة والمجهورة، والشديدة والرخوة، والمطبقة والمنفحة، والمستعلية، والمستغلة"^(٢)، وفي موضع آخر يتعرض الداني بصراحة إلى البعد الوظيفي في ترتيب هذه المجموعات حيث يقول: "والحروف المهموسة إذا لقيت الحروف المجهورة، والحروف المجهورة إذا لقيت الحروف المهموسة فيلزم تعمل تخليصها وبيانها لئلا ينقلب المهموس إلى لفظ المجهور، والمجهور إلى لفظ المهموس، فتختل بذلك ألفاظ التلاوة وتتغير معانيها"^(٣).

٢-٦- المفاضلة بين الحروف:

(١) جهد المقل، ص ١٦٦-١٦٧.

(٢) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٥.

(٣) نفسه، ص ١٣١.

لم يضع علماء التجويد الحروف في نفس المستوى من حيث خصائصها الصوتية وسماتها، بل كانوا ينظرون إليها على أن طبائعها تختلف اختلافا يجعلها تتفاضل بعضها عن بعضها في ذواتها وفي سلوكها داخل النظام الصوتي، ومن بين علماء التجويد الأوائل الذين أشاروا إلى هذه الحقيقة، مكّي بن أبي طالب الذي فاضل بين الحروف وجعلها صنفين مختلفين، وهما الحروف القوية والحروف الضعيفة، وذلك في قوله: "والشدة من علامات قوة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوة في الحرف، لأن كل واحدة من هذه الصفات تدل على القوة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر فهي غاية القوة كالطاء. فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية كذلك قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه"^(١).

لم تبق قضية المفاضلة بين الحروف عند علماء التجويد مجرد تأملات فكرية، إنما كانت تستغل في بيان القوانين الصوتية لأداء الحروف أداءً صحيحاً في قراءة كتاب الله، وهو ما نجده في نصوص مؤلفاتهم في صورة تنبيهات وتوجيهات للقارئ؛ قال مكّي في هذا الشأن: "فافهم هذا لتعطي كل حرف في قراءتك حقه من القوة، ولتتحفظ ببيان الضعيف في قراءتك، فالجهر والشدة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامات قوة الحرف، والهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعف الحرف، فاعرف هذه المقدمة"^(٢).

كما نجدهم يستخدمون مبدأ المفاضلة بين الحروف بوصفه عللاً يفسرون بها بعض القوانين التركيبية في الظواهر الصوتية؛ مثال ذلك استثناءهم لبعض الحروف من أن تدغم في غيرها؛ قال القرطبي: "وأما الشين فلم تلق أيضاً مثلها، ولم يدغمها أيضاً في غيرها لزيادة صوتها"^(٣)، وقال الداني: "فأما الهمزة والألف فإنهما لا يدغمان، ولا يدغم فيهما؛ أما الهمزة فلثلاً يجتمع في الكلمة ثقلان: ثقلها، وثقل التشديد...وأما الألف فلأنها صوت يهوي إلى الصدر، ولا معتمد لها في شيء من أجزاء الفم؛ للزوم حركة ما قبلها، وكونها منها، فقوي المدّ فيها لذلك وصار عوضاً من

(١) الرعاية، ص ١١٧-١١٨.

(٢) نفسه، ص ١١٨.

(٣) الداني، الإدغام الكبير، ص ١٢٩.

الحركة..^(١) وهناك بعض الحروف لا تدغم إلا في مثلها لا غير مثل الهاء والحاء والغين ، وهذا لبعض التفرد من جهة المخرج والصفة، وأيضا من جهة القلة في كمها العددي، جاء في الإدغام الكبير: "وأما الهاء فإن أبا عمرو كان يدغمها في مثلها لا غير، سواء تحرك ما قبلها أو سكن"^(٢). وهذه الحروف كلها تخرج من الحلق، فلخصائصها الصوتية المميزة، ولقلة عددها لم تدغم في غيرها، قال القرطبي مؤكدا هذه الظاهرة: "وحروف الحلق لا يدغم منها شيء إلا ما تماثل في اللفظ دون ما تقارب، وذلك لقلتها"^(٣)، ومن الشواهد التي تنص على أن العين والحاء لا تدغمان إلا في مثلها قولهم: "وأما العين فكان يدغمها في مثلها لا غير"^(٤)، وقولهم: "وأما الحاء فكان يدغمها في مثلها أيضا لا غير"^(٥).

ومنهم من يضيف فئة أخرى من الحروف يُدغم فيها ما قاربها ولا تُدغم هي فيما قاربها لذات السبب، وهو الزيادة في صوتها، قال القرطبي: "ومن الحروف خمسة يدغم فيها ما قاربها ولا تدغم هي فيما قاربها، وهي الراء والشين والضاد والفاء والميم، ومن العلماء من يعدها ثمانية يضيف إليها السين والصاد والزاي، ومنهم من يخرج الضاد"^(٦).

وبناءً على ما سبق قسم علماء التجويد الحروف العربية إلى أقسام:

القسم الأول: وهو أعلى درجات القوة من الصفات في الحرف، الحرف الذي صفاته كلها قوية عند علمائنا هو الطاء، فهو في نظرهم هو أقوى الحروف على الإطلاق، لاتصافه بجميع الصفات القوية.

القسم الثاني: وهو القسم الخاص بالحروف التي معظم صفاتها قوية، فوصفت بالقوة، وهي ثمانية أحرف: الباء، الجيم، الدال، الراء، الصاد، الضاد، الطاء، القاف.

(١) المصدر السابق، ص ١١١-١١٢.

(٢) الداني، الإدغام الكبير، ص ١١٣.

(٣) الموضح في التجويد، ص ٩٨.

(٤) الداني، الإدغام الكبير، ص ١١٦.

(٥) نفسه، ص ١١٧.

(٦) القرطبي، الموضح، ص ٩٨.

القسم الثالث: وهو قسم خاص بالحروف التي تساوت صفات القوة مع صفات الضعف فيه، فوصفت بالمتوسطة. وهي خمسة أحرف: الهمزة، الغين، اللام، الميم، النون.

القسم الرابع: وهو قسم يضم الحروف التي أغلب الصفات فيها الصفات الضعيفة، فهي حروف ضعيفة، وهي عشرة أحرف: التاء، الخاء، الذال، الزاي، السين، الشين، العين، الكاف، الواو، الياء.

القسم الخامس: وهو يضم الحروف التي كل صفاتها ضعيفة، ويقال عنها أنها أضعف الحروف، وهي سبعة حروف، منها حروف المدّ الثلاثة، وهي: التاء، الخاء، والفاء، والهاء، والألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

ومن علماء التجويد من فاضل حتى بين صفات الحروف القوية، وقال بأن صفات القوة متفاوتة في القوة، وجعل الصفات على درجات، كما ذكر ذلك المرعشي في هذا النص: "فظهر أن صفات القوة متفاوتة في القوة لأنّ وجه كونها صفات القوة إيجاب قوة صوت الحرف، وهو مما يقبل الشدة والضعف، والذي نفهمه أن القلقة أقوى الصفات والشدة أقوى من الجهر، وكل واحدة من هذه الثلاث أقوى من التفشي والصفير، وأن الإطباق أقوى من الاستعلاء الخالي عنه"^(١).

والحق أن الحروف العربية لم تكن في نظر علماء التجويد على نفس القدر من الناحية الصوتية، ولذلك كانوا يفرقون فيما بينها ويفاضلون بينها بوصفها وحدات ذات وظائف وسمات مميزة لها علاقة بالأحكام الصوتية التي تنظم بناء الكلام وتركيبه، وعليه صنّفوا هذه الوحدات الصوتية في نظام اندراجي تتجلى فيه قيمة الصوت اللغوي، وتحدد علاقاته داخل مجموع الوحدات الصوتية الأخرى، مما يسمح بالنظر إليها على أنها وقائع صوتية ذات وظائف وسمات مميزة. بهذا التصور عالجوا الظواهر الصوتية، وفسّروا كثيرا من الظواهر الصوتية، مثل ظاهرة الإدغام والإظهار والإخفاء والقلب وغيرها.. قال مكي موضحا العلة من إدغام التاء في بعض الحروف: "فعلة من أدغم تاء التأنيث في الجيم والطاء والصاد والزاي أنهن اشتركن في المخرج، واشتركن في إدغام لام التعريف فيهن سوى الجيم، ولأن هذه الحروف أقوى من التاء..."^(٢).

(١) المرعشي، جهد المقل، ص ١٦٦.

(٢) مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ص ١٥٠.

والنصوص التفسيرية للظواهر الصوتية من هذا القبيل كثيرة جدا في مؤلفات علماء التجويد، وهي تعكس تصورهم عن الطبائع الصوتية المختلفة للحروف العربية وتبيّن علل مفاضلتهم فيما بينها، وكانت تفسيراتهم في هذه النصوص تتخذ آلية يستعينون بها لاكتشاف القوانين والأحكام التي تضبط ظواهر البناء الصوتي في القرآن الكريم. قال الدايني مفاضلا بين المدود ومعللا هذه المفاضلة: "والممدودة ثلاثة أحرف: الياء والواو والألف، سُمّيت ممدودة لأن الصوت يمتدّ بها بعد إخراجها من موضعها، إلا أن المدّ الذي في الألف أكثر من المدّ الذي في الياء والواو، لأن اتساع الصوت بمخرج الألف أشدّ من اتساعه لهما، لأنك تضمّ شفّتيك في الواو، وترفع لسانك قبّل الحنك في الياء"^(١).

٢-٧- استئثار العلاقات التركيبية والعلاقات الاستبدالية:

جاء في قاموس اللسانيات الكبير أن "العلاقة التركيبية اسم يطلق على كلّ علاقة موجودة بين اثنين أو أكثر من الوحدات الظاهرة فعليا في سلسلة الكلام"^(٢). ويعدّ النظر في العلاقات التركيبية للوحدات الصوتية إجراءً مبدئيا حاسما يستعين به الدارسون، في البحث الفونولوجي، من أجل الكشف عن طبيعة علاقة التجاور بين الفونيمات، من حيث هي مبدأ فونولوجي هام يسمى المجاورة^(٣). وتخضع الحروف، في استوائها على المحور التركيبي، لجملة من العلاقات الصوتية؛ فهي "إما أن تسمح بأن يظلّ الفونيم محتفظا بجميع صفاته الصوتية، وإما أن تؤدي إلى تغيير صفة أو أكثر فيه، أو إلى تغيير ذاته"^(٤).

أما "العلاقات الاستبدالية فهي العلاقات الافتراضية الموجودة بين مختلف وحدات اللغة المنتمية إلى نفس الفئة الصرفية النحوية و/ أو الدلالية"^(٥)، والعلاقات الاستبدالية يسميها سوسير كذلك بالترابضية Associative ويعرفها بأنها علاقات تحقق وظيفتها ضمن إدراك الترابط الذهني

(١) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٧.

(٢) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., P466.

(٣) الطيب دبة مبادئ، مبادئ اللسانيات النبوية، ص ٣١٢.

(٤) نفسه، ص ٣١٢.

(٥) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., P341.

الحاصل بين العلامة اللغوية والعلامات التي يمكن أن تحل محلها مما يمكن أن تتسم معه - خارج الخطاب - بشيءٍ مشترك، وتترابط معه في الذاكرة مشكلةً مجموعات تسودها علاقات مختلفة^(١).

ومن النصوص الواضحة في دلالتها على استثمار علماء التجويد لمبدأ العلاقات التركيبية عبارة عبد الوهاب القرطبي التي عنون بها أحد أبواب كتابه؛ "ما يعرض في هذه الحروف من الأحكام عند ائتلافها وتركبها ألفاظاً"^(٢)، ففي هذه العبارة إشارة واضحة إلى موضوع العلاقات التركيبية بين الحروف، والتي من شأنها أن تنظم عملية بناء الألفاظ، وإلى ما ينجر عنها من أحكام وقوانين تسفر عنها مقتضيات التجاور بين الحروف؛ ويظهر ذلك قول القرطبي: "اعلم أن التأليف: منه متعذر ممتنع، ومنه ممكن ولكنه منبوذ مستكره"^(٣)، وفي قوله: "الألفاظ بأسرها إنما تتركب من حروف وحركات وسكون، وهذه الأشياء ثلاثة لكل منطوق به كالمادة عنها يأتلف ومنها ينشأ"^(٤)، وفي حديثه عن الحاجة إلى العلاقات التركيبية يقول: "فبنا حاجة إلى تبين حقيقة ما تتركب منه الألفاظ بالحدّ، وإيضاحه بالقسمة والحصر، ليكون الخلل الطارئ عليها منقسماً بانقسامها مستوعباً باستيعابها"^(٥).

والواقع أن جميع النصوص التي يتتبع فيها علماء التجويد ظواهر التجاور الصوتي بين الحروف وما ينجر عنها من قوانين صوتية وظواهر تركيبية مثل: ظواهر الإدغام، وأحكام الميم والنون الساكنتين، وترقيق اللام والراء وتفخيمهما، وغيرها إنما يندرج ضمن العمل بمبدأ العلاقات التركيبية، غير أن دراسة علماء التجويد لمثل هذه الظواهر التركيبية تتخذ طابعاً خاصاً، ذلك أنها لا تكتفي بوصف التراكيب وتفسيرها على ما تقتضيه معطيات الاستعمال اللغوي العادي، بل تضيف إليه اهتمامها بالشروط والقوانين التي يتطلبها الأداء الصحيح لكلام الله تعالى، وذلك بالاعتماد على الأسانيد الصحيحة لنصوصه المنقولة بالتواتر، ولهذا نجد في نصوص علماء التجويد الكثير من التنبيه على ما ينبغي الاحتراز منه وتفاديه من أصناف الأداء المنحرفة للتلاوة.

(١) ينظر: Saussure, C.L.G, p170 (ترجمة الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية. دراسة تحليلية إبستمولوجية، ص ١٥٣).

(٢) الموضح، ص ١٢٧.

(٣) القرطبي، الموضح، ص ١٢٧.

(٤) نفسه، ص ٧١.

(٥) نفسه، ص ١٢٧.

أما عن العلاقات الاستبدالية فإننا حينما ننظر في منهجية الدراسة الصوتية لدى علماء التجويد نجد أنهم كانوا على وعي تام بعمل العلاقة الاستبدالية في توزيع الحروف وترتيبها في النظام الصوتي للغة العربية، وبما قد يترتب عليه من اختلاف في المعنى في حالة حلول فونيم في موقع فونيم آخر أثناء الأداء النطقي، وهو ما يقع كثيرا فيما يسمى عندهم باللحن الجلي، وبما قد يترتب عليه من أداءات مختلفة قد ينحرف بعضها عن القراءة الصحيحة، ولكن دون الإخلال بالمعنى، ويندرج هذا فيما يسمونه اللحن الخفي^(١).

ومن ثمّ كان دأب علماء التجويد تنبيه القراء وتحذيرهم عند كل موضع في المدونة القرآنية يكون فيه احتمال التشابه أو الاشتباه حاضرا بين حرفين مختلفين، أو تنوعين لحرف واحد. وكانوا مدركين لصعوبة الاحتراز من الأداءات المنحرفة لبعض الحروف، فوصفوا الكيفية التي تؤدي بها هذه الظاهرة، واعطوا لها مصطلحا خاصا وهو التخليص، قال الداني: "وكذلك يلزم أن يُتعمَل تخليص الصاد من السين فيما يتفق لفظه ويختلف معناه، بما تقدم، وذلك في نحو قوله: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١] و﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِشَتَهُمْ﴾ [الزحرف: ٣٢]. ﴿وَلَاهُمْ مَنَّا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣] ﴿وَيُصْحَبُونَ* فِي الْحَمِيمِ﴾ [غافر: ٧١-٧٢] [...] وما أشبهه"^(٢).

وفي سياق حرص علماء التجويد على التصدي لمثل هذه الأداءات المنحرفة لآيات كتاب الله يمكننا القول إنّ "عناية علماء التجويد بمثل هذا النوع من الظواهر الصوتية يدل على عمق النظرة في فهم تلك الظواهر التي لو سمح لها بالظهور لأدت إلى تطور النطق العربي دون ضوابط واضحة ولا حدود مرسومة، ولتغير نطق القرآن الكريم، وهو ما جاهد علماء التجويد قرونا من أجل الحيلولة دون وقوعه، وتكفل جهدهم بالنجاح الذي نلمس مظاهره في النطق العربي الفصيح اليوم"^(٣).

٢-٨- الاعتماد على مبدأ المجاورة:

هو مبدأ يقوم عليه نظام التأليف الصوتي للحروف، وذلك من منطلق أنه هو الذي يتحكم في ترتيب مواقع الحروف في بناء الكلمات والتراكيب، لأنه ليس كل حرف صالح أن يجاور كل

(١) ينظر: المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢) الداني، التحديد، ص ١٤٥.

(٣) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٤٣.

حرف آخر، فصفة الحرف ومخرجه من أهمّ العوامل التي تحدّد ورود حرف بعينه في موقع بعينه، أو عدم وروده^(١)، وقد يكون المخرج أحيانا هو السبب في أن يمتنع تجاور الحرفين، يقول السيوطي في هذا السياق: "قال ابن دريد في الجمهرة: اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخرجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة كلفته جرسا واحدا وحركات مختلفة، ألا ترى أنك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لوجدت الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات لقربها منها نحو قولهم في أم والله هم والله وقالوا في أراق هراق ولو وجدت الهاء في بعض الألسنة تتحول وإذا تباعدت مخرج الحروف حسن التأليف، وقال واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم"^(٢).

يتعرّض نص السيوطي السابق لبعض الظواهر الصوتية التي تحدث بفعل التجاور بين الحروف في التشكيل الصوتي، وهذه الظواهر وما ينجر عنها من تغيرات تطرأ على الصوت اللغوي في ظل سياقاته المختلفة يرى الدرس الصوتي الحديث أنها تخضع لمبدأ عام يسميه مبدأ المجاورة، وأن جميع التغيرات الصوتية التي تحدث بموجبه "تتم بمقتضى ما سموه قانون الصوت الأظهر، وهو الذي يكون فيه قدر من الخصائص التي تجعله أقوى من غيره من الأصوات، وعند مجاورة الأضعف للأقوى، يخسر أولهما بعض خصائصه، وقد يختفي اختفاء كاملا، ليظهر الصوت الأقوى بدلا من الأضعف"^(٣).

ويشير نص السيوطي السابق، كذلك، إلى الظاهرة الجهد التي تتطلبها آلة النطق في حال جوارات محددة للصوت اللغوي، وهذا المفهوم قد أضحى حقيقة علمية في الدرس الصوتي الحديث، يقول عبد الصبور شاهين في هذا الشأن: "ولا شك أن الصوت في سياقه يختلف عن الصوت المجرد، من حيث كمية الجهد اللازمة لإنتاجه، ومن حيث تأثيره بالأصوات السابقة عليه، واللاحقة به، ولهذا التأثير قوانين عامة، في جميع اللغات"^(٤).

(١) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٥٥.

(٢) المزهر، ص ١١٥.

(٣) شريف استيتية، اللسانيات المجال والمنهج والوظيفة، ص ٦١ - ٦٢.

(٤) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص ١٠٦.

وقد أدرك علماء التجويد بحسبهم الذاتي أن الحروف في السلسلة الكلامية قد يصيبها بعض التغيير في خصائصها الصوتية نتيجةً لفعل المجاورة، لذلك استغل علماء التجويد مبدأ المجاورة بين الحروف في تفسيرهم لكثير من الظواهر الصوتية، فَوَفَّقُوا في الوصول إلى بعض الحقائق العلمية الموجودة داخل النظام الصوتي للغة العربية، معتمدين على ملاحظتهم الذاتية، ورؤيتهم العلمية أثناء استقراءهم للمدونة الصوتية للقرآن الكريم. فقد كانت مسألة التجاور بين الحروف، وما تفرضه من قوانين تنظم علاقات البناء، واضحة المعالم في تصور علماء التجويد؛ قال عبد الوهاب القرطبي في هذا الشأن: "اعلم أن التأليف منه متعذر ممتنع ومنه ممكن، ولكنه منبوذ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل"^(١). وقال الهمداني في هذا السياق: "فأما الألف فلا يمكن ائتلافها مع مثلها"^(٢)، ويفهم من هذا النص أن المراد من التأليف هو البناء للكلمات كوحدات مستقلة، وهذه القضية قد أفاض فيها علماء العربية كثيرا.

ولعلماء التجويد نصوص كثيرة في مؤلفاتهم تتعرض لمثل هذا النوع من التحليل الفونولوجي، وفيها ما ينبئ أنهم كانوا يميزون بشكل دقيق بين الأصوات حين ينظر إليها بوصفها وحدات مادية أدائية، وبين أن تكون وحدات صوتية لها وظيفة تواصلية في التركيب أو خارج التركيب، بمعنى أن علماء التجويد كانوا على درجة كبيرة من الفهم والدراية بمعطيات النظام الفونولوجي في اللغة العربية؛ قال المرعشي: "والمراد من المبني حروف الكلمة، ومن الخطأ فيه تبديل حرف بحرف، كتبديل الطاء دالا بترك إطباقها واستعلائها، أو تاءً بتركهما وبإعطائها همسا"^(٣)، فالمرعشي من خلال نصه هذا يريد أن يقول إن الحروف في المستوى التركيبي لها نظام من القوانين يتحكم في كيفية نطقها، حيث إنها تعمل على المحافظة على الصفات الوظيفية للحروف أثناء أدائها النطقي في الكلام المتصل.

وباعتماد علماء التجويد على هذه القوانين الصوتية يسدون كل خلل قد يؤدي إلى الخروج عن النظام الفونولوجي الذي تقتضيه شروط التواصل، وكل خلل قد يخالف شروط القراءة الصحيحة لكتاب الله. لذلك نجد في نصوصهم العديد من الإشارات التي تؤكد وجود علاقات

(١) القرطبي عبد الوهاب، الموضح، ص ١٢٧.

(٢) أبو العلاء الهمداني، التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٥٤.

(٣) جهد المقل، ص ١١١.

تأثير وتأثر بين الأصوات في تجاورها في السلسلة الكلامية، مما يجعل الخصائص الصوتية قد تتغير بفعل قوة التدافع بين بعض الأصوات عند تجاورها.

وبالاستناد إلى هذا التصور يفرق علماء التجويد بين الصفات اللازمة التي هي من حقّ الحرف أي من هويته وذاته، وبين الصفات التي هي من مستحقّه، أي الصفات العرضية التي يطرأ عليه تحوّل بتأثير المجاورة؛ قال أبو بكر بن الجوري: "والفرق بين حق الحرف ومستحقه: أن حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية، ومستحقه ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك.." (١).

ويناقش علماء التجويد، في مواطن كثيرة، مسألة التجاور بين الحروف في اللغة العربية، بشيء من التحليل الدقيق والشرح المفصّل للظاهرة، محاولين الوقوف على الأسباب والعلل التي تجعل هذه المجاورة ممكنة أو غير ممكنة؛ وللداني كلام يعلق فيه على مقولة الخليل "لولا بحة في الحاء لكانت مشبهة بالعين" جاء فيه: "يريد في اللفظ إذ المخرج والصفات متقاربة، ولهذا العلة لم يتألف في كلام العرب عين وحاء، في كلمة، أصليتان، لا تجد إحداها مجاورة للأخرى في كلمة إلا بحاجز بينهما، وكذلك الهاء مع الحاء" (٢).

أما الظواهر الفونولوجية الحاصلة في الحروف بتأثير مبدأ المجاورة فقد وقف عليها علماء التجويد بيانا وشرحا وتفسيرا؛ قال القرطبي مستعرضا كل الأحكام المترتبة بفعل أثر الائتلاف والتجاور: "هذا الضرب يعرض فيه عند الائتلاف والتجاور من الأحكام زيادة على وضع بسيط الحروف: كالمدّ، والتشديد، والتلين، والإظهار، والإخفاء، والقلب، وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة" (٣). وكلها ظواهر صوتية وجدت بفعل قوة التدافع التي تحدث بين الحروف عند تضامها في محورها التركيبي، وكلها قد نالت حظها من الدراسة والتحليل والتفسير لدى علماء التجويد.

ومن القضايا التي نسوقها في هذا السياق اختلافهم في نسبة الغنة، وذلك في حال تجاور النون الساكنة مع الميم، فمنهم من نسب الغنة إلى حرف الميم، وحثته في ذلك أنّ النون قد زال

(١) أبو بكر أحمد، الحواشي المفهومة، ص ١٩.

(٢) محمد بن الجزري شمس الدين، التمهيد في علم التجويد، (تح: غانم قدوري)، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ١: ٢٠٠١م، ص ١٢٥.

(٣) القرطبي، الموضح، ص ١٢٨.

لفظها بالقلب فصار مخرجها من مخرج الميم؛ قال الداني في ردّه على قول ابن كيسان: "قال ابن كيسان: إذا أدغمت النون في الميم فالغنة غنة النون، وقال غيره: الغنة للميم، وبذلك أقول لأن النون قد زال لفظها بالقلب، فصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنة لا شك للميم لا لها"^(١)، فانتقال النون إلى مخرج الميم بسبب المجاورة وبغرض المماثلة الصوتية هو التفسير الذي اعتمده الداني وغيره من علماء التجويد في كون أن صفة الغنة تعود إلى حرف الميم وليس للنون.

ومن الظواهر التي اهتموا بتفسيرها، كذلك، ظاهرة الإخفاء، وهي ظاهرة صوتية بين الإدغام والإظهار للنون الساكنة حين تجاور حروف الإخفاء بطبيعة موقعها على محور نقاط امتداد المسافة بين المخارج، حيث يقولون "وإنما أخفيا عندهن لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق، فيجب الإظهار للتراخي، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف (لم يرو) فيجب الإدغام للمزاحمة، فأخفيا فصارا عندهن لا مظهرين ولا مدغمين، وغتتهما مع ذلك باقية"^(٢)، ونكتفي بما عرضناه، هنا، من نماذج الظواهر التركيبية المتصلة بتأثيرات المجاورة، لأننا سنعود إلى تناولها، بشيء من التفصيل، في الفصل الأخير من الباب الثاني.

٢-٩- الاعتماد على الإحصاء والاستقراء التام في الاحتجاج بالشواهد القرآنية:

اعتمد علماء التجويد في دراساتهم الصوتية على مدونة لغوية محددة هي القرآن الكريم، وهذه المدونة التي تحقق جميع الشروط العلمية، لكونها عينة متوازنة ومثلة لمجال الدراسة اللغوية، أي لها القدرة على تمثيل اللغة ومتغيراتها، ولكونها أيضا كافية لتحقيق الدراسة العلمية، وتحقيق إمكانية ظهور خواص صوتية مختلفة ومتعددة ومتربطة في سياقها الطبيعي^(٣)، ولأن النتائج المحصل عليها تبقى نفسها لو طبق المنهج على مدونة مشابهة.

وحين ننظر إلى نصوص علماء التجويد نجد أن نظرهم في الشواهد التي يحتجون بها، ويقعدون لها يستوعب جميع ما في مدونة القرآن ويمسحه مسحا، وعملهم، في ذلك، يشبه المساح الضوئي؛ فهم لا يدعون حرفا ولا رسما إلا وذكره وبيّنه، وفسروا الأحكام المتعلقة به، قال الداني:

(١) الداني، التحديد، ص ١١٤.

(٢) نفسه، ص ١١٥.

(٣) المدونات اللغوية العربية، بناؤها وطرائق الإفادة منها، محمود إسماعيل صالح وغيره، تحرير: صالح بن فهد العصيمي، ط الرياض، ٢٠١٥م، ص ١٢.

"وأما الخاء فلم تلق في كتاب الله عز وجل مثلها، ولا أدغمها في شيء لما ذكرناه"^(١)، فهذا النص يبين أن علماء التجويد استقرّوا جميع الشواهد القرآنية وأحصوا صورها وبيّنوا بعد ذلك أحكامها، ومن النصوص التي تؤكد هذا الطرح قول الداني: "وأما الجيم فلم تلق مثلها، ولم يدغمها في غيرها إلا في التاء والشين، فأما التاء فهو موضع واحد: في المعارج [٣،٢] قوله تعالى ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾، وأما الشين فهو موضع واحد أيضا: في الفتح [٢٩] قوله: ﴿أَخْرَجَ شَطْئَهُ﴾"^(٢)، وأيضا قوله: "وأما العين فكان يدغمها في مثلها لا غير نحو قوله تعالى: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠] [...] وجملة ذلك ثمانية عشر موضعا"^(٣)، وقوله: "وأما الخاء فلم تلق في كتاب الله عز وجل مثلها، ولا أدغمها في شيء"^(٤)، وكل هذه الأقوال تبقى شاهدة على طريقة علماء التجويد في معالجة المادة الصوتية للقرآن الكريم، إذ كانوا يعتمدون على إحصاء واستقراء جميع الشواهد القرآنية من أجل الكشف عن الأحكام الصوتية التي تنظم سلوك الحروف داخل النظام الصوتي للغة العربية في كتاب الله.

(١) الداني، الإدغام الكبير، ص ١١٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) نفسه، ص ١١٦-١١٧.

(٤) نفسه، ص ١١٩.

الباب الثاني

وظائف الحروف العربية عند علماء التجويد

الفصل الثاني

الصفات التمييزية لحروف العربية

توطئة:

لا يكفي، لتحديد الخصائص الصوتية التي يتميز بها كل صوت، أن نعرف مخارج الحروف فحسب، إنما يجب، بالإضافة إلى معرفة المخرج، أن نعرف الكيفيات التي يتم من خلالها إنتاج الحروف، والتي سمّاها علماء التجويد وعلماء العربية بالصفات، ذلك أن الحروف التي تشارك غيرها في المخرج، لا يمكن لها أن تتمايز بعضها عن بعض إلا باختلاف هذه الكيفيات^(١)، وقد أشار علماء التجويد إلى هذه الحقيقة في ثنايا تعريفهم لصفات الحروف، وذلك في قولهم: "وصفة الحرف كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج، وتتميز بذلك الحروف المتحددة بعضها عن بعض"^(٢).

فالكيفية التي يخرج بها الحرف، هي التي تمنحه الصفة التي تميزه عن غيره من الحروف، وعليه لا يمكن لأي حرف من الحروف اللغوية أن يختلف عن أقرب نظير له من الناحية النطقية، إلا بوجود ما يميزه عنه ولو بصفة واحدة.

ولأن الصفات التمييزية هي المكون الأساس الذي يتم به تشكيل الصوت اللغوي فقد اعتنى بها علماء التجويد في دراساتهم الصوتية، وكانت غرضاً واضحاً لديهم، وذلك خلال تتبعهم لخصائص الحروف معزولة عن التركيب والبناء، أو هي تنتظم في تشكيل البنية الصوتية للقرآن الكريم. وهذه المنهجية التي اتخذها علماء التجويد في البحث عن الصفات المميزة للحروف العربية تتناغم كثيراً في جوهرها مع منهجية التحليل الفونولوجي لأصوات اللغات في الدراسات الحديثة؛ "تلك المنهجية التي تستهدف تقابل الفونيمات من أجل تحديد صفاتها التمييزية"^(٣)، كون الفونيم في اللسانيات الحديثة ما هو إلا مجموعة من التقابلات الكثيرة التي تسمح للفونيم أن يكون "أصغر وحدات صوتية مميّزة"^(٤)، أو "أصغر وحدات تقوم بعملية التفريق بين معاني الكلمات"^(٥).

ومن المفاهيم التي تعتمد عليها اللسانيات الحديثة في معالجة الصفات الصوتية مفهوم موقع الحرف من مساحة التناظر فيما بين هذه الصفات، حيث إن كل زيادة في البعد عن هذه المساحة

(١) ينظر: غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٩٥.

(٢) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية، ص ٨٧.

(٣) الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ١٧٢.

(٤) كمال بشر، علم الأصوات، ص ٤٨٩.

(٥) نفسه، ص ٤٨٩.

يؤدّي بالضرورة إلى زيادة في وجوه الاختلاف في الصفات الصوتية بين الحرفين المتناظرين، ومن ثم تكون وجوه الاختلاف في الصفات الصوتية بين حرفين غير متقابلين كبيرة جدا. وهذا المفهوم يعرف في اللسانيات الحديثة بمفهوم التقابل الذي يكون بين الحروف المتناظرة، وهو يعد ميزة، أو خاصية من خصائص اللغات، هاته الخاصية (التقابل) تعمل على إيجاد وحدات متعددة ذات دلالات مختلفة^(١)، ومثال ذلك التقابل بين السين والصاد كما بين /سار/ و/صار/، والتقابل بين السين والحاء كما بين /سلم/ و/حلم/، ومثل هذا كثير في اللغة العربية، وفي غيرها من اللغات..^(٢) وتحدّد اللسانيات الحديثة الصفات التمييزية Traits distinctifs، بأنها "المكونات الصوتية الصغرى ذات القيمة التمييزية، أو الوحدات التمييزية المتزامنة التي يمكنها تحليل الفونيم، ويمكن للفونيم أن يتحدد بوصفه حزمة من الصفات التمييزية، ومن هنا فإن الصفة هي التي تمثل الوحدة الأساس في الفونولوجيا وليس الفونيم"^(٣).

ونظرا إلى أهمية الصفات في وظيفة الفونيم فقد عدّها بعض الدراسين موضوع الصياغة التعريفية لمفهوم الفونيم؛ يقول أحمد مختار في تعريف الفونيم: "مكونات الفونيم هي ملامح [أي صفات] صوتية مميّزة distinctive features، أو تجمعات من الخصائص النطقية، فالفونيم حينئذ أشبه بالفرد من أفراد النوع الذي يحوي من الصفات العامة المشتركة ما يضمه إلى شكله، ويحوي من الخصائص الفردية ما يميزه عن غيره"^(٤).

ومن جانب آخر تكمن أهمية الصفات التمييزية في الدراسة الفونولوجية في أنها تشارك في تشكيل الصوت اللغوي من جهة، ومن جهة أخرى في أنها تعمل على تفسير الاختلاف بين الوحدات في سياقات التشكيل الصوتي من حيث الدلالة والمعنى، أي من حيث التباين في الوظيفة، وهذا يعني أنّ "الوظيفة التي يؤديها الصوت في نطاق المنظمة الصوتية هي معناه، أو على الأصح هي قسط المعنى الذي قصد به أن يؤديه، ومن ثمّ صح أن يسمى القسط الذي يؤديه الصوت من المعنى معنىً وظيفيا أي أنه ليس معنى معجميا يكشف عنه المعجم"^(٥).

(١) ينظر: سمير شريف استنبئية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) ينظر: نفسه، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p489.

(٤) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٨٣.

(٥) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب القاهرة، ط ٢٠٠١م، ص ١١٨.

١- مفهوم الصفات التمييزية واصطلاحاته لدى علماء التجويد:

لكل علم مصطلحاته الخاصة به، فهي كالمفاتيح للأبواب، منها يتم الولوج إلى ساحة فكر ذلك العلم، فيسهل على الطالب استيعاب حقائقه وفهمها، لذلك قيل: إن فهم المصطلحات نصف العلم؛ لأن المصطلح في لفظه كالمرآة يعكس صورة المفهوم التي يحملها، ومن هنا فإن تحصيلها من تحصيل المنظومة المعرفية التي تنتمي إليها، ذلك أنّ المصطلح العلمي هو " لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية"^(١)، أو بتعبير آخر هو " لفظ يصطلح عليه أهل العلم المتخصصون للتفاهم والتواصل بينهم"^(٢)، كذلك هي المصطلحات عند علماء التجويد، فقد وُضعت لتدل على جملة من المفاهيم والأفكار التي من شأنها أن تحيل على منظومة معرفية متكاملة، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال انتزاع أي جزء منها ثم الزج به في منظومة أخرى من المفاهيم، فإنه بذلك يفقد تناغمه وروحه مع أقرانه الجدد^(٣).

يستعمل علماء التجويد مصطلحات خاصة بمفهوم الصفة التمييزية، وهي مصطلحات تم اختيارها لتعبّر عمّا توصلوا إليه من مفاهيم وأفكار خلال معالجتهم للظواهر الصوتية للغة العربية من خلال مدونة القرآن الكريم، ومن هذه المصطلحات نستعرض ما يلي:

١-١- مصطلح الاختصاص:

وهو مصطلح ذكره أبو المعالي (ت ٦٢١هـ)، وذلك في قوله: "فإن قيل: الذال والطاء والشاء من مخرج واحد، فما الذي أوجب افتراقها؟ قلنا اختصاص الذال بالجر، والطاء بالهمس، واختصاص الطاء بالإطباق.." ^(٤)، فقراءة النص بمنظور حدائثي يسمح لنا بالقول إن مفهوم الصفة التمييزية كان حاضرا بوضوح في حس علمائنا القدامى، فقوله "اختصاص الذال بالجر والطاء بالهمس"، فيه إشارة واضحة لمفهوم التقابل بين الحروف من حيث الصفات المشتركة والمختلفة، مما يجعل لكل حرف صفة تميزه عن قرينه الذي يشترك معه في المخرج.

(١) رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر دمشق، ط ١: ٢٠١٠م، ص ٢١.

(٢) نفسه، ص ٢١.

(٣) ينظر: نوال بهلول: أغلاط في التطبيقات الصوتية الحديثة على علم التجويد، كتاب المؤتمر: علم الأصوات وتكامل المعارف التكامل المعرفي بين علم الأصوات وعلم التجويد، الجزء الثالث عالم الكتب الحديث إربد الأردن ٢٠١٩، ص ٢٦٧.

(٤) الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، ص ٢٥.

ويكرر أبو المعالي نفس المصطلح في نص آخر، حيث يقول فيه: "فإن قيل: فقد واخت الصاد السين في المخرج والصفير والهمس والرخاوة، فلم افترقا في السمع؟ قلنا اختصاص الصاد بالإطباق، والاستعلاء أوجب افتراقهما في السمع..."^(١)؛ واللافت للنظر في نص أبي المعالي السابق إشارته إلى خاصية السمع من حيث هي أداة لتمييز الصفات، والاستدلال بها على الحروف في مفاصل الكلام.

١-٢- مصطلح الفضيلة أو المزية:

ومن المصطلحات التي استعملها علماء التجويد في توصيف الصفة التمييزية في الحروف العربية، مصطلح الفضيلة أو المزية؛ قال عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ) في سياق تفسيره لسبب بقاء شيء من الإطباق في إدغام الطاء في التاء: "لما كان من إحكام الإدغام أن الحرف إذا كان له فضيلة ومزية على مقاربه امتنع الإدغام، وكان للطاء فضيلة ومزية على التاء بالإطباق الذي في الطاء كره ذهاب إطباقها بالإدغام مع القلب المحض.." ^(٢)، وقال في موضع آخر مكثفاً بذكر مصطلح المزية فقط: "ونحو ذلك من الحروف التي لها مزية على غيرها بإطباق أو تفشٍ أو تكرار أو غير ذلك..."^(٣)، ومصطلح الفضيلة، مصطلح مقتبس من التصور الإسلامي الذي طبعه القرآن الكريم في نفوس العلماء، وقد أخذ علماء العربية هذا المصطلح، واستعملوه بنفس المفهوم في مؤلفاتهم، مثل الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) الذي يقول في توصيف الصفة المميزة لبعض الحروف: "فضيلة الضاد الاستطالة، وفضيلة الواو والياء اللين، وفضيلة الميم الغنة، وفضيلة الشين التفشي والرخاوة... وفضيلة التاء التأفيف، وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء وفضيلة الرء التكرير..."^(٤).

ومن الأقوال التي نرى فيها إشارة واضحة إلى مصطلح "الميزة" قول ابن الجزري وهو يتحدث عن طبيعة اختلاف الحروف في تشكلها من حيث مواضع الخروج وكيفياتها: "فكل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركته إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا

(١) نفسه، ص ٢٥.

(٢) الموضح في التجويد، ص ١٥٠.

(٣) نفسه، ص ١٤٩.

(٤) شرح شافية ابن حاجب، (تح: محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: ١٩٨٢، ج ٣، ص ٢٧٠.

يمتاز عنه إلا بالمرحج"^(١). فالنص يؤكد وجود الاختلاف كطبيعة من طبائع اللسان البشري، وهذا مبدأ من المبادئ التي أصلها دوسوسير في الدراسات الصوتية الحديثة، حيث قال أنه " لا وجود في اللغة إلا للاختلافات"^(٢).

١-٣- مصطلح الانفراد:

أما حسن المرادي (١٧٤٩هـ) فقد استعمل مصطلحا آخر في تعبيره عن الصفة التمييزية، وهو مصطلح الانفراد، فقال في هذا الشأن: "فأما الزاي فإنها انفردت بالجهر خلاف الصاد والسين، فإنهما مهموسان، وانفردت الصاد بالاستعلاء والإطباق بخلاف الزاي والسين فإنهما مستفلان منفتحان.."^(٣)، وورد هذا المصطلح كإشارة في قول حسن المرادي، وهو يتحدث عن حروف الصغير: "قد يشته لفظ بعضها ببعض، فلا بد من بيان ما انفرد به كل واحد ليحصل به تمييز لفظه عن أخويه.."^(٤). وواضح من قوله "ليحصل به تمييز لفظه عن أخويه"، أنه يقصد الصفة التمييزية التي تجعل من الحرف كيانا مستقلا عن غيره، أو عن أخويه كما جاء في النص.

١-٤- الصفة الفارقة:

ومن علماء التجويد المتأخرين من استعمل مصطلح الصفة الفارقة، وهو مصطلح تردّد في كتابات المحدثين للتعبير عن مفهوم الصفة التمييزية في الأصوات العربية؛ قال محمد جعفر العارضي: "والصفة الفارقة هي الصفة الصوتية التي بوجودها فقط يكون هذا الصوت أو ذاك"^(٥)، ويختار المرعشي أن يُعبّر عن معنى التمييز بصيغة الفعل "يفترق"، وذلك في قوله: "الكل متشاركة في المخرج والشدة، ويفترق الطاء عن الدال بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الثلاث لكانت دالا، ولولا أضدادها في الدال لكانت طاء.."^(٦). وحين تناوله للتمييز في حروف الصغير قال: "وهي متشاركة في المخرج والصغير والرخاوة، والصاد يفترق عن السين بالإطباق والاستعلاء

(١) النشر في القراءات العشر، ص ٢١٤.

(٢) Saussure, C.L.G, p166.

(٣) المفيد في شرح عمدة المجيد، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٤) حسن بن قاسم المرادي، المفيد في شرح عمدة المجيد، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص ١٤٥.

(٥) الصفات الصوتية الفارقة بين صوامت اللهجية العربية في ضوء مناهج التحليل اللغوي، جامعة القادسية، كلية الآداب، ص ٢.

(٦) جهد المقل، ص ١٦٦.

والتفخيم، فلولا هذه الثلاث لكانت سينا، ولولا أزدادها في السين لكانت صاداً..^(١)، وقال أيضاً في تمييزه بين الضاد والطاء: "وليس الفارق بين الضاد والطاء المعجمتين إلا الاستطالة والمخرج"^(٢)، وبالإضافة إلى مصطلح الفارق، استعمل مصطلحا آخر، وهو مصطلح الضدية الذي نجدته يتكرر كثيراً في مؤلفات علماء العربية وعلماء التجويد على السواء^(٤).

١-٥- الصفة الضدية:

استعمل مصطلح الضدية بصفته مفهوماً عاماً يُعبّر به عن التضاد بين حروف العربية من حيث الصفات، واستعمل أيضاً كمصطلح للصفة التمييزية التي تختص بالحرف دون قرينه، فقد جاء في النص السابق للمرعشي قوله "ولولا أزدادها في السين لكانت صاداً"، وهذا كان في سياق حديثه عن الصفة التمييزية التي بين السين والصاد.

قال الحسن المرادي: "وبالجمله فإن الحرف إذا لقي حرفاً آخر مضاده في الصفة وجب التحفظ ببيان كل منهما كالمستفل إذا لقي المستعلي، والمرق إذا لقي المفخم"^(٥). وقال محمود بن علي المصري (ت ١٣٦٧هـ): "وتنقسم الصفات الذاتية الواردة في الجزرية إلى قسمين: قسم له ضد وهو الجهر وضده الهمس، والرخو وضده الشدة والتوسط، والاستفال وضده الاستعلاء، والانفتاح وضده الإطباق، والإصمات وضده الإذلاق"^(٦)، ومن الشواهد التي تذكر مصطلح الضدية أيضاً قول عبد الفتاح عبد الغني وهو من علماء التجويد المحدثين (ت: ١٤٠٣هـ): "صفات الحروف الجهر وضده الهمس، والرخاوة وضدها الشدة، والانفتاح وضده الإطباق، والإستفال وضده الاستعلاء"^(٧).

(١) نفسه، ص ١٦٧.

(٢) نفسه، ص ١٦٩.

(٣) نفسه، ص ١٦٩.

(٤) ينظر: محمود بن علي بسّة المصري، العميد في علم التجويد، (تح: محمد الصادق قمحاوي)، دار العقيدة، مصر، ط ١: ٢٠٠٤م، ص ٥٨.

(٥) المفيد في شرح عمدة المجيد، ص ١٥٣.

(٦) العميد في علم التجويد، (ح. محمد الصادق القمحاوي)، دار العقيدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

(٧) عبد الفتاح عبد الغني القاضي، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط ٢: ١٩٨٩م، ص ٣٩١.

٢- وعي علماء التجويد بدور صفات التمييز في التحليل الوظيفي للحروف:

للصفات التمييزية أهمية كبيرة لدى علماء التجويد، ويبدو الاحتفاء بها والحديث عنها في نصوصهم واضح الأثر بارز المعالم؛ فعليها مدار البحث في تمييز الحروف، وتجويدها، وفي بيان وجوه حقوقها ومستحققاتها، إذ بفضلها تمايز الحروف ويختلف بعضها عن بعض، وخاصة بين الحروف المشتركة في المخرج الواحد، وقد لمسنا ذلك من خلال ما دوّنوه في مؤلفاتهم، قال القرطبي: "وهذا الاختلاف هو خاصية حكمة الله تعالى المودعة في هذا الشخص، إذ بها يحصل التفاهم، ولولا ذلك لكان الصوت واحدا بمنزلة أصوات البهائم التي هي من مخرج واحد وعلى صفة واحدة، فلم يتميز الكلام ولا عُلم المراد، فبالاختلاف يُعلم وبالاتفاق يُعدم"^(١).

وقال مكّي: "وربما اجتمع للحروف صفتان وثلاث وأكثر، فالحروف تشترك في بعض الصفات وتفترق في بعض، والمخرج واحد، وتتفق في الصفات والمخرج مختلف، ولا تجد أحرفا اتفقت في الصفات والمخرج واحد، لأن ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظ واحد، فلا يفهم الخطاب منها"^(٢)، وهذه الحقيقة الصوتية نجدها مدونة بشكل متكرر في نصوصهم، وفي هذا ما يوحي بمدى الأهمية التي تنطوي عليها دراسة الصفات التمييزية في مباحثهم، وبمدى وعيهم بوظيفتها في بيان هوية الحرف حين وصفه معزولا منفردا، وبأثرها في تغيير المعنى على مستوى التراكيب.

وبالنظر إلى هذه الأهمية كانت لهم جهودهم في وصف صفات الحروف وصفا دقيقا، و"إعمالهم أحكامهم التقويمية في قبولها أو ردّها، وكان معتمدهم في تقويم النطق، سواء في صفة الحرف الإفرادية أو أثناء التغيرات التي تلحق الأصوات في التركيب، على تواتر القراءة"^(٣)، كما أنهم يكثرون من تحذير قارئ القرآن من أن يقع في اللحن الجلي، إن هو أهمل بيان الصفة التمييزية للحرف في قراءة كلمة تشبه كلمة أخرى لفظا وتختلف عنها في المعنى.

(١) الموضح في التجويد، ص ٧١-٧٢.

(٢) الرعاية، ص ١١٥.

(٣) زكرياء سليمان، أحكام صفات الحروف التقويمية لدى علماء التجويد تعليقاتها الصوتية وأبعادها الدلالية، مقال في كتاب المؤتمر علم الأصوات وتكامل المعارف الجزء الثالث، ص ٢٩-٣٠.

قال مكي في هذا السياق: "وإذا وقعت الظاء في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان للظاء لئلا ينتقل إلى معنى آخر. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠] أي ممنوعاً، فهو بالظاء، فبيّنه لئلا يشته في اللفظ بقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] فهذا بالذال من الحذر"^(١). فالنص يشير إلى الثنائية اللفظية (محظورا، محذورا)، وإلى أثر التمييز بين الظاء والذال في تحقيق الاختلاف بينهما في المعنى، مما يدفعنا إلى القول إن هذا التصور في حس علماء التجويد لمفهوم الحرف ولما يحويه من صفات تمييزية لا يختلف عن تصور اللسانيين المحدثين لمفهوم الفونيم حينما يعدّونه حزمة من الصفات التمييزية، أو حينما يعدّون الصفة هي التي تمثل الوحدة الأساس في الفونولوجيا وليس الفونيم"^(٢).

تعدّ الصفات التمييزية في نظر علماء التجويد بمثابة المفصل الذي يجعل كل حرف ينفرد عن أقرانه من الحروف في هويته، وفي معاملة الذاتية، لذا نجد في نصوصهم كثيرا من الأقوال التي تشير إلى ظاهرة التمايز الكامنة في طبيعة الحروف؛ قال مكي مشيرا إلى هذه القضية، ومبرزا في ذات الوقت بأنها خاصية أساسية تنبئ عليها الظاهرة الصوتية عند الإنسان: "ولا تجد أحرفا اتفقت في الصفات والمخرج واحد، لأن ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظ واحد، فلا يفهم الخطاب منها"^(٣). وهنا يصيب مكي الغرض الأساس في دور الصفات التمييزية إذ لولا اختلاف الأثر السمعي الذي تحدّثه هذه الصفات المختلفة بين الحروف لما فهم الخطاب، ولصار الكلام أشبه بأصوات البهائم.

ويذكر القرطبي هذا في كتابه الموضح، ويشير بكل وضوح إلى الصفة التمييزية ودورها في صنع الفارق في الهوية بين الحروف، وذلك من خلال قوله: "وحال الصاد والسين والزاي كحال الطاء والذال والطاء والذال والطاء والذال والطاء، لأن الصاد امتازت عن السين بالإطباق، ولولاه لكانت الصاد سينا، وكذلك السين امتازت عن الزاي بالهمس ولولاه لكانت زايا"^(٤). فقوله "الصاد امتازت عن السين بالإطباق"، يوحي بوضوح أن مفهوم الصفة التمييزية في الأصوات العربية كان

(١) الرعاية، ص ٢٢١.

(٢) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p489.

(٣) الرعاية، ص ١١٥.

(٤) عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، ص ١١٢.

موجودا بوصفه معطى أساسا يؤخذ به في دراسة الظواهر الصوتية وفي تحليلها وتفسيرها في القرآن الكريم.

ومن القضايا الصوتية التي عاجلها علماء التجويد - والتي نذكرها هنا لنبين مدى أهمية الصفات عندهم بشكل عام- تصنيفهم للحروف حسب الصفات، وهذا انطلاقا من وعيهم بأن الاختلاف في صفات الحروف يتسع ويضيق حسب البعد والقرب في المخرج والصفة، وعلى أساس هذا التصور لماهية الظاهرة الصوتية أقام علماء التجويد تصنيفهم للحروف، فكلما "زادت وجوه الاختلاف بين ملامح أي صوتين، زاد اختلاف المجموعات التي ينتمي إليها هذان الصوتان، وكلما قلت وجوه الاختلاف بين ملامح أي صوتين، قل اختلاف المجموعات التي ينتميان إليها"^(١).

ولبيان حقيقة ذلك، فلننظر في الكيفية التي رتب بها علماء التجويد - وعلماء العربية من قبلهم- الحروف إلى مجموعات مختلفة، المجموعة قد تضم أحيانا حرفا واحدا فقط، وذلك للصفة المتفردة فيها، مثل صفة التكرار في الراء، وصفة الانحراف في اللام، وقد تضم عدّة أفراد من الحروف، مثل مجموعة حروف القلقل التي تضم خمسة حروف، أو مثل مجموعة حروف الصفيير التي تشكلت من ثلاثة حروف. وقد يسع التصنيف الحروف العربية كلها، مثل تصنيف الحروف العربية حسب صفتي الجهر والهمس، وهما صفتان متضادتان، لا يمكن لأي حرف إلا أن ينتظم في إحدى المجموعتين.

والناظر إلى تصنيفات الصفات وما تنطوي عليه من تفريق وتباين يجدها تمنح للحروف من حيث تحليلها بها منازل ومستويات؛ فالجهر والهمس مستوى، والشدة والرخاوة والبنية مستوى، والقلقل مستوى، وهكذا، فتنحيل وكأن الأمر مثل جهاز الميكروسكوب يُكبّر الصورة في كل مرة ليكشف عن تفاصيل جديدة، ودقيقة للعيّنة المدروسة، هكذا كان علماؤنا يغوصون في كل مرة في أعماق الحروف ليكشفوا لنا حقيقتها كما هي، ثم يرسموا لنا الصورة كاملة بكل تفاصيلها مستعملين كل قدراتهم الذاتية من سمع، وبصر، وحس، وتذوق للحروف في مناقبتها.

(١) سمير شريف استثنائية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ١٢٤.

وقد كان لهم شيء من الفضول في بعض ما أضافوه من تقسيمات في تحديد الصفات لم يكن لها دور في التمييز، ومثال ذلك تقسيمهم الحروف إلى ضعيف وقوي على أساس طبيعة الصفات التي يتحلون بها؛ فقد ذكر المسعدي (١٠١٧هـ) ذلك في قوله: "ولا يقال: فائدة الصفات تمييز الحروف المشتركة في المخرج، فما فائدتها في الحروف غير المشتركة في المخرج، إذا المخرج حينئذ هو المميز لبعضها عن بعض؟ لأننا نقول: هي أيضا تمييز الحروف غير المشتركة ببيان القوي من الضعيف، وإنما قالوا تمييز الحروف المشتركة في المخرج، لأنه محل اشتباه الحرف بغيره غالبا"^(١) فإذا كان التقابل بين الحروف المشتركة في المخرج فغرض الصفات هو التمييز الوظيفي، وإذا كان بين صفات الحروف غير المشتركة في المخرج فهو يؤدي وظيفة أخرى عند علماء التجويد، وهي مفاضلتهم ببيان الحروف من حيث قوة صفتها وضعفها، وهذا الموقف الذي أضافوه في تقسيم الصفات الصوتية يعدُّ عملا خاصا بهم لم يتعرض له غيرهم من العلماء.

فالحرف القوي في نظرهم هو الحرف الذي يتصف بعدد أكبر من الصفات القوية، مثل: صفة الجهر والشدة والإطباق، والحرف الضعيف من اتصف بصفات الضعف، وهي الصفات المقابلة لصفات القوة، مثل: الهمس، والرخاوة، والانفتاح والتسفل وغيرها؛ قال مكّي في توصيف الحرف القوي، والحرف الضعيف: "والشدة من علامات قوّة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق واستعلاء، فذلك غاية القوة في الحرف، لأن كل واحدة من هذه الصفات تدل على القوة في الحرف فإذا اجتمعت اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر فهي غاية القوة كالطاء. فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية كذلك قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه. فافهم هذا لتعطي كل حرف في قراءتك حقه من القوة ولتتحفظ ببيان الضعيف في قراءتك فالجهر والشدة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامات قوة الحرف"^(٢).

ومن قراءتنا لعديد النصوص التي تتناول صفات الحروف يتبيّن لنا أن تعامل علماء التجويد مع الصفات يجري في سياقات منهجية مختلفة وبأغراض منهجية مختلفة:

(١) عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي، الفوائد المسعدية في حل الجزرية، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، دت، ص ٤٢.
(٢) الرعاية، ص ١١٧-١١٨.

- الأول يتعرّضون فيه لتصنيف الصفات التمييزية في الحروف، وغرضهم من ذلك أن يبينوا دورها في تمييز المعاني، وأن يُحدّدوا مراتبها وتقابلاتها، وأن يكشفوا، من خلالها، عن مكونات الحروف الأصول، وعن خصائص التركيبية. وهو موضوع هذا الفصل والفصلين اللذين يليانه.

- والثاني يتعرّضون فيه لتصنيف صفات الحروف وترتيبها من حيث قوتها وضعفها، ويجعلون بها الحروف على درجات مختلفة.

- والثالث يتعرّضون فيه للنظر في الصفات التحسينية للحروف في سياق المحافظة على وجوه الأداء الصحيح لكتاب الله تعالى. وقد تعرّضنا لمبحث هذا النوع من الصفات في الفصل الماضي^(١)

ويأتي اهتمام علماء التجويد بدراسة صفات القوة والضعف وصفات التحسين في السياقين الثاني والثالث بغرض توظيفها في الكشف عن الخصائص التركيبية للحروف، وفي بيان وجوه الأداء النطقي الصحيحة للنص القرآني. وإن في اهتمام علماء التجويد بالصفات على هذا النحو المنهجي الذي بيّناه ما يدل على خصوصية في مباحثهم تتمثل في اهتمامهم بدراسة جوانب دقيقة من الدرس الصوتي لم يعرفها غيرهم من الدارسين في القدم ولا في الحديث؛ ذلك أن مباحثهم تتصل موضوعاتها بغرض خاص، هو خدمة كتاب الله تعالى، وذلك بالمحافظة على أدائه الصحيح من أخطاء اللحن والتحريف.

ولعل من جوانب الخصوصية في إجرائية الموقف الداعي لدى علماء التجويد إلى ترتيب الحروف باعتبار القوة والضعف أن الحرف القوي يستهلك من القارئ طاقة وجهداً أكبر مما يستهلك الحرف الضعيف، فاستقرار هذه الحقيقة في تصور المتعلم تطبع في نفسه جملة من الانعكاسات الشرطية التي تهيئ عضلات آلة النطق لديه لبذل الطاقة والجهد الكافيين لبيان كل حرف بحسب قدره في المنزلة من الفصاحة والوضوح، وذلك من أجل المحافظة على النص الصوتي للقرآن الكريم سليماً من كل لحن أو تحريف.

وباستحضارنا لمضمون هذه الخصوصية في دافعية علماء التجويد إلى الاهتمام بصفات القوة والضعف في الحروف على هذا النحو الإجرائي الذي تعرّضنا له يمكننا أن نبين جوانب الاختلاف

(١) ينظر: المبحث رقم: ٢-٣.

بينهم وبين الداراسين المحدثين الذين نجد أن مفهوم القوة والضعف عندهم "يختلف عنه عند القدماء؛ لاعتماده الكبير على درجات الوضوح السمعي للأصوات وطولها الزمني وقوتها وضعفها في السلسلة المقطعية في أثناء النبر والتنغيم"^(١)، متأثرين في ذلك بتوجهات الدراسة العلمية المهتمة بدراسة الجانب الأكوستيكي عند علماء الأصوات الغربيين، وهذا ما يجعل منطلقهم في دراسة جوانب القوة والضعف في صفات الحروف يختلف تماما عن منطلق علماء التجويد.

٣- كيفية تحديد الصفة المميزة في الحرف:

من المعروف أن الحروف لها مخارج وصفات، وقد يقع في المخرج الواحد أكثر من حرف، مثل: العين والحاء تخرجان من وسط الحلق، كما أن الصفة الواحدة قد يتصف بها عدد من الحروف، فصفة الهمس أو الجهر تضم تحتها عدة حروف، غير أنه لا يمكن لصوتين يخرجان من نفس المخرج أن يتفقا في جميع الصفات، وإلا لما تمايزت الحروف بعضها عن بعض؛ يقول مكّي في هذا الشأن: "ولا تجد أحرفا اتفقت في الصفات والمخرج واحد، لأن ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظ واحد، فلا يفهم الخطاب منها"^(٢).

ولمعرفة كيفية تحديد الصفات التمييزية الخاصة بكل حرف في الدراسات الحديثة هناك طريقتان اثنتان^(٣):

الأولى: إما أن نسرد جميع الصفات الموجودة في الصوت، وأنفي عنه ما ليس فيه من بقية الصفات. فالباء مثلا نميزها ب: صامتة، وشديدة، ومجھورة، ومرفقة، ومقلقلة، ومتقدمة، وليست صفيرية، ولا متفشية ولا مستطيلة ولا مكررة ولا جانبية، ولا متأخرة، ولا غنة فيها، فجميع هذه الصفات المثبتة والمنفية لا تجتمع في غير الباء.

الثانية: أو نكتفي بما يميز الصوت من صفات، لا تكون في غيره من الأصوات التي تشاركه نفس المخرج، أو الصفات. وهذه الطريقة هي الأحسن في الوصول إلى الصفات المميزة لكل صوت، وهذه الطريقة تقوم أساسا على مبدأ التقابل في الكشف عن هذه الصفات المميزة لكل وحدة صوتية.

(١) محمد يحي سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ص ٧.

(٢) الرعاية، ص ١١٥.

(٣) عبد الرحمن فوزان، دروس في النظام الصوتي في اللغة العربية، ط: ٢٠٠٧م، ص ٤٤.

وتتم هذه الطريقة بالنظر في الصوت المراد تمييزه، هل له صفة خاصة به لا يشاركه فيها غيره، فإن وجدت أثبتناها مكتفين بها، كصفة التفشي التي تميز صوت الشين عن غيره. فإن لم تكن له صفة خاصة، لجأنا إلى توظيف مبدأ التقابل وذلك بالنظر إلى الصفة التي يتقابل فيها الصوت مع صفات غيره من الأصوات، حيث يكون التشابه في جميع الصفات ما عدا صفة أو صفتين يختلفان فيها. فمثلا صوت الصاد يتشارك مع (س) و(ز) في صفة الصفير، بينما صفة الإطباق في الصاد تخرج الصوتين معا، وتميزه عنهما. وهكذا بإجراء التقابل فيما بين هذه الحروف الثلاثة التي تشترك في مخرج واحد وفي صفة الصفير نستطيع استخراج كل الصفات المميزة لكل صوت^(١).

وهناك طريقة ثالثة تتميز بأنها ذات بعد إجرائي عملي، لأنها تعتمد على التمثيل بالوحدات التي تتشابه لفظا وتختلف في المعنى؛ ويظهر فحوى هذه الطريقة فيما يورده القاموس الكبير للسانيات في سياق تعريفه للصفات التمييزية: "نطلق اسم الصفات التمييزية على العناصر الصوتية الصغرى التي يمكنها أن تقابل، في لغةٍ ما، بين لفظين بمعنيين مختلفين يكون دالاهما متشابهين؛ ومثال ذلك في الفرنسية اللفظان pain و bain فهما يتقابلان ليتمايزا في صفة الجهر بحيث توجد في b ولا توجد في p"^(٢).

وهناك نصوص لدى علماء التجويد لا نكاد نجد اختلافا بينها وبين هذا الذي يورده قاموس اللسانيات الكبير؛ يقول مكّي في الرعاية: "وإذا وقعت الظاء في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان للظاء لئلا ينتقل إلى معنى آخر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، أي ممنوعا، فهو بالظاء فبيّنه لئلا يشتبه في اللفظ بقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] فهذا بالذال من الحذر"^(٣).

ويقول الداني: "وكذلك يلزم أن يتعمّل تخليص الصاد من السين فيما يتفق لفظه ويختلف معناه، بما تقدم، وذلك في نحو قوله: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١]، و﴿نَحْنُ قَسَمْنَا

(١) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) Dubois et autres, Grand dictionnaire..., p154.

(٣) ص ٢٠١-٢٠٢.

بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ ﴿ [الزخرف: ٣٢]. ﴿وَلَا هُمْ مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣] ﴿وَيُسْحَبُونَ* فِي الْحَمِيمِ﴾ [غافر: ٧١-٧٢] [...] وما أشبهه" ^(١).

لقد تتبع علماء التجويد كل الهيئات التي يتم من خلالها إنتاج الأصوات التي تحدد ملامحه الصوتية، مثل قوة الاعتماد وضعف الاعتماد، وضع أقصى اللسان، وطرفه، كلها هيئات تم على إثرها وصف وتصنيف الحروف العربية، فالصفات تعد في نظر علماء التجويد المعطى الثاني لتشكيل زوج من الإحداثيات التي لا نستطيع رسم المنحنى البياني بدونها، والصفة التمييزية فيه كقيمة عددية لها الأثر الكبير في توجيه مسار المنحنى البياني.

ونظرا للأهمية التي يحظى ها تحديد التمييز بين الحروف على طريقة المقابلة التمثيلية بين لفظين يتشابهان صوتيا ويختلفان في المعنى كالتي رأيناها في قاموس اللسانيات الكبير ولدى مكى والداني في نصيهما السابقين نظرا لهذه الأهمية فقد قامت في حقل تعليمات اللغات نظرية تدعى نظرية السمات الفارقة، تقوم على استغلال هذا التقابل الصوتي بين الكلمات المتشابهة صوتيا والمختلفة في المعنى في تدليل صعوبات التحصيل لدى متعلمي اللغات.

ويبدو أن الغرض من الإفادة من هذا التحليل الصوتي الفونولوجي الإجرائي لفت حواس الطالب للتمييز بين مختلف الأصوات، إذ ينبغي للتلميذ إدراك الفرق مثلا بين صوتي السين والزاي، وذلك من خلال تقديم هذين الصوتين في كلمتين متجانستين في جميع أصواتهما باستثناء صوت واحد، كما في كلمتي (مسمار، مزمار)، وكذلك الحال بالنسبة لصوتي الغين والحاء، فقد عرضتا في الكلمتين (غيمة، خيمة)، فالذي صنع الفارق بين هذه الأصوات هو هذا التقابل في الصفة المميزة بين كل ثنائي من هذه الأصوات. وهذا مما يعطي الطالب المتعلم القدرة على التمييز بين الكلمات دلاليا، وكذلك ترويض حاسة السمع على إدراك الاختلافات الصوتية والدلالية، وتعويد أعضاء آلة النطق على إخراج الأصوات العربية بشكل فصيح ^(٢).

(١) الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص ١٤٥.

(٢) ينظر: شعيب سليمة، نظرية السمات الفارقة لياكسون وأثر تطبيقها في تعليم أصوات اللغة العربية (السنة الثانية ابتدائي)، مجلة التعليمية، سيدي بلعباس، المجلد الثاني، العدد ٦ جويلية ٢٠١٤، ص ١٢٠.

قال محمد الأوراعي إن: " التمييز بحاستي السمع والنطق بين صور صوتية متجانسة مثل (سيف، وصيف)، (تين، وطين)، (ذليل، ظليل) ... يكون أسهل على التلميذ من التمييز بين الصور الصوتية المتباينة من قبيل (تلفاز، تمساح، قعود، جلوس، دار، ساق..)، وهلم جرا"^(١).

وفيما يلي نتعرض لبيان آيتين اثنتين تشير النصوص إلى أن علماء التجويد يعتمدانها في الكشف عن الصفات التمييزية، وفي تحديدها وبيان وظائفها في الألفاظ، وهما: استغلال حاسة السمع، واللحظ الذاتي لحركة أعضاء النطق:

٣-١- توظيف حاسة السمع في الكشف عن الصفات التمييزية:

من أهم الوسائل الذاتية التي استعملها علماءنا القدامى في الكشف عن الصفة المميزة بين الحروف وخاصة بين الحروف المشتركة في المخرج والصفات، حاسة السمع، وهي أداة لا تزال تستعمل إلى حدّ الساعة، في المخابر الصوتية للكشف عن الخصائص الصوتية للفونيمات.

قال أبو المعالي مشيراً بشكل واضح إلى الأداة التي من خلالها تم الكشف عن الصفة المميزة في الحرف: "فإن قيل: السين أخت الزاي في الصفير والمخرج والرخاوة والانفتاح والتسفل، فلم افترقا في السمع؟ قلنا همس السين وجهر الزاي أوجب افتراقهما في السمع، فلولا همس السين لكانت زايا، ولولا جهر الزاي لكانت سينا، فاختلافهما في الجهر والهمس أوجب افتراقهما في السمع"^(٢)، وقال أيضاً في بيان وجه الاختلاف بين الصاد والسين: "فإن قيل: فقد واخت الصاد السين في المخرج والصفير والهمس والرخاوة، فلم افترقا في السمع؟ قلنا: اختصاص الصاد بالإطباق والاستعلاء أوجب افتراقهما في السمع، ولولا ذلك لكانت الصاد سينا، واختصاص السين بالتسفل والانفتاح أوجب ذلك أيضاً، ولولا اختصاص السين بما ذكرناه لكانت صاداً، فاعرف من أين اختلفت هذه الحروف في السمع، والمخرج واحد"^(٣). فقله "اختصاص الصاد بالإطباق والاستعلاء"، يوحى بإدراك أبي المعالي لمبدأ التمييز القاضي بالاستغناء عن التعرض لجميع الصفات وبالاكتفاء بصفة واحدة (أو صفتين) تجعل الحرف ذا هوية صوتية مختلفة عن غيره، وهو ما انتهى إليه التحليل الفونولوجي للصفات التمييزية في الدراسات اللسانية الحديثة في ضوء ما يسمى

(١) محمد الأوراعي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص ١٠.

(٢) أبو المعالي ابن أبي الفرج فخر الدين الموصلي، الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤٣-٢٤٤.

بالحشو Redondance. لكننا نجد عند علماء التجويد أمرا بديها يشهد به الحس قبل أن تدركه وتسجله معاينة اللحظ العلمي. واللافت للنظر في نص أبي المعالي السابق طريقة مناقشته للموضوع؛ فقد جاءت بأسلوب حوارى منطقي يصف الظاهرة في تسلسل علمي، ويعلل أسبابها بالتمثيل والاحتجاج، ويحمل المتلقي على الفهم والاقتناع حملا سلسا يسيرا.

ويقول مكى في ما يشير إلى أهمية استغلال السمع في تمييز الصفات، كذلك: "فالحروف تكون من مخرج واحد وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف،"^(١)، ويقول أيضا: "واعلم أنه لولا اختلاف الصفات في الحروف لم يفرق في السمع بين أحرف من مخرج واحد"^(٢).

ويمكننا القول إن توظيف حاسة السمع عند علماء التجويد في استنباط الأحكام الصوتية يشبه إلى حد ما التحليل الأكوستيكي الذي يقوم عليه البحث الصوتي الحديث في قراءة النتائج الطيفية التي تعرضها الآلات والأجهزة التكنولوجية في المخبر.

"فإن قيل: فما أوجب الافتراق في السمع بين الواو والميم والباء، مع اتحاد في المخرج؟ قلنا: الميم وإن شاركت الباء في الجهر والشدة إلا أن الميم فيها غنة، فلولا الغنة التي في الميم وجريان النفس معها لكانت باء، لاشتراكهما في الجهر والشدة والمخرج. والواو مجهورة، وفيها خفاء إذا سكنت، وثقل إذا تحركت، وفيها مدٌ ولين. فاختلافها في هذه الصفات أوجب افتراقها في السمع"^(٣).

وحيثما ننظر في نص أبي المعالي السابق سنرى كيف أنه أظهر لنا أولا النتيجة المتمثلة في صورتها السمعية، "فما أوجب الافتراق في السمع"، ثم يلج بنا في عمق الظاهرة ليكشف لنا خباياها الصوتية التي أوجبت هذا الاختلاف؛ "فلولا الغنة التي في الميم وجريان النفس معها لكانت باء"، الغنة صفة تتجلى حقيقتها في السمع، وجريان النفس هنا أثرٌ للكيفية التي يتم بها النطق، وهو كذلك له أثر في السمع، ثم لننظر كيف ميّز الواو عنهما، حيث أخذها بعيدا عن

(١) مكى، الرعاية، ص ١٥٦.

(٢) نفسه، ص ١٥٦.

(٣) أبو المعالي، الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، ص ٢٤٣-٢٤٤.

محور التقابل الكائن بين الميم والباء، فالواو حرف تميّز بالجهر والخفاء والثقل والمد واللين، ثم كيف بيّن أن اختلاف الصفات في حركتها الفيزيولوجية أدى إلى الاختلاف في السمع.

٣-٢- اللّحظ الذاتي لحركة أعضاء النطق:

اعتمد علماء العربية على آلة النطق في الكشف عن بعض الصفات الصوتية في الحرف العربي. ومما وقفوا عليه في ذلك التفريق بين صفتي الجهر والهمس، وهما صفتان متقابلتان، والنصوص التي تذكر هذا كثيرة، منها تلك الراوية المنسوبة لأبي الحسن الأخفش والتي يقول فيها: "سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور فقال: المهموس إذا أخففته ثم كررته أمكنك ذلك، وأما المجهور فلا يمكنك ذلك فيه، ثم كرر سيبويه "التاء" بلسانه وأخفى فقال: ألا ترى كيف يمكن، وكرر "طاء"، والبدال وهما من مخرج "التاء" فلا يمكن، وأحسبه ذكر ذلك عن الخليل"^(١). ورد ابن جنى الطريقة ذاتها في تعريفه للمهموس، وذلك في قوله: "المهموس حرف أضعف الاعتماد من موضعه، حتى جرى النفس، وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو: سسس، كككك، هههه، ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك"^(٢)، فالمحاولات المتواصلة للنظر الدائم، والتأمل العميق في الأداء النطقي للحروف ولدت عند علماء التجويد وعلماء العربية مهارات فنية دقيقة، وقدرات فائقة في ملاحظة الصفات وتحديدتها، وفي الكشف عن خصائصها، وفي تفسير ظواهرها.

٤- بيان الصفات التمييزية في حالة وصف الحرف معزولا عن التركيب:

يعدُّ علماء التجويد التمييز بين الحروف في الأداء، وإعطاء كل حرف حقه من صفاته المميزة له عن بقية الحروف من الأساسيات التي يجب على من يريد إتقان قراءة القرآن أن يتعلمها، يقول ابن الجزري مشيراً إلى هذه القضية: "أول ما يجب على من يريد إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفته المعروفة به توفية تخرجه عن مجانسه"^(٣)، فقوله "تخرجه عن مجانسه" إشارة واضحة للصفة التمييزية التي تحدث الاختلاف بين الحروف المتماثلة في الصفات، ومثل هذه النصوص في مؤلفات علماء

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٥.

(٣) النشر في القراءات العشر، ص ٢١٤.

التجويد موجود بكثرة، وفيها حث متواصل للقارئ على إتقان أداء الحروف ببيان مخارجها وضبط صفاتها، وهذا كله تحقيقاً للأداء القرآني على وجوهه الصحيحة، ومخافةً أن يصيب كلام الله اللحن والتحريف بأي صورة من الصور.

وعملاً بمقتضيات هذا الغرض الشريف في خدمة كتاب الله تعالى، وحرصاً على توفية حقه من الدراسة والحفظ أخذ علماء التجويد على عاتقهم مهمة التوصيف الدقيق لمخارج الحروف وصفاتها، وبينوا بشكل تفصيلي الصفات المشتركة والصفات التمييزية في كل مجموعة من الحروف اشتركت في المخرج فكانت بحاجة إلى تمييزها بصفاتها الضدية، أو اشتركت في الصفات فكانت بحاجة إلى صفاتها المفردة.

٤-١- الصفات التمييزية في الحروف الحلقية:

٤-١-١ الفرق بين الهمزة والهاء:

يقول ابن الجزري في بيان الفرق بين الهمزة والهاء: "كالهمزة والهاء اشتركا مخرجا واستفالا وانفتاحا، وانفردت الهمزة بالجهر والشدة"^(١). وقال مكّي في توصيف الصفات الفارقة بينهما: "ولولا الهمس والرخاوة اللذان في الهاء مع الشدة والخفاء لكانت همزة، وكذلك لولا الجهر والشدة اللذان في الهمزة لكانت هاء، إذ المخرج واحد"^(٢)، فالهمزة والهاء حرفان حلقيان يخرجان من نفس الموضع، كما أنهما اشتركا في صفتين وهما التسفل والانفتاح، فالذي فرقا بينهما في السمع هو انفراد الهمزة بصفتي الجهر والشدة، وهذا يستلزم في المقابل أن تتميز الهاء بالرخاوة. وهذا الجدول الموالي يبين ذلك:

الحرف	الهمزة	الهاء
الجهر	+	-
الشدة	+	-

(١) نفسه، ص ٢١٤.

(٢) نفسه، ص ١٥٥.

وللهمة عند العرب خصوصية حريّة بالذکر وإن لم تكن ذات صلة وثيقة بالبعد التمييزي الوظيفي لصفات الحروف. ومن جوانب خصوصية الهمزة أنه لا صورة لها في الخط تثبت عليها، وهي من أشق الحروف نطقاً، قال مكي عنها: "لأنها حرف بُعد مخرجه، فصعب اللفظ به لصعوبته"^(١)، وقال أيضاً في وصفها: "استثقال العرب لها، وكثرة تغييرهم لها، وأنها لا صورة لها في الخط تثبت عليها"^(٢)، ومن صور تغييرها، تسهل تارة وتستبدل أحياناً حسب مواضعها في الكلمة، فالعرب لم تستعمل "همزتين محقتين من أصل كلمة"^(٣)، قال الداني عن صور تغييرها: "ولثقلها صار فيها التحقيق والتخفيف بين وبين والبدل والحذف، وليس ذلك لشيء من الحروف غيرها"^(٤).

واللافت للنظر هنا أن بين الهمزة والهاء قرباً شديداً في المخرج وبعض الصفات، مما جعل فيما بينهما أحياناً تبادلاً في المواقع لا يُحدث اختلافاً في المعنى، على الرغم من أنهما حرفان مختلفان، قال مكي في هذا الشأن: "ومن أجل قرب الهاء من الهمزة أبدلت العرب من الهاء همزة ومن الهمزة هاء، فقالوا: (ماء) ، وأصله (ماه)... وقالوا (أيا فلان)، و(هيا فلان)، (هرقت الماء)، و(أرقت)، و(إياك) (هياك).."^(٥). ويبدو أن سبب الوقوع في هذا الإبدال بين الهمزة والهاء ما دام لم ينجر عنه تغيير في المعنى أنه كان لغرض التخفيف لا غير.

٤-١-٢- الفرق بين العين والحاء:

قال ابن الجزري عن الصفات الفارقة بين العين والحاء: "والعين والحاء اشتركا مخرجا واستفالا وانفتاحا، وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة"^(٦). وقال مكي: "ولولا الجهر الذي في العين، لكانت حاء"^(٧)، فهما حرفان يخرجان من نفس المخرج، واشتركا في صفتي الاستفحال والانفتاح، فكانت صفة الهمس في الحاء هي الصفة المميزة، التي تجعل الجرس يختلف في السمع فيسهل

(١) الرعاية، ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) نفسه، ص ١٤٥.

(٣) نفسه، ص ١٤٦.

(٤) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١١٨.

(٥) الرعاية، ص ١٥٥.

(٦) النشر في القراءات العشر، ص ٢١٤.

(٧) الرعاية، ص ١٦٤.

التمييز بين الحاء والعين. وعليه يتشكل التقابل بين صفتين، الجهر في العين يقابله الهمس في الحاء، ويسمى في اللسانيات الحديثة هذا النوع من التقابل بين الحروف التي تختلف في صفة واحدة بالنظائر المتماثلة Minimal pairs^(١). وفي الجدول الموالي بيان للصفة التمييزية التقابلية في كل من العين والحاء:

الحرف	العين	الحاء
الجهر	+	-

وبين العين والحاء تشابه كبير في اللفظ، لا يفرق بينهما في السمع إلا بحة في الحاء، لذلك قال الخليل: "لولا بحة في الحاء لأشبهت العين - يريد في اللفظ - إذ المخرج واحد والصفات متقاربة"^(٢). لذلك علل العلماء عدم تجاوز العين مع الحاء في كلمة واحدة، وتكونان أصليتان في الكلمة، إلا بوجود حاجز، جاء في الرعاية قوله: "ولهذه العلة لم يتألف في كلام العرب عين وحاء في كلمة أصليتان (لا توجد أبدا إحداهما مجاورة للأخرى) في كلمة إلا بحاجز بينهما"^(٣).

٤-١-٣- الفرق بين الغين والحاء:

أما التقابل في الصفات التمييزية بين الغين والحاء فكان في صفة واحدة، وسبق أن رأينا أن هذا النوع من التقابل بين الحروف التي تختلف في صفة واحدة يسمى "بالنظائر المتماثلة"^(٤). ويقول ويقول ابن جزري في بيان الصفات التمييزية في الغين والحاء: "والغين والحاء اشتركا مخرجا ورخاوة واستعلاء وانفتاحا، وانفردت الغين بالجهر"^(٥)، وقال مكي في الرعاية عن الغين والحاء: "كلاهما من حروف الاستعلاء، ومن الحروف الرخوة، ولولا ما بينهما من الجهر والهمس لكانت الحاء غينا، إذ المخرج واحد، والصفات متقاربة"^(٦).

فالمخرج مشترك بينهما، بالإضافة إلى اشتراكهما في صفات الرخاوة والاستعلاء والانفتاح، بينما انفردت الغين بالجهر، فهي الصفة الوحيدة التي تحدث الفرق بين الحرفين، وهي التي يكتسب

(١) ينظر: سمير شريف استثنائية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ١٢٦.

(٢) مكي طالب، الرعاية، ص ١٦٤.

(٣) نفسه، ص ١٦٤.

(٤) ينظر: سمير شريف استثنائية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ١٢٦.

(٥) النشر في القراءات العشر، ص ٢١٤.

(٦) الرعاية، ص ١٦٩.

حرف الغين من خلالها هويته، أما الصفة المقابلة في هذه الحالة فهي صفة الهمس في حرف الخاء. وفي الجدول الموالي بيان للصفة المميّزة في كلٍّ من الغين والحاء:

الحرف	الغين	الحاء
الجهر	+	-

٤-٢- الصفات التمييزية في حروف الفم و اللسان:

٤-٢-١- الفرق بين القاف والكاف:

ولبيان الصفات التمييزية لحروف اللسان فقد وُضعت متقابلة في مجموعات على الغالب ثلاثية العدد، قال مكي في بيان الصفات التمييزية لحرفي الكاف والقاف: "الكاف تخرج من المخرج الثاني من مخارج الفم بعد القاف مما يلي الفم، وهي مهموسة شديدة، ولولا الجهر والاستعلاء اللذان في القاف لكانت كافا، كذلك لولا الهمس والتسفل اللذان في الكاف لكانت قافا لقرب مخرجيهما"^(١). ونلاحظ هنا أن التقابل بين القاف والكاف له خصوصية تتمثل في أن هذين الحرفين يرجعان إلى مخرجين متقاربين، وهما بذلك قد خرجا بتقابلهما عن عادة التمييز الذي ينطلق من اشتراك الحرفين المتقابلين في انتمائهما إلى ذات المخرج، ثم لا يُبحث بعد ذلك إلا في الصفة المميزة بينهما، ويسمى هذا النوع من التقابل بين الحروف التي تختلف فيما بينها بصفتين أو أكثر بالنظائر غير المتماثلة nonminimal pairs^(٢) والجدول الموالي يبين الصفات المتقابلة بين الكاف والقاف:

الحرف	الكاف	القاف
الجهر	-	+
الاستعلاء	-	+

(١) نفسه، ص ١٧٣.

(٢) ينظر: سمير شريف استثنائية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ١٢٦.

وحرف القاف يتميز كذلك بصفة القلقله، وهي صفة لا ضد لها، ولذلك فليست صفة تمييزية وظيفية لأنه لا نظير لها في الحرف المقابل، ولعل من خصوصيات القلقله أنها من الصفات التحسينية التي تطلب مراعاة أدائها في تلاوة القرآن الكريم.

ومن خصوصيات القاف والكاف الصوتية أنهما حرفان لا يجتمعان في بنية الكلمة العربية إلا بحاجز يفصل بينهما، قال مكّي: "ولذلك لم يأتلف القاف والكاف في كلمة إلا بحاجز بينهما، ولا تجد قافا تلاصق كافا من أصل كلمة البتة"^(١).

٤-٢-٢- الفرق بين الجيم والشين والياء:

يقول ابن الجزري في بيان الصفات المتقابلة بين الجيم والشين والياء: "والجيم والشين والياء اشتركت مخرجا وانفتاحا واستفالاً، وانفردت الجيم بالشدّة واشتركت مع الياء في الجهر، وانفردت الشين بالهمس والتفشي، واشتركت مع الياء في الرخاوة"^(٢). هذه الحروف الثلاث لها مخرج مشترك، كما أنها تشترك في بعض الصفات، منها الانفتاح والاستفال، فتميزت الجيم عنهم بصفة الشدة، وتميزت الشين عنهم بالهمس والتفشي، بينما انفردت الياء بصفة الرخاوة. والجدول الموالي يبين ذلك:

الحرف	الجيم	الشين	الياء
الجهر	+	-	+
الشدّة	+	-	-
التفشي	-	+	-

وصفة التفشي في الشين صفة انفرد بها عن جميع الحروف العربية، وهي من الصفات التي تزيد الحرف قوة وصوتا، لكنها "قليلة التصرف في الكلام"^(٣).

أما عند المحدثين فلا نجد هذا التقابل بين هذه الحروف الثلاثة في الصفات، لأن منهم من يُعدّ الجيم التي ينطقها القراء اليوم تجمع بين الشدة والرخاوة، وليس شديدا كما هي في توصيف

(١) الرعاية، ص ١٧٣.

(٢) النشر في القراءات العشر، ص ٢١٤.

(٣) مكّي، الرعاية، ص ١٧٥.

القدماء، قال أحمد مختار: "الجيم التي نسمعها الآن من مجيدي القراءة القرآنية تجمع بين الشدة والرخاوة (الانفجار والاحتكاك)"^(١)، فهي عندهم صوت مركب يجمع بين الشدة والاحتكاك، أما صوت الجيم الشديدة التي وصفها القدماء فيتصورون نطقها القديم إما مثل الصوت المقابل للمجهور للكاف، وهو النطق المصري المعروف للجيم، وإما أن يكون قريب النطق من نطق الدال^(٢). وليس هذا التصور في نطق الجيم محل اتفاق بينهم.

٤-٢-٣- الفرق بين الضاد والطاء:

أما بالنسبة لحرفي الضاد والطاء فقد وضعنا في تقابل خاص لا يقتضيه منطق التقابل الوظيفي التمييزي بين الحروف ذات المخرج الواحد، كما أن التقابل لم يكن بينهما في الصفة، لأن الضاد في العربية انفردت عن جميع الحروف العربية بصفة الاستطالة، ولولاها لما كانت الضاد من كلام العرب، إنما وضعنا في تقابل من جهة ما يعرف باتفاق اللفظ، الحاصل بينهما، يقول ابن الجزري في هذا الشأن: "والضاد والطاء اشتركا صفة جهرا ورخاوة واستعلاء وإطباقا، وافترقا مخرجا، وانفردت الضاد بالاستطالة"^(٣). نوضح هذا الفارق في الصفة في هذا الجدول الموالي:

الحرف	الضاد	الطاء
الاستطالة	+	-
الرخاوة	-	+
المخرج	شجري	لثوي

٤-٢-٤- الفرق بين الطاء والداد والتاء:

يقول ابن الجزري في تحديد الصفات الفارقة بين الطاء والداد والتاء: "والطاء والداد والتاء اشتركت مخرجا وشدة وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدال في الجهر، وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الدال في الانفتاح والاستفال"^(٤). فهي كذلك حروف اشتركت في المخرج، واشتركت في صفة واحدة وهي صفة الشدة، بينما امتازت الطاء عنهما

(١) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٥.

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٦-٣٣٧.

(٣) النشر في القراءات العشر، ص ٢١٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٤.

بصفتي الإطباق والاستعلاء، وامتازت التاء عنهما بالهمس. ويقول أبو المعالي أيضا في بيان الصفات المميزة بين الدال والطاء والتاء: "فإن قيل: فما الذي فرق بين الدال والطاء والتاء مع اتحاد المخرج؟ قلنا: لولا التسفل والانفتاح اللذان في الدال لكانت طاء، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الطاء لكانت دالا، ولولا الهمس الذي في التاء لكانت دالا، ولولا الجهر الذي في الدال لكانت تاء، وذلك لاتحاد المخرج، فالدال أقرب إلى الطاء من التاء"^(١). وفي الجدول الموالي بيان لهذا التقابل في الصفات بين الحروف الثلاثة:

الحرف	الطاء	الدال	التاء
الجهر	+	+	-
الاستعلاء	+	-	-
الإطباق	+	-	-

أما عند المحدثين فيجعلون الدال مقابلا لحرف الضاد الحديثة كما يسمونها؛ يقول إبراهيم أنيس عن الضاد: "الضاد كما ننطق بها الآن في مصر لا تختلف عن الدال في شيء سوى أن الضاد أحد أصوات الإطباق"^(٢)؛ فلا اختلاف، من وجهة نظر المحدثين، بين الضاد والدال إلا في صفة واحدة، وهي صفة الإطباق في الضاد، ولقد ناقشنا هذه القضية في فصل الثاني من الباب الأول.

أما الطاء فهي عندهم لا تختلف عن التاء إلا في الإطباق الذي في الطاء، بمعنى أن الطاء والتاء يتقابلان في صفة واحدة وهي صفة الإطباق، يقول إبراهيم أنيس في وصف الطاء: "الطاء كما نعرفها في مصر لا تفترق عن التاء في شيء، غير أن الطاء أحد أصوات الإطباق"^(٣)، لأن المحدثين يقولون بأن الطاء الحديثة ليست مجهورة، فهي في نظرهم مهموسة، عكس ما هو عند علماء التجويد وعلماء العربية.

٤-٢-٥- الفرق بين الطاء والدال والتاء:

(١) الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، ص ٢٤٣.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٦١.

وعن الصفات المميزة بين الظاء والذال والثاء يقول ابن الجزري: "والظاء والذال والثاء اشتركت مخرجا ورخاوة وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق واشتركت مع الذال في الجهر وانفردت الثاء بالهمس، واشتركت مع الذال اسفالا وانفتاحا"^(١)؛ فالصفة المميزة في الظاء هي الاستعلاء والإطباق، أما الصفة المميزة في الثاء فهي الهمس، وقال أبو المعالي في هذا الشأن: "فإن قيل: الذال والظاء والثاء من مخرج واحد، فما الذي أوجب افتراقهما؟ قلنا: اختصاص الذال بالجهر، والثاء بالهمس، واختصاص الظاء بالإطباق، أوجب اختلافها في السمع، فلولا الجهر الذي في الذال لكانت ثاء، ولولا الهمس في الثاء لكانت ذالا، ولولا الانفتاح الذي في الذال لكانت ظاء، فاعرف ذلك"^(٢). نلاحظ في هذا النص تكرر صيغة "لولا.. لكانت" في كل العبارات الخاصة بإبراز الصفة المميزة بين الحرفين، فكأنه قال إن الحرفين متشابهان في كل الصفات ما عدا الصفة التي أشار إليها في صنع الفارق بينهما.

والجدول الموالي يعرض لنا الصفات التقابلية بين الحروف الثلاثة:

الحرف	الظاء	الذال	الثاء
الجهر	+	+	-
الاستعلاء	+	-	-
الإطباق	+	-	-

ولا يختلف المحدثون مع علماء التجويد في التقابل بين حروف الظاء والذال والثاء؛ يقول إبراهيم أنيس عن التقابل بين الذال والثاء: "ولا فرق بين الذال والثاء إلا في أن الثاء صوت مهموس لا يتحرك معه الوتران الصوتيان. فالذال إذن صوت مجهور نظيره المهموس هو الثاء"^(٣)، والصفة المميزة بين هذين الصوتين عند المحدثين هي وجود صفة الجهر في الذال وغيابها في الثاء، بينما أشار إلى التقابل بين الظاء والذال وذلك حين تحدث عن الفرق بينهما في كيفية إخراج الصوتين، إذ بيّن أن الفرق يكمن في ارتفاع مؤخرة اللسان في الظاء وعدم ارتفاعها في صوت الذال، وهي إشارة واضحة إلى صفتي الاستعلاء والإطباق اللتين تتميز بهما الظاء عن الذال،

(١) النشر في القراءات العشر، ص ٢١٤.

(٢) أبو المعالي بن أبي الفرج فخر الدين الموصلي، الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) الأصوات اللغوية، ص ٤٧.

وذلك في قوله: "أما الظاء: فهي صوت مجهور كالذال تماما؛ ولكن هذا الصوت يختلف عن الذال في الوضع الذي يأخذه اللسان مع كل منهما، فعند النطق بالظاء ينطبق اللسان على الحنك الأعلى آخذا شكلا مقعرا... ففي حالة النطق بالظاء يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك، ويتقعر وسطه... كما يرجع اللسان قليلا"^(١)، والنص واضح في دلالاته، لا يحتاج منا إلى شرح وتفسير، فقوله: "ينطبق اللسان على الحنك الأعلى آخذا شكلا مقعرا"، فواضح أن المقصود منه صفتا الإطباق والاستعلاء اللتان تميزان الظاء عن الذال.

٤-٢-٦- الفرق بين الصاد والزاي والسين:

وبين الصاد والزاي والسين اشتراك في المخرج، وفي صفتي الرخاوة والصفير، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء، بينما تميّزت الزاي عنهما بصفة الجهر، وهذا ما بيّنه ابن الجزري في قوله: "والصاد والزاي والسين اشتركت مخرجا ورخاوة وصفيرا، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء واشتركت مع السين في الهمس، وانفردت الزاي بالجهر واشتركت مع السين في الانفتاح والاستفال"^(٢)، وقال مكّي أيضا في تحديد الصفة المميزة بينهما: "ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الصاد- ليس في السين- لكانت الصاد سينا"^(٣). وقال عن التقابل بين السين والزاي: "ولولا الهمس الذي في السين لكانت زايا، ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينا"^(٤). وفي الجدول الموالي نعرض الصفات التمييزية بين الصاد والسين والزاي:

الحرف	الصاد	الزاي	السين
الجهر	-	+	-
الاستعلاء	+	-	-
الإطباق	+	-	-

ويتفق المحدثون مع علماء التجويد في هذه الصفات التقابلية بين هذه الحروف الثلاثة، يقول إبراهيم أنيس عن التقابل بين الزاي والسين: "الزاي صوت رخو مجهور يناظر صوت السين، فلا

(١) نفسه، ص ٤٨.

(٢) النشر في القراءات العشر، ص ٢١٤.

(٣) الرعاية، ص ٢١١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١١.

فرق بين الزاي والسين إلا في أن الزاي صوت مجهور نظيره المهموس هو السين^(١)، وعن التقابل بين الصاد والسين يقول: "صوت رخو مهموس يشبه السين في كل شيء سوى أن الصاد أحد أصوات الإطباق"^(٢).

٤-٢-٧- الفرق بين النون واللام:

وعن الصفات الفارقة بين النون واللام يقول مكّي: "ولولا الغنة التي في النون مع اختلاف المخرجين لكانت النون لاما"^(٣)، فقرب المخرجين، والشبه في الصفات كادا أن يجعل النون لاما، لولا حضور صفة الغنة في النون كصفة مميزة فيها، وغياها في اللام.

الحرف	النون	اللام
الغنة	+	-

بينما بعض المحدثين يجعلون الراء مقابلا لحرف اللام، وذلك للتشابه بينهما من حيث الصفات، يقول إبراهيم أنيس: "الراء كاللام في أنّ كلاّ منهما من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وأنّ كلا منهما مجهور [...] والصفة المميزة للراء هي تكرر طرق اللسان للحنك عند النطق بها"^(٤). أما حرف النون فهي في نظر إبراهيم أنيس تشبه الميم، إلا أن المخرج مختلف؛ قال في هذا الشأن: "النون صوت مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة [...] فهي في هذا كالميم [يقصد صفة الغنة]، غير أنه يفرّق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان"^(٥).

٤-٢-٨- الفرق بين الفاء والثاء:

هما حرفان اقتربا من جهة اللفظ رغم اختلافهما من جهة المخرج، لذلك وضعا في تقابل من حيث الصفات، قال مكّي في بيان الصفة الفارقة بينهما: "والفاء قريبة المخرج واللفظ من الثاء، فلولا الشدة التي في الثاء، والرخاوة التي في الفاء مع خلاف المخرجين، لكانت الفاء ثاء، والثاء

(١) الأصوات اللغوية، ص ٧٦.

(٢) نفسه، ص ٧٦.

(٣) الرعاية، ص ١٨٩.

(٤) الأصوات اللغوية، ص ٦٦.

(٥) نفسه، ص ٦٧.

فاء، لاشتراكهما في الهمس والانفتاح والتسفل، وقرب مخرج أحدهما من الآخر، ألا ترى أن العرب تبدل أحدهما من الآخر، فتقول: حدث، وجدف، ومغاثير، ومغافير، وثوم، وفوم"^(١). فالذي دفع علماء التجويد إلى وضع هذين الحرفين في تقابل، هو قرب المخرج وقرب الشبه في اللفظ، مما يجعلهما في السمع كأنهما حرف واحد إن لم يُحسن القارئ بيان الصفة الفارقة بينهما، وفي الجدول الموالي نستعرض الصفات المقابلة بينهما:

الحرف	الفاء	الثاء
الشدّة	-	+

فالملاحظ أن حرف الثاء يتقابل مع الحروف التي يشترك معها في المخرج، مثل الذال والطاء، ويتقابل مع حرف الفاء التي هي ليست من مخرجه، فهذا التوصيف والتصنيف عند علماء التجويد ينم عن قدرتهم الكبيرة في فهم كل الخصائص الصوتية الكامنة في الحروف العربية.

بينما يرى بعض المحدثين أن حرف الفاء ليس له نظير في الحروف العربية، بينما في اللغات الأوروبية ليس كذلك؛ قال إبراهيم أنيس في هذا الشأن: "وليس للفاء العربية نظير جمهور كالذي نشهده في معظم اللغات الأوروبية والذي يرمز له بالرمز (v)"^(٢).

٤-٢-٩- الفرق بين الميم والباء:

قال مكّي في توصيف الصفة المميزة بين الميم والباء: "فلولا العُنة التي في الميم وجريان النفس معها لكانت باء، إذ كلاهما من مخرج واحد، وكلاهما جمهور شديد"^(٣)، وقال القرطبي حين تحدث عن حرف الباء: "وأشبه شيء به الميم، ولولا العُنة التي في الميم وجريان الصّوت بالْعُنة معها لكانت باء، لاجتماعهما في الشدّة والجهر"^(٤)، وجود صفة العُنة في حرف الميم هو الذي أحدث الاختلاف والتمايز بين الحرفين، الميم والباء، نقرأ هذا التمايز في الصفة في هذا الجدول الموالي:

(١) الرعاية، ص ٢٢٧.

(٢) الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م، ص ٤٦.

(٣) الرعاية، ص ٢٢٩.

(٤) الموضح في التجويد، ص ١٠١.

الحرف	الميم	الباء
الغنة	+	-

والباء في حال سكونها تلازمها صفة القلقله، وهي صفة مميزة للحرف في أدائه النطقي، كي يظهر ويتضح صوته في حاسة السمع، وفَسَّر المحدثون وجود القلقله في حرف الباء بالمحافظة على إظهار صفة الجهر فيه لكي لا يختلط بنظيره المهموس (p)، قال إبراهيم أنيس في هذا الباب: "وقد حرص القدماء على الجهر بهذا الصوت، وهو المشكل بذلك الرمز المسمّى السكون، فأضافوا إليه صوت لين قصير جدا يشبه الكسرة وسمّوا تلك الظاهرة -القلقله- حرصا منهم على إظهار كل ما في هذا الصوت من جهر فلا يختلط بنظيره المهموس الذي يرمز إليه بالكتابة الأوروبية بالرمز p، لأن مهموس الباء ليس صوتا أساسيا من أصوات اللغة العربية"^(١)، ومن خلال هذا النص يمكن أن نقول إن الصوت المقابل لصوت الباء عند إبراهيم أنيس هو صوت p اللاتيني، ولا يوجد له صوت مقابل في حروف العربية، ومن ثم لا توجد في نظرهم صفة مميزة يتقابل فيها الحرفان الميم والباء، كما هو في وصف علماء العربية وعلماء التجويد في مؤلفاتهم.

٥- التحليل الوظيفي للصفات التمييزية ضمن التراكيب:

مما تفرد به علماء التجويد عن علماء العربية، وكذلك عن المحدثين منهم، اهتمامهم في دراساتهم الصوتية بالجانب النطقي للحروف وهي في محورها التركيبي، وحيّة في استعمالها في التلاوة، ولأنّ علماء التجويد يرتكزون في وصفهم على صورة صوتية ثابتة في مصدرها، صحيحة السند والرواية، فقد حرصوا على صون الصورة النطقية للنص القرآن من كل تغير أو تبدل.

من بين القضايا الصوتية التي ناقشها علماء التجويد في جانبها الفونولوجي، قضية الصفات في الحروف وهي متجاورة في البناء والتركيب، فكانت لهم آراء صوتية قيمة في مناقشة وتحليل أثر الصفات بعضها على بعض، وأثر الصفات التمييزية في جميع الظواهر الصوتية الناشئة بفعل التجاور بين الحروف في سياقاتها التركيبية.

٥-١- الصفة التمييزية ومبدأ تبادل المواقع:

(١) الأصوات اللغوية، ص ٤٥.

إن من مزايا الصفة التمييزية أنها تصنع التمييز والاختلاف بين كل حرفين كادا أن يتطابقا في اللفظ، وتُحدِث التباين في المعنى بين كل وحدتين تشابها لفظا من جهة احتوائهما على نفس الترتيب الصوتي، ومع ذلك فإننا لا نكون بحاجة إلى بيان تمييز حرف من حرف إلا عند إمكانية تبادلهما الموقع نفسه من الكلمة نفسها أين يكون وجود الصفة التمييزية ضروريا للتمييز، ومن ثم بين وحدة دلالية وأخرى؛ لأن الحرفين في هذه الحالة يُصبح لكل واحدٍ منهما القدرة على تبادل المواقع؛ قال القرطبي في الموضح مشيرا إلى هذه الحقيقة الصوتية: "ومواضع دخول بعضها على بعض كثيرة، ومن أهمها ما يتفق لفظه ويختلف معناه نحو ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا﴾ [الأنبياء: ١١]، ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢]، ﴿يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، و﴿يسحبون﴾ [غافر: ٧١]"^(١)؛ فقله: "ومواضع دخولها بعض على بعض كثيرة" فيه إشارة واضحة إلى قدرة تبادل المواقع بين الصاد والسين في الوجدتين، وهذا الذي يجعل المعنى يختلف، وإن كان التشابه قائما بينهما من الناحية الأكوستيكية.

فالظاهر أن هذا التصور الفونولوجي في تحليل الظواهر الصوتية وتفسيرها عند علماء التجويد لا يختلف عن الذي ذكره المحدثون؛ قال سمير شريف في هذا الشأن: "الفونيم عند الوظيفيين - كما هو عند البنائيين - قابل لتبادل المواقع مع الفونيمات الأخرى، وأوضح ذلك بأمثلة من العربية فأقول: إن السين في /سار/ تتبادل الموقع نفسه مع الزاي في /زار/"^(٢).

والشواهد القرآنية التي أشار إليها علماء التجويد في مؤلفاتهم كثيرة، منها ما ذكره الداني، حين كان يتحدث عن قضية تخلص الحروف بعضها من شوائب بعض في الصفات أثناء الأداء النطقي بها، وذلك في قوله: "ألا ترى أنه متى لم ينعم بيانه في قوله تعالى ﴿فالمورياتِ قَدْحًا﴾ [العاديات: ٢] صار اللفظ بها كاللفظ بقوله تعالى ﴿إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا﴾ [الإنشاق: ٦]، وكذا ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ﴾ [النساء: ٧٤]، و﴿أَخَانَا نَكْتَلْ﴾ [يوسف: ٦٣]، ﴿مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، ﴿مُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٠٥]... ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٩]، ﴿سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤]، وشبهه، فتغير اللفظ، وانقلب المعنى"^(٣)، وقال القرطبي عن الدال: "ويُخَدَّر أيضا من انقلابها إلى

(١) الموضح في التجويد، ص ١١٣.

(٢) اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، ص ٧٠.

(٣) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٢٨-١٢٩.

الضاد عن التشابه في مثل: ﴿فَدَاقَتْ وَبَالَ﴾ [الطلاق: ٠٩]، ﴿إِذَا ضَاقَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]... وذلك لأن اللسان قد يعتاد أحد اللفظين فيسبق إليه" (١).

فهذه الشواهد التي ساقها الداني على شكل ثنائيات تقابلية لا تختلف إلا في حرف واحد تثبت مدى إدراك علماء التجويد - في تحليلهم الوظيفي لصفات الحروف - لأثر الصفة المميزة في خلق كيانات جديدة من الوحدات الدالة، وذلك من خلال أن الحرف يصبح له القدرة على إمكانية الوجود المتبادل في مواضع كثيرة مع ما يتقابل من الحروف ويختلف معه، كما يمكننا القول إن علماء التجويد استطاعوا أن يَلَوِّحُوا - بفضل انتباههم لمبدأ تبادل المواقع بين الحروف في الكلمات المتشابهة - بوجود خاصية هامة في نظام اللغة العربية تمكن أهلها من استعمال عدد محدود من الحروف لبناء عددٍ لا متناهٍ من الوحدات المختلفة المعاني.

وهذا التصور لنظام اللغة في حس علماء التجويد لا يختلف عما قرره اللسانيات الحديثة في أن التقطيع الثاني للوحدات الدالة يمثل ما يُعرف بمبدأ الاقتصاد في اللغة؛ يقول مارتيني: "ويمكننا أن نلاحظ ما يمثله التقطيع الثاني من اقتصاد، فإذا كان علينا أن نعطي لكل وحدة دالة صغرى إنتاجاً صوتياً خاصاً وغير قابل للتحليل فإنه يلزمنا أن نميز بين الآلاف منها، وهو ما لا يتوافق مع القدرات النطقية ولا مع حاسة السمع عند الإنسان" (٢).

٥-٢ - الصفة التمييزية ومبدأ التجاور:

لقد كان علماء التجويد يدركون جيداً طبيعة التركيبة الصوتية في النظام الصوتي العربي، سواء في الخصائص الصوتية الناشئة بسبب مواضع خروجها، أو بسبب الكيفيات النطقية، أو بسبب التدافع الذي يحدث بفعل المجاورة، ومن ثم كانوا في نصوصهم يضعون دائماً لافتات تنيهية للقارئ، تدعوه إلى التمييز بين الحروف إما لمراعاة الفرق بين المعاني في الألفاظ المتشابهة وإما لتجنب الوقوع في اللحن. ومن هذه اللافتات التي وقفنا عليها نذكر ما يلي:

- التنبية على التمييز في حال التقارب في المخرج: من القضايا التي أشار إليها علماء التجويد قضية الحروف المتجاورة في المخرج إذا وقعت في التركيب متقاربة، وذلك أن هذا النوع من

(١) الموضح في التجويد، ص ١٠٥.

(٢) نقلاً عن الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص ١٠٩.

البناء يجعل أداءه النطقي عسيرا على من لم يروّض لسانه عليه، وهذا بسبب التجاذب في الصفات بينها، لذا جاء هذا البيان التحذيري من علماء التجويد، مثل الذي ذكره القرطبي في قوله: "حروف الحلق إذا تجاوزت ساكنة أو متحركة وجب تخليص بعضها من شائبة بعض، وإفراد كل حرف منها بمزيتها وصفته الخاصة به، لئلا يدخل بعضها على بعض، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ زحج عن النار ﴾ [آل عمران: ١٨٥].."^(١)، ونلاحظ هنا تركيزه على الصفة التمييزية التي يختص بها كل حرف، وذلك في قوله "وإفراد كل حرف منها بمزيتها وصفته الخاصة به"، بهذا العمق في الوصف وبهذه الدقة في تفصيل الظاهرة الصوتية.

ومن تنبيهاتهم على ضرورة التمييز في حال التقارب في المخرج التنبيه على تمييز الأداءات النطقية لحروف الحلق وذلك للتقارب الكائن بينها، سواء في المخرج أو في الصفة، قال القرطبي في هذا الشأن، وهو يتحدث عن حروف الحلق: "الحاء والحاء) من حروف الحلق، ومن المهموسة، وفي الحاء استعلاء، وجميع حروف الحلق يعاني عند النطق بها نوع مشقة، وهي قربة المخارج، فيحترز من مخالطة بعضها لبعض بتخليص بيائها، والهاء أقرب إلى الحاء بالهمس، والغين أسرع إلى الحاء بالاستعلاء، فيعتمد الفرق بينهما بذلك"^(٢)، فالنص يؤكد على بيان الصفة التمييزية في الحرف، وأن يتخلص من أثر قوة التجاذب بين صفات الحروف حتى لا تختفي الصفة الفارقة بين الحاء والحاء، وهي صفة الاستعلاء في حرف الحاء، وهي الصفة التي تصنع الاختلاف بين الحرفين، لذا وجب على القارئ أن يحذر من أن تختفي هذه الصفة في تلفظه، فيقع اللحن في كتاب الله.

- التنبيه على تمييز الحروف المشتركة في المخرج: إذا كان هذا بالنسبة للحروف التي تكون متجاورة المخرج، فالحروف المشتركة في المخرج أولى بهذا التوجيه وهذا التحذير، فقد جاء عن القرطبي قوله: "التاء إذا جاورت حرفا من حروف الإطباق فبيّن همسها وأحسن تخلصها من الإطباق وإلا صارت طاء في مثل قوله تعالى: ﴿ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٤٥].. وذلك لأن التاء من مخرج الطاء، وإنما تمتاز الطاء بالإطباق، فإذا جاورها إطباق شابتها شائبة الطاء لذلك"^(٣)، ويقول أيضا عن القاف والكاف: "إذا اجتمعت القاف والكاف متحركتين في

(١) الموضح في التجويد، ص ١٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) نفسه، ص ١٨٥.

مثل قوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]... فبيّن استعلاء القاف لثلاث تشويها الكاف بمسها لقرب المخرج^(١)، وتأملنا في هذه النصوص ندرك مدى استيعاب علماء التجويد لمقتضيات الوصف الدقيق للظواهر الصوتية في القرآن الكريم، وعن قدراتهم العالية في تمييز وحداتها.

- **التنبيه على تمييز الذال من الثاء والظاء:** اشتركت هذه الحروف في المخرج مما يجعلها قريبة الشبه من حيث الصفات، لذا تظن علماء التجويد لما قد يقع من أثر الخلط بينها على الأداء النطقي لهذه الحروف، فقد ورد عن القرطبي تنبيهه للقارئ بأن يدخل في نطقه للذال شيئا من الإطباق فتصير بذلك ظاء، وذلك في قوله: "قد يدخل عليها شائبة من الإطباق فتقرب بذلك من الظاء"^(٢). وقال أيضا في حق الذال والطاء والظاء: "الذال من الحروف المجهورة الرخوة، فيوفر عليه هذان الحكمين ويحقق مخرجهما لثلاث تصير ثاء أو تقرب من الثاء في مثل: ﴿الْعَذَابُ﴾ [البقرة: ٤٩].. وما أشبه ذلك. وقد يدخل عليها شائبة من الإطباق فتقرب من الظاء"^(٣)، فهذه الحروف الثلاثة تشترك في المخرج، فلا يفرق بينها إلا وجود على الأقل صفة مخالفة تجعل هذه الحروف تمتاز فيما بينها، فبين الظاء والذال وجود صفتي الاستعلاء والإطباق في الظاء، وبين الذال والطاء وجود الجهر في الذال، فأى اختفاء لهذه الصفات المتقابلة في الأداء النطقي، يحدث بالضرورة انتقال الصوت من ذات إلى ذات أخرى في الهوية والصوت، انطلاقا من هذه الحقائق الكامنة في طبيعة الأصوات، وما يحدثه التجاور بينها، نبه علماء التجويد إليها خشية وقوع اللحن في كتاب الله.

- **التنبيه على تمييز الصاد من السين:** تشترك الصاد والسين في المخرج، ولا يختلفان إلا

في وجود صفة الإطباق في الصاد، وغياها في السين، ولذا يحرص علماء التجويد على تنبيه القارئ إلى بيان الصفة المميزة في الصاد حتى لا تنقلب الصاد سينا؛ يقول عبد الوهاب القرطبي في هذا:

"ويدخل بعضها على بعض لأجل الصفير فتعمل لتخليص ذلك، كقوله تعالى: ﴿الْصَّرِطُ﴾

[الفاحة: ٦]... راع الإطباق فيه لثلاث يصير سينا"^(٤)، وفي المقابل حذروا من أن تنقلب السين

(١) نفسه، ص ١٨٩.

(٢) نفسه، ص ١١٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) نفسه، ص ١١٢.

صادا، إذا ذهب صفة الانفتاح فيه، قال القرطبي أيضا: "واحذر أن تنقلب السين في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وما جرى مجراه صادا بذهاب انفتاحها"^(١).

- **التنبيه في حال التقارب من ناحية الصفة:** حالة أخرى ذكرها علماء التجويد، وهي حالة التقارب بين حرفين من جهة الصفة، يقول عبد الوهاب القرطبي في هذا الشأن: "الضاد: إذا سكنت وكان بعدها طاء فأحسن تخلص الضاد منها بالإظهار، وحاذر سبق التشديد إليها فيذهب التفشي وتصير طاء، وذلك لاجتماعهما في الإطباق مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]... لئلا تصير: اطرّ..."^(٢)، فالصفة الجامعة بينهما هي صفة الإطباق مما قد يجعل القارئ يأتي بحكم الإدغام إن هو غلبت عليه صفة الإطباق فصيرهما حرفا واحدا.

- **في حال التقارب من ناحية المخرج والصفة:** قال عبد الوهاب القرطبي: "والغين إذا سكنت أمام القاف وجب إظهار الغين في مثل قوله تعالى: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] لئلا ينقلب الغين قافا لما بينهما من الاشتراك في الاستعلاء والقرب في المخرج، فيحدث الإدغام، وذلك لا يجوز لما بينهما من البعد في الخاصية، فإن القاف شديد والغين رخو، وفي القاف قلقلة ليست في الغين"^(٣). فالقرب من جهة المخرج والاشتراك في الصفة المميزة يدفعان آلة النطق إلى البحث عن الانسجام الصوتي من أجل تيسير عملية النطق، فقد يندفع الأداء حينئذ إلى الاستجابة لظاهرة الإدغام، ولكن ليس لها مبرر صوتي لبعده الحرفين في المخرج.

- **التنبيه إلى التمييز في حال التباعد في المخرج والخاصية:** ومن أمثله ما تعرّض له مكّي في قوله: "ولولا الصفير والرخاوة اللذان في السين، مع اختلاف المخرجين، لكانت تاء، كذلك لولا الشدة التي في التاء وعدم الصفير فيها، لكانت سينا"^(٤)، فالتاء والسين حرفان من مخرجين مختلفين، ولهما صفات تباعدت في الشبه عن بعضهما، ومع ذلك أشار علماء التجويد إلى الجهات الصوتية التي قد يحدث من خلالها حلول الحرف محل الآخر، وهذا يعود إلى وجود الهمس صفةً مشتركةً بينهما، وإلى وجود النفخ في التاء الذي هو بمثابة الصفير في السين، لذلك

(١) نفسه، ص ١١٣.

(٢) نفسه، ص ١٦٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٤) الرعاية، ص ٢١٩.

حذر علماء التجويد من أن يخلط القارئ بينهما في الأداء النطقي، فتصير التاء سينا أو تصير السين تاء. أما بمراعاة الجانب الفونولوجي فقد جاء عن الداني في بيانه النطقي لحرف التاء إذا وقع بعد حرف السين قوله: "وكذا إن وقع قبله سين وبعده حرف مجهور فينبغي أن يخلص ويبيّن ويُمنع من الإطباق لئلا يصير طاءً، كقوله تعالى ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاحة: ٥]..."^(١)، وكذلك قال القرطبي مشيراً بكل وضوح منبها إلى الشوائب التي قد تلحق حرف التاء إذا جاوره حرف السين: "أو كان تاء في استفعل وافعل وجاوره سين نحو ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاحة: ٥] [...] لأنّ النفس يجري معه ههنا [...]، ومما يسرع إليه أنّ شوائب الصفير قد تلحقه فيتصل به طرف من الزاي والسين، وهو على لسان بعض من يقوله أظهر منه على لسان البعض"^(٢)، وكأنّ في نص القرطبي هنا تطبيقاً للقاعدة النظرية التي تضع حرفي السين والتاء، وهما معزولان، في تقابل من الشبه والاختلاف، مما يؤكد أن علماء التجويد لا ينطلقون في وصفهم وتصنيفهم من فراغ فكري، إنما كانوا يرتبون أحكامهم الصوتية على مقدمات منطقية يضعونها سلفاً، فهم في طريقتهم الإجرائية هذه يشبهون عالم الرياضيات في منهجه العلمي وفي منطقته التحليلي.

- **التنبه في حال قوة الصفة:** تبدو هذه المسألة الصوتية من المسائل التي لا نجد لها مثيلاً عند علماء المحدثين؛ ذلك أنها تنطلق من النظر إلى قوة الأثر الذي تحدثه الصفة القوية في الحرف، وهي هنا الصفة المميزة في الحرف المجاور له مجاورة غير مباشرة، أي حينما يوجد ما يحول بينهما، قال مكّي في بيان هذه المسألة: "وكذلك يجب أن تُبيّن السين إذا أتى بعدها حرف إطباق، وحال بينهما حرف، لأنّ الحرف المطبق قوي لا يردُّ قوّته حرف حائل، نحو ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [المائدة: ١١٢]... تُظهِر السين في ذلك لئلا تصير بلفظ الصاد للإطباق الذي بعدها وتُظهِر التاء لئلا تصير بلفظ الحرف المطبق الذي بعدها، لضعفها وقوة ما بعدها"^(٣). واللافت في قراءتنا لهذا النص أنه ينطوي على فقه صوتي دقيق لظواهر التجاور بين الحروف، ولما ينجر عنه من تمييز للصفات، كما ينطوي على نظر واقعي جاد يستمد شرعيته من وحي الاستعمال الحيّ الذي يتكرر مع كل ممارسة في القراءة والأداء.

(١) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٤٠.

(٢) الموضح في التجويد، ص ١٠٢.

(٣) الرعاية، ص ٢١٣.

- التنبيه على أن لا ينقلب الدال تاء إذا جاورت جيما أو خاء: من العجيب عند علماء التجويد، تلك المعرفة التفصيلية الدقيقة بكل الخصائص الصوتية التي يتمتع بها كل حرف، وكذلك بكل ما يترتب عن أحوال تجاوره مع غيره من الحروف؛ يقول القرطبي فيما يدعو إلى ضرورة تبيين الدال في حال مجاورته للجيم أو الخاء: "الدال حرف مجهور شديد يلحق بنظائره ويجتنب صيرورته تاء عند الجيم.. مثل ﴿ فَتَهَجَّءُ ﴾ [الإسراء: ٧٩].. وعند الخاء، في مثل: ﴿أَدْخِلُوا﴾ [غافر: ٤٦]"^(١). فحرفا الجيم والدال لهما نفس الصفات إلا أنهما من مخرجين مختلفين، بينما التاء هي النظير المقابل لحرف الدال، فهذا النوع من التجاور في التركيب، قد يؤدي بالقارئ إلى استبدال الدال تاء نتيجة هذا التدافع الواقع بين الصفات، فصفة الجهر في حرف الجيم قد تدفع اللسان إلى صفة الهمس في الدال، وهي الصفة المميزة للدال عن التاء، وذلك هروبا من الثقل إلى الخفة في الكلام، فينقلب الدال تاء.

فهذا التوجيه من علماء التجويد نابع من نظر دقيق في آليات التغيير الصوتي في ظل تأثيرات المجاورة الصوتية وفهم منسجم مع مقتضيات الأداء الصحيح لكلام الله تعالى، ويدل على قدرة فائقة في الإحاطة بمختلف نماذج العلاقات التركيبية والترابطية بين الحروف، فقد وقفوا على استقراء جميع حالات التجاور، بل أحصوا عدد تكرارها في القرآن الكريم، وسجلوا عندها آراءهم واجتهاداتهم في تفسير ظواهرها.

- التنبيه في حالة سكون الحرف: يقول عبد الوهاب القرطبي في بيان نطق الطاء حال سكونها: "الطاء إذا سكنت ينبغي أن يكون إسكانها بيان شاف، وإنعام وبسط اللسان بالإطباق في مثل قوله تعالى: ﴿ يَلْتَقِظُ ﴾ [يوسف: ١٠]... لأن الإطباق مزية ومتى لم يظهر السكون سلب هذه المزية وصار دالا أو كادا، وكذلك حكم سائر حروف الإطباق"^(٢)، وقال الداني عن الصاد في حال سكونها: "كذلك إن أتى بعد الصاد، وهي ساكنة، دال صُفِّي وخُلِّص وبُيِّن إطباقه، وإلا صار زايًا، وذلك في نحو قوله ﴿ومن أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧].."^(٣)، وكلا النصين يؤكدان على مزية الإطباق وعلى أن تُوفى حقها من اللفظ، لكي لا يتغير المعنى بحلول حرف مكان آخر في اللفظ،

(١) الموضح في التجويد، ص ١٠٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٣) التحديد في الاتقان والتجويد، ص ١٤٦.

وهنا نشير إلى تلك الملاحظة التي ذكرها القرطبي حول الأداء النطقي للطاء الساكنة، حيث قال: "ينبغي أن يكون إسكانها ببيان شاف"، فهو هنا يضع مقدمة في صيغة إلزامية ثم لا يترك الأمر غامضاً بلا توضيح إنما يعلل لذلك بقوله: "لأن الإطباق مزية ومتى لم يظهر السكون سلب هذه المزية وصار دالاً أو كاد"، أي أن المطلوب ضرورة إعطاء السكون حقه من الزمن للظهور، ثم في النهاية يضع القاعدة التي لا تتخلف عن جميع حروف الإطباق فيقول: "وكذلك حكم سائر حروف الإطباق".

٦ - مراعاة غرض التحسين في تبين الصفة:

قد عرف علماء التجويد الصفة الصوتية، وأدركوا فائدتها في تمييز الحروف بعضها عن بعض، فجاءت نصوص كثيرة تبين فائدة الصفات الصوتية، وفي هذا السياق يتعرض المرادي (٥٧٤٩هـ) لفائدتين، وذلك في قوله: "اعلم وفقك الله أن هذه الصفات المذكورة تميز الحروف المتشاركة في المخرج، ولولاها لا تّحدت أصواتها ولم تتميز ذواتها.... ولها فائدة أخرى وهي تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج، فقد اتضح بهذا أن صفات الحروف قسماً مميّز ومحسن.."^(١)، فالصفات المميزة الغرض منها الحرص على تمييز الحروف المشتركة في المخرج الواحد ليعين بعضها من بعض في السمع، فتحسن التلاوة على ما تقتضيه الوجوه المطلوبة في الأداء؛ فإذا كان الفرق بين الدال والتاء في الجهر والهمس هو من قبيل التمييز الوظيفي، فإن الصفات المحسنة تعمل على اختلاف أجراس الحروف المختلفة المخارج، ليزاد في وضوحها في السمع، فالصفة التحسينية هنا ليست تمييزية "بمعناها الفونولوجي الوظيفي كما هو الحال في التمييز بين "تاب"، و"طاب"، حيث تؤدي صفة التفخيم دوراً تمييزياً بين دلالة الكلمتين، ولكنها صفة ترتقي رتبة عن المستوى التواصلية للغة إلى مستوى جمال الأداء، فصفة القلقله مثلاً تؤدي وظيفة جمالية وما يترتب عنها لا يزيد الأداء القرآني إلا طرباً في المسموع"^(٢). فمراعاة الحسن في صفات الحروف يراد منه حسن الأداء بما يؤدي إلى وضوح تمثيلات الصوت في نفس السامع، ويحفظ للحرف حقه ومستحقه من الصفات، ويوافق شروط الرواية الصحيحة لكتاب الله تعالى.

(١) المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، ص ٦٥-٦٦.

(٢) عبد الحميد زاهيد، صفات الأصوات المتقابلة بين علم التجويد وعلم الأصوات من الوظيفة التمييزية إلى الوظيفة الجمالية، دراسة صوتية، كتاب المؤتمر: علم الأصوات وتكامل المعارف الجزء الثالث، ص ٥.

من هذا المنطلق تشدد علماء التجويد كثيرا في التنبيه على ما ينبغي مراعاته من صور الأداء الصحيح لكتاب الله تعالى؛ قال الدايني في هذا السياق: "اعلموا أن كل حرف من حروف القرآن يجب أن يمكَّن لفظه، ويُوقَى حَقُّهُ من المنزلة التي هو مخصوص بها، على ما حددناه وما نحدده، ولا يُبخس منه شيئا من ذلك، فيتحول عن صورته ويزول عن صيغته، وذلك عند علمائنا في الكراهة والقبح كلحن الإعراب الذي يتغير فيه الحركات وينقلب به المعاني"^(١).

لقد كان علماء التجويد حريصين على حفظ الصورة النقية للحروف العربية مراعاةً لما تقتضيه شروط الروايات الصحيحة لكتاب الله تعالى، ولأنهم يدركون مدى ارتباط الأصوات بالمعنى، ومن ثم فقد أشاروا إلى الأثر المترتب عن إهمال إعطاء الحروف حقها ومستحقها في التلفظ، تمثلت هذه الإشارات في كثير من العبارات مثل قولهم: "تغير اللفظ وانقلب المعنى"، وقولهم: "ولئلا ينقلب إلى لفظه، فيزول عن صورته ويتغير معناه"، وقولهم: "وتغير المعنى، وفسد المراد، فيكون مبدلا مغيرا".

٧ - خصوصية الأداء الصوتي في تلاوة القرآن الكريم:

كان علماء التجويد يدركون تماما القوانين العامة التي تحكم معطيات النظام الصوتي للغة العربية، والتي أخذوها من مؤلفات كتب علماء العربية، ولكن كانوا على بينة من أن النص القرآني له بعض الخصوصية لأنه نص صوتي وقفي تحكمه الرواية الصحيحة، مما تجعل تلك القوانين الصوتية للغة قابلة للنقض في بعض تفاصيلها^(٢).

وبالاستناد إلى هذا التصور احتفى علماء التجويد بهذه الخصوصية الكامنة في قراءة النص القرآني، حيث نجد في مؤلفاتهم كثيرا من الإشارات والتوضيحات لبعض الظواهر الصوتية التي لا تجري عليها أحكام القوانين الصوتية العامة في النظام الصوتي للغة العربية، وكانوا حين يقفون على هذا النوع من الظواهر الصوتية الخاصة بالأداء القرآني، يستعملون مصطلحات خاصة كإشارة منهم إلى خصوصية التعامل مع تلاوة القرآن ومع ما فيها من صعوبة في الأداء، ومن هذه المصطلحات ما يعرف لديهم بـ "التخلص"، أو "التخليص" أو ما يرادفه مثل "يصفو" أي اللفظ، و"يظهر"؛ ويقول القرطبي في هذا الشأن: "فأما حسن التخلص من دخول شوائب الحروف بعضها

(١) التحديد في الاتقان والتجويد، ص ١١٦.

(٢) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٧٥.

على بعض فيكون التنبيه عليه بعد ذكر السبب الموجب له، فنقول: السبب في ذلك أن يجتمع حرفان امتاز أحدهما عن الآخر بمزية ما، إما بتفخيم أو إطباق أو تفش أو غير ذلك، مع إمكان تلك المزية فيه، لأنّ الحرف بسبب اتحادهما بما جاوره يجذبه إلى حيزه ويسلبه المزية الخاصة به، أو يدخل معه فيها، أو يحدث بينهما حرف يشبههما، والذي ينبغي أن يعتمد القارئ في ذلك حسن التخلص منه بإفراد كل منهما بمزيتته والتعمل لإيراده بخاصيته"^(١).

فالمزية الخاصة بالحرف أو الصفة التمييزية المتعلقة بالحرف لا يجب أن تختفي منه، وإلا قد يحدث التغير في المعنى، حتى لا يقع ما يسميه علماء التجويد باللحن الجليّ "وكذلك أمر بتخليص سين "عسى"، من قوله تعالى ﴿عَسَى اللَّهُ﴾ [المتحنة: ٧] ، من صاد "عصى" من قوله تعالى ﴿وَعَصَى آدَمُ﴾ [طه: ١٢١]. لأن السين والصاد أيضا من مخرج واحد، ولا يتميز كل من الآخر إلا بتمييز صفته"^(٢).

(١) الموضح في التجويد، ص ١٧٧.

(٢) الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، ص ٦٥.

الباب الثاني

وظائف الحروف العربية عند علماء التجويد

الفصل الثالث

وظائف الحروف العربية ضمن تعالقاتها التركيبية

١ - وظائف الحروف ومبدأ التأثر بالجوار:

الحروف اللغوية في حالة البناء والتركيب تخضع لجملة من القواعد والقوانين الخاصة، التي تنظم آلية التجاور بين الحروف ضمن أدائها النطقي التركيبي، فالحرف في غالب الأحيان يتأثر بما يجاوره من الحروف السابقة أو اللاحقة له، وتتوقف درجة التأثر بحسب تقارب أو تماثل الحروف في الصفات أو المخرج^(١)؛ فينجم عنه تحول في المخرج أو الصفة، أو فيهما معا للحرف، أو يكون التحول له صور أخرى مثل القلب المكاني أو الإبدال أو غيرها.

وهذه التبدلات الصوتية الناجمة عن تجاور الحروف في تراكيبيها المختلفة تخضع لنظام من القوانين الصوتية؛ مثل قانون المخالفة الذي ينزع فيه المتكلم إلى تغيير حرفي يكون غالبا من أجل تفادي التكرار بين حرفين متجانسين^(٢)، وقانون المماثلة الذي يعمل ضمن آلية صوتية تحدث في الحرف تغييرا حرفيا طارئا لتحقيق الانسجام الصوتي بينه وبين حرف مجاور، أو لتجنب صعوبة النطق به في الكلام؛ ويكون هذا التغيير الصوتي الذي يقع بسبب الجوار إما رجعيا régressive بحيث يتأثر فيه الأداء التركيبي بنطق حرف تال، وإما تقدما progressive يتأثر فيه الأداء بنطق حرف سابق^(٣). وقد ذكر هذا سيبويه كثيرا؛ من ذلك قوله: "ففرّوا من أن يكثّر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذف والإسكان أخفّ عليهم"^(٤).

وعلماء التجويد لم يغفلوا، في كتبهم، هذا المستوى من الدراسة الصوتية المهمة بتأثير الحروف بعضها في بعض إذا تجاورت في البناء والتركيب، حتى إن منهم من أفرد لها بابا خاصا في مؤلفه، مثلما فعل الدايني في التحديد؛ فقد جعل لهذا الباب عنوانا هو "باب ذكر البيان عن حقائق الألفاظ وحدود النطق بالحروف"^(٥)؛ ومما أورده فيه قوله: "اعلموا أنّ التجويد لا يتمكن، والتحقيق لا يتحصل إلا بمعرفة حقيقة النطق بالمتحرّك، والمسكّن، والمختلّس، والمرام، والمهشم..."^(٦)، وكل الذي ذكر، هي ظواهر صوتية تتناوب على الحرف في حالة التركيب. كما نجد في كتاب عبد الوهاب القرطبي بابا بعنوان "ما يعرض في هذه الحروف من الأحكام"، يتحدث

(١) ينظر، غانم قدوري، ظواهر لغوية في القراءات القرآنية، دار عمار، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص٦٩.

(٢) ينظر: Dubois et autres, Grand dictionnaire, p153-154.

(٣) Ibid, p55.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٣٤٥.

(٥) التحديد، ص٩٥.

(٦) نفسه، ص٩٥.

فيه عن المظاهر الصوتية التي تنشأ من خلال التجاور في حال النطق بها في التركيب، يقول في فاتحته: "اعلم أن التأليف منه متعذر ممتنع، ومنه ممكن ولكنه منبوذ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل ... وهذا الضرب يعرض فيه عند الائتلاف والتجاور من الأحكام زيادة على وضع بسيط الحروف: كالمد، والتشديد، والتلين، والإظهار، والإخفاء، والقلب، وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة"^(١).

وقد جاء عن عبد الدائم الأزهرى (ت ٨٧٠ هـ) قوله: "احذر من تفخيم باء (برق) لمجاورتها الراء المفخمة، فإن اللسان يسبق إلى تفخيمها، وكذا (باطل) لمجاورتها الألف المدية، فيسرع اللسان إلى تفخيمها وتفخيم الألف المدية والطاء، بسبب المجاورة، إذ المجاورة لها تأثير"^(٢). وهذا النص يشير بكل بوضوح إلى مبدأ المجاورة ولا سيما في قوله (المجاورة لها تأثير).

وقد استطاع علماء التجويد أن يتبعوا جميع الظواهر التركيبية فيما يحدث للحروف إذا تجاورت في الكلمة المفردة، أو في الكلام المتصل من تغير جزئي أو كلي في صفاتها، حسب طبيعة الحرف وما يجاوره^(٣)، وقد "كانت معالجتهم لهذا الموضوع أعمق وأوسع من معالجة علماء العربية"^(٤)، وذلك بسبب حرصهم على نقل الأداء القرآني الصحيح، وعلى حمايته من اللحن والتصحيف؛ لهذا نجدهم يحدّون القراء من أن تختل ألفاظ التلاوة نتيجة تلاقي الحروف وتجاورها، قال الداني في هذا الشأن: "والحروف المهموسة إذا لقيت الحروف المجهورة، والحروف المجهورة إذا لقيت الحروف المهموسة فيلزم تَعْمُلُ تخليصها وبيانها، لئلا ينقلب المهموس إلى لفظ المجهور، والمجهور إلى لفظ المهموس، فتختل بذلك ألفاظ التلاوة، وتتغير معانيها"^(٥)، ونجد عبد الوهاب القرطبي يشير إلى قضية الخصائص الصوتية للحروف العربية التي تتحكم في البناء والتأليف الممكنة وغير الممكنة، حيث يقول: "اعلم أن التأليف منه متعذر ممتنع، ومنه ممكن ولكنه منبوذ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل ... وهذا الضرب يعرض فيه عند الائتلاف والتجاور من الأحكام زيادة على وضع بسيط الحروف: كالمد، والتشديد، والتلين، والإظهار، والإخفاء،

(١) الموضح في التجويد، ص ١٢٧.

(٢) عبد الدائم الأزهرى، الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، تح عبد الرحمن بدر، دار الصحابة للتراث، القاهرة، ط ٢٠٠٥م، ص ٧٤.

(٣) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٢٩.

(٤) نفسه، ص ٤٨٩.

(٥) الداني، التحديد، ص ١٣١.

والقلب، وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة. ونحن نبين ذلك بما يحضرنا من الاستقصاء، إن شاء الله" (١).

لم يكتف علماء التجويد بالإشارة إلى هذه الظواهر الصوتية التي تنشأ من تجاوز الحروف، بل حاولوا تفسيرها تفسيراً علمياً، وإيجاد العلاقات التي تنظم تراكيبها في الكلام، ومن بين التفسيرات التي ذكرها علماء التجويد كثيراً في تعليلهم للأحكام الناشئة عن ظاهرة التركيب، هي إرادة الناطق السهولة والاقتصاد في الجهد (٢)، وهذا يوافق ما نادى به نظرية السهولة (٣) التي تؤكد "بأن الإنسان في نطقه لحروف لغته، يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي" (٤)، والذي يعد عاملاً من عوامل التطور الصوت اللغوي كما يقرر دارسو الأصوات المحدثون (٥).

والذي نود الإشارة إليه هنا، أن معظم المحدثين قد اهتموا بشكل مكثف بدراسة الخصائص النطقية للحروف العربية، وهي مجردة عن الكلام المنطوق. بينما في المقابل لم تحظ الظواهر الصوتية الناشئة عن التركيب بنفس الاهتمام (٦)، في حين نجد علماء التجويد قد أعطوا هذه الظاهرة حيزاً كبيراً من الدراسة والاهتمام، وهناك نصوص كثيرة تبين مدى اهتمام علماء التجويد بما يحدث للحروف من تأثير وتأثير إذا تجاوزت. وفي المباحث الموالية من هذا الفصل سنبيّن كيف وقف علماء التجويد على تلك الظواهر وكيف تتبعوها بالتحليل والتفسير، وما مدى إدراكهم لقضية التأثير والتأثير بين الحروف حين تكون في كلام متصل؟ وما هي العوامل التي تؤدي إلى ذلك (٧)؟

٢- ظواهر التعالق التركيبي للحروف الجامدة عند علماء التجويد:

٢-١- في الإدغام:

ظاهرة من ظواهر تأثير الحروف بما يجاورها في أدائها النطقي المتصل، وذلك قصد التخفيف من صعوبة النطق، أو التقريب ليحصل الانسجام الصوتي، قال الدايني: "اعلم أرشدك الله أن الإدغام تخفيف وتقريب" (٨)، وحقيقته الخطية هي "وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرك من غير

(١) عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، ص ١٢٧-١٢٨.

(٢) ينظر غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٣١.

(٣) ممن نادوا بهذه النظرية: Curtus et Whitney.

(٤) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٦٥-١٦٦.

(٥) ينظر: نفسه، ص ١٦٦.

(٦) ينظر: غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٧) نفسه، ص ٣٢٨.

(٨) الإدغام الكبير، ص ٩٢.

غير أن يُفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد" أما من الناحية الفسيولوجية فيحدث بأن "يرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة، ويلزم موضعاً واحداً، ويشد الحرف"^(١).

وقد يكون هذا الوصل أحياناً فناءً كاملاً للحرف في الحرف المجاور له، ولا يبقى له أثر، قال الداني عن الإدغام: "دفن الحرف وإدخاله في مثله، أو مقاربه إدخالاً شديداً"^(٢)، وقد يكون الفناء الفناء جزئياً غير تام بحيث يبقى أثر من الحرف المدغم. وهذا كله طلباً للتخفيف وكراهة للاستثقال، وذلك "بأن يزيلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه؛ إذ في ذلك من التكلف ما لا خفاء فيه، ألا ترى أن الخليل -رحمه الله- شبه ذلك بمشي المقيد، وإعادة الحديث مرتين"^(٣)، ويكون الإدغام في الأساس في حروف الفم واللسان لكثرتها في الكلام، وقرب تناولها، بينما يضعف في حروف الحلق والشفيتين لقلتها، وبعد تناولها^(٤).

لقد تناول علماء التجويد ظاهرة الإدغام بشكل دقيق ومفصل، وميزوا بين عدة أنواع من الإدغام^(٥)، نذكر منها:

٢-١-١- أنواع الإدغام باعتبار كلفيته^٦:

- **الإدغام المقبل أو التقدمي:** ويحدث نتيجة تأثر الحرف بالحرف الذي يليه، وهو الأكثر، والأشيع، وذلك "لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر"^(٧).

- **الإدغام المدبر أو التأخري:** ويكون حين يماثل الحرف المتأخر الحرف المتقدم ليُدغم فيه، وهذا النوع قليل الحدوث في النظام الصوتي العربي.

- **الإدغام المتبادل أو التبادلي:** وهو إدغام الحرفين المبدلين إدغاما غير مباشر، إذ يمر التغير بمرحلتين، فيُبدل الحرفان إلى حرف ثالث، ثم يجري الإدغام بعد ذلك، فالعين مثلاً لا تدغم

(١) الداني الإدغام الكبير، ص ٩٢.

(٢) نفسه، ص ٩٢.

(٣) نفسه، ص ٩٣.

(٤) ينظر: نفسه، ص ٩٤-٩٥.

(٥) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٣٤.

(٦) ينظر: إبراهيم أنيس، ص ٦٧-٦٨.

(٧) سيبويه الكتاب، ج ٤، ص ٤٦٧.

في الهاء مباشرة؛ بل تُبدل حاء، والهاء تُبدل أيضا حاءً، ثم تُدغم الحاء في أختها، كما في كلمة (معهم) في بعض لغات العرب تنطق (مَحْم)^(١).

قال القرطبي واصفا هذه الحالات الثلاث، ولكن دون أن يعطي مصطلحا خاصا بكل حالة: "ثم الإدغام في المتقاربين تارة يكون بقلب الحرف الأول إلى الثاني، وهو الأكثر الأشيع، كقولك (التعميم)، و(السلام)، وهو الأصل، وتارة يكون بقلب الثاني إلى الأول نحو (مدّكر) في لغة من أبدل من تاء افتعل ذالا معجمة وأدغمها في الذال الأصلية، وتارة يكون بأن يبدل بحرف مناسب لهما، ثم يدغم، وذلك نحو (مدّكر) بدال غير معجمة. ومنه ما يقبل الأول من جنس الثاني ويترك من الحرف الأول شائبة ما، وذلك مثل (أحطت)، في إبقاء شائبة من إطباق مع التاء عند الإدغام"^(٢).

ولعلماء العربية وعلماء التجويد تفصيلات في هذا الباب، مع ذكر بعض التعليقات لتفسير الظاهرة، ولكن دون رصد للظاهرة بشكل ممنهج ومرتب كما فعل المحدثون، قال سيبويه مفسرا السبب الذي من أجله تأثر الأول وهو حرف اللام، حيث أدغم في الحرف الثاني وهو حرف الراء: "اللام مع الراء: اشغَل رَحبة لقرب المخرجين؛ ولأن فيهما انحرافا نحو اللام قليلا، وقاربتها في طرف اللسان. وهما في الشدة وجري الحرف سواء، وليس بين مُخرجهما مُخرج. والإدغام أحسن"^(٣)، قال ابن الجزري في حق حرف التاء إذا كان ساكنا وأتى بعدها طاء، أو دال، أو تاء: تاء: "وجب إدغامها فيهن، فإذا أدغمت في الطاء وحب إظهار الإدغام مع إظهار الإطباق والاستعلاء"^(٤)، وهذا النوع من الإدغام هو من قبيل تأثر الحرف الأول بالحرف الثاني أو ما يسمى يسمى بالمقبل، والأمثلة كثيرة التي ذكرها علماء التجويد عن حالات تأثر الأحرف نتيجة المجاورة، قد تستوعب كل الأنواع التي ذكرها المحدثون إذا تأملنا في تلك الشواهد والشروحات التي ذكرها علماء التجويد.

(١) أبو أوس إبراهيم الشمسان، الإدغام مفهومه، وأنواعه، وأحكامه، مجلة جامعة الإمام بن سعود، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٥، محرم ١٤٢٠هـ، ص ٨.

(٢) الموضح في التجويد، ص ١٤٠-١٤١.

(٣) الكتاب، ج ٤، ص ٤٥٢.

(٤) التمهيد في علم التجويد، ص ١٢٠.

١-٢-١- أنواع الإدغام حسب صفات الحروف:

قسم علماء التجويد الإدغام حسب مقدار التشابه بين الحروف إلى:

- **إدغام المتماثلين:** ويكون بين حرفين متفقين في كل الصفات الصوتية، المخرج والصفة، مثل: إدغام الدال في الدال، أو التاء في التاء.

- **إدغام المتقاربين:** ويكون بين حرفين متقاربين إما في الصفة وإما في المخرج، مثل: الدال والسين، والتاء والتاء

- **إدغام المتجانسين:** ويكون بين حرفين اتفقا مخرجا واختلفا في الصفة، مثل: الدال والطاء.

يقول أبو بكر أحمد بن الجزري عن هذه الأنواع الثلاثة: اعلم أن الحرفين إذا التقيا إما أن يكونا مثلين أو جنسين أو متقاربين، فالمثلان ما اتفقا مخرجا وصفة، كالباء والباء، والتاء والتاء... والمتجانسان ما اتفقا مخرجا واختلفا صفة، كالدال والطاء والمتقاربان ما تقاربا في المخرج أو في الصفة، الدال والسين، والتاء والسين، والضاد والسين" (١).

٢-١-٣- أنواع الإدغام حسب سكون الحرف المدغم أو حركته:

ينقسم الإدغام وفقاً لهذا قسمين:

- **الإدغام الصغير:** وهو إدغام حرفين لا حركة تفصل بينهما سواء أكانا مثلين أم متقاربين، وسواء أكانا في كلمة واحدة، مثل: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [٢-الرحمن]، أم بين كلمتين، مثل: ﴿اضْرِبْ بَعْصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿مِنْ نَطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١] و﴿مِنْ مَعْمَرٍ﴾ [فاطر: ١١].

- **الإدغام الكبير:** وهو إدغام حرفين من كلمتين إدغاما جائزا بحذف حركة الأول منهما أي إسكان الحرف الأول ثم إدغامه في الثاني، سواء أكانا متماثلين أم متقاربين، غير أنه في المتقاربين يتطلب قلب الأول إلى جنس الثاني، قال الداني: "وحيث إن إدغام الحرف المتحرك في مثله أن يسكن ثم يدغم، وحيث إن إدغام المتقارب أن ينقلب إلى لفظ الثاني، ثم يدغم" (٢)، فالمثلان نحو

(١) الحواشي المفهومة، ص ٢٦

(٢) الإدغام الكبير، ص ٩٥

قوله تعالى ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدر: ٤٢]، و﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، والمتقاربان نحو ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾ [الصفات: ٢]، ﴿الصَّالِحَاتِ سُدَّخِلُهُمْ﴾، [النساء: ٥٧].

ومن التفسيرات التي قيلت حول سبب تسمية الإدغام باسم الإدغام الكبير، قول أحمد ابن أبي عمر: "وإنما سُمي المتحرك كبيرا والساكن صغيرا لأن المتحرك حيٌّ لحركته، والساكن كالميت لسكونه، فلزيادة التي في المتحرك، وهي الحركة، سمي كبيرا، وللنقصان الذي في الساكن وهو عدم الحركة سمي صغيرا"^(١). فالطاقة التي يتطلبها الإدغام الكبير أكبر من الطاقة التي يستلزمها الإدغام الأصغر، لوجود فارق الحركة بينهما، والحركة هي عبارة عن قوة متزايدة كما جاء في الدراسات الصوتية الحديثة^(٢).

١-١-٤- أنواع الإدغام حسب درجة التأثير:

قسم علماء التجويد الإدغام حسب درجة التأثير إلى:

– **الإدغام الناقص:** وهو الذي لا تصل فيه درجة التأثير بين الحرفين إلى حد الفناء، إنما يبقى معه للحرف المدغم بقية.

– **الإدغام الكامل:** وهو الذي تصل فيه درجة التأثير بين الحرفين إلى حدّ الفناء، ولا يبقى معه للحرف المدغم بقية. يقول محمد المرعشي مبينا حقيقة هذين النوعين من الإدغام، وذلك في قوله: "ثم إن الإدغام ينقسم إلى تام وناقص، لأن الحرف الأول إن أدرج في الثاني ذاتا وصفة بأن كانا مثلين أو متقاربين لكن انقلب ذات الأول إلى ذات الثاني وصفته إلى صفته فالإدغام حينئذ تام، مثل إدغام (مدّ)، وإدغام الذال في الظاء نحو ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ [النساء: ٦٤].

وإن أدرج الحرف الأول في الثاني ذاتا لا صفة بأن كانا متقاربين فانقلب ذات الحرف الأول إلى ذات الحرف الثاني، لم تنقلب صفته إلى صفته بل بقي في التلفظ، فالإدغام حينئذ ناقص، والصفة باقية من الحرف الأول:

(١) الإيضاح في القراءات عن غانم الدراسات الصوتية، ص ٣٣٩
(٢) ينظر: مفهوم السكون الحي والسكون الميت، عنصر ٣-٣ من هذا الفصل.

إما غنة، وهي في إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، وإما إطباقا، وهو في إدغام الطاء المهملة في التاء المثناة الفوقية نحو أَحَطْتُ [النمل: ٢٢]، وإما استعلاءً، وهو في إدغام القاف في الكاف في ﴿أَمْ لَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]"^(١).

وأما المحدثون من دارسي الحروف العربية، فمنهم من استخدم مصطلح المماثلة، كمفهوم عن تأثير الحروف اللغوية بعضها ببعض، وهذا المصطلح هو أقرب إلى أن يكون مرادفا لمصطلح (الإدغام)^(٢)، عند علماء التجويد، وأطلق بعض المحدثين على بعض أنواع الإدغام مصطلحات شتى، منها: (مماثلة تقدمية) و(مماثلة رجعية)، (التأثر التقدمي)، و(التأثر الرجعي) في مقابل (المدبر والمقبل)، و(التشابه الكلي)، و(التشابه الجزئي) في مقابل (الإدغام المتماثل، والإدغام المتقاربان)، "واستخدم بعضهم مصطلح (المماثلة الكلية)، و(المماثلة الجزئية)، ولا يعدو هذا الاختلاف في استخدام المصطلحات أن يكون لفظيا"^(٣)، لا يخلّ بالحقيقة العلمية للظاهرة الصوتية.

٢-١-٥- ضوابط الإدغام عند علماء التجويد:

- تماثل الحرفين: تماثلا تاما، فلا يدغم الحرفان المختلفان، ويجب تماثل المتقاربان قبل إدغامهما، قال الداني: "وغير جائز أن يدغم حرف في حرف ليس من جنسه"^(٤)، ولقد علل مكّي إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء بوجود محل للمشابهة وذلك في قوله: "والعلة في إدغامهما في الياء والواو أنّ الغنة التي في النون أشبهت المدّ واللّين اللذين في الياء والواو، فوجب الإدغام لهذه المشابهة"^(٥).

- تتابع الحرفين: فإن حال بينهما حرف امتنع الإدغام، فقد استثنى الداني أربعة مواضع لم يكن يدغم المثليين من كلمتين لحصول الحائل بين الحرفين، وهو التنوين، مبررا ذلك بقوله: "لأنّ التنوين حرف فاصل كسائر الحروف، بدليل أنه يحرك للساكنين"^(٦).

- سكون الأول وتحرك الثاني وألا يكون الأول حرف مدّ، وألا يكون قبل الساكن الأول ساكن؛ قال مكّي: "فلا بدّ من الإدغام في كل مثليين التقيا والأول ساكن، إلا في حرف

(١) جهد المقل، ص ١٨٤

(٢) ينظر، غانم الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٣٥

(٣) نفسه، ص ٣٣٦.

(٤) الإدغام الكبير، ص ١١١.

(٥) الرعاية، ص ٢٦٥.

(٦) الإدغام الكبير، ص ١٠١

المدّ واللين" ^(١)، وقال الداني: "فأما قوله في [فاطر ١٤] ﴿بَشْرَكُمْ﴾ فإنه لم يدغم الكاف في الكاف؛ لكون الراء ساكنة قبلها، فلو أدغم لجمع بين ساكنين ليس أحدهما حرف مدّ، فأثر الإظهار لذلك" ^(٢)، وقال القرطبي: "إذا كان قبل المثلين ساكن من غير حروف المدّ واللين في مثل ﴿أَمَرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وكنز زيد، فإن الإدغام يمتنع لاجتماع الساكنين في غير حال الوقف فلم يجز لهذه العلة" ^(٣).

- أن يكون قبلهما حركة قصيرة أو حركة طويلة، أي مدّ: بمعنى أن لا يكون قبل الحرف المدغم حرف ساكن.

- ألا يُحدث الإدغام لبسا أو يضيع غرضا: فلقد علّل الداني امتناع الإدغام بين التاء والتاء في قوله عز وجل: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: ٤٠]، بقوله: "لأنها اسم، وهي على حرف واحد، فلو أدغمت لاختل الاسم" ^(٤)، وكذلك قال في إدغام الكاف في الكاف في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] "والإظهار أقيس وأوجه في ذلك؛ لأنه معلول من جهتين: إحداها حذف عينه - وهو الواو - للساكنين، والثانية ذهاب لامه - وهي النون - لكثرة الاستعمال، فإن أُعلّت فاؤه - وهي الكاف - بالإدغام اجتمع على هذا الفعل ثلاثة إعلالات، وذلك مما يتجنب ولا يستعمل" ^(٥)، وقال مكّي أيضا: "ولو وقعت النون الساكنة قبل الميم أيضا في كلمة لم يجز إدغامها في الميم، لئلا يلتبس بالمضاعف نحو قولك: هذه شاةٌ زَمَاءٌ" ^(٦).

- التكافؤ في المنزلة أو يكون الحرف المدغم أقل منزلة من المدغم فيه: قال الداني: "وما تكافأ في المنزلة من المتقاربين فإدغامه جائز؛ لأنه لا يعرض له ما يمنعه من الإدغام، وما تفاضل من ذلك في المنزلة بزيادة الحرف فإدغامه ممتنع؛ لما يدخله من الاختلال بذهاب حرفه بالإدغام فلا يدغم الأفضل في الأنقص لذلك، ويدغم الأنقص في الأفضل؛ لأنه يخرج بذلك إلى الحرف الأقوى، وإخراج الأضعف إلى الأقوى جائز، لأنه يقوى فيه" ^(٧)، لذلك أجازوا إدغام الضاد الضاد في الشين في موضع واحد في القرآن لعله التكافؤ في المنزلة، وهذا في سورة النور ٦٢ في قوله

(١) الرعاية، ص ٢٦٤.
 (٢) الإدغام الكبير، ص ٩٩.
 (٣) الموضح في التجويد، ص ١٣٠.
 (٤) الإدغام الكبير، ص ١٠٢.
 (٥) نفسه، ص ١٢٦.
 (٦) الرعاية، ص ٢٦٤.
 (٧) الإدغام الكبير، ص ٩٥-٩٦.

تعالى: ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ [النور: ٦٢]؛ قال الداني: " وإنما جاز إدغامها... مع كونها مستطيلة؛ لأن في الشين تفشياً، وهو بمنزلة الاستطالة، فاعتدلتا بذلك، فجاز الإدغام" (١)، وحثهم في إدغام الحرف الضعيف في الحرف القوي أن للحرف القوي قوة جاذبة تجذب الحرف الضعيف إليها كما يفعل المغناطيس لقطعة الحديد، ليسهل عمل اللسان فيعمل عملاً واحداً في القوة من جهة واحدة، مما يزيد في قوة الكلام، وهذا في قولهم: " والقوي من الحروف إذا تقدمه الضعيف مجاوراً له جذبته إلى نفسه إذا كان من مخرجه ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوة من جهة واحدة" (٢)، وقولهم: " وإنما ينقل أبداً الأضعف إلى الأقوى، إذا تقاربت المخارج، ليقوى الكلام، فهذا هو الأكثر في الأصل، وربما خالف اليسير ذلك لعلته توجبه، وإذا نقل الأقوى إلى الأضعف ضعف الكلام" (٣).

وصنف علماء التجويد صفات الحروف إلى صفات قوية وأخرى ضعيفة انطلاقاً من فهمهم العميق لخصائص الحروف، وأثرها على النطق العربي في الكلام المتصل، وحرصاً منهم على ألاّ يشوب الحرف العربي أي شائبة؛ قال مكي مشيراً إلى الصفات القوية في الحرف: " والشدة من علامات قوة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق واستعلاء، فذلك غاية القوة في الحرف، لأن كل واحدة من هذه الصفات تدل على القوة في الحرف" (٤)، ثم حذر من أن تكون هذه القوة في الحرف، إذا تجاوزت الحروف في الكلام المتصل، سبباً في الانحراف النطقي، وذلك في قولهم: " فافهم هذا لتعطي كل حرف في قراءتك حقه من القوة، ولتتحفظ ببيان الضعيف في قراءتك، فالجهر والشدة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامات قوة الحرف، والهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعف الحرف" (٥).

٢-٢- في أحكام النون الساكنة والتنوين:

(١) نفسه، ص ١٧٣
 (٢) مكي الرعاية، ص ٢٠٦.
 (٣) نفسه، ص ٢٠٧-٢٠٨.
 (٤) نفسه، ص ١١٧-١١٨.
 (٥) المصدر السابق، ص ١١٨.

يظهر تأثر النون الساكنة والتنوين عند مجاورتهما لبعض الحروف في أربعة ظواهر صوتية هي الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء. وفيما يلي نستعرض ما تناوله علماء التجويد في كل واحدةٍ منها بشيء من التوضيح والتمثيل:

٢-٢-١- الإظهار:

ومعنى الإظهار هنا ألا يحدث تأثر للنون الساكنة ولا للتنوين، فيكون مخرج النون الساكنة والتنوين من الفم، وهذا يكون إذا جاورت النون الساكنة حرفا من حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، والسبب في ذلك "أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها"^(١)، وعلل علماء التجويد ذلك بقولهم: "لأن حروف الحلق تباعدت عن مخرج النون، وهي محتاجة إلى تمكن آلة النطق بها"^(٢)، وقالوا أيضا: "والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون بُعد مخرجهما من مخرج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف فلما تباعدت المخارج وتباينت وجب الإظهار، الذي هو الأصل، ولم يحسن غيره"^(٣).

ولعلماء التجويد إضافات يتفردون بها عن علماء العربية في معالجة هذه الظاهرة الصوتية، وذلك بتقسيمهم لحروف الحلق، بالنسبة لإظهار النون، إلى قسمين^(٤): قال الداني في هذا الشأن: "إلا أن بياهما عندهن على ضربين: بتعمّل وغير تعمّل، والتي يتعمّل بياهما عندهن ثلاثة: الهمزة والغين والحاء، لأنه متى لم يتعمّل ذلك عندهن ولم يتكلف انقلبت حركة الهمزة عليهما وسقطت من اللفظ، وخفيا عند الغين والحاء، لأن ذلك قد يستعمل فيهن، كما رواه ورش عن نافع في الهمزة الجسّوها"^(٥)، ورواه المسيبيُّ عنه في الغين والحاء لقربهما من حرفي أقصى اللسان، والتي لا يتعمّل بياهما عندهن، إذ لا بد منه ضرورة ثلاثة أيضا: الهاء والعين والحاء"^(٦)، "والتعمّل في بيان

(١) سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص ٤٥٢.

(٢) القرطبي، الموضح، ص ١٧٢.

(٣) مكي، الرعاية، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٤) ينظر: غانم قدوري الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٦٣.

(٥) جسّوها: بمعنى صلابتها وبيسها.

(٦) التحديد، ص ١١١.

النون الساكنة والتنوين عند الهمزة هو لأجل ألا تسقط، لا خشية الإخفاء كما في العين والحاء^(١).

وفسر علماء التجويد عدم العمل باستحالة إخفاء هذه الحروف عند النون الساكنة من الناحية النطقية، بمعنى، "أنه لا يتأتى عند نطق النون قبل هذه الحروف إلا إظهارها"^(٢)، قال القرطبي: "إن إخفاء النون عند الهمزة مستحيل غير ممكن، ولو تكلف متكلف ذلك لسقطت حركة الهمزة على النون وذهبت الهمزة. وإخفاؤها عند العين والحاء والهاء كذلك، ولو أمكن لأمكن مع قبج"^(٣)، وبعد قراءة هذا النص لا نملك إلا أن نقول إنه ينطوي على نظر دقيق في تفسير تنوعات حرف النون في الأداء القرآني، ويوحى بمهارة عالية في معالجة ظواهر تعالقاتها التركيبية مع غيرها من الحروف.

وقد حاول غانم قدوري تفسير تلك الظاهرة من الناحية الفيزيولوجية فقال: "فحروف الحلق، وبشكل أكيد الهمزة والهاء والعين والحاء، تخرج من نقطة أعمق من تلك النقطة التي يمكن أن يتخذ فيها النفس مجراه عبر الخيشوم، وهو ما يحصل عند نطق النون، ومن ثم لا يمكن أن تنطق الحروف الأربعة مع الغنة، لأنها تتشكل قبل أن يصل النفس منطقة اللهاة التي تفتح مجرى النفس إلى الخيشوم لإنتاج حرف الغنة، وقد يمكن سدّ مجرى النفس نهائياً من الفم وفتحته عبر الخيشوم (الأنف) في أثناء نطق تلك الحروف، ويكون الحرف الحاصل حينئذ حرفاً سمجاً لا وجود له في حروف اللغة"^(٤)، لذا فهو يرى أن النون الساكنة تخرج "قبلها بيّنة مظهرّة من غير تعمّل، إذ لا يُخشى عندها من الإدغام أو الإخفاء"^(٥). قال غانم قدوري: "وأما الحاء والعين فإنهما أقرب حروف الحلق إلى اللسان (الفم)، وبترجّح لديّ أنّهما يخرجان من نقطة تقع بعد النقطة التي يمكن أن يتخذ فيها النفس مجراه عبر الأنف، ومن ثمّ يمكن أن تتأثر النون بمجاورتها إذا لم يتعمّل بإخراجها من مخرجها، فتخفى عندهما كما تخفى عند القاف"^(٦).

(١) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٦٤.

(٢) نفسه، ص ٣٦٤.

(٣) الموضح في التجويد، ص ١٧٢.

(٤) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٦٥.

(٥) نفسه، ص ٣٦٥.

(٦) نفسه، ص ٣٦٥.

وقد وضّح القرطبي كيفية الإظهار بقوله: "فأما كيفية اللفظ بالمظهر فأن يكون قطعك مخرج الحرف المظهر بإسكانه وأخذك في الحرف المتحرك بعده في زمان واحد ووقت واحد من غير إبطاء يوهم التشديد، ولا إزعاج يأخذ بك إلى الإقلال والتحرك. هذا مع إخلاص سكون الساكن وإشباع حركة المتحرك"^(١).

٢-٢-٢- الإدغام:

هو مظهر من مظاهر تأثر النون الساكنة والتنوين بسبب مجاورتهما أحد حروف كلمة "يرملون"، وقد يكون التأثير كاملاً، أي فناء حرف النون في الحرف الذي يليه فناء تاماً، وقد يكون التأثير جزئياً.

أما من الناحية الفيزيولوجية فالعملية تحدث على مستوى آلة النطق، بأن يقتصر التأثير "على تغير معتمد اللسان في الفم، ويبقى مجرى النفس من الأنف"^(٢)، هذا في حالة التأثير الجزئي، وفي حالة التأثير الكامل يشمل المعتمد والمجري^(٣).

وبيّن علماء التجويد أن العلة في ذلك قرب المخارج والمشابهة والتشاكل الكائن بين الحروف، لذلك "أدغما في الراء واللام لقرب مخرجهما من مخرجهما على طرف اللسان، وقد قيل: إنهن من مخرج واحد. وأدغما في الميم للمشاركة التي بينهما وبينها في الغنة، حتى كأنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون لنداوة حرفهما، وأدغما في الواو للمؤاخاة التي بين الواو والميم في المخرج، إذ كان يخرجان من بين الشفتين، وأيضاً فإن المد الذي في الواو بمثابة الغنة التي في الميم. وأدغما في الياء لمؤاخاتها الواو في المد واللين، ولقربها أيضاً من الراء، لأنه ليس يخرج من طرف اللسان أقرب إلى الراء من الياء، ولذلك يجعل الألتغ الراء ياء"^(٤).

(١) الموضح في التجويد، ص ١٥٨.

(٢) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٦٦.

(٣) ينظر: نفسه، ص ٣٦٦.

(٤) الداني، التحديد، ص ١١٢-١١٣.

وعلى هذا الأساس قسم معظم علماء التجويد الحروف الستة، إلى ما يكون فيه الإدغام كاملاً لا تبقى معه غنة، وهذا يكون مع الراء واللام، قال الدايني: "فأما الراء واللام فيدغم النون والتنوين فيهما بغير غنة، هذا المأخوذ به في الأداء، فينقلبان من جنسهما قلباً صحيحاً، ويدغمان إدغاما تاماً، ويصير مخرجهما من مخرجهما، وذلك باب الإدغام"^(١)، وإلى ما يدغم فيه إدغاما ناقصاً مع وجود الغنة، ويكون هذا مع الياء والنون والميم والواو التي تجمعها كلمة ينمو.

واختلف علماء التجويد، كما اختلف علماء العربية في إظهار الغنة حين تدغم النون في الراء واللام، فمنهم من يقول بجواز الوجهين أي إظهار الغنة أو عدم إظهارها^(٢)، قال المبرد: "وإدغامها فيهما على وجهين: بغنة، وبغير غنة، وإظهار الغنة أحسن لثلاث تبتل، وإن شئت أذهبت الغنة"^(٣)، ومنهم من يرى بإبقاء الغنة مع الراء والنون، وهذا الرأي ذكره ابن الباذش (ت. ٥٤٠هـ)، وذلك في قوله: "والآخذون بالغنة في الراء واللام كثير جداً عن جميع القراء. وإنما ذكرت من قرأت له بها من طرق هذا الكتاب، وهو مذهب مشهور، لا ينبغي أن نستوحش منه، لتظاهر الروايات به، وصحته في العربية، وبعضهم يرجحه على إذهابها"^(٤).

وجاء في شرح السيرافي للكتاب قوله إن أبا بكر بن مجاهد ذكر أن "النون الساكنة والتنوين مدغمان عند اللام والراء بغنة وبغير غنة، وعادة القراء أن لا يظهروا الغنة عند الراء واللام؛ لأن في إظهارها كلفة لتداخل الحرفين"^(٥)، فقد أجاز ابن مجاهد إظهار الغنة في حال إدغام النون الساكنة في اللام والراء، مستندا في ذلك على مبدأ القياس، حيث اعتمد، في تبريره ذلك، على ما يحدث للحرف المطبق إذا رمت إدغامه، وذلك في قوله: "وإظهار الغنة جائز لأن الراء واللام لا صوت لهما؛ فلا يدغم مصوّت في غير مصوت (من يخل)، وإنما تبقى منه غنة كما تبقى من المطبق إذا رمت إدغامه في غير مطبق أثر من الإطباق كرومك الحركة"^(٦).

(١) المصدر السابق، ص ١١٣.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٥٢.

(٣) المقتضب، ج ١، ص ٣٥٢.

(٤) أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، تح عبد المجيد قطاش، دار الفكر دمشق ط ١، ١٤٠٣هـ، ص ٢٥١.

(٥) أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن، وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م، ج ٥، ص ٤٨٢.

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص ٤٨٢.

ومنهم من يرى بإذها بما لفناء حرف النون فناء تاما في حرفي الراء واللام، ويعدّ هذا الرأي هو الرأي الجامع بين علماء التجويد، اعتمادا على ما أجمع عليه القراء؛ قال مكّي في هذا الشأن: "والذي أجمع عليه القراء إدغام الغنة مع الراء واللام [...] وذلك إجماع من القراء، والإظهار في مثل هذا يعده القراء لحنا لبعده من الجواز، وقد أتت به روايات شاذة غير معمول بها"^(١).

وملخص القول في ذلك أن "هذا الخلاف بين علماء التجويد هو خلاف في الاصطلاح، لا في حقيقة النطق"^(٢)، أما المهتمون بدراسة الحروف العربية من المحدثين فلا يتعدون عما رسمه علماء التجويد في كتبهم وإن اختلفوا في الكيفية، وطرق معالجة بعض تفصيلات الموضوع؛ قال إبراهيم أنيس حين تحدث عن تجاوز النون للياء والواو: "فقد تفتى النون تاركة وراءها نوعا من الغنة وذلك عند مجاورتها للياء والواو"^(٣)، وقال عن الغنة بعدما شرح آليتها الفيزيولوجية: "ويمكن أن نسمي مثل هذا الحرف بالحرف الأنفمي"^(٤)، ويبدو أن هذا النحت للتسمية لا يضيف شيئا من الناحية العلمية، بل يخلط الأمور، لأن الحرف الخارج من الفم هو حرف الياء أما الحرف الخارج من الأنف هو صوت غنة النون، كما ذكر ذلك علماء التجويد، وسمّى هذا النوع من الإدغام بالقلب الناقص، "وهذه التسمية لا تحمل معنى جديدا بالنسبة لما قاله علماء التجويد"^(٥).

ويرى إبراهيم أنيس أن الغنة، التي تكون في حال مجاورة النون لأختها، "ليست إلا لإطالة الحرف المشدّد"^(٦)، ويبدو لنا هذا مجانباً للصواب لأن زمن الحرف شيء، والحرف شيء آخر، فالغنة فالغنة حرف يخرج من الخيشوم لا علاقة له بإطالة الحرف، ثم هل كل حرف مشدد يمدّ فيه؟ قال غانم قدوري: "كما أن القول بإطالة النون حتى تؤدي إلى الغنة كلام لا يتناسب مع حقيقة حرف النون الذي لا تنفك عنه الغنة إلا إذا أدغم إدغاما كاملا"^(٧).

٢-٢-٣ - القلب:

-
- (١) الكشف عن وجوه القراءات، ج ١، ص ١٦٢.
 (٢) غانم قدوري الحمد، دراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٧٤.
 (٣) الأصوات اللغوية، ص ٦٣.
 (٤) نفسه، ص ٦٣.
 (٥) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٧٤.
 (٦) الأصوات اللغوية، ص ٦٥.
 (٧) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٨٠.

القلب حالة من حالات تأثر النون الساكنة، والتنوين بسبب مجاورتها للباء، فتقلب إلى حرف الميم، قال سيوييه مفسراً لهذه الظاهرة: "وتقلب النون مع الباء ميماً، لأنها من موضع تعتلّ فيه النون"^(١)، ويفهم من كلام سيوييه أن علة قلب النون ميماً هنا بسبب موضع النون أي أن اعتلال النون راجع إلى موضعها من مجاورتها للباء، وليس إلى علة في ذاتها، واختيرت الميم لأنها حرف كالقاسم المشترك بين النون والباء، شابهت النون في الجهر والغنة، وآخت الباء في المخرج وفي صفتي الجهر والشدّة. قال مكّي: "والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء أن الميم مؤاخية للباء، لأنها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدّة. وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر. فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعدها المخرجين، ولا أن تكن ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أُبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون والباء"^(٢).

وناقش علماء التجويد الجوانب المتعلقة بأداء ظاهرة القلب ليميّزوا بينه وبين غيرها، قال مكّي: "ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفاً آخر فيه غنة، وهو الميم الساكنة. فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه، فلا بدّ من إظهارها في هذا على كل حال"^(٣)، ونستنتج هنا أن من مميزات القلب عدم وجود التشديد، وظهور الغنة فيه.

وبعد قلب النون ميماً حرفياً ينشأ حكم جديد، وهو الإخفاء لمجاورة الميم الساكنة حرف الباء، وهذا الذي ذكره القرطبي في قوله: "ثم بعد قلبها ميماً يتحول اللفظ إلى الإخفاء، لأن حظ الميم إذا سكنت أمام الباء الإخفاء، وغنة النون والميم عند الباء تشتهبه، فلا يوجد في اللفظ فرق بين قوله: أم بظاهر من القول [...] وبين قوله: أنبتكم من الأرض،... سواء كان ما قبل الباء نونا أو ميماً، لا فرق بينهما، كله في اللفظ سواء، ولو تكلف متكلف إخراج النون مظهرة من غير قلب ولا إخفاء لأمكن ولكن بمشقة وفرطٍ مُعالجة"^(٤)، وهذا النص فيه من الوضوح والبيان مما

(١) الكتاب، ص ٤٥٣.

(٢) الرعاية، ص ٢٦٦.

(٣) الرعاية، ص ٣٦٦.

(٤) الموضح، ص ١٧٥.

يجعل تلك الآراء التي تسمى ما يحدث للنون الساكنة عند مجاورتها الباء إخفاء^(١) غير صحيحة، لأن الإخفاء يكون بعد ما يحدث القلب وليس قبل ذلك.

٢-٢-٤ - الإخفاء:

لغة هو الستر، واصطلاحاً: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول، والفرق بين الإخفاء والإدغام، أن الإخفاء هو إخفاء الحرف في نفسه، قال مكي: "والإخفاء إنما هو أن يخفى الحرف في نفسه لا في غيره"^(٢)، أما الإدغام فهو إدغام الحرف في غيره لا في نفسه، "فتقول: خُفيت النون عند السين، وأخفيت النون عند السين، ولا تقول: خفيت في السين، ولا أخفيت في السين، وتقول: أدغمت النون في الواو، ولا تقول: أدغمتها عند الواو"^(٣).

والإخفاء هو حكم النون الساكنة والتنوين إذا وقعت قبل بقية حروف المعجم، قال سيبويه: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم ... وذلك قولك: من كان، ومن قال، ومن جاء"^(٤)، وذكر عبد الوهاب القرطبي الحروف التي تخفى عندها، فقال: "النون والتنوين تخفيان عند خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي: القاف والكاف والجيم والشين والضاد والصاد والسين والزاي والطاء والذال والتاء والظاء والذال والثاء والفاء"^(٥). "فالإخفاء هو ستر ذات النون، أي الصوت الجاري في داخل الفم، والباقي منه صوت صفته، الصوت الجاري في الخيشوم"^(٦).

ولعلماء التجويد، كعادتهم، تفصيلات دقيقة، تشخص للقارئ الكيفية الفيزيولوجية لأداء النون المخفأة، قال الداني وهو من علماء التجويد الأوائل: "وأما إخفاء النون والتنوين فحقه أن يؤتي بهما لا مظهرين ولا مدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويظل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما"^(٧)، فحقيقة الإخفاء أن يبطل عمل اللسان، ويبقى صوت

(١) ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٧٦.

(٢) الرعاية، ص ٢٦٩.

(٣) مكي، المرجع نفسه، ص ٢٦٩.

(٤) الكتاب، ج ٤، ص ٤٥٤.

(٥) الموضح، ص ١٧٠.

(٦) المرعشي، جهد المقل، ص ٧٤.

(٧) التحديد، ص ١٠٠.

الغنة فيهما، كما ذكر ذلك ابن الطحان: "وحقيقته أن يبطل عند النطق بها الجزء المعمل لها من اللسان عند التحريك والبيان، فلا يسمع إلا صوت مركب على الخيشوم"^(١).

وقد ذهب بعضهم محاولاً تفسير هذه الظاهرة تفسيراً يرتكز على أسس علمية بحتة، وانطلاقاً من إدراكهم بالخصائص الفيزيولوجية لآلة النطق عند الإنسان، قال الداني في هذا الشأن: "وإنما أخفيا عندهن لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق، فيجب الإظهار للتراخي، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف (لم يرو) فيجب الإدغام للمزاحمة، فأخفيا فصاروا لا مظهرين ولا مدغمين، وغنتهما مع ذلك باقية، ومخرجهما من الخيشوم خاصة، ولا عمل للسان فيهما"^(٢)، وقال أيضاً عبد الوهاب القرطبي معللاً سبب الإخفاء بطلب الخفة والسهولة وذلك في قوله: "وإنما خفيت النون مع هذه الحروف لأنها حروف الفم، والنون أيضاً لها مخرج من الفم، والإخفاء في طلب الخفة به كالإدغام في طلب الخفة به، فلما أمكن استعمال الخيشوم وحده في النون ثم استعمال الفم وحده فيما كان أخف عليهم من استعمال الفم في إخراج النون ثم عودهم إليه فيما بعدها"^(٣).

وصف علماء التجويد ظاهرة الإخفاء باعتبارها ظاهرة تختلف تماماً عن ظاهري الإظهار والإخفاء، فقالوا إنها ظاهرة بين الإظهار والإخفاء، وعللوا سبب هذا الاختلاف باختلاف مسافة الجوار التي تختلف عن مسافة الجوار لكل من حروف الإظهار وحروف الإدغام، ثم بينوا آلية النطق فيها كيف تحدث، حيث حدّدوا المخرج فقالوا: "ومخرجهما من الخيشوم خاصة، ولا عمل للسان فيهما"^(٤)، بمعنى بقاء الغنة فيهما، وقالوا أن عمل اللسان فيهما معدوم، ولا يجوز التشديد في الحرف المجاور لهما.

وعلق غانم قدوري على قولهم "ولا عمل للسان فيهما" بقوله: "وقول علماء التجويد: إنّ النون المخفأة لا عمل للسان فيها لا يوضح بدرجة كافية وضع اللسان أثناء النطق بها"^(٥)، ثم يسوق قول القرطبي محاولاً إثبات أن طرف اللسان يتصل بمخرج الحرف المجاور، وحين نتأمل قول

(١) مرشد القارئ، ص 67.

(٢) التحديد، ص ١١٥.

(٣) الموضح، ص ١٧١.

(٤) الداني، التحديد، ص ١١٥.

(٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٧٨.

القرطبي الذي ضمّنه داخل نصه: "ومعنى خفائها ما قدمنا من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان"^(١)، لا نكاد نقف على المعنى الذي يدلنا على أن طرف اللسان يتصل بمخرج الحرف المجاور، بينما يبدو أن الذي يُفهم من قول القرطبي "اتصال النون بمخارج هذه الحروف"، هو مجاورة النون لمخارج هذه الحروف، بل إن الذي يُفهم من قول علماء التجويد: "لا عمل للسان فيهما" أن اللسان لا يتصل بأطراف الثنايا بل يظل معلقا في فراغ الفم.

وهذا الوضع لآلة النطق في حالة الإخفاء هو الذي جعلها حالة بين الإظهار- الذي يكون فيه طرف اللسان متصلا بأطراف الثنايا-، وبين الإدغام الذي يكون فيه طرف اللسان متصلا بمخرج الحرف المجاور، لذلك قال سيبويه في تعليل خفاء النون بقوله: "فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم، يعني من الخياشيم، كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة"^(٢)، وقال مكّي معقبا على سيبويه: "يريد أنهم لو أتوا بالنون مظهرة للزمهم استعمال ألسنتهم [بالنون] من مخرج الساكنة، ومن مخرج غنتها، فكان استعمالها لها من مخرج غنتها أسهل، مع كثرتها في الكلام، فاستعملوها خفية بنفسها، ظاهرة بغنتها، وكان ذلك أخف، إذ لا لبس فيه، فإذا قلت: عنك ومنك، فمخرج هذه الغنة من الخياشيم، والنون التي تخرج من طرف اللسان، هي التي خفيت، فإذا قلت منه: وعنه، فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم"^(٣).

وقد حدّر علماء التجويد المحدثون من أن يتصل طرف اللسان بالثثة، وقالوا: "أن يظل اللسان عند الإخفاء معلقا في فراغ الفم، ولا يلصق بالثثة كما في الإظهار"^(٤). أما اللغويون المحدثون فإنهم لم يسهموا "في تجلية حقيقة الإخفاء بشيء زيادة على ما قاله علماء التجويد"^(٥)، التجويد"^(٥)، ومنهم من ذكر بأن النون في حالة الإخفاء تميل إلى مخرج الحرف المجاور لها^(٦).

(١) الموضح، ص ١٧٠.

(٢) الكتاب، ج ٤، ص ٤٥٤.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات، ص ١٦٦-١٦٧.

(٤) أحمد الطويل، فن الترتيل وعلومه ص ٧٦١/٢.

(٥) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٧٩.

(٦) ينظر: إبراهيم أنيس، الحروف اللغوية، ص ٦٣.

بينما يقول المرعشي محذرا القارئ "من إطباق أقصى اللسان إلى الحنك عند التلفظ بالغنة قبل القاف والكاف، إذ يحدث بذلك كاف صماء، والكاف الصماء على ما في النشر كاف ليس فيه شدة ولا همس"^(١).

ومن علماء التجويد من أضاف بعض التفصيلات في حقيقة الإخفاء؛ وفي جهد المقل نص يبين مراتب الإخفاء يقول فيه الرعشي: "واعلم أن الإخفاء على ثلاث مراتب يتوقف بيانها على تقدم مقدمة وهي: إن الغنة صفة النون الساكنة وأثرها الباقي عند إخفاء ذاتها، فمعنى صغر إخفاء النون كبر أثرها الباقي. ومعنى كبر إخفائها: صغر أثرها الباقي إذ ذاتها معدومة عند الإخفاء على كل حال. وحروف الإخفاء على ثلاث مراتب: أقربها مخرجا إلى النون ثلاثة: الطاء والذال المهملتان، والتاء المثناة الفوقية، وأبعدها: القاف والكاف، والباقي متوسطة في القرب والبعد. قال: ولالإخفاء مراتب فكل حرف هو أقرب إلى النون يكون الإخفاء عنده أزيد وما قرب إلى البعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وتظهر فائدته في تفاوت الغنة"^(٢)، فالذي نفهمه من هذا النص أن حروف الإخفاء تتفاوت في درجة الإخفاء وفي زمن الغنة بحسب قربها من النون، فالأقرب إلى النون يكون الإخفاء عنده أكبر وزمن الغنة أقل، والعكس بالعكس.

وناقش علماء التجويد زمن الغنة في الإخفاء، فحذروا من المبالغة في تطويلها، وعدّوا ذلك عيبا ولحنا في القراءة؛ قال ابن الجزري: "واحذر إذا أتيت بالغنة أن تمدّ عليها، فذلك قبيح"^(٣)، وقال المرعشي: "وليحذر من تطويل غنة الإخفاء"^(٤)، وقال أيضا: واجعل غنة النون أكمل من غنة الميم، لأنها أغن من الميم، لكن احذر من تطنين الغنة عند الوقف عليهما لأن إظهار الغنة وإن احتاج إلى تمديد لكن المبالغة في التمديد لحن، وهو معنى التطنين"^(٥).

ومما تقدم يمكننا أن نقول بأن علماء التجويد قدّموا بحثا متميزة عن الظواهر الصوتية التي تحكم النظام الصوتي العربي، فالقوانين الصوتية التي أرسوا عليها علم التجويد، جديرة أن ينظر إليها بالأصالة والتميز^(٦).

(١) جهد المقل، ص ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٣) ابن الجزري التمهيد في علم التجويد، ص ١٧١.

(٤) جهد المقل، ص ٢٨٧.

(٥) نفسه، ص ٣١٦.

(٦) غانم قدوري، جهد المقل، ص ٧٦.

٢-٣- في أحكام الميم الساكنة:

شاركت الميم النون في صفة الغنة، كلاهما يجري فيهما النفس غنة في الخيشوم، إلا أنّها (الميم) خالفت النون في مبدأ المجاورة، والتأثر بغيرها، إذا كانت النون الساكنة تتأثر تقريبا بجميع حروف المعجم، فإن تأثر الميم الساكنة بما جاورها من الحروف يكاد يكون معدوما^(١)، وعلّل علماء التجويد ذلك بأن الإدغام يكثر في حروف الفم لكثرتها وقرب تناولها ويضعف في الحروف الحلق والشفيتين لقلتها وبعد تناولها، قال الداني في هذا السياق: "واعلم أن أصل الإدغام إنما هو حروف الفم واللسان لكثرتها في الكلام وقرب تناولها، ويضعف في حروف الحلق وحروف الشفتين لقلتها وبعد تناولها"^(٢)، وقال مكّي عن ذلك: "فيجب أن تعلم أن حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق ولا في حروف الفم لبعدها ما بينهن في المخرج"^(٣)، وكذلك لتمييز الميم عن الحروف التي تشاركها في المخرج بالغنة، أي زيادة في الصوت، ولا يدغم الحرف الذي فيه زيادة صوت فيما هو أنقص صوتاً^(٤). وهذا مبدأ حربي أكد عليه علماء التجويد في التعامل مع الظاهرة الصوتية التي يتميز بها القرآن الكريم خاصة، واللغة العربية عامة.

وقد أحصى علماء التجويد مظاهر التأثر للميم بغيرها من الحروف في ثلاثة مظاهر هي: الإظهار والإدغام والإخفاء، وفيما يلي نتعرّض - بإيجاز - لبعض مباحثهم في كلّ منها.

٢-٣-١- الإظهار:

ويكون مع بقية حروف المعجم إذا حلت بعد الميم الساكنة، باستثناء الباء التي لها حكم آخر، ولأن الواو والفاء تشاركان الميم في المخرج دون بقية الحروف، فقد حذّر علماء التجويد من عدم إنعام بيان إظهارها عند الفاء والواو، جاء في الجواهر المضية لابن عطاء الله الفضالي قوله: "وتظهر عند بقية الحروف وتكون أشدّ إظهاراً عند الفاء والواو"^(٥)، وفي سياق شرحه للبيت (واحذر لدى واو وفا أن تختفي) قال عن إخفاء الميم: "احذر إخفاءها عند الواو والفاء"^(٦)، وقال

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(٢) الإدغام الكبير، ص ٩٤، ٩٥.

(٣) الكشف، ص ١٤٠.

(٤) ينظر: شروط الإدغام، في المبحث السابق.

(٥) سيف الدين بن عطاء الله الفضالي البصير، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، د:ت: عزة بنت هاشم معيني،

مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ٢٨٧.

(٦) نفسه، ص ٢٨٨.

وقال أبو العلاء الهمداني العطار وهو يحاول أن يوازن بين الواو والفاء أيهما أصعب في تأدية إظهارها: " وإظهارها عند الواو أسهل منه عند الفاء، وذلك لأن الميم توافق الواو في المخرج، فأما عند الفاء فيحتاج إلى تكلف لأن الفاء بانحدارها إلى الفم باعدت الميم"^(١)، وعلق غانم قدوري على قول العطار: "ويبدو لي أن ملاحظة العطار صحيحة لكن التعليل لا يمكن القطع به، وذلك لأن البعد في المخرج أدعى إلى سهولة الإظهار، ولعل ما في الفاء من التفشي هو السبب في أن إظهار الميم قبل الواو أسهل منه عند الفاء"^(٢)، وهذا في الحقيقة قانون حرّفي يحكم مبدأ الجوار والتأثر في النظام الصوتي العربي، ومن علماء التجويد من وصف لنا بشكل مفصل الكيفية الفيزيولوجية التي تتم بها العملية النطقية لظاهرة إظهار الميم الساكنة عند الواو والفاء، قال السعيد: "ومما يحفظ أيضا إسكان الميم الساكنة إذا أردت إظهارها عند الفاء والواو في مثل قوله تعالى عند الفاء ﴿وَيَمْدُهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]... وعند الواو نحو قوله: ﴿أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾ [الأعراف: ٧١]... وما أشبه هذه الحروف يلفظ بهذه الميمات كلها ساكنة ويُتوقّى فيها الحركة، فإذا أطبقت شفتيك للميم وأوردت النطق بالفاء ألحقت ثنيتك بمخرج الفاء من الشفة السفلى، وليكن ذلك عند انفتاح شفتيك من الميم في وقت واحد من غير اضطراب بينهما ولا إبطاء، فإن ذلك يؤدي إلى تحريك الميم"^(٣)، ولأن الإبطاء كذلك يؤدي إلى إخفاء الميم عند الفاء. وهذا التوصيف يصور لك عملية النطق كأنك تراها كما تفعل الأجهزة المخبرية في عصرنا الحاضر تصوير الحركات وعرضها على شريط تمنح حاسة البصر من مشاهدة تفصيلاتها.

٢-٣-٢ - الإدغام:

ويكون مع الميم؛ قال مكي: "وإذا لقي الميم وهي ساكنة ميمًا أخرى وجب الإدغام"^(٤)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١]، وهذا الإدغام من قبيل الإدغام المتماثل، قال الداني في هذا الشأن: "وأما الميم فإنه كان يدغمها في مثلها"^(٥)، ولا تدغم الميم إلا إلا في مثلها، لا غير، قال الداني: "فإذا التقى بمثله أدغم فيه لا غير"^(٦).

(١) التمهيد في معرف التجويد، ص ٢٦٩.

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٩٠.

(٣) السعيد أبي الحسن، التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي، (تح: غانم قدوري الحمد)، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣١، الجزء، الثاني، (د.ت)، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٤) الرعاية، ص ٢٣٣.

(٥) الإدغام الكبير، ص ١٧٩.

(٦) التحديد، ص ١٦٥.

٢-٣-٣- الإخفاء:

وظاهرة إخفاء الميم تكون عند الباء فقط، إذا كانت الميم ساكنة وجاءت بعدها الباء، قال القرطبي في الموضح مبينا ذلك: "إذا سكنت وبعدها باء وجب إخفاء الميم معها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]... وذلك أن الباء قربت من الميم في المخرج فامتنع الإظهار، واستوتا في أن كل واحدة منهما تنطبق بهما الشفتان فتحققا الاتصال والاستتار، وامتازت الميم عنها بمزية الغنة فامتنع الإدغام فلم يبق إلا الإخفاء"^(١). فمزية الغنة التي في الميم كانت المانع من إدغامها في الباء رغم قرب المخرج، وهذا كما قلنا مبدأ صوتي يقوم عليه النظام الصوتي العربي.

وللداني نص طويل يبين فيه الآراء المختلفة في شرح عبارة "عنها معها" حيث يقول: "فقال بعضهم: هي مخفة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما. وهذا مذهب ابن مجاهد، في ما حدثنا به الحسين بن علي، عن أحمد بن نصر، عنه، قال: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى، لأن لها حرفا في الحياشيم تواخي به النون الخفيفة، وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر رحمه الله... وقال آخرون: هي مبينة للغنة التي فيها؛ قال أبو الحسين بن المنادي: أخذنا عن أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الواو والفاء والباء، في حسن من غير إفحاش. وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيتها باء في جميع القرآن. قال: وكذلك الميم عند الفاء. وذهب إلى هذا جماعة من شيوخنا، وحكاه أحمد بن صالح عن ابن مجاهد، وبالأول أقول"^(٢)، من خلال هذا النص يتبين أن الداني وشيخه وابن مجاهد كلهم يقولون بحكم إخفاء الميم الساكنة عند الباء.

أما الذين يقولون بإظهارها ففي نظر القرطبي أنهم أخطأوا في تفسير لفظ البيان، والصواب ليس كذلك، يقول القرطبي: "فأما عبارة بعضهم عن ذلك بالبيان فالذي عندي أنهم لم يريدوا البيان الذي هو التفكيك والقطع، لأن ذلك إذا لفظ به جاء في الغاية من الثقل والاستبشاع، وإنما أرادوا بالبيان عدم الإدغام، لأن جماعة من أعمار القراء ذهبوا إلى أنه إدغام فسموه بيانا لينبها على أنه ليس بإدغام، وإن كان إخفاء"^(٣)، واللافت للنظر في هذا النص قول القرطبي جماعة من

(١) الموضح في التجويد، ص ١٧٢-١٧٣.

(٢) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٦٥-١٦٦.

(٣) القرطبي، الموضح، ص ١٧٣-١٧٤.

أغمار القراء مما يوحي أن الذين قالوا بإظهار الميم عند الباء ليسوا من القراء الذين يُحتجوا بأرائهم.

وقال المرعشي وهو من علماء التجويد المتأخرين أن الميم تخفى عند الباء وهذا في رأيه قول الجمهور من أهل الأداء وذلك في قوله: "وأما إذا كانت أصلية نحو ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ﴾ [الفيل: ٤٠] فهي تخفى عند الجمهور من أهل الأداء"^(١).

وناقش غانم قدوري قضية إخفاء الميم الساكنة عند الباء، وبعد استعراضه لبعض أقوال علماء التجويد يقول: "ويبدو لي أن القول بإظهار الميم الساكنة عند الباء هو الصحيح"^(٢)، وبعد النظر المرة تلو المرة، وإعادة القراءة للنصوص من مصادرها تبين لنا أن هذه النصوص لا ترقى إلى درجة القطعية فتتفي عنها كل احتمالات الشك والتأويل والاضطراب، فمثلا نص مكّي الذي يقول فيه: "وإذا سكنت الميم وجب أن يتحفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باء أو فاء أو واو... لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن، لأنهن كلهن يخرجن من ما بين الشفتين"^(٣)، في هذا النص يتحدث مكّي عن كيفية التلطف للميم الساكنة عند لقائها بالباء والفاء والواو، فهو يحذر القارئ من أن لا يبين سكون الميم فيدغم الميم في الباء أو يخفي الميم في الفاء والواو، وهذا معنى قوله: "وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن"، وهذا في نظري يوافق ما ذكرناه سابقا عن القرطبي، بأن الإظهار بمعنى الإظهار يؤدي إلى القطع والتفكيك فيجيء اللفظ في غاية الثقل والاستبشاع، وهذا هو القصد من تحذيرهم، أن يتحفظ القارئ ببيان الميم دون الإظهار.

أما قول الهمداني الذي ذكر فيه أن "أكثر أهل الأداء على إظهارها أيضا عند الباء"^(٤)، ففيه غموض؛ لأنه لم يذكر من هم هؤلاء أهل الأداء، ولأن هو نفسه يذكر قبل ذلك أن الميم يجب إظهارها عند الواو والفاء ولم يذكر الباء، بل قال تخفى فيما عداهما^(٥)، ونقول في المحصلة أن

(١) جهد المقل، ص ٢٠٨.

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٩٢.

(٣) الرعاية، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٤) التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٧٠.

(٥) ينظر: التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٦٩.

حكم الميم الساكنة عند الباء الإخفاء وهذا الذي يفهم من قراءة نصوص علماء التجويد في توصيفهم لحالة التجاور بين الميم والباء.

٢-٤- في تفخيم اللام والراء وترقيقهما:

٢-٤-١- تفخيم الراء وترقيقها:

تعددت آراء علماء التجويد واختلفت في أصل الراء بين التفخيم والترقيق، وقد آثرنا أن نصرف النظر عن مناقشة الاختلاف في تلك الآراء، لأنه ليس من أغراضنا في هذا البحث، ونكتفي بما اتفق فيه علماء التجويد إزاء هذا الموضوع، ونركز اهتمام البحث فيما يكشف عن جهودهم، ويبرز ما فيها من علامات النبوغ والتميز.

من الأقوال التي نرى في حكمها تفصيلاً لقضية الراء، ويكاد يجمع عليها علماء التجويد، ونرى أنها تتوافق مع ما أثبتته البحث الصوتي الحديث، القول بأن تفخيم الراء وترقيقها تابع لحركتها "وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضممة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت علي حكم المجاور لها [...] وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت فيحصل لها التغليف الذي يناسب الفتحة والضممة"^(١)، فهذا النص وإن كان لعلماء القراءات فيه من التوصيف لأثر نوع الحركة على صفتي التفخيم والترقيق اللتين تتناوبان على الراء، فالكسرة لتسفلها أجبرت الراء على تقمص صفة الترقيق لكي يحدث التناغم والانسجام الصوتي.

وقد فسّر بعض علماء التجويد الآلية الفيزيولوجية لإنتاج الراء المرققة والراء المفخمة، حيث يقول القرطبي: "واعلم أن الراء يتغير اللفظ بها من حيث أنها ترق في حال وتغلظ في حال وذلك تابع لحركتها وسكونها، فإن كانت متحركة فلا تخلو من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة. فإن كانت مكسورة رقت، وكان العمل فيها برأس اللسان، ومعتمداً أدخل إلى جهة الحلق في الحنك الأعلى يسيراً، وأخذ اللسان من الحنك أقل مما يأخذ مع المفخمة، فينخفض اللسان حينئذ فلا ينحصر الحرف بينه وبين الحنك فتجيء الرقة [...] فإن كانت مضمومة أو

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (تح: علي محمد الضباع)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج ٢، ص ١٠٨.

مفتوحة فحمت، وكان ما يأخذه طرف اللسان منها أكثر مما يأخذه مع الترقيق، وكان معتمد اللسان أخرج في الحنك الأعلى يسيرا، فينبسط حينئذ اللسان وينحصر الحرف بينه وبين الحنك، فيحدث التفخيم لذلك^(١)، واضح من خلال هذا التوصيف أن حكم الراء مرتبط بحركتها وكذلك بحركة ما قبلها، إذ تعمل الكسرة على خفض اللسان مما يجعل الحرف غير محصور بينه وبين الحنك فتجيء الرقة، بينما الضمة والفتحة ولأن معتمدهما في اللسان أخرج في الحنك الأعلى يسيرا، تجعلان الحرف ينحصر بينه وبين الحنك، لذلك يحدث التفخيم، وقد ذكر ذلك ابن الجزري بشكل صريح، فقال: "ترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدا"^(٢).

وفي كتب علماء التجويد تفصيل لحالات الراء، كلها تتفق على قانون عام، وهو أن التفخيم والترقيق للراء يكون دائما بحسب حركتها وحركة ما قبلها مع بعض الاستثناءات التي يتخلف فيها هذا القانون الصوتي ليحل محله قانون آخر مثل قانون تدافع الصفات القوية والضعيفة، مثل ما يتفرد به ورش في ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة إذا سبقها سكون وكان قبل الساكن كسر في كلمة (إِكْرَام)، ولكنه يتفق مع الجمهور في تفخيم الراء إذا وقع بعدها حرف استعلاء كما في (إِعْرَاضًا)، وهذا استجابة كما قلنا لقانون تدافع الصفات.

وجاءت الأحكام المتعلقة بالراء على نحو ليس فيه اضطراب ولا غموض^(٣)، ومن أحسن الأوصاف التي جاءت تبين أحكام الراء ما ذكره المرعشي في قوله: "أما الراء فهي إما متحركة وإما ساكنة، والساكنة إما ساكنة لأجل الوقف أو لا، فهنا ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الراء المتحركة، وهي إما مكسورة، وهي ترقق بلا خلاف، سواء كانت كسرتها لازمة مثل ﴿رَزَقٌ﴾ [البقرة: ٦٠] أم عارضة مثل وَذَرِ الَّذِينَ [الأنعام: ٧٠]. وسواء لم يقع بعدها حرف استعلاء كما في المثالين المذكورين، أو وقع نحو ﴿الرَّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وإما مفتوحة أو مضمومة، وهما تفخمان نحو ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] و﴿رُؤْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]، كذا قال. أقول: هذا عند جمهور القراء وعاصم معهم، وليس عند الجميع، لأن ورشا يرقق

(١) الموضح في التجويد، ص ١٠٦.

(٢) النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ١٠٨.

(٣) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٠٦.

الراء المضمومة بعد الكسرة اللازمة... وكذا يرقق المفتوحة مع إمالتها قليلا بعد الياء الساكنة...
وبيان تلك المواضع في كتب القراءات.

الفصل الثاني: في الراء الساكنة التي ليس سكونها لأجل الوقف، وهي إما واقعة بعد الفتحة أو الضمة فإنها حينئذ تفخم بلا خلاف ولا اشتراط شيء، نحو ﴿الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و﴿كُرَّةٌ﴾ [البقرة: ٢١٦] و﴿وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] و﴿وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. وإما واقعة بعد الكسرة فإنها حينئذ ترقق بشروط ثلاثة:

الأول: أن تكون الكسرة لازمة غير عارضة.

والثاني: أن تكون الكسرة متصلة بالراء في كلمتها.

والثالث: أن لا يكون بعد الراء في كلمتها حرف استعلاء...

الفصل الثالث: في حكم الراء الساكنة التي سكونها لأجل الوقف عليها، وإنما قيد به لأنها إذا وقف عليها وكانت ساكنة قبل الوقف عليها نحو: وَأَنْحَرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهَّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ فهي كما في الوصل في جميع الأحوال وقد سبق بيانه.

وأما إذا كانت متحركة قبله وسكنت لأجل الوقف عليها بالروم فهي كما في الوصل...
وإن وقف عليها بالسكون المحض فإن كان ما قبل الراء الساكنة مكسورا فالراء ترقق عند الجميع...
وإن كان ما قبل الراء الساكنة في الوقف مفتوحا أو مضموما فإنها تفخم حينئذ عند الجميع...
... " (١).

فعلماء التجويد درسوا الظاهرة بشكل مفصل ودقيق، وكانت لهم في ذلك آراء متعددة
تطلبها منهج البحث والدراسة، حيث راعوا فيه جميع حالات الراء، وما ترتب على تلك الجوارات
من أحكام حرفية، فجاءت بحوثهم في غاية من الوضوح والانسجام اللذان يتطلبهما البحث
العلمي الصحيح. لأن التعدد في الآراء هو " المنهج الصحيح لدراسة الظواهر اللغوية، ذلك المنهج

(١) جهد المقل، ص ١٧٣-١٧٤.

الذي يعني بوصف الظواهر اللغوية كما هي من غير أن يكون من هدفه اختصارها أو توحيدها، بل غاية ما يمكن أن يفعله بعد وصفها هو تقديم تفسير لها^(١).

أما المحدثون من دارسي الأصوات العربية فكانت عنايتهم بأحكام الراء محدودة^(٢) من جهة، ومن جهة أخرى أن أكثرهم لم يطلع الاطلاع الكافي على ما كتبه علماء التجويد في دراسة الصوت العربي^(٣)، مما حول لأحدهم بأن وصف علماء التجويد، في قضية اختلافهم في تفخيم الراء وترقيقها، بالاضطراب والغموض، حيث يقول إبراهيم أنيس: "ورغم اختلاف القراء في تفخيم الراء وترقيقها إلى حد يشبه الاضطراب، يمكن أن نستخلص من تلك الآراء المتشعبة ضوابط عامة يكاد يجمع عليها القراء"^(٤)، وهذا النوع من الأحكام التي جاءت قاصرة النظر، والتي توحى بأن القوم لم يطلعوا على ما كتبه علماء التجويد، كما قال ذلك ابن الجزري في رده عليهم: "وهذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات"^(٥)، ثم "فما هي مظاهر الاضطراب التي يشكو منها الدكتور إبراهيم أنيس، وأين تلك الآراء المتشعبة التي ضل في متاهاتها؟"^(٦).

٢-٤-٢- تغليظ اللام وترقيقها:

يصطلح بعض علماء التجويد على استخدام مصطلح التغليظ في اللام، ومصطلح التفخيم في الراء، كما أستخدم مصطلحي التسمين والتفخيم مرادفا لمصطلح التغليظ، وتجيء اللام في الاستعمال العربي مغلظة ومرفقة، "أما ترقيقها فهو الأصل لكثرتها"^(٧)، ويحدث تغليظ اللام فسيولوجيا بأن يتم "العمل فيها بوسط اللسان، وأدخل قليلا من مخرجها"^(٨)، ومنهم من علل

(١) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٠٩.

(٢) ينظر نفسه، ص ٤٠٨.

(٣) ينظر نفسه، ص ٤١٠.

(٤) الأصوات اللغوية، ص ٥٦.

(٥) النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٩٦.

(٦) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٧) عبد الوهاب القرطبي، الموضح، ص ١١٩.

(٨) نفسه، ص ١١٩.

تغليظ اللام لمشاركته حرف تفخيم في المخرج ألا وهو الراء، وكذلك لمشاركته حرف النون والنون فيه غنة، يقول مكّي: "اعلم أن اللام حرف، يلزمه تفخيم وتغليظ، لمشاركته الراء في المخرج، ولمشاركته النون في المخرج، والنون حرف غنة"^(١).

وإذا تتبعنا الحالات التي تفخم فيها اللام من خلال أقوال علماء التجويد وعلماء القراء وجدنا أنها محصورة بين حالتين: الأولى متفق عليها بين جمهور القراء، والثانية انفرد بها ورش عن نافع.

الحالة الأولى: وهي خاصة بلام اسم الجلالة (الله)، حيث تفخم إذا وقعت بعد ضم أو فتح، وترقق إذا سبقها كسر، وقد فصل ذلك الداني في قوله: "فأما اللام من اسم (الله) عز وجل فالجميع مجمعون علي ترقيقها مع الكسرة من أجلها، عارضة كانت أو غير عارضة نحو: (بسم الله)، و(الحمد لله) ... فإن وليها فتحة أو ضمة أجمعوا علي تغليظها من أجلهما، نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿ضَرَبَ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٢٤]"^(٢)، وهذا استثناء في الكلام العربي، فإن حرف اللام في الألفاظ المشابهة للفظ الجلالة لا تفخم، مثل كلمة (اللبن) وغيرها، لذا لا نجد لها تفسيراً حرفياً عند علماء التجويد ما يبرر هذه الظاهرة الصوتية، مما حدا بالبعض منهم أن يقول: "والوجه في تفخيم اللام في اسم الله - تعالي ذكره - ما يحاول من التنبية على فخامة المسمّى به وجلاله، وذلك أصل فيه إلا أن يمنع منه مانع"^(٣).

الحالة الثانية: قال الداني موضعاً أحكام تغليظ اللام عند ورش: "روى المصريون عن ورش عن نافع تغليظ اللام إذا تحركت بالفتح ووليها من قبلها صاد أو طاء أو طاء، وتحركت هذه الحروف الثلاثة بالفتح أو سكنت لا غير. نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿فِيصَلْبِكَ﴾ [يوسف: ٤١]، و﴿الطَّلَاقُ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿مُعَطَّلَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص ٢١٨.

(٢) التحديد ص ١٦٠.

(٣) عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، ص ١٢٠.

[البقرة: ١١٤]، و﴿ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩]، وما أشبهه، والقراء بعدُ يرققونها من غير إفحاش^(١). فتغليظ اللام عند ورش له ضوابط محددة نقرأها من خلال النص السالف الذكر:

• الشرط الأول: أن اللام متحركة بالفتح؛

• الشرط الثاني: أن يسبقها حرف الصاد أو الظاء أو الطاء، وتكون هذه الحروف إما متحركة بالفتح أو ساكنة لا غير.

وقد حاول بعض علماء التجويد إعطاء تفسيراً لهذه الظاهرة الصوتية، التي تميز بها ورش عن جميع القراء، وذلك في قولهم: "وعلة من فخم هذا النوع أنه لما تقدم اللام حرف مفخم مطبق مستعمل أراد أن يقرب اللام نحو لفظه، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقربون الحرف من الحرف، ليعمل اللسان عملاً واحداً، ويقربون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً"^(٢)، وهذا البيان في تفسير الظاهرة يتوافق تماماً مع قانون التجاور ومبدأ التأثير الذي ينظم قواعد البناء في اللغة، وكذا خاصية الانسجام الصوتي بين الحروف اللغوية، فصفات التفخيم والإطباق والاستعلاء، وهي كلها صفات قوية، جعلت اللام يغير من أصله في الصفة، وهي الترقيق، ليتكيف مع الحالة الطارئة التي تستلزم منه أن يكون متصفاً بصفة التغليظ، لأن فتحة اللام تناسب التفخيم، كما أن حروف الإطباق قبلها تقتضي ارتفاع ظهر اللسان وانطباقه على الحنك الأعلى وهو يشبه ما يحدث عند تفخيم اللام إلى حد كبير^(٣)، وهذا ما يعرف في مصطلح علماء التجويد طلب المناسبة بين الحروف، قال عبد الوهاب القرطبي في تعليقه للظاهرة: "وأما مذهب ورش فوجهه طلب المناسبة بين الحروف، كما في إمالة الألف وترقيق الراء والقلب والتشديد"^(٤).

٣- ظواهر التعالق التركيبي للحروف الذائبة:

وهي الحركات وحروف المدّ التي تعدّ قسيماً للحروف الجوامد، ولقد آثرنا استخدام مصطلح الذوائب بدل المصطلحات المترادفة التي استعملها علماء العربية وبعض علماء التجويد، مثل:

(١) التحديد ص ١٦٠.

(٢) مكّي، الكشف عن وجوه القراءات ج ١، ص ٢١٨.

(٣) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ٤١٤، عن إبراهيم أنيس، الحروف اللغوية، ص ٦٥.

(٤) الموضح في التجويد، ص ١٢٠.

الحركات الطويلة والقصيرة، وحروف المدّ واللين، والمصوتات العربية؛ لأنه أكثر تعبيراً عن طبيعة وخصائص هذا الصنف من الحروف من جميع المصطلحات التي استخدمت قديماً وحديثاً، ومصطلح الحروف الذائبة هو مصطلح من المصطلحات الخاصة بعلماء علماء التجويد في توصيفهم للحروف العربية^(١)، قال الأندرابي في تحديدها: "والحروف الذائبة ثلاثة: الياء المكسور ما قبله، والواو المضموم ما قبله، والألف ولا يجيء إلا مفتوحاً ما قبله، وهذه الحروف حروف المد واللين، سميت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد. وما عداها جامد، لأنه لا يلين ولا يذوب ولا يمتد"^(٢). وكل هذه المصطلحات التي اشتقها علماء التجويد لتوصيفهم الحروف العربية كانت بدافع حرصهم على ضبط الأداء النطقي للألفاظ القرآنية من أن يشوبه تغيير أو يخل بسلامته، فكانت المصطلحات لديهم معبرة عن طبيعة الخصائص الصوتية للحروف العربية، ذلك أنهم لم يتركوا جانباً ولا زاوية من زوايا النظر إلا وكان لهم فيها أثر من الوصف والبيان.

٣-١- في الحركات:

الحركات عند اللغويين العرب القدامى ثلاث، وهي الفتحة والضمة والكسرة، وهي أبعاض حروف المدّ كما عبر عنها ابن جني، قال الداني: "فأما الحركات فثلاث: فتحة وكسرة وضمة، وهي في قول أكثر النحويين مأخوذة من الحروف"^(٣).

تعد الحركة من بين المفاهيم الصوتية التي انفرد بها علماء العرب قديماً، ولا نجد لها في الصوتيات الغربية الحديثة نظيراً، فالحركة في تصورهم هي الحركة العضوية الهوائية التي تعمل على إخراج الحرف والانتقال منه إلى حرف آخر، فهي حركة مزدوجة، تجمع بين حركة العضو في جهاز النطق، وبين حركة الهواء المصاحبة لهذه العملية، فهذا التصور في وصف الظاهرة نابع من إدراكهم أن التسلسل الصوتي في الكلام ليس مجرد توالي لمقاطع صوتية، بل الكلام عندهم يتجلى في مظهرين، مظهر مادي حرفي، ومظهر فيزيولوجي حركي. فهم لم يخلطوا بين الجانب المادي للحرف والذي يدرك بحاسة السمع، وبين الآليات الفيزيولوجية التي تتحكم في إخراج الحروف متسلسلة أثناء الأداء النطقي، ومن ثم حللوا كل حالة على حدة؛ لأن لكل حالة لها قوانينها الخاصة بها،

(١) ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ١٣٦.

(٢) أحمد بن أبي عمر الأندرابي (٥٦١ هـ) الإيضاح في القراءات، تح: منى عدنان غني، أطروحة دكتوراه كلية

التربية للبنات / جامعة تكريت، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٣) الداني، شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، ص ٣١٨.

فكان تحليلهم مرتكز على العلاقات الموجودة بين القوة الاندفاعية للحركة المحدثه للحرف، وما يتصف به الحرف اللغوي من قوة وضعف^(١).

٣-١-١- في الروم والإشمام:

من الظواهر الصوتية التي تناولها علماء العربية وعلماء التجويد ظاهرة التغيير التي تلحق الحركات في التركيب من حذف أو تقصير، حيث حددوا مواضعها، وميزوا بين درجاتها، ولم يكتف علماء التجويد بذلك بل كان لهم إضافات مميزة تعكس مدى دقتهم في التحليل وعمق إدراكهم للعلاقة بين الظواهر^(٢).

وهذا يعكس مدى حرصهم على سلامة الأداء للحرف العربي، وعنايتهم بكيفية الأداء النطقي للحركات، "والمحافظة على خواصها عند ما تتوالى في التركيب وحين تجاور حروف اللين خاصة، لما بينها وبين الحركات من تقارب في النطق"^(٣).

ومن النصوص التي تبين الحرص لديهم على نطق الحركات، قول القرطبي: "الذي ينبغي أن يعتمد القارئ من ذلك أن يحفظ مقادير الحركات والسكنات، فلا يشيع الفتحة بحيث تصير ألفا، ولا الضمة بحيث تخرج واوا، ولا الكسرة بحيث تتحول ياء، ولا يوهنها ويختلسها ويبالغ فيضعف الحرف عن تأديتها ويتلاشى النطق بها وتتحول سكونا"^(٤)، ويقول الداني في توصيف الحركات الثلاث حال التلفظ بها: "فأما المحرك من الحروف بالحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة فحقه أن يلفظ به مشبعا، ويؤتى بالحركات كوامل، من غير اختلاس ولا توهين يؤولان إلى تضعيف الحرف بهن، ولا إشباع زائد، ولا تمطيط بالغ يوجبان الإتيان بعدهن بألف وياء وواو غير ممكنات فضلا عن الإتيان بهن ممكنات. وأما المسكن من الحروف فحقه أن يخلى من الحركات الثلاث ومن بعضهن، من غير وقف شديد ولا قطع مسرف عليه سوى احتباس اللسان في موضعه قليلا في حال الوصل"^(٥)، هي ضوابط دقيقة يصفها الداني للقارئ، كي لا يجيد عن الأداء الصحيح، تأمل في المصطلحات المستعملة، وفي تحديد مفهوماها، فهو لا يلقي بالمصطلحات دون أن يضبطها،

(١) ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ط: ٢٠٠٧م، ص: ٦٤/٢، وأيضا: رمساء مزاهدية، جهود عبد الرحمن الحاج صالح في الحرفيات وتكنولوجيا اللغة العربية، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد الثاني ٢٠١٧م، ص ١٣٢.

(٢) ينظر: غانم قدوري الحمد، المرجع السابق، ص ٤٢٧.

(٣) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤١٨.

(٤) الموضح في التجويد، ص ١٩١.

(٥) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ٩٥.

يقول مشبعا بمعنى كوامل، ولكن من غير اختلاس ولا توهين، ثم يزيد من ضبط المصطلح فيقول ولا إشباع زائد ثم يشرح هذا المصطلح الجديد فيقول ولا تمطيط بالغ ثم يعلل ويفسر في قالب من التحذير فيقول يوجبان الإتيان بعدهن بألف وياء وواو.. وهكذا في حال وصفه للسكون.

أولا: ظاهرة الروم:

ظاهرة صوتية تلحق الحركات في الأداء القرآني، والروم مصطلح حرفي لعملية "إخفاء الحرف بالحركة، ومقصوده: الدلالة على حركة الحرف في الوصل، وقال غير المصنف: إنه تضعيف الحرف بالحركة، في حال متوسطة للحرف بين الحركة والسكون، ويدرك الروم الأعمى والبصير، وعلامته في الكتابة خط بين يدي الحرف، وصورته (-)"^(١)، فتتم ظاهرة الروم بإضعاف حرف الحركة، وهذا يكون في حالتي الوصل والوقف، قال الداني في ذلك: "وأما المرام حركته من الحروف عند الوقف أو في حال الوصل فحقه أن يضعف الحرف بحركته، أي حركة كانت، ولا يتم النطق بها، فيذهب بذلك معظمها، ويسمع لها صوت خفي، يدركه الأعمى بحاسة سمعه، وهو مع ذلك في الوزن محرك"^(٢).

ثانيا: الإشمام:

أما ظاهرة الإشمام فلا علاقة لها بالصوت إنما هي حركة عضوية شفوية تتمثل في "ضم الشفتين عند الوقف من غير صوت دليلا على ضم الموقوف عليه ومن ثم اختص بالمضموم والمرفوع"^(٣)، فهي ظاهرة تتم عن طريق حركة الشفتين، وهي كإشارة لنوع الحركة التي تم الوقوف عليها، ليدرك المبصر ذلك، وتكون في حالة الضم فقط، قال الداني في وصف هذه الظاهرة: "وأما المشم من الحروف في حال الوصل أو الوقف فحقه أن يخلص سكون الحرف ثم يومي بالعضو، وهما الشفتان، إلى حركته ليدل بذلك عليها من غير صوت خارج إلى اللفظ، وإنما هو تهيئة

(١) ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي (ت ٧٧٨ هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (تح: علي محمد فاخر وآخرون)، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة - مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨ هـ، ج ٢/ص ١٠٨.

(٢) التحديد والإتقان في التجويد، ص ٩٦.

(٣) أبو الرضا الحموي أحمد بن عمر بن محمد، القواعد والإشارات في أصول القراءات، (ت ٧٩١ هـ) تح: عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص ٥١.

بالعضو لا غير" (١)، وكل هذه النصوص هي بيانات عملية لكيفية النطق بالحركة والسكون، وهي أداءات صوتية متعلقة بقراءة القرآن الكريم فقط.

هاتان الظاهرتان لهما علاقة بالممارسة العملية بكيفية الأداء النطقي للكلام العربي، قال قرطبي في بيانه لظاهرة الروم: "فالروم أتم من الإشمام لأنه تضعيف الحرف بالحركة حتى يذهب معظمها، فيسمع لها صوت خفي يدركه الأعمى بحاسة سمعه، والبصير بحاسة بصره، ويستعمل في الضم والكسر، سواء كان إعراباً أو بناء" (٢)، وقال ابن الطحان في توصيفه للروم: "والروم عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويكون الفاني منها أكثر من الباقي" (٣)، أما تحديده للإشمام ففيه تفصيل، حيث أعطى في البداية تعريفاً عاماً، فقال: "والإشمام عبارة عن ضم الشفتين، وهو بالأوائل والأواسط والأطراف، يكون دليلاً على الضمة" (٤)، ثم بين كيف يكون في أوائل الكلم وأواسطه وأطرافه، فقال: "فيكون صوغه بأوائل الكلم مع الشروع في كسر الحرف المشتم" (٥)، وهذا النوع من الإشمام عبارة عن خلط الضمة بالكسرة في مثل (قيل وسيء) في بعض القراءات.

أما في أواسط الكلم فيكون "صوغه بأواسطها سكونها الخالص في مدغماتها" (٦)، وعند أطرافها يكون "صوغه بأطرافها عند سكونها الوقفي وإثر حصوله. ولا يقصد به أن يقرع سمعا في جميعها، فإن حد الإسماع غير مقصود، فلعله خافية إلا على من اقتدى بسنة التجويد العالية" (٧)، وتكونان في حالة الوقف، قال سيبويه مشيراً لذلك: "فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم الحركة التحريك، وبالتضعيف" (٨)، ومن التعليقات التي ذكرها سيبويه في تفسيره سبب الإشمام، قوله: "فأما الذين أشتموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال" (٩)،

(١) التحديد والإتقان في التجويد، ص ٩٥-٩٦.

(٢) الموضح في التجويد، ص ٢٠٨.

(٣) مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ص ٧٤.

(٤) مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ص ٧٥.

(٥) نفسه، ص ٧٥.

(٦) نفسه، ص ٧٥.

(٧) نفسه، ص ٧٥.

(٨) الكتاب، ج ٤/ص ١٦٨.

حال" (١)، وهذا التفسير يوحى بعبقرية فذة لدى علمائنا في ضبط الحروف الخاصة بقراءة القرآن الكريم.

ومن علماء التجويد من أحاط الأمر من كل جوانبه، وهذا النص الذي سندرجه، فيه من التفصيل والبيان لهاتين الظاهرتين ما يشبع ويشفي حاجة طالب العلم والمعرفة، حيث يقول فيه الداني: "اعلموا أن الأصل أن يوقف على الكلم المتحرك في الوصل، إذا كانت حركاتها إعراباً وبناءً بالسكون؛ لأن الوقف ضد الوصل، لأن معنى الوقف أن يوقف عن الحركة أي تترك، كما يقال وقفت عن كلامك، أي تركته. واختار عامة شيوخنا ورؤساء أئمتنا في مذهب الجماعة الوقف على ذلك بالإشارة لما فيها من الدلالة على كيفية الحركة في الوصل، طلباً للبيان. والإشارة على ضربين، تكون روما وتكون إثمماما. والروم أتم من الإثممام، لأنه تضعيف الحرف بالحركة حتى يذهب معظمها، فيسمع لها صوت خفي يدرك معرفته الأعمى بحاسة سمعه، ويستعمل في الحركات الثلاث. إلا أن عادة القراءة أن لا يروموا المنصوب ولا المفتوح لختفهما وسرعة ظهورهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما، فيبدو الإشباع لذلك. وأما الإثممام فلرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالشفتين إلى الحركة بعد إخلاص السكون للحروف، فلا يقرع السمع، ولذلك لا يعرفه إلا البصير، ويستعمل فيما يعالج بالشفتين من الحركات، وهو الرفع والضم لا غير" (٢).

بهذه الدقة في الوصف استطاع الداني أن يستوعب كل ما تعلق بالظاهرة، سواء ما كان له أثر على حاسة السمع، أو ما كان له أثر على حاسة البصر، أو ما كان له أثر على آلة النطق والكيفية التي تنجز بها. هذه الظاهرة الصوتية التي تتعلق بحركة الفم والشفاه لمعرفة الكلمات التي أنجزها المتحدث أضحت اليوم علماً يدرس له قواعد وأسس استنبطت من خلال التدريبات المنهجية والبحوث العلمية، وفنا يمارسه أشخاص لهم مؤهلات تجعلهم يدركون من خلال حركات الفم والشفاه كلام المتكلمين، فصارت وسيلة تواصل بصرية، تقوم على مراقبة حركات فم المتحدث؛ خصوصاً شفثيه، وتسمى بالإنجليزية (Lip Reading) أو (Speech reading).

ومن علماء التجويد من استثنى بعض المواضع التي لا يكون فيها روم ولا إثممام، يقول المرعشي عن ذلك: "اعلم أن الروم والإثممام لا يكونان في هاء التأنيث، ولا في ميم الجمع، ولا في

(١) المصدر السابق، ج ٤/ص ١٦٨

(٢) التحديد، ص ١٦٩.

الحركة العارضة في الوصل. والمراد من هاء التأنيث تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف وهو تاء اسم المفرد المؤنث، [...] والمراد بميم الجمع ما يوصل بواو عند بعض القراء. والحركة العارضة هي الحركة العارضة لالتقاء الساكنين، نحو: لم يكن الذين^(١). لأن الوقوف على تاء التأنيث يكون بهاء السكت ومن ثمّ يستحيل حرفياً الإتيان عندها بالروم والإشمام، أما في ميم الجمع والحركة العارضة فلخفتها.

والروم عند علماء التجويد يكون في المكسور والمضموم دون المفتوح، معللين ذلك بخفة حركة الفتح مما يصعب الإتيان ببعضها، قال عبد الوهاب القرطبي: "وإنما كان الروم في المكسور والمضموم إعراباً كان أو بناءً دون المفتوح وإن كان الأصل استواءهما في الروم، لأن المفتوح أخف، وحركته أسرع ظهوراً، فلو رام الراءم الإتيان ببعضها وجزئها جاء كلها وجملتها"^(٢)، وأما الإشمام فقد اختص بالمرفوع والمضموم، قال القرطبي في هذا الشأن: "وأما الإشمام فهو يشارك الروم في أنه إبقاء جزء من الحركة لكن بعد قطع الحرف قبل الإتيان بهذا الجزء، ولهذا تمحض لرؤية العين فأدركه المبصر دون الأعمى، واختص به المرفوع والمضموم دون المكسور والمجور، والمفتوح والمنصوب"^(٣)، ثم يعلل ذلك مستنداً على الاختلاف في مخارج الحركات، حيث قال: "لأن الضم من الشفتين، وإذا أوماً بشفتيه نحوه أمكن الإيماء وأدركه الراءم، وإن انقطع الحرف، لأن الراءم يدرك مخرج هذه الحركة وهو الشفتان، فأمكن أن يدركها، أما في المجور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنما امتنع لأنّ الكسر ليس من الشفة، وإنما هو من مخرج الياء، ومخرج الياء من شجر الفم والنظر لا يدرك حركته، وكذلك الفتح من الألف، ولا آلة للألف يدركها النظر، لأن مخرجها من الحلق. والراءم لا يدركه ولا يدرك حركته، والحرف ينقطع دون الشروع في هذا الجزء من الحركة، فلم يبق للنظر ولا للسمع وصول إلى إدراكه فامتنع الإشمام فيه لذلك"^(٤). نص كأنه صورة تشريحية عليها كل البيانات التفصيلية التي تعطي القارئ كل ما يتعلق بالظاهرة من معلومات، فحركة الضم لا تخفى على الراءم لأن لها أثر على الشفتين، أما الفتح والكسر يصعب على الراءم إدراكهما كون أثرهما الظاهر ضعيف.

٣-١-٢- في الاختلاس والإخفاء:

(١) جهد المقل، ص ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) الموضح في التجويد، ص ٢٠٩.

(٣) نفسه، ص ٢٠٩.

(٤) نفسه، ص ٢٠٩.

أولاً: الاختلاس:

عرّف ابن الطحان الاختلاس بأنه "عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن"^(١). وأضاف الداني بعض التفصيل فقال: "وأما المختلس حركته من الحروف فحقه أن يسرع اللفظ به إسراعاً، يظن السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة، إلا أنها لم تمطط، ولا ترسل بها، فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها"^(٢). وهذه الظاهرة تدرك بالممارسة وتعرف بالتأمل والنظر في حال نطقك بالكلام، أو حين تكون ترتل آيات القرآن، هناك مواضع تحريك على اختلاس الحركة، أي تسرع في اللفظ بها إسراعاً دون أن تخل بحقيقة الحركة في النطق، مثل النطق بضممة الراء في قوله (شهر رمضان).

ثانياً: الإخفاء:

أما إخفاء الحركة فحدها عند علماء التجويد هو نقصان في تمطيطها، قال الداني في توصيفها: "وكذا المخفى حركته من الحروف سواء [...] والمخفى شيان: حرف وحركة، وإخفاء الحرف نقصان صوته، وإخفاء الحركة نقصان تمطيطها"^(٣)، فهذه أداءات صوتية مميزة في التلاوة القرآنية، يعرفها أهل الأداء عن طريق الرواية الصحيحة. وقال في موضع آخر: "فأما إخفاء الحركات فهو اختلاسها والإسراع باللفظ بها من غير تسكين ولا تشديد، وهو عند النحويين بزنة متحرك، يعنون أن الحرف يضعف إلا أنه يسكن رأساً، وذلك في قوله تعالى: قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ مَلِكًا لَا تَأْمَنَّا [يوسف: ١١] في قول الجماعة. وقوله ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿وَيَجِئُ لَكُمْ﴾ [النساء: ١٩] و﴿مِنَ الرِّزْقِ﴾ قُلْ [الأعراف: ٣٢]، وشبه ذلك من مذهب أبي عمرو"^(٤).

حين تتأمل في هذه النصوص وطريقة وصفها للظاهرة، ثم تنظر في الأمثلة محالاً أدائها حرفياً تجد نفسك مبهوراً أمام هذه الدقة العجيبة في الوصف وهذا الضبط في معالجة كل جوانب الظاهرة

(١) مرشد القارئ، ص ٧٥.

(٢) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ٩٥-٩٦.

(٣) نفسه، ص ٩٦.

(٤) الداني، شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، تح: غازي بنيدر العمري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، دت، ج ٢/ص ٢٩١ الفقرة ١١٨.

الصوتية في أدائها النطقي، إن شئت اقرأ قوله تعالى "شَهْرُ رَمَضَانَ"، تأمل في نطق حركة الضمة للراء الأولى، أليست تكاد تخفى من النطق، ولا تستطيع تمطيها بالقدر الكافي، كما هي في حالتها مفردة، ولا يعرف قيمة وأهمية هذا الوصف إلا من كان له نصيب من الدراية بالقراءات القرآنية.

٣-٢- في المد:

حروف المد في العربية هي الألف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، والواو الساكنة التي قبلها ضمة، والياء الساكنة التي قبلها كسرة. قال الرماني: "حروف المدّ واللين قد تباعدت بالخاصية، عن الحروف الصّحاح تباعدا شديدا... إذ هي من جنس الحركات التي يضطر إلى زيادتها لإمكان النطق بها، وليس ذلك لحروف الصّحاح، فلما تباعدت بالخاصة من جميع الحروف الصّحاح صارت بمنزلة ما تباعد بالمخرج"^(١).

ففي حال التركيب تتأثر بفعل المجاورة، فيحدث لها تقصير حتى تصير حركة، أو يحدث لها تمديد في زمنها حتى يصير ضعف زمنها الأصلي، أو أكثر حسب مواقعها في التركيب..

وقد ناقش علماء التجويد ظاهرة المدّ في القرآن بشيء من التفصيل، فذكروا أسبابه، وبينوا درجاته، وأوردوا الآراء المختلفة للقراء فيه، بينما أغفل كثير من العلماء ذكر تقصير حروف المد كونه له موضع واحد ولا اختلاف فيه بين القراء^(٢).

٣-٢-١- تعريف المد:

المد لغة: الزيادة، واصطلاحا: إطالة الحرف بأحد حروف المد الثلاثة، وعرفه عبد الدائم الأزهري بقوله: "وأصل المد في اللغة الزيادة، يقال: مددت الشيء إذا زدته، ومنه ﴿يُمَدِّدُكُمْ رَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. واصطلاحا: عبارة عن إطالة الحرف بالحرف الممدود"^(٣). وعرفه المرادي بقوله: "المد هو تطويل صوت الحرف لاتساع مخرجه"^(٤)، وعرفه القسطلاني بقوله: "المد عبارة عن زيادة المط في حروف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به.

(١) جهود عبد الرحمن الحاج صالح في الصوتيات وتكنولوجيا اللغة الحديثة، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة مسيلة، العدد الثاني، ٢٠١٧م، ص ١٣٢.

(٢) ينظر غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص ٤٣٨.

(٣) ينظر: الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، ص ١١١، وينظر أيضا: ابن بلبان: بغية المستفيد، ص ٣٠.

(٤) الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، (تح عبد الرحمن بدر)، دار الصحابة للتراث، القاهرة، ط ٢٠٠٥م، ص ٧٩.

والقصر عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله^(١)، وكل المصطلحات المستعملة في تعريف المد، من تطويل في الحرف، أو إطالة الحرف، أو المطّ في حروف المد، توحى كلها إلى الزيادة في مدة الزمن، كما ذكر ذلك طاش كبري في تعريفه للمد، بقوله: "المد في الاصطلاح طول زمان صوت الحرف"^(٢). والذي عبر عنه المحدثون بمصطلح الكمية Quantité. ويسمّي علماء التجويد حروف المدّ كذلك بـ "الدوائب"، وهذا اختيار اصطلاحي خاص بهم لم يعرفه غيرهم، ويدل على توصيف دقيق لظاهرة المد^(٣).

ومن عبقرية علماء التجويد، في وصفهم لهذه الظاهرة، أنهم أشاروا بكل وضوح إلى الفرق بين المدّ الذي يستلزم اختلافًا في المبنى وبالتالي في المعنى، وبين المد الذي يكون فيه زيادة فقط في كمية حرف المدّ، دون أن يحدث ذلك تغير في المعنى، فقد قال علي القاري في هذا الشأن: "ولا يخفى أن المد ليس حرفًا ولا حركة، بل زيادة على كمية حرف المد"^(٤).

ويذكر غانم قدوري في شرحه لقول علي القاري أن "هذه ملاحظة ذات معنى بعيد في فهم حقيقة ظاهرة المد. فقول علي القاري إن المد ليس بحرف ولا حركة معناه أنه لا يؤدي إلى تغيير المعاني. فالحروف الذائبة في العربية لها درجتان من الطول قصيرة وهي الحركات، وطويلة وهي حروف المد. وكل زيادة في مد الحرف بعد ذلك لا تؤدي إلى درجة ثالثة يكون لها شأن في تغيير المعنى، إنما تكون تلك الزيادة نوعًا من التأثير الناتج عن التركيب حين تقع حروف المد في سياقات معينة، وتكون زيادة المد مثل بقية الظواهر التي تلحق الحروف في التركيب سواء أكانت جامدة أم ذائبة"^(٥).

٣-٢-٢- أنواع المدّ:

بيّن ابن الطحان أنواع المدّ وذلك في قوله: "والمد: عبارة عن حروف المد واللين، وهو نوعان: طبيعي وعرضي. فالطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه. والعرضي هو الذي يعرض

(١) قسطلاني شهاب الدين، اللألي السنية شرح المقدمة الجزرية، (تح: أحمد مهدي)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: ٢٠١٣م، ص ٩٩.

(٢) شرح المقدمة الجزرية، عن ٤٤٠.

(٣) سبق التعرّض لمزايا هذا الاختيار الاصطلاحي عند علماء التجويد في المبحث رقم: (٢-٣) في الفصل الأول من الباب الأول.

(٤) المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص ٤٥.

(٥) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية، ص ٤٤٠.

زيادة على الطبيعي لموجب يوجبه"^(١)، كما استعمل بعض علماء التجويد بعض المصطلحات الخاصة بمفهوم المد الطبيعي والمد العرضي، مثل مصطلح القصر وهو خاص بالمد الطبيعي، أما الاعتبار والتمكين والإشباع فكلها مصطلحات خاصة بالمد العرضي.

واختلف علماء التجويد في أيّ حروف المد أمكن في المدّ، فيرى "بعض علماء التجويد أن الألف أمكن حروف المد، بينما يرى بعضهم أن الواو أمكن ثم الياء ثم الألف"^(٢). وقال ابن الباذش في هذا الشأن: "وأمكنهن في المد الألف ثم الياء، ثم الواو"^(٣)، وقال المرادي مؤكدا لهذا القول، حيث نسبه إلى سيويه، كما أشار إلى العلة التي امتازت بها الألف عن غيرها وذلك أنها أوسع مخرجا من الواو والياء، وهذا في قوله: "والأصل في حروف المد الألف، لأنها حرف مد، ولأنها أوسع مخرجا من الواو والياء. وأمکن حروف المد فيه الألف ثم الياء ثم الواو. وهذا مذهب سيويه. ولذلك اختار بعض القراء تفضيل الألف على الياء، والياء على الواو في التلاوة"^(٤)، بينما ذكر أن أكثر الأئمة يأخذون باستواء الثلاثة في مقدار المد، وذلك في قوله: "والذي أخذ به أكثر الأئمة استواء الثلاثة في مقدار المد"^(٥)، وذكر ابن الباذش قولاً عن أبي بكر الصقلي "أنه كان يذهب إلى أن أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف"^(٦). وهذا المذهب يراه المرادي بعيداً عن الصواب حيث يقول: "وما ذهب إليه الصقلي من أن أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف بعيداً"^(٧).

ومن المحدثين من يرجح قول المرادي السابق الذي يقول فيه: "والذي أخذ به أكثر الأئمة استواء الثلاثة في مقدار المد"، على أساس أن التفاوت في سعة المخرج لا يؤثر في مقدار الزيادة التي تلحق كل حرف من حروف المد، فهي متساوية في مقدار المد كما هو مذهب أكثر الأئمة"^(٨).

(١) ابن الطحان، السماتي، مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقارئ، (تح. حاتم صالح الضامن)، مكتبة الصحابة، الشارقة - الإمارات، ٢٠٠٧، ط ١، ص ٦٣.

(٢) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٤١.

(٣) الإقناع في القراءات السبع، (تح عبد المجيد قطاش)، دار الفكر، دمشق ط ١، ١٤٠٣ هـ ج ١، ص ٤٦٨.

(٤) المفيد في عمدة التجويد، ص ٧٩.

(٥) نفسه، ص ٨٠.

(٦) الإقناع، ج ١، ص ٤٦٨.

(٧) المفيد في عمدة التجويد، ص ٨٠.

(٨) ينظر غانم قدوري الدراسات الصوتية، ص ٤٤٢.

٣-٢-٣- سبب المد:

ظاهرة المدّ هي ظاهرة صوتية تنشأ بفعل المجاورة لحروف المدّ واللين إذا وقعت في مواضع معينة في التركيب اللغوي، وقد أشار إليها ابن جني ذاكراً بعض أسبابها، وذلك في قوله: "ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هنّ حروف توائمّ كوامل قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض. وذلك قولك: يخاف وينام، ويسير ويطير، ويقوم ويسوم، فتجد فيهن امتداداً واستطالة ما. فإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم ازددن طولاً وامتداداً"^(١).

واكتفى علماء العربية في وصفهم بما هو كائن في اللغة العربية من هذه الظاهرة، فلم يخوضوا في تفصيلاتها، بينما نجد علماء التجويد قد أفاضوا في تفصيل الظاهرة بشكل كبير؛ قال مكّي وهو يتحدث عن ظاهرة المد في الألف: "فإذا لاصقته همزة لم يكن بد من تمكين مده. ومده إذا كانت الهمزة بعده أكد، نحو جاء، وشاء. وكذلك يمد إذا كان بعده ساكن مشدداً وغير مشدّد. وزيادة تطويل المد ونقصه فيه على حسب ما ذكرناه في غير هذا الكتاب مع اختلاف القراءة عن القراءة"^(٢)، ويبيّن الداني أسباب المدّ في الألف، ومعللاً وجود هذا الفعل الصوتي في القراءة القرآنية، القرآنية، وذلك في قوله: "وإن لقي همزة أو حرفاً ساكناً، مظهراً أو مدغماً، زيد في تمكينه وإشباع مده، بيانا للهمزة لخفائها، وليتميز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر ولا يجتمعا. وكذلك حكم الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها مع الهمزة والساكن ومع غيرهما كحكم الألف سواء"^(٣). بهذا التمييز يمضي الداني يفسر ويحلّل الظاهرة، ثم يعطي حكماً جامعاً يشمل الياء والواو الساكنتين المجانس لها ما قبلها.

قال المرادي حاصراً أسباب المدّ في شيئين، وهما الهمزة والسكون، وذلك في قوله: "وسبب المد أحد شيئين، وهما: الهمزة والسكون"^(٤). وأضاف بعض علماء التجويد سبباً آخر، وهو السبب المعنوي^(٥)، ولكنه سبب ضعيف لذا اكتفى معظم علماء التجويد بالحديث عن المدّ الذي سببه همزة أو سكون^(٦).

(١) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٩-٢٠.

(٢) الرعاية، ص ١٣٤.

(٣) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٢٣.

(٤) المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، ص ٤٤٣.

(٥) السبب المعنوي: هو سبب غير لفظي، مثل المبالغة في النفي (لا ريب) أو التعظيم (لا إله إلا الله).

(٦) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٤٣.

أما عن الطريقة التي فسر بها علماء التجويد ظاهرة المد فلم يقتصروا على وصف الظاهرة فحسب، بل كانت لهم محاولات متميزة في إيجاد الأسباب المنطقية التي يبرر بها وجود هذه الظاهرة الصوتية في اللغة العربية عامة وفي القرآن خاصة.

ومن علماء العربية من حاول تفسير المدّ الحاصل بسبب جوار حروف المدّ إذا وقعت قبل الهمزة أو الساكن، فقال ابن جني في هذا الشأن: "فالهمزة نحو كساء، وراء، و(خطيئة، ورزية)، ومقروءة، ومخبوءة، إنما تمكن المد فيهن مع الهمزة أن الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخي مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثم تباديت بهنّ نحوه طُلْن وشِغن في الحرف، فوفين له وزدن في بيانه ومكانه، وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد. ألا تراك إذا قلت: كتاب، وحساب، وسعيد، وعمود، وضروب، وركوب، لم تجدهن لدنات ولا ناعمات، ولا وافيات مستطيلات، كما تجدهن إذا تلاهن الهمزة أو الحرف المشدد"^(١). وعن وقوعها قبل الساكن المتمثل هنا في المشدد، قال ابن جني: "وأما سبب نَعْمَتِهِن ووفائِهِن وتماديِهِن إذا وقع المشدد بعدهن فلا تُهن - كما ترى - سواكن وأول المثلين مع التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يلتقي ساكنان حشوا في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الحرف بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين: من تحريكها، إذا لم يجدوا عليه تطرّقا، ولا بالاستراحة إليه تعلقا. وذلك نحو شابة ودابة"^(٢)، فالعرب في كلامها لا تجمع بين ساكنين، لذا كان المدّ بمثابة الفاصل بينهما، ثم لحفظ صوت الحرف كما قال ابن جني: "فكلما رسخ الحرف في المدّ كان حينئذ محفوظا بتمامه"^(٣).

ولعلماء التجويد بصمات واضحة في تحليل وتفسير الظاهرة، نلمسها في نصوصهم، قال الداني في تفسيره لظاهرة مدّ الألف قبل الهمزة أو الحرف الساكن: "وإن لقي همزة أو حرفا ساكنا مظهرا أو مدغما، زيد في تمكينه وإشباع مده، بيانا للهمزة لخفائها، وليتميز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر ولا يجتمع"^(٤)، فأرجع المد لبياني الهمزة لخفائها ولتجنب التقاء الساكنين، كما ربط مدة المد بنوع القراءة وبحال طباع البشر فقال: "فإن كان همزة أو حرفا مدغما فلا خلاف في

(١) الخصائص، دار الكتب المصرية، تح: محمد علي النجار، الجزء الثالث، د، ت، ج ٣، ص ١٢٥.

(٢) الخصائص، ج ٣، ص ١٢٦.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٦.

(٤) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٢١.

زيادة التمكين والاشباع لحرف المدّ من أجلهما وذلك على مقدار الأئمة في التحقيق والحد، وحال طباعهم في التفكيك والمطّ"^(١)، وقال مكّي: "إن هذه الحروف خفية، والهمزة حرف جلد بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفا خفيا خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاء، فبين بالمد ليظهر"^(٢)، يفهم من هذا التعليل والتعليل السابق أن الهمزة صعبة المخرج تحتاج إلى قوة لإخراجها هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن حروف المد من خصائصها الصوتية الانفتاح في المخرج وعدم وجود العارض عكس ما تتميز به الهمزة، فهذا التدافع بين خاصيتين حرفيتين مختلفتين هو الذي استلزم وجود زيادة في المد لتمكين آلة النطق من الانتقال بين هاتين الخاصيتين الحرفيتين المختلفتين.

ومن التعليلات التي يجب أن نقف عليها بالتأمل والنظر تعليل مكّي للمد قبل الحرف المشدد، وذلك في قوله: "فلما وقع بعد حروف المد واللين وحرفي اللين حرف مشدد وأوله ساكن، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن لم يمكن أن يوصل إلى اللفظ بالمشدد بساكن قبله، فاجتلبت مدة تقوم مقام الحركة، يوصل بها إلى اللفظ بالمشدد. وكانت المدة أولى لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مد، فزيد في مده، لتقوم المدة مقام الحركة، فيتوصل بذلك إلى اللفظ بالمشدد، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين. والعلة في المد للساكن غير المشدد يقع بعد حروف المد واللين كالعلة في المد للمشدد، لأن بالمدة يوصل إلى اللفظ بالساكن بعد حرف المد واللين، فليس في كلام العرب ساكن يلفظ به إلا وقبله حرف متحرك، أو مده على حرف مد، تقوم مقام الحركة"^(٣)، إن الشيء اللافت للنظر في هذا التفسير قوله "فزيد في مده لتقوم المدة مقام الحركة"، ويقوم المد مقام الحركة لعلة تناسب الزمن بينهما فكان زمن المد بمثابة الحركة، التي تفصل بين الساكنين، بهذا التصور العلمي الفريد كان علماء التجويد يرسون منهجا متميزا في كيفية معالجة الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم.

وبعد هذا يجيء تفسير القرطبي للظاهرة يؤكد ما ذكرناه سابقا، حيث يقول: "العلة في وجوب المد تختلف. فعلة وجوبه فيما إذا كان بعد حرف المد همزة أن حرف المد في غاية الخفاء والخفة، والهمزة في غاية الظهور والثقل، فهما ضدان، فجاء المد مقربا لهذه الحروف ومظهرا

(١) نفسه، ص ١٧٣.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات، ج ١، ص: ٤٦.

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٦٠.

لخفائها، لتحصل هناك مناسبة ما تحصن الهمزة وتحرسها، ولو لا ذلك لم يؤمن من أن يغلب خفائها على الهمزة فتضعف وتتلاشي"^(١)، ثم يمضي يفصل في مسألة المدّ، فيشرح كل حالة على حده، مستعينا بالشواهد القرآنية، فيقول عن حالة التجاور التي تكون بين الياء والهمزة والواو والهمزة، إذا انفتح ما قبلهما (الواو والياء): "فأما إذا انفتح ما قبل الياء والواو فإنهما لا يمدان إذا عقبتهما الهمزة في مثل ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿تَعَالَوْا إِلَى﴾ [آل عمران: ٦٤]، و﴿وَإِنِّي آدَمُ﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿مَطَرُ السَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠]، لأن اللسان ينسبط بهما فتثقلان ولا تخفيان خفاء الواو والياء والألف مع حركاتهن، فلم يجب المد لذلك"^(٢).

ثم يعود القرطبي ليؤكد العلة التي من أجلها استوجب المد، فيقول: "فالحاصل أن هذه الحروف إنما مدت لئلا يكون اللسان منتقلا عن الأخف إلى الأثقل دفعة، فلا يتحقق مخرج الهمزة، فقويت بالمد إرادة لبيان الهمزة، وقصدا لتحقيق مخرجها، وتوخي تمكن النطق بها، ولهذا العلة استحب إظهار السكون قبلها إبرازا بيّنا شافياً"^(٣)، بعد ذلك يسوق القرطبي حالة أخرى يكون فيها المدّ لازماً، فيقول: "فأما إذا كان بعدها حرف ساكن مظهر أو مدغم فإنما وجب فيه المد للفرق بين الساكنين لما التقيا، لأن الممدود نظير المتحرك، من حيث إن زمان النطق بالحرف الممدود أطول من زمان النطق بغيره، كما أن زمان النطق بالحرف المتحرك أطول من زمان النطق بالحرف الساكن، فصار المد في كونه فاصلاً كالحركة. وهو معنى قول سيبويه: إن الإدغام حسن لأن حرف المد بمنزلة المتحرك في الإدغام، يعني أن الممدود صار بزيادته وطوله كالمحرك، ولهذا لو أردنا تطويل الحرف أيّ زمان شئنا لم يمكن إلا في حروف المد، والمدغم في مثله ينحى بالحرفين فيه نحو الحرف الواحد، فاجتمع فيه مد الحرف الذي هو قائم مقام الحركة وكون الحرفين كالحرف الواحد، وفي الثاني حركة، فحسن الإدغام لذلك. فصار كأنه لم يلتق ساكنان"^(٤). وبهذا التفصيل الدقيق في استخدام القرطبي الحمل والقياس في دراسة الظواهر يستنبط الأحكام ويبين العلل والأسباب.

(١) الموضح في التجويد، ص ١٢٨.

(٢) نفسه، ص ١٢٨-١٢٩.

(٣) الموضح في التجويد ص ١٢٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٩.

أما المحدثون فإن ظاهرة المدّ عندهم لم تؤت حقها من الدراسة الكافية، ولم تمتحن بوسائل الدرس الصوتي الحديث^(١)، واكتفوا بالرجوع إلى ملاحظاتهم الذاتية لحركية الفعل الفيزيولوجي.

يقول إبراهيم أنيس: "أما السر في هذه الإطالة فهو - كما يبدو لي - الحرص على حرف اللين وطوله، لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام لأن الجمع بين حرف اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين، إذا الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرا طليقا، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقا محكما يليه انفراجها فجأة، فإطالة حرف اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضوي كبير وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه حروف اللين"^(٢). ويعلق غانم قدوري في التعقيب على تعليل إبراهيم أنيس، أن السبب عنده في الإطالة هو حرصه على المحافظة على حرف اللين وطوله^(٣).

غير أننا حين نقرأ ما جاء في مقدمة هذا النص التعليلي لإبراهيم أنيس يظهر لنا في البداية وكأن السبب في الإطالة هو حرصه على المحافظة على حرف اللين وطوله، ولكن حين نتم قراءة النص إلى نهايته يتبين لنا أن السبب يعود إلى آلية إخراج حرف اللين وآلية إخراج الهمزة، فهاتان الآليتان المتناقضتان في الأداء هما مكمّن حقيقة وجود المد وفي القرآن خاصة، وفي اللغة العربية عامة، وهو يتفق تماما مع ما ذهب إليه علماء التجويد، ومن ثم فنحن لا نوافق الدكتور غانم إلى ما ذهب إليه.

وفي تعليل إبراهيم أنيس لظاهرة المدّ حين يلاقيه السكون يقول: "وهذا هو نفس السر في إطالة حرف اللين حين يليه حرف مدغم، لأن طبيعة اللغة العربية ونسجها تستلزم قصر حروف اللين الطويلة (أي حروف المد) حين يليها حرفان ساكنان، فحرصا على حرف اللين وإبقاء على ما فيه من طول بولغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربية قديمها وحديثها، من ميل حرف اللين إلى القصر حين يليه حرفان ساكنان"^(٤).

(١) ينظر: غانم الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٤٤٦.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ١٥٩-١٦٠.

(٣) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٤٦.

(٤) الأصوات اللغوية، ص ١٥٩-١٦٠.

لا يختلف إبراهيم أنيس في هذا التعليل الفونولوجي لظاهرة المدّ عما قاله علماء التجويد في تفسيراتهم للظاهرة سابقا، غير أنه أعطى مسوغات فيزيولوجية تكون على مستوى آلة النطق تفرضها حالة التجاور هذه، مستفيدا من النتائج التي توصل إليها الدرس الصوتي الحديث. ولكن أرى أن تعليقات علماء التجويد كانت أكثر عمقا، وأقرب إلى ساحة المنطق العلمي، وذلك حين جعلوا المد بمثابة الحركة استنادا لعلّة الزمن.

إذن ففضية تعليل المدّ في حالة تجاور حروف المدّ بالهمزة، تلخصت في سببين: الأول لإظهار حرف المد، والسبب الثاني هو تمكين آلة النطق من إخراج حرف الهمزة محققة، أما قضية تعليل المدّ في حالة التجاور بحرف ساكن فينحصر في ما يعرف بالتخلص من التقاء الساكنين، وهذه التعليقات أجمع عليها علماء التجويد، واتفقت مع ما ذهب إليه المحدثون في دراساتهم الصوتية.

٣-٢-٤ - أقسام حالات المدود:

وحاول بعض علماء التجويد ضبط حالات التجاور التي تكون بين حروف المدّ واللين وبين الهمزة والسكون، ومن ثم قسموا هذه الحالات إلى أقسام ومراتب، واضعين لها مصطلحات محددة، وكان الداني (ت ٤٤٤ هـ) في طليعتهم^(١) في ذلك، حيث يقول: "وأما الممدود فعلي ضريين: طبيعي ومتكلف؛ فالطبيعي: حقه أن يؤتي بالألف والياء والواو التي هي حروف المد واللين ممكنت على مقدار ما فيهن من المدّ الذي هو صيغتهن، من غير زيادة ولا إشباع، وذلك إذا لم تلق واحدة منهن همزة ولا حرفا ساكنا، ويسمّي هذا الضرب القراء مقصورا [...] والمتكلف حقه أن يزداد في تمكين الألف والياء والواو على ما فيهن من المد الذي لا يوصل إلى النطق لهن إلا به، من غير إفراط في التمكين، ولا إسراف في التمثيط، وذلك إذا لقين الهمزات والحروف السواكن لا غير..."^(٢).

(١) ينظر: غانم الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٤٧.

(٢) التحديد في الإتقان والتجديد، ص ٩٨.

فمصطلح طبيعي، في النص السابق، يوحي بأن المدّ في هذه الحالة يكون مناسباً للسليقة العربية في الكلام، أي لا يخل بطبيعة العربي في النطق، وضابطه قوله من غير زيادة ولا إشباع، جاء في بغية المستفيد قوله: "سمّي بذلك لأنّ صاحب الطبيعة السليم لا ينقصه عن حدّه ولا يزيد عليه، وحدّه مقدار ألف"^(١)، وشرطه أن لا يجاور همزة ولا حرفاً ساكناً، والقراء أطلقوا على هذا النوع من المد مصطلح مقصور، الذي يحمل مفهومه في لفظه، بمعنى أنه لا يتجاوز حيزه الزمني في الحرف، وهذا المصطلح مستمد من القرآن الكريم.

والضرب الثاني من المد، هو المتكلف، وهذا يزداد في زمن الحرف بالألف والياء والواو، في حال التجاور مع الهمزة أو السكون لا غير، ولكن أن لا تصل هذه الزيادة في الحرف إلى حدّ الإسراف مما يجعل الحرف خارجاً عن الرواية الصحيحة، لأن الضابط فيه المشافهة، والإخلال به لحن، ومصطلح "متكلف" هنا يوحي بإرادة القارئ في الخروج عن الطبيعة، وهذا لا يتحقق إلا ببذل الجهد من القارئ.

واستخدم ابن الطحان (ت حوالي ٥٦٠هـ) مصطلحاً آخر مقابلاً لمصطلح المدّ المتكلف سماه المدّ العرضي، وذلك في قوله: "والمدّ: عبارة عن حروف حروف المدّ واللين، وهو نوعان طبيعي وعرضي، فالطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ دونه. والعرضي هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب يوجب"^(٢). ومصطلح عرضي مشتق من الظاهرة الصوتية في حد ذاتها إذ هي حالة تظهر أحياناً فقط في التركيب بسبب المجاورة، فتفرض زيادة على المدّ الطبيعي، فهي حالة ليست دائمة الحضور.

أما علماء التجويد المتأخرين فإن لهم مصطلحات أخرى استعملوها عن قسمي المدّ المذكورين، حيث أطلقوا عليهما مصطلحي المدّ الأصلي والمدّ الفرعي^(٣)، فالأصلي مقابل المدّ الطبيعي، والمصطلحان متطابقان، فهما كوجهين للورقة الواحدة، فالمدّ الأصلي هو ما بقي على أصل طبيعته الأولى. قال ابن بلبان: "والمدّ قسمان: أصلي، وفرعي. فأما الأصلي: فهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلاّ به، ولا يتوقف على سبب، وهو المسمى عندهم بالطبيعي.

(١) المستفيد في علم التجويد، لابن بلبان، تح رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ، ص ٢٩-٣٠.

(٢) مرشد القارئ، (تح حاتم صالح الضامن)، مكتبة الصحابة الإمارات الشارقة، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٦٥.

(٣) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٤٨.

الفصل الثالث من الباب الثاني — وظائف الحروف العربية ضمن تعالقاتها التركيبية

وأما الفرعي: فهو الزائد على الطبيعي، وهو أربعة أقسام: لازم، وواجب، وجائز، وعارض^(١)، ومنهم من بالغ في تفصيل "أقسام المدّ الفرعي حتى جاوزت عند بعضهم العشرين قسماً"^(٢).

ومن علماء التجويد المتأخرين من كان أكثر اعتدالاً في تفصيلاتهم لألقاب المدود، فقسّموا المدود باعتبار السبب، فما كان بسبب الهمزة قسموه إلى متصل ومنفصل، وما كان بسبب السكون قسموه إلى لازم وعارض^(٣)، جاء في كتاب المفيد قوله: "وسبب المدّ أحد شيئين وهما الهمز والسكون، أما الهمز فقسمان لاحق وسابق فالسابق نحو (آمنوا)، وهذا لم يعتبره من القراء إلا ورش في بعض طرقه، واللاحق نوعان متصل نحو (جاء)، ومنفصل مثل (يأيها)، فالمتصل يعتبر عند جميع القراء، والمنفصل معتبر عند أكثرهم... وأما السكون فقسمان: لازم وعارض للوقف، فاللازم معتبر عند الجميع، واللازم للوقف يجوز اعتباره وعدم اعتباره، وتفصيل ذلك في كتب القراءات"^(٤).

ويمكن أن نلخص أقسام المدود في هذا الجدول:

فرعيّ (يمتد أكثر من حركتين)		أصلي (طبيعي)
سببه همز	سببه سكون	يلحق به:
المتصل	اللازم	البدل
المنفصل	العارض للسكون	العوض
الصلة الكبرى	اللين	الصلة الصغرى

وفرق بعض علماء التجويد بين حروف المدّ، وحروف اللين، وهما الواو والياء إذا انفتحا ما قبلهما وكانت ساكنتين أو متحركتين، فإنهما في هذه الحالة تكونان أشبه بحروف الصراح في خلو المد^(٥)؛ قال المرعشي في هذا الشأن: "إن حرفي اللين لما اشتركا مع حروف المد في عدم الصلافة وضعف ضغط المخرج، وهذا معنى اللين، سهل فيهما إحداث المد وإن لم يكن لهما مد أصلي، فقد يسبق اللسان إلى إحداث المدّ معهما بدون سبب يدعو إليه؛ وهذا لحن. ولذا يلفظ بعض

(١) بغية المستفيد في علم التجويد، لابن بلبان، تح رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ، ص ٢٩-٣٠.

(٢) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٤٨.

(٣) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٥٠.

(٤) حسن بن قاسم النحوي، المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، د، ص ٨٠-٨١.

(٥) ينظر غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ٤٥٢.

الناس الياء في ﴿ اِهْبُطُوا ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿ ولا الضالين ﴾، [الفاحة: ٧] والواو ﴿ يَوْم ﴾ [الفاحة: ٤]، يوم وأمثالها كالمد الطبيعي. وبعض من أراد الحذر يسكت على الواو والياء، وذلك لا يجوز. فطريق الحذر عن ذلك سرعة التلفظ في الواو والياء، وعدم السكت عليهما قدر ألف إذ بذلك يحدث مد طبيعي البتة. وإنما قيدنا عدم المكث بقدر ألف لأن حروف الرخو لا تخلو عن مكث قليل عليها لأنها زمانية يجري فيها الحرف زماناً^(١)، هذا الوصف فيه تشخيص مفصل لآلية النطق، حيث كان دقيقاً في رسم معالم الظاهرة الصوتية وكيف يتم النطق بها، فكأنك تسمع وترى، انظر إلى قوله "إن حرفي اللين لما اشتركا مع حروف المد في عدم الصلاية وضعف المخرج"، لتعلم أنّ الرجل كان على بينة من خصائص الحروف العربية، وما يتميز بعضها عن بعض، ثم انظر كيف وقف ليشير إلى عيب في لفظ حروف اللين قد يصيب بعض الناس في القراءة، وهذا لحن، ثم بعد ذلك يعطي الضابط في تقدير المدة الزمنية التي يستغرقها صوت هذين الحرفين، وذلك في قوله: "عدم السكت عليهما قدر الألف".

يقول مكي أيضاً في هذا الشأن: "لأنّ هذين الحرفين ليسا في الظهور كغيرهما من الحروف لما فيهما من الخفاء، فالسكون يخفى بخفائهما فأشبع سكونهما ليظهر بظهورهما ويبين. وينبغي أن تختلس هذه الفتحة التي قبل الواو والياء لئلا تتحول مدّة، وكثيراً ما ترى من لا ضبط له ولا أداء يمدّ مثل هذا، وهو خطأ"^(٢)، وهذا تفصيل جميل في كيفية النطق بهذين الحرفين.

ويشترط علماء التجويد لحصول المد في حروف اللين "أن تقعا قبل ساكن عارض للوقف، سواء كان الساكن همزة نحو شيء وسوء بفتح السين، أم لم يكن همزة مثل الصيف وخوف. والقراء مختلفون في مقدار مده على تفصيل يمكن أن يعرف من كتب القراءات"^(٣).

٣-٢-٥- مقادير المدود:

استعمل علماء التجويد في تحديد مقادير المدود أدوات ذاتية، محاولين بذلك إرساء ميزان تقوم عليه عملية ضبط الحرف بحروف المدّ، قال الداني (ت ٤٤٤هـ) عن مقدار المد الطبيعي: "ويقدرونه مقدار ألف إن كان ألفاً، ومقدار ياء إن كان ياء، ومقدار واو إن كان واوا. أما عن مقدار المد المتكلف قال: "وحقيقة النطق بذلك أن تمد الأحرف الثلاثة ضعفي مدهنّ في الضرب

(١) جهد المقل، ص ٣١٢.

(٢) الموضح في التجويد، ص ٢٠١.

(٣) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٥١.

الأول، والقراء يقدرون ذلك مقدار ألفين، إن كان حرف المد ألفاً، ومقدار ياءين إن كان ياء، ومقدار واوين إن كان واوا، لما دخلته من زيادة التمكين وإشباع المد دلالة علي تحقيقه وتفاضله"^(١). وهذا الوصف في تمثيل زمان النطق، هو محاولة منهم في رسم معلما حرفيا تعرف من خلاله المدة الزمنية التي يستغرقها الحرف في النطق.

وابتكر علماء التجويد المتأخرين وسائل أخرى لضبط وقياس مقادير المدّ، محاولين تجسيد أقوال علماء التجويد المتقدمين، فقد رأوا أنّ مقدار المد ألف أو ألفان لا يكفي لبيان زمن النطق بحروف المدّ، فلا بد من إيجاد وسيلة تساعد في ضبط زمن نطق الوحدة المستعملة في قياس طول المد وهي الألف، قال طاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ)، وهو من علماء التجويد المتأخرين، في تحديد مقادير المدّ: "ويعرف مقدار المدّات: إما بقولك (آ) مرة أو مرتين، إلى غير ذلك. أو تعد عددا، وتمد حرفك بقدر ذلك. أو تعقد الأصابع وتمد بقدر ذلك. لكن هذا كله تقريب، ولا يضبطه إلا المشافهة من لفظ المشايخ والسماع من فم الأستاذ الراسخ. ثم الإدمان على ذلك"^(٢)، وكل الذي ذكر هي وسائل مقترحة من طرف العلماء لتعليم المبتدئ ضبط قراءته، وذلك من خلال ضبط مقادير المدات، لذلك جاء التعقيب بعد ذكر الوسائل بقوله لكن هذا كله تقريب ولا يضبطه إلا المشافهة والسماع.

وجاء قول علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) مشابها في مضمونه لما ذكره طاش كبري زاده، وذلك حين قال: "وإما معرفة مقدار المدات المقدره بالألفات فأن تقول (آ) مرة أو مرتين أو زيادة. وتمد حرفك بقدر قولك: ألف ألف، أو كتابتها، أو بقدر عقد أصابعك في امتداد حرفها. وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن. إذ لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان"^(٣)، هي محاولات لإيجاد وسائل إجرائية تسهل على القارئ المتعلم من ضبط قراءته، ثم في نهاية كل نص إشارة واضحة إلى أن أخذ القراءة تكون من أفواه المشايخ. قال السمرقندي مؤكدا على هذه القضية، وذلك في قوله: "وذلك يكون تقريبا لا تحديدا، فمن يحقق القراءة ويمكنها فمده على قدر تحقيقه، ومن يحدر مده على قدر حدره، وذلك يفهم من أفواه الرجال مشافهة وعيانا"^(٤). وهنا إشارة إلى أن المقادير تختلف

(١) التحديد في الإتقان والتجويد، ص ٩٨.

(٢) شرح المقدمة الجزرية، ص ٢١٨-٢١٩.

(٣) المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ص ٢٣٣.

(٤) روح المرید في شرح العقد الفريد عن غانم قدوري، الدراسات، ص ٤٥٤.

باختلاف القراءات، فالتحقيق في القراءة ليست كقراءة الحدر، وهذا يكاد يجمع عليه علماء التجويد، "واختلف أهل الأداء في مقدار هذا المد: فأهل التحقيق يمدونه على قدر أربع ألفات، وبعضهم على قدر ثلاث ألفات. وأهل الحدر يمدونه على قدر ألفين إحداهما حرف المد الساكن، والثانية الفاصلة بين الساكنين، ثم كل من نقص تحقيقه نقص مده"^(١). فطبيعة القراءة هي التي تفرض زمن المد، فالتحقيق يتطلب وقتاً أطول من القراءة بالحدر.

ومنهم من قال باختلاف مقدار المد في حروف المدّ واللين، حسب طبيعة السكون، فجعل المد بسبب سكون الوقف أقصر من المدّ الذي يحدث بسبب التقاء الساكنين في حالة الوصل، يقول عبد الوهاب القرطبي في هذا الشأن: "أن المد يقصر في حروف المد واللين، إذا كان بعدها ساكن يوقف عليه في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] ... وما أشبه ذلك - عن المد في ﴿دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و ﴿لَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وإن كان المراد به الفصل بين الساكنين. وإنما قصر عنه وإن استويا في السبب من أجل أن الساكن هاهنا موقوف عليه، والجمع بين الساكنين في الوقف غير ممتنع، فلم تمس الحاجة إلى الفصل بينهما بالمد في الموضع الذي يجوز فيه الجمع بين الساكنين، وهو الوقف، كما مست إلى الفصل به في الموضع الذي لا يجوز فيه الجمع، وهو الوسط. فجعل المد في حرف المد واللين إذا كان الساكن بعده وسطاً أتم منه إذا كان بعد حرف المد واللين حرف ساكن يوقف عليه للمعنى الذي أشرنا إليه، وهو لطيف جداً، فتدبره إن شاء الله"^(٢)، وحقته في ذلك أن الجمع بين الساكنين في الوقف غير ممتنع أما الجمع بين الساكنين في الوصل ممتنع في النظام الصوتي العربي لذا كان المقدار في المد متبايناً بينهما. وهذه نظرة قيمة في معالجة ظاهرة المدّ، تنم على حس علمي راق وعلى قدرتهم الكبيرة بإحاطة الموضوع من كل جوانبه.

وخلاصة القول أن مقادير المدّ تكاد: "تنحصر بين المدّ مقدار ألفين، أي ضعف المد الطبيعي، وبين المد قدر خمس ألفات، وبين ذلك مراتب من المد بحسب مذاهب القراء، وبحسب نوع المد ومكانه، وبحسب أسلوب القراءة من الحدر والتحقيق"^(٣).

٣-٣- السكون الحي والسكون الميت:

(١) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٧٧.

(٢) الموضح في التجويد، ص ١٣١-١٣٢.

(٣) غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٤٥٤.

السكون في تصور علماء العربية هو ليس حرفاً لغوياً^(١)، وليس بحركة، إنما هو "خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي ينقطع"^(٢)، ومن ثم فهو لا يتلفظ به ولا يمكن له من الناحية النطقية الفعلية أن يكون له حضور في السمع.

ولعلماء التجويد حضور متميز في مناقشة ظاهرة السكون في الكلام العربي، حيث قسموا السكون إلى قسمين حي وميت، وكان ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ) أول من تحدث عن ظاهرة السكون في اللغة^(٣) بهذه الكيفية، وذلك في قوله: "وأما حدّ السكون فالسكون نوعان حي وميت، فالحي هو الذي يتهيأ له العضو ويأخذه فيسمع قرعه به، مثل: حُكْمٌ وَعَيْرٌ، فأنت تجد الكاف والياء ظاهرتي الجسم والقرع، لإعمال العضو فيهما كما يعمل في المحرك مثل حَكْمٍ، ومَيْلٍ، والمتحرك حي فكذلك السكون الذي يوجد فيه أخذ العضو إياه حي أيضاً والسكون الميت لا يكون إلا في حروف المد واللين الثلاثة، في الألف الثابتة السكون، وفي الواو بعد الضم، وفي الياء بعد الكسرة. فأما الألف فشهرتها بعدم حكمها من أن ينقطع لها في الفم جزءً تتحيز إليه ظاهرة. وأما الواو والياء فإنهما ما وقعتا بعد حركتهما فإن سكونهما ميّت، وذلك أنه غير جار على عضو ولا حاصل في حيّز، إنما يصير الفم لحرفيهما كالأنبوب، وهما إذا انفتح ما قبلهما كسائر الحروف، وسكونهما حي (لسكونهما) إلا أن السكون الحي يتفاضل بمقتضى طبع الحرف من القوة وتمكنه منها كما أنه في الوقف أمدى منه في الوصل، كما أنه في الوقف (أتم) حياة منه في الوصل.

فحد السكون الحي هو أن تكمل ضدته لنقيضه، وهو الحركة، فواجب على القارئ أن يعتمد عليه اعتماداً يظهر صيغته، ويبرز حليته. فإن وصله بغيره بيّنه بما يحقق له من صفاته القائمة بذاته من غير قطع مسرف ولا فصل متعسف سوى ما تحكم به طبيعته من احتباس العضو لإظهار قرعه. فإن وقف عليه بيّنه أيضاً بما يجب له من صفاته القائمة بذاته المعينة على حياته، الشاهدة للقارئ بالإحسان والإجادة والإتقان في تفريقه بين المهموس والمجهور، وبين المهموس الرخو وبين المهموس الشديد، وبين المجهور الرخو وبين المجهور الشديد (الأصلي)

(١) ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص: ١٤٥.

(٢) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٦٧.

(٣) غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ٣٢١-٣٢٢.

وبين الشديد الفرعي، وبين حرفي النون مشددة ومخففة مع التعيين وإظهار للظنين وفي الياء والواو الحيتين توقيف من الأداء، كذلك السكون الميت حده مقيد بالأداء من شرع القراء^(١)،

في النص السابق يفرق ابن طحان بين نوعين من السكون، أطلق على أحدهما مصطلح السكون الحي، وعلى الآخر مصطلح السكون الميت، فهما في نظره ظاهرتان صوتيتان متقابلتان، كما يوحى بذلك مصطلحيهما، فالسكون الحي فيه من الحياة ما يجعل آلة النطق تنهياً له وتأخذه فيسمع قرعه به، فهو يكاد يشبه المتحرك من الحروف من حيث عمل آلة النطق في الظهور والقرع، بينما السكون الميت لا يكون لآلة النطق فيه عمل، وذلك أنه غير جار على عضو ولا حاصل في حيز، إنما يصير الفم لحرفيهما كالأنبوب، وهذا النوع من السكون لا يكون إلا في حروف المدّ الثلاثة، وقال غانم قدوري مفسراً ومعقبا على هذا النص بقوله: "أن وجه التقابل بين السكون الحي والسكون الميت ليس قائماً على أساس قابلية السكون الحي للحركة وعدم قابلية السكون الميت لها، كما هو المتبادر إلى الذهن، وإنما هو قائم على أساس طبيعة مخرج الحرف في أثناء مرور النفس به. فجميع الحروف الجامدة سكونها حي، لعمل أعضاء آلة النطق في مخرجها، إما بسد مجرى النفس بالكلية ثم إطلاقه، وذلك في الحروف الشديدة، وإما بتضييق مجرى النفس عند مخرج الحرف، وذلك في الحروف الرخوة. أما حروف المدّ فسكونها ميت لأن أعضاء آلة النطق لا تعترض مجرى النفس عند إنتاجها بسد ولا تضييق، وإنما تكون (كالأنبوب)، كما يقول ابن الطحان"^(٢). وأعتقد أن الأمر يكمن في قضية التجاور التي تكون بين الحركة والحرف الساكن، وذلك أن الحرف الساكن -أيا كان الحرف الساكن ما عدا حروف المد- إذا سبقته الحركة فإن أثرها يتجاوز إلى الحرف المجاور الخالي من الحركة، مما يجعل السكون يمسه شيئاً من أثر الحركة، فيكون السكون حينئذ شبيهاً بالحركة لأثر قرع العضو فيه، أما سكون حروف المد التي كلها تسبقها حركة من جنسها، يسمى سكوناً ميتاً كون الحركة المجاورة للسكون هي في طبيعتها بضع من الحرف الساكن، فحصل تماثل بينهما فأدى هذا التماثل إلى حدوث ما يشبه عملية الإدغام بين الحركة والحرف الساكن التي الحركة هي بضعه، مما جعل السكون غير جار على عضو ولا حاصل في حيز، إنما يصير الفم لحرفيهما كالأنبوب كما قال ابن الطحان.

(١) ابن الطحان، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، (تح: حاتم صالح الضامن)، مكتبة الصحابة، الإمارات، الشارقة، ٢٠٠٧م، ص ٧٨-٨٠.

(٢) غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ٣٢٣.

وتناول القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) الفكرة نفسها، دون أن يضيف إليها شيئاً جديداً^(١)، وذلك في قوله: "وأما السكون فنوعان: حي وميت. فالثاني الألف وأختها، لأنهن لا حيز ولا مقطع لهن محقق، فإن انفتح ما قبل الواو والياء فسكوتهما حي، لأخذ اللسان الياء، والشفيتين الواو، كسائر الحروف، فكما تجد الجيم التي هي أخت الياء في مخرجها قد أخذها اللسان، في قولك: رميت، كذلك تجد الواو قد أخذتها الشفتان في قولك: عفوت"^(٢).

ومن العجيب ألا نجد نصوصاً أخرى لعلماء التجويد تذكر قضية تقسيم السكون إلى حي وميت، فأول نص عُثر عليه يتناول هذه القضية كان لابن طحان المتوفي سنة ٥٦٠هـ، والنص الثاني كان للقسطلاني المتوفي سنة ٩٢٣هـ، فالمسافة الزمنية الفاصلة بينهما قدرت بحوالي أربعة قرون من الزمن لا نجد فيها نصاً آخر يشير إلى هذه الفكرة، رغم "أن سيبويه تحدث عن قضية أعتقد أنها هي أصل تلك الفكرة لدى علماء التجويد، ولكن أحداً لم يشر إليها ولا تحدث عنها بعد سيبويه من القدماء ولا المحدثين، بقدر ما اطلعت عليه من المصادر"، يقول غانم قدوري^(٣).

فقد أشار سيبويه إلى فكرة السكون الحي والسكون الميت، حين تحدث عن قضية حذف الألف والياء والواو في بعض حالات التصريف، وذلك في قوله: "وإنما جسروا على حذف الألف لأنها ميتة لا يدخلها جر ولا رفع ولا نصب، كما حذفوا ياء ربيعة، وحنيفة"^(٤)، وقال في موضع آخر: "وإنما حذف الألف لأنها حرف ميت"^(٥)، وعن الواو في جدول قال: "واعلم أن أشياء تكون الواو فيها ثلاثة وتكون زيادة، فيجوز فيها ما جاز في أسود. ذلك نحو جدول وقسور، تقول: جُدِيُول، وقُسِيُول كما قلت: أُسِيُول؛ وذلك لأن هذه الواو حية"^(٦)، فالألف دائماً ميتة لأنها لا يفارقها السكون، عكس الياء والواو اللتان يتعاورهما الحركة والسكون، فقد يكون السكون فيهما حياً أو ميتاً كما ذكرنا ذلك سابقاً. وكل هذه النصوص فيها إشارات إلى قضية السكون الحي والسكون الميت، ربما ابن الطحان اعتمد في بلورة مفهومها على ما ذكره سيبويه سابقاً.

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، دت، المجلد الثاني ص ٣٩١.

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٢٣.

(٤) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١٩٩٢م، الجزء الثالث، ص ٣٥٦.

(٥) نفسه، ص ٤٢٣.

(٦) نفسه، ص ٤٦٩.

واللافت للنظر هنا أن بعض المحدثين من دارسي الحروف العربية "قد أخذوا على علماء العربية قولهم إن حروف المد ساكنة وأنها مسبوقة بحركات تجانسها، على أساس أن حروف المد هي من الناحية الصوتية حركات طويلة فلا يمكن أن توصف بأنها ساكنة ولا أن تكون مسبوقة بحركات من جنسها"^(١). قال كمال بشر في هذا الشأن: "فكيف إذن تكون هذه المدات حركات، ثم نسميها سواكن أو نعتها بصفة السكون؟"^(٢)، فمن وجهة نظر المحدثين أن المدات لا يمكن من الناحية الصوتية أن توصف بالحركة والسكون في آن واحد، فهو عندهم خطأ وقع فيه علماء العربية حين خلطوا بين الجانب الصوتي والجانب الرمزي الممثل في الكتابة، كما أنهم خلطوا بين القيمة الصوتية والوظيفة الصرفية والنحوية لحروف المد، قال كمال بشر في هذا الشأن: "أما أن الألف: في (إذا) سكون فهو خطأ حرفي وقع فيه علماء العربية منذ القديم، مخدوعين في ذلك — على ما نعتقد— بغياب رموز الحركات القصيرة، وهذا الغياب في نظرهم يعني السكون، بقطع النظر عن طبيعة الحرف المعين"^(٣)، وقال أيضا: "فعلماء العربية في دراسة (واي) قد خلطوا أحيانا بين الحرف، والرمز الكتابي، كما خلطوا من وقت إلى آخر بين قيمتها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية"^(٤)، فكأن علماء العربية لم يفرقوا بين طبيعة الحركة وطبيعة السكون في النظام الصوتي العربي، يقول كمال بشر معقبا على من قال إن سكون الألف في (إذا) منع السكون الآخر من الظهور، أنه: "أمر لا يمكن تفسيره إلا على أساس أن المقدر هو رمز السكون (٠) لا حرفه؛ إذ السكون (بمعنى غياب الحركات) شيء لا يتعدد. أما الحركات فهي تختلف عن السكون في ذلك، فهي متعددة في طبيعتها وصورها"^(٥).

ولكن لعبد الرحمن الحاج صالح وجهة نظر مختلفة تماما عما قاله المحدثون، حيث أنه ينتصر لمذهب علماء العربية في هذه القضية، ويؤكد أن النتائج المسجلة من خلال الدراسات المخبرية الحديثة حول حروف المد، تتوافق بشكل كبير مع ما ذكره علماء العربية، وذلك في قوله: "فقد عاجلت موضوع المصوت القصير والمصوت الطويل الباحثة المتميزة M.Durant باللجوء إلى الاختبار أيضا، وقد سبقها إلى ذلك أحد مؤسسي الفنولوجيا وهو N. Trubetsky إذ صرح بأن

(١) غانم قدوري، الدراسات الصوتية، ص ٣٢٥.

(٢) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط: ١٩٩٨م، ص ١٥٦.

(٣) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط: ١٩٩٨م، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٤) نفسه، ص ١٦.

(٥) نفسه، ص ١٥٣.

المصوت القصير ذو قسم واحد Monoparti والمصوت الطويل هو ذو قسمين Biparti لأن التلفظ بالمصوت الطويل يختلف في بدايته عن نهايته كما وكيفاً. فبعد أن ذكرت الباحثة Durant هذا الكلام، بينت باللجوء إلى الاختبار الآلي أن المصوت الطويل يتصف قسمه الأخير (وهو الأطول) بتناقص لقوة اللفظ (croissance de)، وأما المصوت القصير فلا يكون إلا بتزايد هذه القوة، ونستنتج من ذلك أن بداية المصوت الطويل هو دائماً متزايد القوة، وهذا يتفق ما قاله علماء العرب وخاصة حكمهم على حرف المدّ بأنه ساكن إلا أن السكون هنا غير السكون في الحروف الجوامد لأنه يحصل بالتدرّج، ومع ذلك فهذا المتناقص القوة هو أقوى من المتزايد لطوله وذلك في اللغات التي يلعب المدّ فيها دوراً في التمييز^(١).

وعلى هذا التصور الحديث ميز علماء التجويد بين سكون حروف المد، حيث أطلقوا عليه مصطلح السكون الميت، بينما سمو السكون في غيرها من الحروف، بالسكون الحي، وهذا الذي يفهم من النص السابق لابن الطحان، ففيه وصف حروف المد بأنها ساكنة سكوناً ميتاً كون مخرجها يتسع حتى يصير الفم لحروفها كالأنبوب^(٢).

(١) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، ٢٠١٢.
(٢) ينظر: غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٢٥.

خاتمة

لقد أردنا لموضوع هذا البحث أن يتتبع مؤلفات علماء التجويد بالدراسة والتَّحري من أجل النظر في ما تعرضه من جهود متميزة وإضافات قد تسهم بها في ترقية البحث الصوتي العربي، وفي ما يمكن أن تتحلى به من خصوصية وتميز في رؤاها المنهجية، وفي اصطلاحاتها الفنية، وفي أغراض بحثها، ومجالات اهتمامها بشروط تلاوة كتاب الله. وقد أفضى بنا الأمر - في نهاية هذه البحث- إلى الوقوف على جملة من النتائج والمستخلصات نستعرضها فيما يلي:

- يتميز البحث الصوتي عند علماء التجويد، من خلال اقتصره على دراسة الظواهر الصوتية في القرآن الكريم، بأنه بحث صوتي خالص؛ فلم يختلط بغيره من الموضوعات اللغوية الأخرى كما هو حاصل في مؤلفات كثير من علماء العربية القدامى، ولم يتجاوز دراسة مخارج الحروف وصفاتها، ودراسة الظواهر الصوتية التي تنشأ بين الحروف بفعل المجاورة في التركيب.

- لم يكتف علماء التجويد بالجانب النظري البحث ولا بالتأملات الفكرية المجردة في دراسة الظواهر الصوتية، إنما كان لهم اهتمام واسع بالجانب التطبيقي العملي، سواء في توصيف الكيفيات والآليات التي تحفظ سلامة النطق بالحرف القرآني، أو في حرصهم على تقديم المحاذير والتنبيهات التي تعين القارئ المتعلم على ترويض لسانه على الأداء الصحيح لآيات القرآن الكريم. وكانت أحكامهم ونتائج دراساتهم لا تقنع بغير الاستمداد من وحي الاستعمال الواقعي للحدث الصوتي؛ وقد أدى ذلك إلى نجاحهم في أن يضعوا لنا مؤلفات تشرح قواعد التجويد وكيفية الأداء النطقي للفظ القرآني، ليس كتابة فحسب بل باستنادها إلى التطبيقات العملية التي يقوم، أساسا، على المشاهدة والتسميع.

- كان لعلماء التجويد - بسبب هذا الطابع العملي الميداني الذي اتسمت به مباحثهم الصوتية- فضل سبق والتأسيس لكثير من المفاهيم والنتائج التي وقف عليها الدرس الصوتي الحديث، والواقع أنه لم يكن لهم هذا الفضل إلا بعد أن حملوا على عاتقهم مهمة تحويل علم الأداء القرآني من مجال الرواية المقيد بالنصوص والأسانيد إلى مجال الدراية بوصفه عملا اجتهاديا وعلميا مستقلا قائما بذاته، له كل عناصر العلوم الصناعية من أدوات منهجية، ومصطلحات، ومفاهيم، ونظريات.

- قدّم علماء التجويد توصيفا تفصيليا دقيقا لأعضاء النطق، لم يكن بعيدا عن الأوصاف العلمية والمخبرية التي قدمها الدرس الصوتي الحديث، وكان هذا التوصيف بالقدر الكافي المقنع الذي يحتاجه متعلم القراءة في زمانهم، ولعلنا نستثني عضوا واحدا لم يتمكنوا من وصفه، ألا وهو الحنجرة، وذلك

لموقعها البعيد عن الملاحظة الذاتية، مع أنهم أدركوا وظيفتها وتأثيرها في إنتاج الأصوات، وأشاروا إلى الأثر الذي يحدثه الوتران الصوتيان على طبيعة الصوت اللغوي، هذا الأثر سماه بعضهم بصوت الصدر اقتداءً بسيبويه، وسماه ابن البناء بتزديد الحنجرة، وسماها طاش كبري زاده ومحمد المرعشي باسم (الصوت القوي) و(الصوت الجهري). وعلى أساس هذا الأثر قسموا الحروف إلى مجهورة ومهموسة.

- تمكن علماء التجويد من توصيف مخارج الحروف ومن تحديد مواضعها بشكل دقيق، وأدركوا، بفضل الملاحظة الذاتية، أن تمايز أجراس الأصوات في الأسماع سببه الاختلاف الموضوعي لميلاد الصوت اللغوي على مستوى آلة النطق، أي اختلاف المخرج، وكذلك سببه الاختلاف في الكيفيات المصاحبة لحدوث الصوت في مخرجه، أي الاختلاف في الصفات. ذلك أن قضية الفصل بين المخرج والصفة، سواء على مستوى التصور والفكر أو على مستوى العمل والإجراء، كانت جلية واضحة لدى علماء التجويد، وهذه حقيقة صوتية أقرها البحث الصوتي الحديث.

- إن الاختلاف الحاصل في عدد المخارج بينهم وبين المحدثين لا يعدو أن يكون اختلافاً في الاصطلاح، أو اختلافاً في الزوايا المتعددة التي يُنظر منها في توصيف الأعضاء والمواضع التي يتم منها خروج الحرف، أو اختلافاً في أساليب الوصف وطرق التعبير، لأن تحديد المخرج يظل في الأساس مرتبطاً بوجهة النظر الذاتية حتى مع تحليل معطيات نتائج التجارب المخبرية، لذلك نجد منهم من يجعل المخرج الواحد لعدد من الأصوات، ومنهم من يفصلها لعدة مخارج، تماماً كما فعل العلماء العرب القدماء. وهذا الاختلاف لا يمس جوهر الحقيقة العلمية بشيء.

- إن الاختلاف الحاصل بين القدماء والمحدثين في توصيف بعض الحروف وتصنيفها مثل قضية وصف القدماء لحروف الطاء والقاف بأنها مجهورة، وهي ليست كذلك عند المحدثين، ومثل قضية الضاد القديمة، والضاد التي نطقها اليوم، إنما يعود إلى طبيعة الفكر البشري التي تتصف دائماً بتعدد في وجهات النظر، ثم إلى طبيعة التطور الذي يحدث عبر الزمن في الوسائل والآليات المستخدمة، مما يجعل اختلاف النتائج والحقائق العلمية المتوصل إليها أمراً طبيعياً.

- يبدو عمل علماء التجويد في معالجة الظواهر الصوتية في القرآن الكريم قائماً على مبادئ متقدمة في البحث الصوتي، وعلى أسس علمية لا تكاد تختلف في جوهرها عما يُقرّه البحث الصوتي الحديث من مبادئ وأدوات ونتائج. وليس الأمر كما توهم بعض الدارسين من أن الدراسات الصوتية، عند علماء التجويد، تفتقر إلى المقومات العلمية الصحيحة، وأنها لا تقوم على أسس صحيحة.

- لقد كان لعلماء التجويد منطلقاتهم الخاصة وأسسه العلمية التي اتبعوها في توصيف حروف العربية ودراسة ظواهرها الصوتية في القرآن الكريم، مثل النظر إلى المدونة القرآنية بوصفها مدونة صوتية قبل أن تكون مدونة مكتوبة، والانطلاق من الوصف المادي للحروف، والاعتماد على الملاحظة الحسية الذاتية، والإكثار من المصطلح في توصيف الحروف رغبة منهم في تحصيل الوصف الدقيق، ووعيمهم بمفهوم الحرف في حدود صفاته الوظيفية وكيانه المجرد، واعتمادهم في توصيف الحروف بصفاتها التمييزية على ما يعرف، في الدراسات اللسانية الحديثة، بمبدأ قدرة تبادل المواقع مع تغيير في المعنى، واستثمارهم لمبدأ التقابل الوظيفي الذي يعمل ضمن آلية التشابه والاختلاف الحاصل بين مجموع الحروف العربية، والاعتماد على علاقات التركيب والاستبدال في دراسة الظواهر التركيبية للحروف، واستثمار قوانين الجوارح في الرجوع إليها في تفسير كثير من الظواهر الصوتية، وغيرها من المبادئ التي يمكن لكل ناظر في نصوصهم المثبوتة في مؤلفاتهم أن يقف عليها، وأن يتبين مدى وعيمهم التام بمسالكها المنهجية، كما يمكنه أن يلمس مدى ما يقدمونه من جهد في بيان الشروط الصحيحة لأداء النص القرآني، وفي الحفاظ عليه من الخطأ والتحريف، ومدى ما يبذلونه من حرص واجتهاد في تتبع حروفه وظواهرها بالتوصيف والتفسير.

- لأن علماء التجويد حصروا دراساتهم الصوتية في موضوع واحد هو رعاية الأداء القرآني، وصون اللسان عن الخطأ في تلاوته فقد أكسبهم ذلك - بالإضافة إلى ما حازوه من شرف خدمة كتاب الله، وفضل انتسابهم إلى أهله - وجهة علمية وجوانب من الخصوصية ومن التميُّز؛ وتظهر معالم الخصوصية في تحلي مباحثهم بغرض بحثي خاص هو الحفاظ على شروط الأداء في تلاوة القرآن، وبآليات بحث لم يعتمدوا عليها قبلهم، وتظهر سمات التميز في أنهم بلغوا مستويات من الدراسة لم يبلغها غيرهم من اللغويين. وبذلوا جهوداً جبارة في الاجتهاد، ووصلوا إلى غايات بعيدة في البحث والتحري ما كان لغيرهم أن يدرك مداها.

- اعتمد علماء التجويد، في ما توصلوا إليه من قوانين وأحكام وتوصيفات، على ما توفر لديهم من جهد الملاحظة الذاتية التي تركز على مبدأ تذوق الحروف، وعلى حاستي السمع والبصر. وكانت الملاحظة الذاتية لديهم - على غرار ما خلص إليه المختصون بأساسيات البحث العلمي الحديث - إجراءً علمياً يصطحبه انتباه مقصود ومنظم ومضبوط للظاهرة الصوتية في القرآن الكريم بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها؛ وذلك بغرض الحصول على توصيف دقيق وشامل ومُتَبَيِّن، وكانت الملاحظة الذاتية

وسيلتهم في جمع المعلومات وتحليلها، وفي ترتيب الحروف وتصنيفها، واكتشاف خصائصها الصوتية، وتفسير متغيراتها داخل النظام الصوتي للعربية.

- إن اعتماد علماء التجويد على الملاحظة الذاتية، في ممارسة البحث عن القواعد والنظريات التي تنظم الأداء النطقي للقرآن الكريم، أكسبهم منهجا عمليا يُعدّ ميزةً خاصة تفرّد بها علماء العرب بصفة عامة وعلماء التجويد بصفة خاصة؛ وذلك لأنّ دراساتهم الصوتية لم تقتصر على الجانب التصنيفي للحروف العربية فحسب، بل كانت مع هذا تدرس العلاقات القائمة بينها، وتتبع تأثيراتها في النظام الصوتي للأداء القرآني، تلك التي تمثل نماذج واقعية للغة العربية في أعلى صور الفصاحة والأداء.

- مما يميز علماء التجويد أنهم استطاعوا أن ينقلوا قراءة القرآن الكريم من الممارسة الفطرية التي يخضع فيها القارئ إلى النقل عن الشيخ والرواية، إلى علم دراية له مصطلحاته وآليات اشتغاله، تجلت بعض مظاهره في المصطلح الذي أطلقوه على العلم نفسه (علم التجويد)، فكانت كل اصطلاحاتهم تنطوي على دقة واضحة في التوصيف، إذ لا يتركون زاوية ولا جهة في تناولهم وصف الحروف إلا وذكرها، لهذا تعدّدت المصطلحات لديهم وكثرت فكل الصفات التي ذكروها تدل على سمات تتعلق بذات الحرف سواء في جانبه الفيزيولوجي أو في جانبه الأكوستيكي.

- ومن السمات المنهجية التي نلاحظها في مؤلفات علماء التجويد، ذلك الترتيب المنهجي في دراسة الحروف العربية، حيث نجدهم يجعلون المباحث التي تتضمن القضايا العلمية الخاصة بالمخارج تتقدّم، في تناولها وترتيبها، المباحث العلمية التي تناقش مسائل صفات الحروف، ولا نعتقد أن هذا التلازم في التقديم والتأخير كان اعتباطيا، بل إن نصوص مؤلفاتهم تقوم كشاهد ينفي عنهم كل تهمة بالاضطراب أو العفوية، أو السطحية، أو الاعتباطية في المنهج والفكر والوسائل، ويثبت في المقابل أن هذا الوضع التراتبي بين المخارج والصفات يركز على دعائم تصورية في المنهجية العلمية التي تناول بها علماء التجويد دراسة الظاهرة الصوتية للحروف العربية. فكان أغلبهم يرتب مخارج الحروف ترتيبا تصاعديا يبدأ بأقصى نقطة في آلة النطق، ثم يتدرجون نحو الخارج حتى ينتهوا إلى الشفتين، وذلك بالنظر إلى أن مادة الصوت هي الهواء الخارج من داخل الإنسان، وأن أول نقطة يمكن أن ينتج فيها صوت لغوي اعتبروها أول المخارج، وهي أقصى الحلق، بينما أعرض كثير من الدارسين المحدثين عن هذا الترتيب، واتبعوا الترتيب المعاكس الذي يكون من الخارج إلى الداخل، ويبدأ من

الشفتين وينتهي عند أقصى الحلق، وهم في الحقيقة مقلدون لطريقة الترتيب المعروفة لدى علماء الأصوات الغربيين.

- اعتمد بعض علماء التجويد في تصنيفهم للحروف العربية على طبيعة مخرج الحرف، فكانت الحروف لديهم جامدة (جوامد)، وذائبة (ذوائب)، فالحروف الجوامد هي التي يكون لها معتمد على مستوى آلة النطق، بمعنى لها مخرج محقق، بينما الحروف الذوائب هي التي لا يمكن أن ننسب مخرجها إلى نقطة محددة في آلة النطق، لذلك فإن مخرجها غير محقق، أي مقدر، أما بعض المحدثين فقد اصطلحوا على تسمية الجوامد بالأصوات الساكنة، أو الصامتة والذوائب بأصوات اللين.

فهرس الآيات القرآنية

الظاهرة الصوتية	الصفحة	السورة	رقمها	الآية
القلقلة	١٦٠، ١٥٩، ١٥٦	البقرة	176	﴿بَعِيدٌ﴾
القلقلة	١٥٦	البقرة	١٩	﴿يَجْعَلُونَ﴾
القلقلة	١٥٦	البقرة	٢٧	﴿يَقْطَعُونَ﴾
تخليص الضاد	٢٦٨	البقرة	١٧٣	﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾
أثر الصفة التمييزية	٢٦٤	البقرة	١٠٥	﴿مُشْرِكِينَ﴾
حكم المدّ	٢٢٢	البقرة	٣٦	﴿اهْطُؤْا﴾
مقدار المدّ	٣٢٥	البقرة	١٦٤	﴿دَابَّةٍ﴾
الإدغام الصغير	٢٨٠	البقرة	٦٠	﴿اضْرِبْ بَعْصَاكَ﴾
ترقيق الراء	٣٠٠١	البقرة	١٧٧	﴿الرِّقَابِ﴾
تغليظ اللام	٣٠٤	البقرة	٠٣	﴿الصَّلَاةِ﴾
تغليظ اللام	٣٠٤	البقرة	٢٢٧	﴿الطَّلَاقِ﴾
حكم المدّ	٣١٨	البقرة	١٤	﴿خَلَوْا إِلَى﴾
إخفاء الحركة	٣١١	البقرة	١٨٥	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾
تغليظ اللام	٣٠٤	البقرة	٥٩	﴿ظَلَمُوا﴾
تفخيم الراء	٣٠١	البقرة	٢١٦	﴿وَكُرَّةٍ﴾
تغليظ اللام	٣٠٤	البقرة	١١٤	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾
إظهار الميم	٢٩٦	البقرة	١٥	﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾
الإدغام الكبير	٢٨١	البقرة	٢٥٥	﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾
تمييز الذال من الثاء	٢٦٧	البقرة	٤٩	﴿الْعَذَابِ﴾
ترقيق الراء	١٦٠	البقرة	٦٠	﴿رَزَقِ﴾
ترقيق الراء	٣٠٠	الأنعام	٧٠	﴿وَوَدَّرِ الَّذِينَ﴾

القلقلة	١٦٠	آل عمران	١٢٧	﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
إظهار الغين	٢٦٨	آل عمران	٨	﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾
حكم المد	٣١٧	آل عمران	٦٤	﴿تَعَالَوْا إِلَى﴾
حكم المد	٣١٨	المائدة	٢٧	﴿وَابْنِي آدَمَ﴾
تعريف المدّ	٣١٢	آل عمران	١٢٥	﴿يَمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ﴾
بيان الصاد لثلا ينقلب زايا	٢٧١	النساء	٨٧	﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾
أثر الصفة التمييزية	٢٦٤	النساء	٧٤	﴿وَمَنْ يَقْتُلْ﴾
إخفاء الحركة	٣١٢	النساء	١٩	﴿وَيَجِئْ لَكُمْ﴾
الإدغام الكامل	٢٨١	النساء	٦٤	﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾
الإدغام الكامل	٢٨٢	المرسلات	٢٠	﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾
الإدغام الكامل	٢٨٢	النمل	٢٢	﴿أَحَطْتُ﴾
الإدغام الكبير	٢٨١	النساء	٥٧	﴿الصَّالِحَاتِ سُدَّخِلُهُمْ﴾
تغليظ اللام	٣٠٣	المائدة	١١٠	﴿قَالَ اللَّهُ﴾
إخفاء الميم	٢٩٧	المائدة	٤٩	﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾
تخليص السين لثلا ينقلب صادًا	٢٦٩	المائدة	١١٢	﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾

تخليص الحرف من الحرف	٢٦٧	الأنعام	١٠٢	﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾
تفخيم الراء	٣٠١	الأعراف	٥٤	﴿الْعَرْشِ﴾
ضوابط الإدغام	٢٨٣	الأعراف	١٥٠	﴿أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾
إظهار الميم	٢٩٦	الأعراف	٧١	﴿أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾
إخفاء الحركة	٣١٢	الأعراف	٣٢	﴿مِنَ الرِّزْقِ﴾
تفخيم الراء	٣٠١	الأعراف	١٤٥	﴿وَأْمُرْ﴾
إدغام	٢٣٢	الأعراف	١٠٠	﴿وَنَطَبَعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾
تنوعات الفونيم	٢٠٤	الأنفال	٤٧	﴿بَطْرًا﴾
تخليص الحرف	٨٢	توبة	٣٥	﴿مَا كُنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾
تخليص الحرف	٨٢	هود	٣١	﴿تَزِدِّي أَعْيُنَكُمْ﴾
أثر الصفة التمييزية	٢٦٤	يوسف	٦٣	﴿أَخَانَا نَكْتَلُ﴾
تفخيم الراء	٣٠٠	يوسف	٥	﴿رُؤْيَاكَ﴾
تغليظ اللام	٣٠٤	يوسف	٤١	﴿فَيُصَلِّبُ﴾
إخفاء الحركة	٣١١	يوسف	١١	﴿لَا تَأْمَنَّا﴾
بيان الحرف في حال السكون	٢٧٠	يوسف	١٠	﴿يَلْتَقِطُهُ﴾
تغليظ اللام	٣٠٣	إبراهيم	٢٤	﴿ضَرَبَ اللَّهُ﴾
أثر الصفة التمييزية	٢٦٤	الحجر	٧٣	﴿مُشْرِقِينَ﴾

وظيفة الحرف	٢٠٩،٢١٨،٢ ٤١،٢٤٧	الإسراء	٢٠	﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾
وظيفة الحرف	٢٤١،٢٤٧،٢ ٠٩	الإسراء	٥٧	﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْدُورًا﴾
تبيين الدال لثلاثا ينقلب تاء	٢٦٩	الإسراء	٧٩	﴿فَتَهَجَّدْ﴾
تخليص الحرف من الحرف المجاور	٢٦٧٦	الكهف	٤٥	﴿فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾
بيان الصفة التمييزية للصاد	٢٧٣	طه	١٢١	﴿وَعَصَى آدَمَ﴾
وظيفة الحرف	٢٠٢،١٩٨،٢١ ٦،٢٤٧،٢٦٣ ٢٠٦،	الأنبياء	١١	﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾
وظيفة الحرف	٢٠٢،١٩٨،٢ ٢٦،٢٦٣،٢٤ ٧	الأنبياء	٤٣	﴿وَلَا هُمْ مِنْهَا يُصْحَبُونَ﴾
تغليظ اللام	٣٠٤	الحج	٤٥	﴿مُعْطَلَّةٍ﴾
ضوابط الإدغام	٢٨٤	النور	٦٢	﴿لِيَعْضِ شَانِهِمْ﴾
حكم المدّ	٣١٨	الفرقان	٤٠	﴿مَطَرِ السَّوَاءِ﴾
القلقلة	١٥٩	الفرقان	١٨	﴿يَبْتَغِي﴾
إدغام	٢٨٠	فاطر	١١	﴿مِنْ مُعَمَّرٍ﴾
الإدغام الصغير	٢٨٠	فاطر	١١	﴿مِنْ نَطْفَةٍ﴾
الإدغام الصغير	٢٨٠	فاطر	١١	﴿مِنْ نُعْمَرِهِ﴾

ضوابط الإدغام	٢٨٣	فاطر	١٤	﴿بِشْرِكُمْ﴾
إدغام الميم في الميم	٢٩٦	العنكبوت	٢١	﴿وَيَرْحَمَنَّ يَشَاءَ﴾
الإدغام الكبير	٢٨١	الصفات	٢	﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾
وظيفة الحرف	١٩٨،٢٢٦،٢ ٦٤،٢٤٧	غافر	-٧١ ٧٢	﴿يُسْحَبُونَ* فِي الْحَمِيمِ﴾
بيان الدال لقال تنقلب تاء	٢٦٩	غافر	٤٦	﴿أَدْخِلُوا﴾
ضوابط الإدغام	٢٨٣	غافر	٢٨	﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾
القلقلة	١٥٩	غافر	٧٥	﴿الْحَقُّ﴾
قلقلة	١٥٦	فصلت	٥٤	﴿مُحِيطٌ﴾
وظيفة الحرف	٢٠٦،٢٢٦،١ ٩٨،٢٠٢،٢٤ ٧،٢٦٣	الزخرف	٣٢	﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ﴾
إدغام	٢٣٢	الفتح	٢٩	﴿أَخْرَجَ شَطَقَهُ﴾
القلقلة	١٦٠	ق	١٨	﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾
القلقلة	١٦٠	ق	١٩	﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾
القلقلة	١٥٦،١٥٩	ق	٥	﴿مَرِيحٌ﴾
أثر المجاورة	٢٦٥،٢٦٤	الطور	٤٤	﴿سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾
القلقلة	١٥٩	القمر	٥٥	﴿مُقْتَدِرٌ﴾

الإدغام الصغير	٢٨٠	الرحمن	٢	﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾
بيان الصفة التمييزية للسين	٢٧٢	الممتحنة	٧	﴿عَسَى اللَّهُ﴾
القلقلة	١٥٦	القلم	٤٢	﴿يُدْعُونَ﴾
إدغام	٢٣٢	المعارج	٣	﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾
الإدغام الكبير	٢٨١	المدثر	٤٢	﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾
الإدغام الكامل	٢٨٢	المرسلات	٢٠	﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾
ضوابط الإدغام	٢٨٣	النبأ	٤٠	﴿كُنْتَ تُرَابًا﴾
أثر المجاورة	٢٦٤	المطففين	٩	﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾
أثر الصفة التمييزية	٢٦٤	الإنشقاق	٦	﴿إِلَى رَبِّكَ كَذْحًا﴾
القلقلة	١٦٠	الشرح	٧-٦	﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾
أثر الصفة التمييزية	٢٦٤	العاديات	٢	﴿فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا﴾
إخفاء الميم	٢٩٨	الفيل	٤	﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ﴾
تفخيم الراء	٣٠١	الكوثر	٢	﴿وَأَنْحَرْ﴾
حكم المدّ	٣٢٥ ، ٣٢٣	الفاتحة	٧	﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾
مقدار المدّ	٣٢٣	الفاتحة	٤	﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾
حكم المدّ	٣٢٣	الفاتحة	٤	﴿يَوْمَ﴾
تفخيم الراء	٣٠٠	الفاتحة	٢	﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

تخليص التاء لثلا ينقلب طاء	٢٦٨	الفاحة	٥	﴿نَسْتَعِين﴾
تنوعات الفونيم	٧٧	الأنفال	٤٧	﴿بَطْرًا﴾
القلقلة	١٦٠	البقرة	١٢٤	﴿إِبْرَاهِيم﴾
أثر الصفة التمييزية	٢٦٤	المطففين	٩	﴿كِتَابٍ مَرْقُومٍ﴾
أثر الصفة التمييزية	٢٦٤	الطور	٤٤	﴿سَحَابٍ مَرْكُومٍ﴾
التمييز في النطق	٢٦٥	آل عمران	١٨٥	﴿زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾
تمييز الصاد	٢٦٧	الفاحة	٠٦	﴿الصِّرَاطِ﴾
تمييز السين	٢٦٧	البقرة	٤٠	﴿إِسْرَائِيلَ﴾

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.(رواية حفص)

أ- باللغة العربية:

- الكتب:

١ الإبراهيمي ، خولة الطالب:

- مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، الجزائر، ط٢: ٢٠٠٦م.

٢ إخوان الصفا وخلان الوفا:

- رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، مكتب الإعلام الإسلامي، قم- إيران، ١٤٠٥هـ، (د.ط)، ج ١.

٣ الأزهري، خالد أبو بكر:

- الحواشي الأزهرية في حل الألفاظ الجزرية.(تح: محمد بركات)، (تح: محمد بركات) ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط١: ٢٠٠٢م.

٤ الأزهري، عبد الدائم:

- الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، (تح عبد الرحمن بدر)، دار الصحابة للتراث، القاهرة، ط٢٠٠٥م.

٥ الأزهري الهروي محمد بن أحمد:

- تهذيب اللغة، (تح. أحمد مخيمر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ، ج ١.

٦ الاسترأبادي، رضي الدين:

- شرح شافية ابن حاجب، (تح، محي الدين عبد الحميد وآخريين)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: ١٩٨٢، ج ٣.

٧ استيتية، سمير شريف:

- اللسانيات المجال المنهج والوظيفة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠٠٨م.

- الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.

٨ الأصبهاني، أحمد بن الحسين بن مهران :

- الغاية في القراءات العشر (تح. محمد غياث الجنباز)، دار الشروق، الرياض- السعودية، ط١، ١٩٩١م/ ١٤١١هـ.

٩ الأندلسي، أبو حيان :

- البحر المحيط، دار الفكر، بيروت- لبنان، ٢٠١٠، ج ١.

١٠ الأنصاري، ابن البادش أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف :

- الإقناع في القراءات السبع، (تح عبد المجيد قطاش)، دار الفكر، دمشق ط ١، ١٤٠٣ هـ .

١١ أنيس إبراهيم:

- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٧ م.

١٢ الأهواري، الحسن بن علي:

- الوجيز في شرح قراءات القرآنة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، (تح. دُرِيد حسن أحمد)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ .

١٣ الأوراعي، محمد:

- اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.

١٤ أيوب عبد الرحمن :

- أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، ط ٢، ١٩٦٨ م.

١٥ براجشتراسر:

- رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية (محاضرات براجشتراسر)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط ٣: ١٩٩٤ .

١٦ بريثيل، مالبرج:

- علم الأصوات، (تر. عبد الصبور شاهين)، مكتبة الشباب، القاهرة- مصر، ١٩٨٤ .

١٧ بشر، كمال:

- علم الأصوات، دار غريب للطباعة، القاهرة مصر، ط ٢٠٠٠ م.

- دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط: ١٩٩٨ م.

١٨ ابن البناء، أبو علي الحسن بن أحمد:

- بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء، (تح. غانم قدوري)، دار عمار، عمان- الأردن، ط ١، ٢٠٠١ .

١٩ البناء، أحمد بن محمد:

- أتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، (تح. شعبان محمد إسماعيل)، عالم الكتب بيروت، ط ١ ١٩٨٧ .

٢٠ بهلول، نوال:

- أغلاط في التطبيقات الصوتية الحديثة على علم التجويد، كتاب المؤتمر: علم الأصوات وتكامل المعارف التكامل المعرفي بين علم الأصوات وعلم التجويد، الجزء الثالث عالم الكتب الحديث، إربد الأردن ٢٠١٩ .

٢١ التوني، الحسن بن شجاع:

- المفيد في علم التجويد، (تح. محمد طه حمودي)، دار عمار، عمان- الأردن، ط ١، ٢٠٠٩ م.

٢٢ الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر:

- البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط ٢٠٠٢م، ج ١.

٢٣ جان كائيتو:

- دروس في علم أصوات العربية. مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ط: ١٩٦٦م.

٢٤ الجبوري، محمد يحي سالم :

- مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دت.

٢٥ جرادات، نادر أحمد :

- الأصوات اللغوية عند ابن سينا: عيوب النطق وعلاجه، الأكاديميون للنشر، الأردن، ط: ٢٠١٥م.

٢٦ الجرجاني، الشريف :

- شرح المواقف، (ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياط)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ج ٥.

٢٧ ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير:

- الروضة الندية شرح متن الجزرية، (تح: السادات السيد منصور أحمد)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠١م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، (تح. ج. برجستراسر)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: ٢٠٠٦م، ج ٢.

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (تح: علي بن محمد عمران)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٩٩٩م.

- النشر في القراءات العشر، (تح. علي محمد الضبّاع)، دار الكتب العلمية، مصر، ج ١.

٢٨ ابن جني، أبو الفتح عثمان:

- الخصائص، (تح: محمد علي النجار)، دار الكتب المصرية، مصر العربية، (د، ت)، ج ٣.

- سرّ صناعة الإعراب، (ت. جميل هندراوي)، دار القلم دمشق، سوريا: ط ٢، ١٩٩٣م، ج ١.

- المنصف، (تح إبراهيم مصطفى وآخرين)، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط ١، ١٩٥٤م، ج ٢.

٢٩ جورج موانان:

- علم اللغة في القرن العشرين، (تر: نجيب غزاوي)، سلسلة الكتب العلمية، وزارة التعليم العالي، سوريا، ١٩٨٢م.

٣٠ الحاج صالح عبد الرحمن :

- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ط: ٢٠٠٧م.

٣١ الحاج عبد الرحمن الحاج وآخرون:

- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، كتب تنسيق التعريب، مطبعة النجاح، دار البيضاء، ٢٠٠٢م.

٣٢ أبو حاقّة، أحمد:

- معجم النفاثس الوسيط، دار النفاثس للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧م.

٣٣ الحداد، محمد بن علي:

- الأعمال الكاملة، (تح. حمد الله حافظ الصفي)، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط ٢٠١٠، م١.
٣٤ حسان، تمام:

- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.

- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، 1990م.

٣٥ حساني أحمد :

- مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط ٢: ٢٠١٣م.

٣٦ حسين، علي خليف:

- منهج درس الصوتي عند العرب، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠١١م.

٣٧ الحصري، روضة جمال:

- المنهل المفيد في أصول القراءات والتجويد، دار الكلم الطيب، دمشق- بيروت، ط ١، ٢٠٠٤.

٣٨ الحصري، محمد خليل:

- أحكام قراءة القرآن الكريم، (ضبط وتعليق: محمد طلحة منيار)، دار البشائر الإسلامية، (د.ت)، (د.ط).

٣٩ حمودي، صبوح:

- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠١.

٤٠ الحنبلي، محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي :

- بغية المستفيد في علم التجويد، (اعتنى به رمزي دمشقية)، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠١م.

٤١ حيلوز، عبد الله عبد القادر:

- الميسر المفيد في علم التجويد، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ط ٥، ٢٠٠٨م.

٤٢ الخفاجي، ابن سنان:

- سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٨٢.

٤٣ الداني أبو عمرو:

- المحكم في نقط المصاحف، (تح. عزة حسن)، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط ١٩٩٧: ٢م.

- التيسير في القراءات السبع. دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية، ط ١، ٢٠١٥م.

- التحديد في الإتقان والتجويد، الناشر، مصر القاهرة ، ١٩٨٠م.

- الإدغام الكبير، (تح. عبد الرحمن حسن عارف)، عالم الكتب القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٣م.

٤٤ دبة، الطيب:

- التفكير السيميائي في اللغة والأدب. دراسة في تراث أبي حيان التوحيدي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن،

ط ١، ٢٠١٥.

- مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، الجزائر، ٢٠٠١م.
- ٤٥ الدرگزلي، عبد الله حسن بن اسماعيل:**
- خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد. دار بن حزم، القاهرة، الأردن، ط٢، ٢٠١٨م.
- ٤٦ ابن دريد، أبي بكر محمد بن الحسن:**
- جمهرة اللغة، (تح. رمزي منير بعلبكي)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ج١.
- ٤٧ الدمشقي، عبد الرحمن أبو شامة:**
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، (تح. إبراهيم عطوة عوض)، دار الكتب العلمية، (د.ت)، (د.ط).
- ٤٨ دويدري، رجاء وحيد:**
- المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر دمشق، ط١: ٢٠١٠م.
- البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٠.
- ٤٩ أبو الرضا، الحموي أحمد بن عمر بن محمد:**
- القواعد والإشارات في أصول القراءات، (ت ٧٩١هـ) تح: عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٥٠ الرماني، أبو الحسن، علي بن عيسى:**
- كتاب النكت في إعجاز القرآن، (عني بتصحيحه: عبد العليم)، مكتبة الجامعة الملية الإسلامية، دهلي، ١٩٣٤م.
- ٥١ الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان:**
- دراسات في علوم القرآن الكريم، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، ط١٢: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٢ زاهيد، عبد الحميد:**
- صفات الأصوات المتقابلة بين علم التجويد وعلم الأصوات من الوظيفة التمييزية إلى الوظيفة الجمالية، دراسة صوتية، كتاب المؤتمر: علم الأصوات وتكامل المعارف الجزء الثالث عالم الكتب الحديث، إربد الأردن ٢٠١٩.
- ٥٣ الزركشي، بدر الدين:**
- البرهان في علوم القرآن، (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار التراث، القاهرة - مصر، (د.ت)، ج١.
- ٥٤ السعران محمود:**
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).
- ٥٥ السكاكي، أبو يعقوب يوسف:**
- مفتاح العلوم، (تح. نعيم زرزور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
- ٥٦ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:**
- نتائج الفكر في النحو، (تح: عادل أحمد عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٥٧ سوسير، (دي) فينريناند:

- محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي مجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر (د ط)، ١٩٨٦.

٥٨ السويد، أيمن:

- شرح منظومة المقدمة فيما ينبغي على قارئ القرآن أن يعلمه للإمام ابن الجزري، هيئة علماء حمص، جامعة حمص، كلية الشريعة، (د.ت)، (د.ط).

٥٩ سيبويه، عمرو بن عثمان:

- الكتاب، (تح. عبد السلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٩٨٢م، ج ٤.

٦٠ السيرافي، أبو سعيد:

- شرح كتاب سيبويه، (تح. أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ ج ٥.

٦١ ابن سينا، أبو علي الحسين:

- أسباب حدوث الحروف (تح: محمد الطيان ويحيى مير علم)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).

٦٢ السيوطي، جلال الدين:

- الإلتقان في علوم القرآن، (تح: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة الناشر، ط ١: ٢٠٠٨م.

٦٣ شاهين، عبد الصبور:

- في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة السادسة، ١٩٩٣م.

- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١٩٨٠م.

٦٤ الشايب، فوزي حسن:

- محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط ١، ١٩٩٩م.

٦٥ الشميسان، أبو أوس إبراهيم:

- الإدغام مفهومه وأنواعه وأحكامه، مجلة جامعة الإمام بن سعود، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٥، محرم ١٤٢٠هـ.

٦٦ الشيرازي، نصر بن علي بن محمد:

- الموضح في وجوه القراءات وعللها. (تح: عمر حمدان الكبيسي)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، مكة، السعودية، ط ١: ١٩٩٣م.

٦٧ الصالح صبحي:

- دراسات في فقه اللغة، دار العالم للملايين، بيروت لبنان، ٢٠٠٩م.

٦٨ الصايغ، عبد العزيز:

- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: ١٩٧٨م.

٦٩ الصغير، محمد حسين علي:

- الصوت اللغوي في القرآن، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان، ط ١: ٢٠٠٠م.

٧٠ الصفاقسي، أبو الحسن:

- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم كتاب الله المبين، (تقديم وتصحيح: محمد الشاذلي النيفر)، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٧٤، (د.ط.).

٧١ ابن الطحان، السماتي:

- مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقارئ، (تح. حاتم صالح الضامن)، مكتبة الصحابة، الشارقة - الإمارات، ٢٠٠٧، ط ١.

٧٢ الطويل، أحمد بن أحمد بن محمد:

- فن الترتيل وعلومه، مجمع الملك فهد للطباعة، المدينة، السعودية، ١٩٩٩م، ج ٢

٧٣ طه، عبد الفتاح:

- فن الإلقاء، مكتبة الفيصلية، مكة، السعودية، (د.ت.).

٧٤ عبد التواب، رمضان:

- التطور النحوي للغة العربية (محاضرات براجشتراسر)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط ٣: ١٩٩٤.

٧٥ عبد الحميد، سعاد:

- تيسير الرحمن في تجويد القرآن، دار التقوى للنشر والتوزيع، (د.ت.)، (د.ط.).

٧٦ عصام الدين أحمد:

- شرح المقدمة الجزرية، (تح: محمد سيدي محمد محمد الأمين)، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ١٤٢١ - ٢٠٠١م.

٧٧ العماني، أبو محمد المقرئ:

- الكتاب الأوسط في علم القراءات، (تح. عزة حسن)، دار الفكر دمشق، ط ١، ٢٠٠٦م.

٧٨ أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار ومجدي فتحي السيد:

- التمهيد في معرفة التجويد، (تح. جمال الدين محمد شرف)، دار الصحابة للتراث، طنطا مصر، ٢٠٠٥م.

٧٩ عمر، أحمد مختار:

- البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، ط ٦.

- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط: ١٩٩٧م.

٨٠ عمران حمدي بخيت:

- علم اللغة: دراسة نظرية وتطبيقية. أصوات للدراسات والنشر، غيرسون، تركيا، ط ١: ٢٠١٩م.

٨١ الغامدي، منصور محمد:

- الصوتيات العربية، مكتبة التوبة، الرياض - السعودية، ٢٠٠١م.

٨٢ الفارابي، أبونصر:

- كتاب الموسيقى الكبير، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (د ت).

- شرح العبارة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د، ط)، ١٩٦٠م.

٨٣ الفاسي، جمال الدين:

- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة شرح الفاسي على الشاطبية، (تح. عبد الرحيم الطرهوني)، دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان، ٢٠١١، ج ٣.

٨٤ الفراهيدي، الخليل بن أحمد:

- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، (تح. عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١،

٢٠٠٣م، ج ١.

٨٥ الفضالي، سيف الدين بن عطاء الله:

الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، (تح. عزة بنت هاشم معيني)، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، السعودية، ط ١،

٢٠٠٥م.

٨٦ الفضلي، عبد الهادي:

- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مركز الغدير للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،

ط ٢٠٠٩: ٤م.

٨٧ فندريس، جوزيف:

- اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، ط ١٩٥٠م.

٨٨ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب:

- القاموس المحيظ، (ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت -

لبنان، ٢٠٠٨، (د.ط).

٨٩ الفيومي أحمد عبد التواب :

- علم الأصوات اللغوية (ظواهر الأصوات في القرآن الكريم)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٩.

٩٠ القاري، ملا علي:

- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، (تح. أسامة عطايا)، دار الوثائقي للدراسات القرآنية، دمشق سوريا، ط ٢،

٢٠١٢م.

٩١ القاضي، عبد الفتاح عبد الغني:

- القراءات في نظر المستشرقين والملحددين، دار مصر للطباعة، (د.ت).

٩٢ قدوري، غانم الحمد:

- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية، معهد الدراسات والمعلومات القرآنية، معهد الإمام الشاطبي، جدة- السعودية، ط ١: ٢٠٠٩.

٩٣ القرطبي، محمد بن عبد الوهاب:

- الموضح في التجويد، دار عمار، الأردن، ط ١: ٢٠٠٠ م.

٩٤ القسطلاني، أحمد بن محمد أبو العباس :

- لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح. مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة- السعودية، (د.ت)، (د.ط)، المجلد ٢.

٩٥ قسطلاني شهاب الدين:

- اللآلئ السنينة شرح المقدمة الجزرية، (تح: أحمد مهدي)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: ٢٠١٣ م،

٩٦ مؤمن، أحمد:

- اللسانيات النشأة التطور. ديوات المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط ٢: ٢٠٠٥ م.

٩٧ ماريو، أندروباي:

- أسس علم اللغة، (تر. أحمد مختار عمر)، عالم الكتب، القاهرة، ٨، ١٩٩٨.

٩٨ المالقي، عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد:

- الدر النثير والعذب النميز، (تح: أحمد عبد الله أحمد المقرئ)، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة- السعودية، ١٩٩٠ م، ج ٢.

٩٩ المالكي، علي بن أمير:

- مقدمة في علم التجويد، معهد الإمام الآجري ليبيا، ط ١: ٢٠١٦ م.

١٠٠ المبرد، أبو العباس:

- المقتضب: (تح محمد عبد الخالق عزيمة)، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٩٩٤ م ج ١.

١٠١ المخزومي المهدي:

- الخليل بن أحمد الفرا هدي أعماله ومناهجه، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.

١٠٢ المرادي، حسن بن قاسم النحوي:

- المفيد في شرح عمد المجيد في النظم والتجويد، (تح: السيد الرفاعي)، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ٢٠٠١ م.

١٠٣ المرصفي، عبد الفتاح عجمي:

- هداية القاري لتجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط ٢: ١٣٩٩.

١٠٤ المرعشي محمد بن أبي بكر:

- جهد المقل، (تح. سالم حمد قدوري)، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٨.

- ترتيب العلوم، تح محمد بن إسماعيل السيد أحمد، دار البشائر الإسلامية، ط ١ ١٩٨٨ م.

١٠٥ المسعدي عمر بن إبراهيم بن علي:

- الفوائد المسعدية في حل الجزرية، تح: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، دت.

١٠٦ المصري، محمود بن علي بسّة:

- العميد في علم التجويد: (تح: محمد الصادق قمحاوي)، دار العقيدة - الإسكندرية، مصر العربية، ط ١: ٢٠٠٤ م.

١٠٧ مصلوح، سعد:

- دراسة السمع والكلام. عالم الكتب، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥ م.

١٠٨ مكي، بن أبي طالب:

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، (تح. أحمد حسن فرحات)، دار عمار، عمان، الأردن، ط ٣: ١٩٩٦ م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، (تح. محي الدين رمضان)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤ م.

١٠٩ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل:

- لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٣: ١٩٩٩ م. ج ١١

١١٠ المهدي، أحمد بن عمار:

- شرح الهداية، (تح. حازم حيدر)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٥، ج ١.

١١١ ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي:

- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (تح: علي محمد فاخر وآخرون)، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة - مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨ هـ، ج ٢.

١١٢ النحوي، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي:

- الواضح، تح. عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، ط ٢، ٢٠١١ م.

١١٣ نصر، عطية قابل:

- غاية المرید في علم التجويد، الناشر المؤلف: القاهرة، ط ٤: ١٩٩٤ م.

١١٤ النعيمي، حسام:

- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، العراق، ط: ١٩٨٠ م...

١١٥ نور الدين، عصام:

- علم وظائف الأصوات العربية، دار الفكر اللبناني بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.

١١٦ النيرباني، عبد البديع:

- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط ١، ٢٠٠٦م.

١١٧ النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد:

- غرائب القرآن وعجائب الفرقان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.

١١٨ الهري، عبد الله:

- الدر النضيد في أحكام التجويد، دار المشاريع، بيروت، لبنان، ط ٢: ٢٠٠٤م.

١١٩ هلال، عبد الغفار حامد:

- أصوات اللغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٦م.

١٢٠ الهمداني أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار:

- التمهيد في معرفة التجويد، تح: جمال الدين شرف وآخرون، دار الصحابة للتراث، القاهرة، ط: ٢٠٠٥م.

١٢١ الوفائي، أبو الفتوح:

- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، (تح. عزة معيني)، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، ط ١، ٢٠٠٥.

١٢٢ أبو الوفا على الله بن علي:

- القول السديد في علم التجويد، دار الوفاء، المنصورة، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٣م.

١٢٣ بن يالوشه، محمد بن الشريف:

- الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدّمة، (ضبط وتعليق: جمال فاروق الدقاق)، مكتبة الآداب، القاهرة- جمهورية مصر، ٢٠٠٦م.

١٢٤ ابن يعيش، ابن علي:

- شرح المفصل، تح: مجموعة من المشايخ بالأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د، ت).

المجلات والدوريات:

١ استيتية، سمير شريف:

- الأصوات الاحتكاكية في العربية بين الأداء والكمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، العدد ٢٣، ٢٠١٤م.

- ميكانيكية النطق، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الثالث، المجلد الثاني والستون، ١٩٨٧م، مطبعة المجمع.

- حروف القلقلة دراسة فيزيائية مخبرية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد العاشر، ماي ٢٠١٣م.

٢ الأندلسي، ابن وثيق:

- تجويد القراءة ومخارج الحروف، (تح. غانم قدوري)، مجلة الحكمة، ١٤٢٨هـ، العدد: ٣٥.

٣ التميمي، صبيح حمّود:

- علم الأصوات عند سيويه للمستشرق الألماني أرتور شادة (١٨٨٣-١٩٥٢). محاضرة برؤية استشراقية ومراجعة حديثة، مجلة آداب الرافدين، ٢٠١٠م، العدد: ٥٨.

٤ التميمي، كريم أحمد جواد:

- البحث الصوتي في الكتب النحوية، كتاب المقتضب للمبرد أنموذجاً، مجلة الفتح. العراق، العدد ٢٣، ٢٠٠٥م.
- ٥ الجالودي، عليان عبد الفتاح :**
- ابن دريد الأزدي أعلم الشعراء وأشعر العلماء، منشورات جامعة آل البيت، وحدة الدراسات العمانية، ٢٠١١م.
- ٦ الجويلي، هاجر محمد :**
- الجهود الصوتية للمرعشي من خلال كتابه جهد المقل، مجلة البينة، العدد الخامس، (د،ت).
- ٧ دوكوري ماسير:**
- القياس في ودي اللغة بين علماء العربية العالمية سوسير، مجلة جامعة المدينة (مجمع)، العدد الثاني، ٢٠١٢م.
- ٨ الرازي، السعيد أبو الحسن بن محمد:**
- كتاب التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي، (تح: غانم قدوري)، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد ٣٦١ الجزء الثاني عام ١٩٨٥.
- ٩ زعين محمد حسين علي:**
- المصطلح اللغوي، قراءة في تأصيل المفاهيم، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، السنة الثالثة والعشرون، العدد ٤٥، ديسمبر ٢٠١٣م.
- ١٠ الزوي أحمد محمد سالم:**
- الخليل بن أحمد رائد علم الصوتيات، مجلة كلية الآداب، العدد التاسع.
- ١١ سليمان، زكرياء :**
- أحكام صفات الحروف التقويمية لدى علماء التجويد تعليلاتها الصوتية وأبعادها الدلالية، مقال في كتاب المؤتمر علم الأصوات وتكامل المعارف الجزء الثالث.
- ١٢ شاهين، عبد الصبور:**
- علم الأصوات عند سيويه وعندنا، صحيفة الجامعة المصرية، السنة الثانية، ١٩٣١، العدد الخامس.
- ١٣ شعيب، سليمة:**
- نظرية السمات الفارقة لياكسون وأثر تطبيقها في تعليم أصوات اللغة العربية (السنة الثانية ابتدائي)، مجلة التعليمية، سيدي بلعباس، المجلد الثاني، العدد ٦ جويلية ٢٠١٤.
- ١٤ صالح، محمود إسماعيل وآخرون:**
- المدونات اللغوية العربية، بناؤها وطرائق الإفادة منها، (تحرير: العصيمي صالح)، الرياض، ط١، ٢٠١٥م.
- ١٥ صباوي، كريمة:**
- مباحث الصوتيات في الدرس البلاغي العربي القديم (فصاحة الألفاظ أنموذجاً)، مجلة دراسات، العدد ٢ ديسمبر ٢٠١٥م.
- ١٦ غالب، علي ناصر:**

- القيم التوافقية والخلافية بين الصفات الصوتية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية / المجلد ٢٣ العدد الأول آذار / ٢٠١٦ م.

١٧ قاضي، محمد :

- الدراسات الصوتية عند علماء التحويد وعلم الأصوات (مخارج الحروف نموذجاً)، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر. (<http://revue.ummt0.dz/index.php/pla/article/viewFile/1737/1348>)

١٨ القضاة، أحمد محمد مفلح :

- مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٠، ملحق ١، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، ٢٠١٣.

١٩ مزاهدية، رميساء :

- جهود عبد الرحمن الحاج صالح في الصوتيات وتكنولوجيا اللغة الحديثة، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة بسكرة، العدد الثاني، ٢٠١٧.

٢٠ مسلم، أحمد جودة علي :

- التصدعات الصوتية وطرق رمّها، حوليات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، مصر، ٢٠١٦ م، العدد ٦.

٢١ المقدسي، علي ابن غانم:

- المقدسي علي بن غانم، بغية المرتاد لتصحيح الضاد. (تح: محمد جبار العبيدي)، وزارة الثقافة، العراق، مجلة المورد، المجلد ١٨، العدد الثاني، ١٩٨٩ م.

٢٢ الموصلي، أبو المعالي ابن أبي الفرج فخر الدين:

- الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، تح غانم قدوري. مجلة الحكمة، العدد ٢٥، ١٤٢٣ هـ.

المخطوطات و الرسائل الجامعية:

١ الأندرابي ، أحمد بن أبي عمر:

- الإيضاح في القراءات، (تح. منى عدنان غني)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢ م، (المكتبة الشاملة)، ج ١.

٢ الحربي، مشعل صنت هليل:

- التفكير الصوتي عند الفارابي في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤-٢٠١٥ م.

٣ رضا، شهلاء خالد محمد:

- الدرس الصوتي بين الفيلسوف الفارابي وإخوان الصفا دراسة صوتية موازنة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٥ م.

٤ السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد:

- روح المرید فی شرح العقد الفريد، (مخطوط): مجلس شورای إسلامی، ۱۳۰۲ھ.

۵ شیادی، نصیرة:

- المصطلح الصوتی عند ابن سینا، مذكرة ماجیستر، جامعة تلمسان، ۲۰۰۹-۲۰۱۰م.

۶ ابن عطية، عبد الحق بن غالب:

- مقدمة المباني ضمن مقدمتين في علوم القرآن، (تصحیح وطبع المستشرق آرثر جفری)، مكتبة الخانجي، مصر، ۱۹۵۴م.

۷ قدوري، سوسن غانم :

- ابن الطحان وجهوده في الدراسات الصوتية، رسالة ماجیستر، جامعة تكريت كلية التربية، العراق، ۲۰۰۲م.

۸ النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل:

- كفاية المستفيد ص (۳و) من مخطوطة مصورة، جامعة الملك سعود قسم المخطوطات، رقم ۸۴۹۲ ق ۸/۳۷۳۹ عدد الأوراق ۹۶.

۹ ياسين، عالية محمود حسن:

- الدرس الصوتی في التراث البلاغي، رسالة ماجیستر، جامعة النجاح بفلسطين، ۲۰۰۳م.

- المصادر الإلكترونية:

۱ ابن الجزري (ابن الناظم)، أحمد بن محمد:

- الحواشي المفهومة في شرح المقدمة، (مخطوطة مصورة)، مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي، شبكة الألوكة، ۲۰۰۹م. (www.alukah.net):

- https://www.alukah.net/manu/files/manuscript_6637/makhtotah.pdf

۲ الجعبري، برهان الدين:

- القصيدة الواضحة في شرح الفاتحة، (مصدر إلكتروني):

<http://elforqaan.com/Media/5-Books/1-Tajweed/40.pdf>.

۳ العارضي محمد محيسني:

- الصفات الصوتية الفارقة بين صوامت اللهجية العربية في ضوء مناهج التحليل اللغوي، جامعة القادسية، كلية الآداب، (مرجع إلكتروني): (www.uokufa.edu.iq).

۴ فوزان، عبد الرحمن:

- دروس في النظام الصوتی في اللغة العربية، ط: ۲۰۰۷م. (مرجع إلكتروني):

http://www.angelfire.com/tx4/lisan/master_doct/sawtiyat/fawzan.pdf

ب- باللغة الفرنسية:

- 1- Baylon Christian et Fabre Paul, Initiation à la linguistique, Armand Colin, 2^{ème} Edt, 1990.
- 2- Dubois et autres, Grand dictionnaire. Linguistique et sciences du langage, Larousse, Paris, 2007.
- 3- Kurtz Jean-Paul, Dictionnaire Etymologique des Anglicismes et des Américanismes éthimologique, lexicologique et historique, des Anglicismes et des aamericanismes, **Kindle Edition, 2013.**
- 4- Saussure, Cours de linguistique générale, (Edt préparée par Tolio de mauro), 1972.

فهرس الموضوعات

٠٦ مقدمة
١٣ مدخل: السياق التاريخي لظهور علم التجويد
١٤ توطئة
١٥ ١- المسار التطوري للدراسات الصوتية في التراث العربي
١٦ ١-١- الدراسة الصوتية عند المعجميين
١٨ ١-٢- الدراسة الصوتية عند النحاة
٢١ ١-٣- الدراسة الصوتية عند علماء القراءات
٢٥ ١-٤- الدراسة الصوتية عند البلاغيين
٢٨ ١-٥- الدراسة الصوتية عند الفلاسفة
٣١ ٢- علم التجويد: مفهومه، وموضوعه، وتاريخ التأليف فيه
٣٤ ٢-٣- موضوع علم التجويد
٣٥ ٢-٤- العلاقة بين علم التجويد وعلم القراءات
٣٦ ٢-٥- تاريخ التأليف في علم التجويد

الباب الأول

٤٣	أوصاف الحروف العربية عند علماء التجويد
----	--

الفصل الأول

٤٣	مبادئ توصيف الحروف العربية وتصنيفها
٤٤ ١- الموضوعات الصوتية لعلماء التجويد في ضوء معطيات الصوتيات الحديثة
٤٤ ١-١- في ضوء الصوتيات (أو علم الأصوات)
٤٥ ١-٢- في ضوء فروع علم الأصوات (الصوتيات)
٤٦ ١-٢-١- علم الأصوات النطقي
٤٧ ١-٢-٢- في ضوء الصوتيات الفيزيائية أو الأكوستيكية
٤٩ ١-٢-٣- في ضوء علم الأصوات السمعي
٥٢ ٢- مبادئ توصيف الحروف العربية وتصنيفها
٥٢ ٢-١- مبادئ الوصف الصوتي للمادي لحروف العربية
٥٣ ٢-١-١- الانطلاق من الصوت لا من الكتابة
٥٥ ٢-١-٢- الانطلاق من الوصف المادي للحروف
٥٨ ٢-١-٣- الاعتماد على الملاحظة الحسية الذاتية
٦٠ ٢-١-٤- الاعتماد على تحديد المخارج والصفات
٦٣ ٢-١-٥- الاعتماد على مبدأ التقابل

٦٨ ٢-١-٦ - مبدأ التمييز غير الوظيفي بين الحروف
٧٢ ٢-٢ - مبادئ التصنيف والترتيب لحروف العربية ولمخارجها وصفاتها
٧٢ ٢-٢-١ - بين الصوت والحرف
٧٦ ٢-٢-٢ - تصنيف الحروف إلى أصول وفروع
٨٣ ٢-٢-٣ - تصنيف الحروف إلى جامدة وذائبة
٨٤ ٢-٢-٤ - تصنيف المخارج والصفات وترتيبها
٨٩ الخلاصة

الفصل الثاني

مخارج الحروف العربية وصفها وتصنيفها

٩٠ - توطئة
٩١ ١ - وصف آلة النطق
١٠٩ ٢ - تحديد المخارج في آلة النطق
١١٠ ٢-١ - مفهوم المخرج
١١٥ ٢-٢ - تصنيف مخارج الحروف
١١٦ ٢-٣ - الاختلاف في عدد مخارج الحروف لدى القدماء
١١٩ ٢-٤ - عدد المخارج عند المحدثين

الفصل الثالث

صفات الحروف العربية وصفها وتصنيفها وتحديد حروفها

١٢٤ ١ - الصوت اللغوي وكيفية إنتاجه
١٢٥ ٢ - تحديد صفات الحروف لدى علماء التجويد
١٢٦ ٢-١ - مفهوم صفة الحرف
١٢٧ ٢-٢ - اختلاف علماء التجويد في عدد الصفات وفي اعتبارات تصنيفها
١٢٩ ٢-٣ - صفات الأصوات التي لها ضد
١٣٠ ٢-٣-١ - صفة الجهر وضدها صفة الهمس
١٤٠ ٢-٣-٢ - الشدة وضدها الرخاوة والتوسط بينهما
١٤٥ ٢-٣-٣ - الإطباق والانفتاح
١٤٧ ٢-٣-٤ - الاستعلاء والاستفال
١٥١ ٢-٤ - الصفات التي لا ضد لها أو الصفات المفردة
١٥١ ٢-٤-١ - القلقللة
١٥٩ ٢-٤-٢ - العنة
١٦٤ ٢-٤-٣ - الصغير
١٦٧ ٢-٤-٤ - التكرير

١٦٩	٢-٤-٥- التفشي
١٧١	٢-٤-٦- الاستطالة
١٧٢	٢-٤-٧- الانحراف
١٧٣	٣- من مشكلات البحث الصوتي في بعض صفات حروف العربية
١٧٣	٣-١- مشكلة الهمزة
١٧٦	٣-٢- مشكلة الطاء
١٨٠	٣-٣- مشكلة القاف
١٨٤	٣-٤- مشكلة الضاد

الباب الثاني

١٨٨	وظائف الحروف العربية عند علماء التجويد
-----	--

الفصل الأول

١٨٨	مبادئ الوصف الفونولوجي لحروف العربية
-----	--------------------------------------

١٨٩	١- موضوع الدراسة الفونولوجية ومجالاتها
١٩١	٢- مبادئ الوصف الفونولوجي لحروف العربية لدى علماء التجويد
١٩٢	٢-١- الوعي بمفهوم الحرف (الفونيم) في حدود صفاته الوظيفية وكيانه المجرد
٢٠١	٢-٢- التفريق بين الحروف وتنوعاتها (بين الفونيمات والألفونات)
٢٠٥	٢-٣- التفريق بين الصفات التمييزية والصفات التحسينية
٢٠٨	٢-٤- العمل بمبدأ نظامية اللغة من خلال استثمار الاطراد والقياس
٢١٣	٢-٥- استثمار مفهوم التقابل الوظيفي بين الحروف
٢١٩	٢-٦- المفاضلة بين الحروف
٢٢٢	٢-٧- استثمار العلاقات التركيبية والعلاقات الاستبدالية
٢٢٥	٢-٨- الاعتماد على مبدأ المجاورة
٢٢٨	٢-٩- الاعتماد على الإحصاء والاستقراء التام في الاحتجاج بالشواهد القرآنية

الفصل الثاني

٢٣٠	الصفات التمييزية لحروف العربية
-----	--------------------------------

٢٣١	- توطئة
٢٣٣	١- مفهوم الصفات التمييزية واصطلاحاته لدى علماء التجويد
٢٣٧	٢- ووعي علماء التجويد بدور صفات التمييز في التحليل الوظيفي للحروف
٢٤٢	٣- كيفية تحديد الصفة المميزة في الحرف
٢٤٥	٣-١- توظيف حاسة السمع في الكشف عن الصفات التمييزية
٢٤٧	٣-٢- اللحظ الذاتي لحركة أعضاء النطق

٢٤٧	٤ - بيان الصفات التمييزية في حالة وصف الحرف معزولا عن التركيب
٢٤٨	٤-١ - الصفات التمييزية في الحروف الحلقية
٢٥١	٤-٢ - الصفات التمييزية في حروف الفم و اللسان
٢٥٩	٥ - التحليل الوظيفي للصفات التمييزية ضمن التراكيب
٢٥٩	٥-١ - الصفة التمييزية ومبدأ تبادل المواقع
٢٦١	٥-٢ - الصفة التمييزية ومبدأ التجاور
٢٦٧	٦ - مراعاة غرض التحسين في تبين الصفة
٢٦٨	٧ - خصوصية الأداء الصوتي في تلاوة القرآن الكريم

الفصل الثالث

وظائف الحروف العربية ضمن تعالقاتها التركيبي

٢٧٠	١ - وظائف الحروف ومبدأ التأثر بالجوار
٢٧١	٢ - ظواهر التعالق التركيبي للحروف الجامدة عند علماء التجويد
٢٧٣	٢-١ - في الإدغام
٢٧٣	٢-٢ - في أحكام النون الساكنة والتنوين
٢٨٠	٢-٣ - في أحكام الميم الساكنة
٢٩٠	٢-٤ - في تفخيم اللام والراء وترقيقهما
٢٩٤	٣ - ظواهر التعالق التركيبي للحروف الذائبة
٣٠٠	٣-١ - في الحركات
٣٠١	٣-٢ - في المدد
٣٠٧	٣-٣ - السكون الحي والسكون الميت
٣٢١	- خاتمة
٣٢٧	- فهرس الآيات القرآنية
٣٣٢	- مصادر البحث ومراجعته
٣٣٩	- فهرس الموضوعات
٣٥٣	

ملخص البحث بالعربية

سعيًا من خلال هذا البحث المقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم، والموسوم بـ "أوصاف الحروف ووظائفها لدى علماء التجويد دراسة في ضوء البحث الصوتي الحديث"، أن نتبّع الجهود العلمية التي قدّمها علماء التجويد في توصيف حروف اللغة العربية، وبيان وظائفها، واتّجه غرضنا، في تتبع هذه الجهود، إلى ضرورة التفريق بين مستوى توصيف الحروف العربية ومستوى تحليلها الوظيفي، ثمّ مقارنتها بما قدّمته الدراسات الصوتية الحديثة، وبما قدمه علماء اللغة العربية القدامى في دراسة الظاهرة الصوتية. وكان هدفنا:

- إبراز ما أسفر الدرس الصوتي عند علماء التجويد من إسهامات، وإضافات، وخصوصيات.
- محاولة مقارنة ما توصل إليه علماء التجويد، في دراسة الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، بالمفاهيم ومعطيات الدرس الصوتي الحديث.
- محاولة تأصيل للمفاهيم والمبادئ التي انطلق منها علماء التجويد في توصيف الحروف العربية.
- أما **مدونة البحث** المعتمدة فهي كل مؤلفات علماء التجويد التي ألفت بغرض توصيف الحروف العربية وبيان وظائفها. وقد اعتمدنا **المنهج الوصفي التحليلي** في قراءتنا لما تناوله علماء التجويد من مباحث صوتية تتعلق بأوصاف الحرف ووظائفها.

أهم نتائج البحث:

- أن الدرس اللغوي عند علماء التجويد كان درسا صوتيا خالصا.
- استطاعوا تحديد مخارج الحروف ووصفها بشكل دقيق، كما تمكنوا من توصيف وتحديد صفات الحروف العربية بصورة لا تختلف كثيرا عن ما توصل إليه البحث الصوتي الحديث.
- لم يقتصرُوا في دراستهم للظاهرة الصوتية على الجانب الوصفي النظري فقط، إنما كانت دراساتهم تنطلق من الاستعمال الواقعي للحدث الصوتي، فقد نقلوا علم التجويد من علم رواية إلى علم دراية.
- انطلقهم في ممارسة الظاهرة الصوتية من مبادئ علمية سليمة تتفق كثيرا مع المعطيات الفكرية والمنهجية المعتمدة في الدراسات اللسانيات الحديثة.
- الكلمات المفتاحية:** التوصيف. الأصوات العربية. الصوتيات. علماء التجويد.

Summary in english

Through this research, submitted for a doctorate of science, entitled "**Characteristics of sounds and their functions for the scholars of Tajweed, a study in the light of modern phonological research**", we sought to trace the scientific efforts made by the scholars of tajwid to describe the sounds of the Arabic language and explain their functions. Our aim was to follow these efforts, in order to differentiate the level of characterization of Arabic sounds and the level of their functional analysis, and then compare them with what modern phonological studies have presented. As for the **objectives** of this research:

- Highlight the contributions of solid research to tajweed scholars and what are its characteristics

- An attempt to approach what the scholars of tajweed have achieved, by studying the phonological phenomenon in the Holy Quran, with the concepts and data of modern phonological research.

- An attempt to root the concepts and principles on which the scholars of Tajweed began to describe Arabic sounds.

As for the **corpus** of this research that we have adopted, it is all the books of tajweed that described Arabic sounds and showed their functions. We have adopted **descriptive and analytical methodology** in our reading of what Tajweed scholars have dealt with in terms of phonological investigations related to descriptions of sounds and their functions.

Main results of the research:

- The linguistic research of the scholars of Tajweed was a purely phonetic research.

- They were able to precisely define and describe the articulations of sounds, and were able to describe and define the characteristics of Arabic letters in a way that does not differ much from what has been found by modern phonological research.

- In their study of the phonetic phenomenon, they did not limit themselves to the only descriptive theoretical side, but their studies were based on realistic use of phonetic realization.

- They start from the practice of the phonemic phenomenon starting from solid scientific principles and consistent with the methodological data adopted in modern linguistic studies.

Key words: description. Arab sounds. phonology. Tajweed scholars.